



سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣٧)

التنمية المستقلة

المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج

دراسة مقارنة في اقطار مختلفة

الدكتور سعد حسين فتح الله

التنمية المستقلة

المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج

دراسة مقارنة في أقطار مختلفة



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢٧)

التنمية المستقلة

المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج

دراسة مقارنة في اقطار مختلفة

الدكتور سعد حسين فتح الله

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

فتح الله، سعد حسين

التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة/ سعد حسين فتح الله.

٢٩٧ ص: جداول. ـ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٧)

ببليوغرافية: ص ٢٧٧ ـ ٢٨٩.

يشتمل على فهرس.

١. التنمية الاقتصادية. أ. العنوان. ب. السلسلة.

338.9

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، تموز/يوليو ١٩٩٥

الطبعة الثانية: بيروت، نيسان/ابريل ١٩٩٩

المحتويات

قائمة الجداول

شكر وتقدير

لعلّ من الحسنات المعدودة التي حصلت عليها في فترة دراستي هذه هي عملي مع الاستاذ الدكتور عبد المنعم السيد علي، إذ كان، حقاً، رجل علم أخذت من وقته، في الجامعة والبيت، كثيراً، واستفدت من توجيهاته السديدة ومناقشاته القيمة بدءاً من تحديد العنوان بدقة، ثم تقسيمه، واختيار البلدان. ولم تكن الأطروحة لتخرج بشكلها الأخير هذا الا بما بذله من جهد كبير. كما كان أباً نصوحاً يقترح التغيير دون إجبار، ولم يبخل عليّ بالمراجع التي يمتلكها في مكتبته العامرة التي تعدّ أقرب شيء الى نفسه.

لا تجد كلمات الشكر والتقدير والاعتزاز إلا مكاناً ضيقاً في ضخامة ما قدمه لي، وليس لي الا الدعاء له بطول العمر ودوام الصحة، راجياً تمكني من إعادة جزء من معروفه عليّ.

سعد حسين فتح الله

مـــقـدمـة

تضاربت الآراء حول مفهوم التنمية، واختلفت مع اختلاف المنطلقات الفكرية للاقتصاديين الذين لم يميز بعضهم بينها وبين النمو الاقتصادي، على الرغم من أن الاقتصادي جوزيف شومبيتر وضع أسساً واضحة لكل من المفهومين في العقد الثاني من هذا القرن. في هذا الوقت قامت الثورة البلشفية في روسيا القيصرية لتعلن عن تجربة جديدة في التطور مغايرة تماماً لتجارب الدول التي سبقتها، وزامنتها أيضا، التجربة اليابانية كتجربة رأسمالية، لكن بظروف وطريقة مختلفتين عن الدول الرأسمالية الأخرى. وحققت هاتان التجربتان نجاحا مثيراً جعل منهما أنموذجاً للعديد من الدول الأخرى التي حصلت على استقلالها السياسي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ كانتا تجربتين متميزتين ومستقلتين عن بقية التجارب في التطور.

وتبلور مفهوم التنمية بشكل أكثر وضوحاً في الخمسينيات بعد أن بدأ الكثير من الدول النامية بمحاولة تغيير واقعه المتخلف بجميع جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فضلاً عن تغيير المؤسسات المختلفة. الا أن واقع العلاقات الاقتصادية الدولية، والواقع المتخلف لهذه البلدان، الى جانب عوامل أخرى، كانت كفيلة بإحباط الجهود التنموية في معظم هذه البلدان التي تحولت الى بلدان تابعة تدور في فلك الدول الرأسمالية المتقدمة، تجهزها بالمواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة، وتصرف منتجاتها الصناعية، كما أصبح بعضها الآخر حيوياً للاستثمار الأجنبي القادم من الدول المتقدمة، والذي لم يؤد الا الى تطور جزء صغير من الاقتصاد المحلي، وهو الجزء المرتبط بالسوق الرأسمالية، وزاد من تخلف الأجزاء الأخرى منها، مما عمق من تخلفها ولم يخرجها من دائرة التبعية.

وشهدت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية تجربتين متميزتين في الهند والصين استطاعتا تحقيق انجازات مشهودة في مجال الاستقلال الاقتصادي بمساعدة

عوامل معينة أهمها: الحجم الكبير والموارد الكثيرة مع استقلال القرار المتعلق بأسلوب التنمية وكيفية التصرف بهذه الموارد. وشهد العالم ظهور مدارس تنموية متعددة، أهمها المدرسة التي تجذرت في أحشاء البلدان النامية في الجزء الجنوبي من القارة الامريكية، وسميت بمدرسة التبعية، والتي ربطت بين التخلف والتبعية، وتوصلت الى استنتاجات مفيدة لفهم عملية التنمية وعلاقتها بالاستقلال. كما برز بعض الكتاب العرب في تطوير نظريات تنموية جديدة كنظرية المركز والأطراف وغيرها، وكان لإسهام سمير أمين، واسماعيل صبري عبد الله، ورمزي زكي، وفؤاد مرسي، ونادر فرجاني، ويوسف صايغ، وعادل حسين، وغيرهم دوراً كبيراً في تقويم التجارب التنموية في الوطن العربي من جهة، وفي تطوير المفاهيم التنموية الملائمة لهذا الجزء من العالم من جهة أخرى. وبرزت تجارب التنمية في مصر والعراق والجزائر وغيرها من الدول العربية كتجارب استهدفت تحقيق الاستقلال الاقتصادي وقدمت دونه تضحيات كبيرة، واستطاعت كل منها ان تتقدم بتحقيقه، بهذا الشكل او ذاك، وإن اصطدمت بعوائق متعددة ومتنوعة، منها ما يتعلق بظروفها المحلية واسلوب التنمية المتبع نفسه، ومنها يتصل بالظروف الخارجية التي تكالبت لإفشالها.

الى جانب كل هذا برز بعض التجارب التنموية في جنوب، وجنوب شرق آسيا، محققاً انجازات متقدمة بحيث انتقلت المجتمعات التي طبقتها الى صف الدول المتوسطة الدخل والمتطورة صناعياً مقارنة بالدول النامية الأخرى، وسميت بالدول نصف الصناعية. وتميزت تجارب هذه البلدان عن تجارب بلدان القارة اللاتينية التي سبقتها في تجاربها ولم تستطع ان تحقق إنجازات ناجحة، بل فشلت في نيل الاستقلال الاقتصادي ودفعت مجتمعاتها نحو هوة التبعية والمديونية الخارجية وانعدام العدالة الاجتماعية وغيرها من ظواهر الفشل الواضحة فيها.

ومع اقتراب العام ١٩٩٠ من نهايته كان المعسكر الشرقي قد انهار وتحطمت معه نظم اقتصادية واجتماعية - سياسية شكلت في مجموعها نداً قوياً للمعسكر الغربي الرأسمالي لفترة طويلة من الزمن. وكانت الحرب الباردة بين المعسكرين المحدّد الأساسي للتطورات الاقتصادية والسياسية التي حصلت في مناطق متعددة من العالم، والتي كانت محوراً للتنازع بينهما. وكان الدعم المقدم لهذا البلد أو ذاك من قبل أي من المعسكرين يستهدف جذبه الى جانبه لتنفيذ مخططاته في منطقة معينة، مع تشجيعه على تبني أسلوبه التنموي، ومع وجود بعض الفوارق في درجة تفضيل المصلحة الخاصة بين المعسكرين المذكورين، إذ كان المعسكر الرأسمالي اكثر سعياً لتحقيق مصالحه الخاصة مقارنة بالمعسكر الشرقي.

وحين انفرد المعسكر الرأسمالي بالعالم، توجهت سياسته الدولية الى فرض سيطرته على البلدان النامية التي لا زالت تنازع من اجل الاستقلال الاقتصادي، والعيش بحرية، وتحقيق التطور في المجالات كافة بالشكل الذي يقلل الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، وبالتالي يمكن أن يكون التنازع بين الدول المتقدمة والبلدان النامية المحدّد الأساسي الجديد للسياسة العالمية المستقبلية، مع وضوح تفوق الشمال المتقدم، وما الجنوب المتخلف الساعي للنمو، في الغالب، الا بلدان صغيرة وضعيفة وشديدة الاعتماد على الشمال في الحصول على معظم احتياجاتها، وما الأنظمة السياسية فيها الا أنظمة ارتبطت مصالحها بمصالح حكومات الشمال وشركاته الاحتكارية الكبيرة.

وتوضحت السياسة الجديدة للدول المتقدمة بالعودة الى استعمال القوة لاجبار البلدان النامية، حتى الأكثر تقدماً منها، التي تحاول الانفلات من فلكها، على التخلي عن محاولاتها هذه، مهما كانت أهدافها، سواء كانت محلية بحتة تتصل بتحقيق قوة اقتصادية ذاتية، أو كانت لها مصالح إقليمية تسعى لتحقيقها، أو في سعيها للظهور كقوة عالمية جديدة يمكنها ان تنافس القوى الموجودة بندية. وهذا ما وسم تطور الأحداث بعد آب/اغسطس ١٩٩٠ في العراق، وما يحصل في يوغسلافيا وليبيا والجزائر وغيرها، إذ تسعى الدول المتقدمة في الوقت الحاضر الى تفتيت الدول الكبيرة الى دويلات صغيرة تسهل السيطرة عليها وإخضاعها، كما حصل في الاتحاد السوفياتي السابق، وفي يوغسلافيا وغيرها. علماً أن النظام العالمي الجديد قائم على أساس كبير من التفاوت بين الشمال والجنوب في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة، وتعمل الدول المتقدمة على إدامة هذا التفاوت وتعميقه بهدف تحقيق مصالحها في السيطرة على الموارد الطبيعية في البلدان النامية وضمانها سوقاً لتصريف منتجاتها ومجالاً لتحويل بعض صناعاتها المتقادمة مستقبلاً.

اختار الباحث موضوع التنمية المستقلة في النصف الأول من العام ١٩٩٠، وقد شهدت الفترة اللاحقة لهذا التاريخ تغييرات كبيرة ومتسارعة جداً جعلت من فكرة التنمية المستقلة نفسها فكرة خيالية لا تخطر الا ببال المجازفين والحالمين، وأصبحت بعيدة عن الواقع الأليم الذي تعيشه البلدان النامية، وبعض الدول المتقدمة أيضاً، في ظل النظام الدولي السائد، لكنها تبقى هدفاً حيوياً يرتبط بحرية هذه البلدان وتماسكها وأساس قوتها وتقدمها في المستقبل، إذ لا يمكن تصور الإنجاز التنموي من دون اتسامه بالاستقلال.

إن التحليل الحالي سينظر الى التنمية المستقلة على أنها عملية تقوم على قدرة البلد على اتخاذ قرارات مستقلة في مجال التصرف بالموارد، وفي اتخاذ السياسات الاقتصادية والأسلوب التنموي المتبع فيه. وتتحدد هذه القدرة بعاملين رئيسيين هما: الامكانات البشرية والطبيعية والمادية والرأسمالية والتقنية المتوفرة لديه، ونوعية السياسات الاقتصادية ومدى فعاليتها في الوصول الى النتائج المستهدفة منها. فهناك إمكانات متنوعة، اتبعت سياسات اقتصادية مختلفة لاستغلالها للوصول الى نتائج اقتصادية واجتماعية محددة. ووفقاً لهذا سيتم تقسيم البحث الى خمسة فصول وخاتمة، يبحث **الفصل الأول** في مفهوم التنمية المستقلة واستراتيجيتها بعد التمييز بين النمو والتنمية، وتحليل مدرسة التبعية كمدرسة نشأت في لب البلدان النامية، أما **الفصل الثاني** فقد تضمن متطلبات ومؤشرات التنمية المستقلة التي ستعتمد للمقارنة بين عدد من البلدان المختارة. وقد قسمت هذه المؤشرات الى ثلاث مجموعات رئيسية هي: مؤشرات الإمكانية التي تتصل بالإمكانات المتاحة في كل بلد، ومؤشرات التأهيل التي تتعلق بالسياسات الاقتصادية المتبعة في كل بلد، ومؤشرات الاستقلال التي توضح النتائج المتحققة من استغلال الإمكانات المتاحة في مجال تعزيز القدرة على اتخاذ القرار المستقل اقتصادياً، وقد تمت دراسة كل مجموعة من هذه المؤشرات في فصل من الفصول الثلاثة الأخرى من البحث.

تمّ اختيار أربعة بلدان مختلفة من حيث الحجم وطبيعة التوجهات الأساسية فيها، شملت كلاً من العراق ومصر باعتبارهما من الاقطار العربية التي حاولت تحقيق الاستقلالية باتباع أسلوب عربي للاشتراكية حيناً، وانتقالها الى أسلوب ونظام السوق الحر حيناً آخر، من خلال إعطاء مجال أكبر للقطاع الخاص في ممارسة النشاط الاقتصادي، الى جانب الدور الواسع الذي لا زال القطاع العام يقوم به.

أما البلدان الآخران، فهما: الصين الاشتراكية في جانب، وكوريا الجنوبية التي تبنت النموذج الرأسمالي في جانب آخر، كممثلين لنمطين اقتصاديين متناقضين تماماً، أحدهما اشتراكي المنحى قطعاً، وثانيهما رأسمالي الاتجاه أساساً.

إن هذا البحث ما هو إلا محاولة لتقويم الإنجاز التنموي المستقل في بعض البلدان النامية، هذا الإنجاز الذي يتصف بكونه عملية مستمرة ومترابطة، وإن تحقيق أي مستوى منه يدل على تقدم معين باتجاه ما سيتم تحقيقه في الفترات اللاحقة، ويجب عدم النظر اليه على أنه قصور في الاستقلال التنموي الكامل الذي لم تتمكن أية دولة نامية، في الأقل، من بلوغه الى الآن.

لقد استندت هذه المحاولة الى مؤشرات مختارة تمّ ربطها من خلال أوزان

محددة اختيرت وفقاً لدراسات دولية واقليمية ومحلية سابقة، أو وفقاً لمقاييس عالمية معتمدة في بعض المنظمات الدولية، وعلى هذا الأساس فإن تغيير المؤشرات أو الأوزان سيوصل أي باحث آخر الى نتائج مغايرة للنتائج التي توصل اليها هذا البحث.

إن موضوعاً مهماً وحيوياً، كهذا، يخضع لنقاشات جادة ومتنوعة تختلف باختلاف الأساس الايديولوجي للباحثين واختلاف مناحلهم الفلسفية في مجال النظرية الاقتصادية. وعلى ذلك فالتوصل الى أساس موحّد للتقويم يكاد يكون مستحيلاً بين باحثين ينظر كل منهم الى الموضوع من زاوية مختلفة. ويعني ذلك أن الموضوع اجتهادي الى حد كبير، ولكننا حاولنا ان نكون موضوعيين ما استطعنا الى ذلك سبيلا، مبتعدين عن الأحكام الذاتية، وملتزمين بقواعد البحث العلمي التي تستدعي الموضوعية في طرح الحقائق والحيادية في الأحكام، جاعلين نتائج السياسات المتبعة أساساً للحكم على مدى ما تحقق من استقلال تنموي.

الفصل الاول

مفهوم التنمية المستقلة

للوصول الى معنى محدد للتنمية المستقلة، هذا المفهوم غير الواضح بالنسبة الى الكثيرين، والذي تبرز أهميته في الظروف الحالية التي يعيشها العالم بنظامه الجديد المضطرب، والذي شكّل نقطة اهتمام بارزة لمجموعة من الاقتصاديين والمفكرين العرب الذين وضعوا بلدانهم نصب أعينهم، وحاولوا استلهام كل القيم الحضارية والمعاصرة وصبّها في مفهوم التنمية ليخرجوا بما أسموه بـ «التنمية المستقلة» في الوطن العربي. وعليه سيتم تقسيم الفصل الى اربعة مباحث رئيسية كالتالي:

المبحث الاول: سيتم فيه التمييز بين النمو والتنمية لتحديد مفهوم التنمية بشكلها العام.

المبحث الثاني: سيجري فيه تحديد معالم مدرسة التبعية كاحدى المدارس البارزة في الفكر التنموي المعاصر الذي ولد في أحشاء البلدان النامية نفسها، والذي يبين نقيض الاستقلال، أي التبعية، وعلاقتها بالتخلف، وبالتالي سيتم الاقتراب من تحديد مفهوم الاستقلال وعلاقته بالتنمية.

المبحث الثالث: ستستقرأ فيه الجذور التي ساعدت على إيجاد مفهوم التنمية المستقلة ودور الباحثين العرب في ذلك، بشكل خاص، مع التركيز على اسهامهم في تطويره، لوضع صورة محددة له، ليتم الاستناد اليها في إكمال هذا البحث ككل.

المبحث الرابع: سيتناول الأسباب الداعية الى ضرورة البحث عن استراتيجيا بديلة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية يمكن من خلالها تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتقليل التبعية الى الخارج، ويحدد عناصر هذه الاستراتيجيا البديلة للتنمية.

المبحث الأول: النمو والتنمية

يميل بعض الاقتصاديين الى استعمال مصطلحي «النمو الاقتصادي» و «التنمية الاقتصادية» بمعنى واحد، ويعتبرونهما مترادفين في جوهرهما، وإن كانت هناك فروق جزئية في معنيهما[1]. ويرى آخرون أن التمييز بينهما لا يستند الى أسس علمية، بل يهدف الى تحقيق أغراض محددة لوضع فواصل بين مجموعتي البلدان النامية والدول المتقدمة، ومن هنا فإنهم يرفضونها[2]. ومع الاستمرار في متابعة تحليلات هؤلاء وأولئك تظهر إضافات جديدة للمفهوم المختلط الذي استخدموه في البداية للوصول الى مفهوم شامل ودقيق للتنمية الاقتصادية، كما يدّعون. ويمكن استلهام هذه الاضافات، الى جانب إضافات أخرى، واستخدامها اساساً للتمييز بين المفهومين المختلفين.

إن التفرقة الرئيسية بينهما ترتبط بالتلقائية والتدخل في تحقيقهما. فالنمو تلقائي يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة، وسعيها الدائم للعيش. فالسكان ينمون، وتنمو احتياجاتهم من السلع والخدمات المختلفة، وبالتالي فإنهم يحاولون زيادة إنتاجهم منها. وبذلك ارتبط النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج القومي الاجمالي، ومعدل نمو متوسطه لكل فرد من أفراد هذه التشكيلة التي تسمّى مجتمعاً. أما التنمية فهي فعل يستوجب التدخل والتوجيه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على أن تنمي المجتمع، اقتصادياً بشكل خاص، وتكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها هذا أو فشله باستعمالها إمكاناتها المادية والمالية والتشريعية كافة، وبالتالي فإنها لا تترك المجتمع ينمو تلقائياً، بل توجهه نحو المجالات الملائمة، وتعمل على إحداث التغييرات المؤسسية والتنظيمية والتقنية اللازمة لذلك.

ومن هنا يمكن القول إن المجتمعات الرأسمالية كلها تحقق فيها النمو الاقتصادي تلقائياً، في حين أن المجتمع السوفياتي (سابقاً) حقق التنمية الاقتصادية كأول مجتمع اختط خطاً غير تلقائي في تطوره.

يُعدّ الاقتصادي شومبيتر أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتطور

---

(١) جيرالد م. ماير وروبرت بولدوين، **التنمية الاقتصادية: نظرياتها، تاريخها، سياساتها**، ترجمة يوسف عبد الله صايغ؛ مراجعة برهان دجاني، ٢ ج (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥)، ج ١، ص ١٨.

(٢) توماس سنتش، **الاقتصاد السياسي للتخلف**، ترجمة فالح عبد الجبار، ٢ ج (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨)، ج ١، ص ١٧ ـ ٢٠.

الاقتصادي (التنمية). فالنمو يحدث بسبب نمو السكان والثروة والادخارات، في حين أن التطور الاقتصادي ينتج من التقدم والابتكار التقنيين، كما يلعب الرائد الاقتصادي دوراً متميزاً في إحداث التطور. وإن النمو يعني حدوث تغييرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية، أما التنمية فتتضمن حدوث تغييرات نوعية في هذه المتغيرات، وعلى الرغم من أنها تنتج من كسر التدفق الدوري للناتج وتغييره إلا أن مشكلاتها تختلف عن مشكلاته بشكل عام. أما كيفية حصول النمو والتطور، فإن شومبيتر يؤمن بتلقائيتهما من دون ضرورة تدخل الدولة وتوجيهها، وبالنتيجة فإن التغيرات الكمية المتراكمة تقود إلى حدوث تغيّرات نوعية في المدى الطويل(٣).

يستنتج من هذا أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية الاقتصادية، وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين أن التنمية لا تحلل إلا في المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة.

إن التنمية الاقتصادية لا تعني نمواً في الناتج القومي الاجمالي فقط، بل أيضاً أنواعاً مختلفة منه مقارنة بالسابق، إلى جانب تغييرات تقنية ومؤسسية ملموسة في جانبي الإنتاج والتوزيع، إذ تؤدي المدخلات الأكثر إلى إنتاج أكبر في النمو بسبب زيادة الكفاءة، في حين تتضمن التنمية تغييرات في تركيب الإنتاج، وفي هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، وفي كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية كافة. كما تهتم التنمية بإحداث تغييرات في الطاقات الاستيعابية للوحدات الإنتاجية مع مرور الزمن. كما تستهدف زيادة الرفاهية المادية للأفراد من خلال إحداث التغييرات المختلفة في الهيكل الاقتصادي، خصوصاً في نقل تركيزه من إنتاج المواد الأولية وتصديرها إلى تصنيعها، وتطوير الصناعة التحويلية التي تعدّ رائداً أساسياً لدفع هذه العملية إلى الأمام، خصوصاً في البلدان النامية(٤).

إن النمو الاقتصادي يمكن حدوثه من دون أن تصاحبه تغييرات في عملية توزيع الدخل والثروة، أي مع استمرار حدة التفاوت في توزيعهما، ولا يمكن تصور حصول عملية التنمية الاقتصادية من دون تقليل هذه التفاوتات ارتباطاً بكون

(٣) Joseph Schumpeter, *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest the Business Cycle*, translated from the Germany by Redvers Opic (New York: Oxford University Press, 1961), pp. 45-64.

(٤) Charles Kindleberger and B. Herrick, *Economic Development*, 4th ed. (Singapore: McGraw - Hill, 1988), pp. 21-22.

الإنسان هو الهدف الأساسي لها. ويرتبط هذا، أيضاً، بتغيير نوعية الحياة بمؤشراتها كافة، ومن ضمنها ضرورة زيادة فعالية مساهمة الأفراد في تقرير نمط التنمية وكيفية تحقيقها، وهذا لا يأتِ إلا بتوسيع الحقوق والحريات السياسية والديمقراطية لأفراد المجتمع، أي أن التنمية الاقتصادية تستهدف تحقيق تغييرات في المجالات غير الاقتصادية أيضاً، في حين يحصل النمو الاقتصادي من دون استهداف مثل هذه التغييرات، التي قد تحصل بشكل تلقائي انسجاماً مع التطور الذي يفضي إليه النمو مع مرور الزمن(٥).

وهنا يمكن القول إن التنمية الاقتصادية مفهوم نمطي، أي أنه ينطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية، وغير الاقتصادية، تتصل برفع القدرة الإنتاجية وكفاءة أداء أفراد المجتمع، مع ضمان العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية، إضافة إلى أهداف أخرى في المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية. أما النمو فهو مفهوم واقعي ينحصر في استخدام الموارد المالية لزيادة الإنتاج في المستقبل، من دون أن يهتم بعملية التوزيع والآثار الجانبية الأخرى التي ترافقها.

وحاول بعض الاقتصاديين سحب التمييز بين النمو والتنمية إلى تمييز بين الدول المتقدمة والبلدان النامية. فالأولى حققت مستويات متقدمة من التطور الاقتصادي والتقني وترسّخت فيها المؤسسات المختلفة، وبات من الصعب تحقيق تغيير جذري في هياكلها المتنوعة في المديين القصير والمتوسط، وبالتالي، ومن خلال سعيها للتخلص من أثر بعض المشكلات الاقتصادية ضمن الدورة الاقتصادية التي تمرّ بها تحقق نمواً اقتصادياً يتمثل في زيادة معدل نمو الناتج القومي الاجمالي لكل فرد. أما البلدان النامية، التي لم تستقل إلا منذ فترة قريبة، فإنها تفتقر إلى وجود المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتطورة، وتعمل في ظل تقنية بدائية، وإنتاجية منخفضة بشكل كبير، مع اختلال هيكلها الإنتاجي والسكاني، وبالتالي فإنها تسعى إلى تحقيق تغيير جذري في مؤسساتها، ونمط تقنيتها، وأساليب الإنتاج والإدارة فيها، وفي هياكلها الاقتصادية والاجتماعية بالشكل الذي يرفع من قدرتها الإنتاجية، واستثمار طاقاتها غير المستغلة أفضل استثمار ممكن، أي أنها تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية تشمل جوانب المجتمع كلها من دون أن يقتصر ذلك

---

(٥) M. Gillis [et al.], *Economics of Development* (New York: W.W. Norton, ©1983), pp. 6-9.

على زيادة الناتج القومي الاجمالي فقط[٦].

أما في ما يتصل بالنظريات الخاصة بالمفهومين، فإن الاقتصاديين منذ عهد آدم سميث تناولوا في كتاباتهم النمو الاقتصادي، وكيفية تحققه، ضمن تحليلهم الشامل للفعاليات الاقتصادية، وأكدوا على حصوله تلقائياً من دون حاجة إلى تدخل الدولة وتوجيهها. أما الفكر التنموي، فلم ينفرد كحقل خاص في علم الاقتصاد إلا في خمسينيات القرن الحالي بعدما استقلت مجموعة كبيرة من البلدان النامية من السيطرة الأجنبية، وسعت إلى إجراء تغييرات جوهرية في مجتمعاتها شملت الأنشطة الإنتاجية وأنماط الاستهلاك، وأساليب التوزيع، بما يخلصها من حالة التخلف التي وسمتها لفترة طويلة[٧].

ويتبادر إلى الذهن التساؤل التالي: هل يمكن المجتمع المتخلف أن ينمّي نفسه مع استمرار تبعيته، أي مع استمرار اعتماده على الخارج في توفير متطلباته؟ إن النفي القاطع هو الجواب الأكيد لهذا التساؤل. فالتنمية هي العملية التي تستهدف رفع قدرة أفراد المجتمع في الاعتماد على أنفسهم في توفير متطلبات استمرار حياتهم بالشكل الذي يختارونه، ولا يمكن تصور مجتمع يحقق التنمية بالاعتماد على غيره، فالتنمية تفترض الاستقلال ضمناً، وحين يقال تنمية مستقلة فهو تأكيد مشدّد على الاستقلال كعنصر أساسي من عناصر التنمية، وهدف من أهدافها. أما النمو الاقتصادي فيمكن حدوثه مع استمرار ارتباط البلد وتبعيته للخارج، بل يمكن حدوثه مع زيادة هذه التبعية. من هنا فالتنمية تستهدف «فك الارتباط» بالخارج، وهو ما لا يستهدفه النمو.

وقبل الخوض في تحديد مفهوم دقيق وتفصيلي للتنمية المستقلة، يفرض السؤال التالي نفسه: هل أن استمرار حالة التخلف في البلدان النامية يعود إلى عوامل داخلية خاصة بها، أم يرتبط بعوامل خارجية ناشئة من علاقتها مع الدول المتقدمة؟ وبالتالي، وفي ظل النظام الاقتصادي العالمي السائد، المتسم بعدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية بين هاتين المجموعتين الدوليتين، هل يمكن البلدان النامية تحقيق أهدافها التنموية، خصوصاً هدف الاستقلال؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات تبرز ضرورة استقراء آراء مجموعة من

---

(٦) Gerald M. Meier, *Leading Issues in Economic Development* (New York: Oxford University Press, 1975), pp. 5-9.

(٧) Kindleberger and Herrick, *Economic Development*, pp. 48-49.

الاقتصاديين الذين أرسوا أسس مدرسة فكرية نبعت من صلب العالم المتخلف، هي مدرسة التبعية. وستفتح هذه الدراسة الطريق إلى تحديد المفهوم الدقيق للتنمية المستقلة، في ما بعد.

المبحث الثاني: مدرسة التبعية

حاولت البلدان النامية التخلص من تخلفها بتجريب طرق عديدة صبت جميعها في كسر أسباب التخلف التي أدت إلى تبعيتها من جهة، وتعميقها من جهة أخرى. فالتخلف سمة من سمات التبعية، أي أنه سبب من أسبابها، ونتيجة من نتائجها. ومدرسة التبعية هي تلك المدرسة التي اعتمدت مفهوم التبعية لتفسير التخلف. وتعود جذور التحليل الذي تستند إليه إلى الانتقادات التي وجهت إلى نظرية التجارة الخارجية التي أوجد أسسها ريكاردو وطورها هيكشر ـ أوهلين في ما بعد.

تنص نظرية التكاليف النسبية على أن تتخصص الدولة في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية فيها تتمثل في انخفاض تكاليف إنتاجها (مقدرة بساعات العمل) مقارنة بالسلع الأخرى المنتجة فيها، وبالتالي يمكنها من خلال تبادلها التجاري مع الدول الأخرى تحقيق منافع مشتركة لكل الأطراف. وقد طورت من قبل هيكشر ـ أوهلين بتركيزهما على أن التخصص يكون في السلع التي تتوفر عناصر إنتاجها في قطر ما أكثر نسبياً مما في غيره، مما يمكنه من إنتاجها بتكاليف أقل وبكميات تتيح له تصديرها إلى الخارج والحصول مقابلها على السلع التي لا تتوفر عناصر إنتاجها، أو يندر وجودها فيه. ويمكن لكل الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة أن تحصل على منافع من تعاملها التجاري مع بعضها البعض وفقاً لهذه النظرية[٨].

وتركزت الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية من بعض اقتصاديي الدول التي كانت تبحث عن أسواق عالمية لتصريف منتجاتها في ظل سيطرة بريطانيا وسيادتها على هذه الأسواق، كألمانيا وأمريكا، وأيضاً من قبل بعض الاقتصاديين الذين لاحظوا حالة عدم التكافؤ في تقسيم العمل الدولي المتمثلة في تخصص البلدان النامية في إنتاج وتصدير السلع الأولية (استخراجية أو زراعية) واستيراد السلع المصنعة، سواء كانت استهلاكية أو استثمارية، التي تتخصص الدول المتقدمة في إنتاجها، وبالتالي فإن منافع التجارة الخارجية ستكون في صالح الدول المتقدمة أكثر منها لصالح البلدان النامية، وذلك بسبب اتجاه معدلات التبادل التجاري إلى

---

(٨) Paul Anthony Samuelson, *Economics*, 12th ed. (New York: McGraw - Hill, c1985), pp. 832-840.

الانخفاض مع مرور الزمن بالنسبة إلى السلع الأولية، ويرتبط هذا بانخفاض مرونة الطلب الدخلية لها، إذ لم يقابل الزيادة التي حدثت في دخول الدول المتقدمة طلب متزايد على هذه السلع، في حين أن السلع المصنعة تتسم بارتفاع مرونة طلبها الدخلية، وبالتالي كلما ارتفعت دخول المجتمعات المتخلفة ازداد طلبها على هذه السلع، وستميل أسعار تبادلها مع السلع الأولية إلى الارتفاع، مما يجعل الدول المتقدمة تحقق منافع أكبر من تجارتها مع البلدان النامية(٩).

ويمكن فهم تدهور معدلات التبادل التجاري بالنسبة إلى البلدان النامية وارتفاعها بالنسبة إلى الدول المتقدمة في إطار اختلاف الإنتاجية بينهما، فالدول الأخيرة تتسم بارتفاع مستوى الإنتاجية فيها مقارنة بالأولى، كما إنها تستطيع تخفيض أسعارها النسبية من خلال استخدام التقنية المتطورة في القطاعات التي تستلزم التطور التقني، في حين أن معدلات التبادل التجاري بالنسبة إلى البلدان النامية ستتجه إلى الانخفاض بشكل أكبر بسبب استخدام التقنية البدائية، أو حتى التقنية المستوردة مرتفعة التكاليف، مع حدوث ازدواجية في الاقتصاد، في الأمد القصير، تتمثل في ارتفاع الأجور في القطاع التصديري المرتفع الإنتاجية مقارنة بالقطاع التقليدي المنخفض الإنتاجية(١٠).

من هنا إذا تمّ اعتبار العالم وحدة اقتصادية واحدة، فإن مركزها سيتكون من مجموعة المناطق المتقدمة التي تتسم بسيطرتها على عملية تراكم رأس المال فيها، في حين تدور حول هذا المركز مجموعة من الأطراف الهامشية تختلف في بعدها عنه باختلاف مستويات تطورها الاقتصادي، وهي لا تسيطر على عملية التراكم الرأسمالي فيها بل يمكن اعتبارها مناطق اندمجت في هذا العالم من دون أن تتمكن من التحول إلى مراكز(١١).

تقسم عوامل تخلّف بلدان المحيط (الهامش) إلى مجموعتين رئيسيتين، خارجية

---

(٩) أول من كتب في تدهور معدلات التبادل التجاري هو الاقتصادي راؤول بريبش في تقرير قدمه للانكتاد عام ١٩٦٤ حين كان رئيساً لهذا المؤتمر. انظر: راؤول بريبش، **نحو سياسة تجارية جديدة**، ترجمة جرجيس مرزوق (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦)، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(١٠) Luigi L. Pasinetti, *Structural Change and Economic Growth: A Theoretical Essay on the Dynamics of the Wealth of Nations* (Cambridge, Eng.; New York: Cambridge University Press, 1981), pp. 266-267.

(١١) سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٣ ـ ٢٤.

وداخلية، متكاملتين ومتداخلتين. تتمثل العوامل الخارجية بالتبعية التي تجد جذورها مع ظهور الرأسمالية كنظام عالمي، وبعد أن توسعت الدول الرأسمالية لتسيطر على دول العالم الأخرى سيطرة مباشرة استنزفت خلالها فائضها الاقتصادي، وحولتها إلى مورّد أساسي للمواد الأولية والعمل الرخيص. وتقسم التبعية بدورها إلى أربعة أقسام: **التبعية الاقتصادية** المباشرة التي تنحصر في سيطرة رأس المال الاحتكاري الأجنبي على معظم الفائض الذي تنتجه قوة العمل المحلية في البلد المتخلف، والمصحوب باستغلال مباشر لسكانه. **والتبعية التجارية** التي تعني اعتماد البلد المتخلف في علاقاته التجارية على عدد محدود جداً من الدول المتقدمة اقتصادياً، والتي تعدّ إحدى نتائج الشكل الأول للتبعية، وتتضح من خلال ارتفاع الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في اقتصادات الدول النامية من جهة، ومن خلال البنية المشوّهة لهذه التجارة من جهة أخرى. أما **التبعية المالية** فتحصل من سيطرة رأس المال الأجنبي على الائتمان والنظام المصرفي المحليين بالشكل الذي يعيق تحقيق أهداف السياسة الائتمانية، للبلد النامي، في تشجيع القطاعات الإنتاجية، إذ تقدم التسهيلات للقطاعات والأنشطة التي تحقق أعلى الأرباح حتى وإن كان دورها هامشياً في عملية التنمية الاقتصادية، فضلاً عن ارتباط البلد النامي بإحدى الدول المتقدمة في شؤون العملات الأجنبية وتحديد سعر صرف عملته. وقد أدت هذه التبعية إلى مفاقمة التبعية التجارية لأن استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في البلدان النامية يولد، بصورة آلية، تدفقاً عكسياً يتمثل في تحويلات الأرباح، وفوائد وأقساط الديون الخارجية، والذي لا يلبث أن يطغى فيحوّل البلدان المذكورة إلى بلدان مصدرة لرأس المال بدلاً من أن تكون مستوردة له ارتباطاً بندرته فيها. أما الشكل الأخير فهو **التبعية التقنية** التي تعني استيراد الأفكار والسلع والخدمات الخاصة بالتقدم التقني من الدول المتقدمة، وهذا أصبح الشكل الأكثر شيوعاً واستنزافاً للفائض الاقتصادي المتكوّن في البلدان النامية، وذلك من خلال مجموعة من الشروط والسياسات تضعها وتمارسها الشركات متعدية الجنسية في توريد التقنية، مستغلة في ذلك حاجة هذه البلدان للتقنية المتطورة من جهة، وتهافتها للحصول عليها بشكل غير عقلاني، ولامدروس، بتشجيع من الدول المتقدمة نفسها، عبر شركاتها المذكورة، من جهة أخرى[١٢].

(١٢) سنتش، **الاقتصاد السياسي للتخلف**، ج ٢، ص ٧٩ ـ ١٢٥، وسمير أمين، **التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية**، ترجمة برهان غليون (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ١٩١ ـ ١٩٤.

أما العوامل الداخلية فتنحصر في تشوّه البنية القطاعية للاقتصاد المحلي، وتخلخلها وضعف الترابط بين فروعه المختلفة، مع ازدواجية القطاعين الحديث والتقليدي المتفاوتين في مستوى إنتاجيتهما، والتي تتعايش من خلالهما علاقات إنتاج رأسمالية مع أخرى سابقة للرأسمالية، إذ إن الاعتماد على الشركات متعدية الجنسية في تطوير قطاع صناعي حديث يهدف إلى إنتاج سلع تلبي احتياجات الأفراد ذوي الدخول المرتفعة في الداخل والخارج، لن يعمل على إحداث نمو ذاتي في الاقتصاد المتخلف، بل إحداث تنمية جيبية (enclaved development) مشوهة، والتي تعني أن جيوباً من الصناعة المتقدمة تقنياً قد تمّ استحداثها بهدف التصنيع من أجل التصدير، ولم تعمل هذه الجيوب الغريبة على نقل الإنتاجية المرتفعة، وبقية الآثار الإيجابية التي يمكن أن ترافقها، إلى بقية القطاعات الاقتصادية، مما جعلها معزولة عن الاقتصاد الوطني، ومرتبطة بالخارج بالشكل الذي أدى إلى تعميق التبعية. كما أدت إلى تخفيض الأجور من أجل زيادة ربحية الإنتاج الصناعي من جهة، ورفع قدرته التنافسية في الأسواق الدولية من جهة أخرى. ولم يرافقها زيادة ملحوظة في التشغيل، بل انحصر تأثيرها في شكل ارتفاع عام في الأسعار عانته الفئات محدودة الدخل بشكل خاص، في حين أثْرَت فئات أخرى في جرائه، وبالتالي زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع المتخلف، وتناءت العدالة الاجتماعية كهدف رئيسي من أهداف التنمية الاقتصادية. كما أثّر ذلك في عملية تراكم رأس المال بالشكل الذي حال دون توسيع الفائض الاقتصادي، خصوصاً في القطاع التقليدي، وبالتالي حرم البلد من الاستفادة منه في تحقيق تنمية ذاتية. هذا إلى جانب التشوّهات في مجال السكان والقوى العاملة من حيث تباين مستويات الإنتاجية بين القطاعين الحديث والتقليدي، وضعف مستويات المهارة في القطاع الأخير، واختلال البنى القطاعية والجغرافية للعاملين بشكل كبير، إضافة إلى تشوّه البنية الاجتماعية من خلال ارتباط مصالح طبقة معينة، مستفيدة من ثمار هذه العملية، مع مصالح الطبقات المماثلة لها في دول المركز مما يدفعها إلى تعميق التبعية، مع زيادة حدة التفاوت بين الريف والمدينة، مما عزز ظاهرة الهجرة الداخلية التي أدت إلى نشوء مدن جديدة، وتوسيع مدن قائمة على حساب زيادة تخلف الريف والقطاع الزراعي، مما قلل من كمية الإنتاج الزراعي ونوعيته، وزاد من الاعتماد على الخارج للحصول على السلع الغذائية الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها، أي زاد من التبعية إلى الخارج[١٣].

---

(١٣) سنتش، المصدر نفسه، ص ٢٠٧ ـ ٢١٠، وتشيلو فورتادو، **النمو والتخلف**، ترجمة أنور الصباغ وسهام الشريف (دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٧٢)، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٤.

وهنا لا يمكن اعتبار التبعية ظاهرة خارجية بحتة، فهي وإن كانت حالة شرطية ترتبط من خلالها اقتصادات مجموعة من البلدان بتطورها وتوسعها باقتصادات بلدان أخرى، والتي تجد تفسيرها في التقسيم الدولي السائد للعمل، لكن سيطرة دولة على أخرى لا يمكن استمرارها من دون وجود فئات محلية تنتفع منها، وبالتالي فإنها تعمل على إدامة أواصرها، أي أنها ظاهرة لها جذورها في داخل البلدان التابعة نفسها، أي تصبح ظاهرة داخلية أيضاً. كما لا يمكن للمجتمع إيقافها بالانعزال عن العالم الخارجي أو عزل التأثيرات الخارجية عليه فقط، بل يجب تغيير الهيكل العام له بالشكل الذي يساعده على مواجهة العالم الخارجي وتأثيراته السلبية في الداخل[١٤].

إن ضعف قطاعي السلع الاستثمارية، والبنوك والتمويل الوطنيين، وهامشية التطور التقني المحلي، إضافة إلى دخول المؤسسات الأجنبية وتحكمها بالاقتصاد الوطني، تعدّ من الخصائص العامة للتبعية، والتي تعرف كحالة حين لا يجد التراكم والتوسع الرأسمالي مكوناته الحركية الرئيسية داخل النظام، أو البلد، نفسه. أما العلاقة بين القوى الداخلية والخارجية فلم تنشأ من الأشكال الخارجية للسيطرة والاستغلال فقط، بل تجذرت في اتفاق المصالح وتطابقها بين الطبقات المسيطرة على تراكم رأس المال في الداخل والخارج، وبالتالي يمكن فهم المجتمعات التابعة كوحدة جدلية للعوامل الخارجية والداخلية، ولا يمكن فصل تأثير أي منها إلا من خلال التحليل الساكن الذي لا يوفّر فهماً متقدماً للتطور الحاصل في هذه البلدان. وهنا فإن الحركة الداخلية للمجتمع التابع يمكن فهمها كحالة خاصة من الحركة العامة للنظام العالمي ككل، وتبرز بالنتيجة أهمية فهم التأكيد على تداخل تركيب العوامل الداخلية والخارجية لفهم المسارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان التابعة[١٥].

يعمل رأس المال المهيمن في البلدان النامية على تشجيع أنماط التبعية، أو أنماط التنمية التابعة، من دون سيطرة محلية على عملية التراكم فيها، وتصب

(١٤) D. Colman and F. Nixson, *Economics of Change* (Oxford: Philip-Allan Publishers, 1978), pp. 46-48, and Ian Roxborough, *Theories of Under - development* (London: Macmillan Press, 1979), pp. 65-69.

(١٥) Fernando Henrique Cardoso and Enzo Faletto, *Dependency and Development in Latin America*, translated by Marjory Mattingly Urquidi (Berkeley, Calif.; Los Angeles; London: University of California Press, 1979), pp. 170-175.

سياسات المركز في سبيل تحقيق هذا الهدف. ونجمت عن ضعف الدولة في هذه البلدان أزمات متنوعة منها تفاقم الديون، والتخلف التقني، والنقص في التغذية، وصولاً إلى حالة المجاعة أحياناً، والتحضر غير المسيطر عليه، فضلاً عن شيوع نمط الاستهلاك المبذّر للموارد بشكل كبير والمقلد للاستهلاك الغربي (في فترة سيادة الاقطاع الذي ركّز على بناء القصور وتأثيثها أفخم الأثاث وتبذير الموارد بشكل أدى إلى جمود تطور البلدان التي ساد فيها لفترة طويلة) إلى جانب تغلغل الثقافة الغربية، والضعف العسكري وغيرها من العوامل التي عمّقت من التبعية إلى الخارج[١٦].

إن النمو والتخلف هما قطبان لوحدة النظام الرأسمالي وعالميته، وبالتالي فإن الظروف الحالية لا تمكّن البلدان النامية من اتباع طريق التطور الرأسمالي بالشكل الذي اختطته الدول الرأسمالية المتقدمة منذ أكثر من قرنين، إذ استندت في تطورها إلى التوسع وضم بقية بلدان العالم وجعلها تابعة لها، والاستفادة من ثرواتها (إلى جانب العوامل الداخلية الخاصة بها) لتوفير بعض متطلبات العملية الإنتاجية من جهة، وتحويلها إلى أسواق لتصريف فائض إنتاجها من جهة أخرى. وهنا إذا كان بإمكان بلدان المركز المتطورة أن تتقدم نتيجة نموها الذاتي المستقل في الوقت الحاضر، فإن البلدان التابعة تستطيع أن توسع اقتصاداتها إذا توسع المركز المهيمن فقط، كما يحدث هذا التوسع تحت سيطرة وشروط المركز نفسه. ودفع هذا ببعضهم إلى الاعتقاد بأن نمو الأطراف المبني على الانخراط في السوق الرأسمالية سيولد نمواً للتخلف فيها ولا يعمل على تقدمها بأي شكل[١٧].

وتجدر الإشارة إلى أن نظرية النمو والتخلف ما هي إلا نظرية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي، والتي تعكس العلاقات بين المركز والأطراف ضمن تطور النظام الرأسمالي نفسه. وإن ميزة المركز من الأطراف تكمن في سيطرته على عملية التراكم، فالقوى الاجتماعية المسيطرة في المركز هي التي تحكم عملية تراكم رأس المال فيه، وتعمل على إخضاع العلاقات الخارجية لخدمتها. أما في الأطراف، فإن عملية التراكم تابعة أو ناتجة من التراكم في المركز، من دون أن تبرز فيها قوى داخلية قادرة على السيطرة على عملية التراكم، وبالتالي فإن القوى الخارجية هي

---

(١٦) سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف**، ترجمة حسن قبيسي، ط ٢ (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٨)، ص ٣٨٩ ـ ٤٠١.

(١٧) André Gunder Frank, *Latin America: Under - development or Revolution: Essays on the Development or Under - development and the Immediate Enemy* (New York: Monthly Review Press, 1969), p. 10.

التي تتحكم في مدى التراكم المحلي في الأطراف واتجاهه[١٨].

حاول بعض الاقتصاديين قياس آثار التبعية في التنمية الاقتصادية، وعدالة توزيع الدخل، عن طريق استخدام تبعية الاستثمار، وتبعية الديون كمقياس لحالة التبعية بشكل عام. ووجدوا تأييداً قوياً لفرضية أن تبعية الاستثمار تكبح عملية التنمية، لكن التأييد كان أضعف في تأثير تبعية الديون في التنمية في بعض بلدان أمريكا اللاتينية. كما حصلوا على تأييد قوى لفرضية ارتباط التبعية بعدم العدالة في توزيع الدخل، وخرجوا باستنتاج رئيسي مفاده أن نظرية التبعية تتنبأ بآثار المدخلات من البلدان المتقدمة إلى البلدان الأقل تقدماً بشكل أفضل مما تتنبأ به النظرية الكلاسيكية المحدثة في الاقتصاد الدولي. وبشكل عام، أثبت هؤلاء أن الفرضيات الخاصة بتداخل العوامل الداخلية والخارجية في تفسير التبعية مقبولة نسبياً في معظم البلدان التي درسوها، وأنها أسهمت في إضفاء أساس مصقول لتحليل التخلف كنظرية مختبرة لفهم التبعية بالشكل الذي يميزها من النظريات الأخرى في تفسير التخلف[١٩].

وتأتي نقطة مهمة ركّز عليها الاقتصاديون في تحليل التبعية، هي دور رأس المال الأجنبي في عملية التنمية في البلدان النامية. فهناك من يذهب إلى أن زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى دول المحيط ساهمت في تصنيعها، ومن خلال الشركات متعدية الجنسية زادت تبعية البلدان النامية إلى الدول المتقدمة، وبالتالي ارتبط التصنيع بالتبعية بعد أن كان محوراً رئيسياً من محاور التقدم والاستقلال، ورجحت إمكانية سلوك التنمية التابعة بتوفر الأساس الفكري والمادي الضروري لها[٢٠].

وركّز آخرون على أهمية تدخل الدولة ووضعها السياسات والإجراءات الكفيلة بتوجيه رؤوس الأموال الأجنبية نحو القطاعات الإنتاجية التي تلعب دوراً

---

(١٨) أمين، المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(١٩) تم الاعتماد على المقالة التالية في عرض ملخص هذه الدراسات لعدم تمكن الباحث من الحصول عليها: G. Palma, «Dependency: A Formal Theory of Underdevelopment or a Methodology for the Analysis of Concrete Situations of Underdevelopment?» in: Paul Streeten, ed., *Recent Issues in World Development* (Oxford: Pergamon Press, 1981), pp. 407-408.

(٢٠) Cardoso and Faletto, *Dependency and Development in Latin America*, pp. 43-44.

فعالاً في تقدم البلد، إلى جانب تحديدها استراتيجية التنمية بشكل عام، والتصنيع بوجه خاص باعتباره ركيزة التنمية الاقتصادية، إضافة إلى دور الدولة المهم في التحكم بالفائض الاقتصادي الفعلي والمتاح لتحقيق أهداف هذه العملية(٢١).

وفي مجال تطوير القطاع الصناعي وأهميته في تحقيق الاستقلال، يؤكد بعضهم على أن تصنيع المواد الخام التي تمتلكها دولة ما، ومن ثم تصديرها بدلاً من تصديرها بشكلها الأولي يحقق فائدة مزدوجة لها من خلال تطوير القطاع الصناعي أولاً، وتحقيق إمكانات تنافسية أفضل في السوق الدولية بما يقلل من حالة عدم التكافؤ في التبادل بينها وبين الدول المتقدمة اقتصادياً ثانياً. وترتبط هذه العملية باستقلالية البلد الاقتصادية، فالزمر الاقتصادية المرتبطة بقطاع التصدير في البلدان النامية تكون في الغالب غير مستقلة اقتصادياً، كما إن مقررات البلد المصدر للمنتجات الأولية غير مستقلة أيضاً بحكم قوة ارتباط مصالح الفئات التي تحكم استغلال هذه المنتجات على الصعيد العالمي، والتي تعلو فوق مصالح كل بلد مصدّر لها على انفراد، وبالتالي، فمن غير التكتل الجماعي لمجموعة البلدان المصدرة لهذه المواد، لا يمكن لأي بلد أن يواجه هذه المصالح وحده(٢٢).

يتبيّن مما سبق تداخل مفهوما التخلف والتبعية، إذ يعدّ كل منهما سبباً ونتيجة للآخر، مع ترجيح كون التبعية سبباً رئيسياً من أسباب التخلف واستمراره. كما تداخلت العوامل الخارجية والداخلية في تحديد وتسبيب التبعية بالشكل الذي لا يمكن فصلهما عن بعضهما لفهم تطور هذه الظاهرة، وبالتالي فللتخلص من التخلف يجب قطع أواصر التبعية مع العالم الخارجي، المتقدم الرأسمالي خاصة، من خلال معالجة الأسباب التي أدت إلى نشوئها، سواء كانت داخلية أو خارجية.

ومما لا شك فيه أن الاستقلال السياسي الذي نالته البلدان النامية كان البداية الضرورية للانطلاق في طريق التخلص من التبعية والتخلف. وعلى الرغم من أن للتبعية مظاهرها العامة التي تنضوي تحتها جميع البلدان غير المتقدمة، إلا أن لكل بلد خصوصيته في طبيعتها والعوامل التي سببتها، أي في مدى ثقل كل من العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في إيجادها وتعميقها، وتختلف بالتالي الأسس التي ستعتمد للتخلص منها باختلاف المجتمعات، وطبيعة مواردها،

---

(٢١) Ragnar Nurkse, «Some International Aspects of the Problem of Economic Development,» in: A. Agarwala ed., *The Economics of Under-development* (Delhi: Oxford University Press, 1975), pp. 261-271.

(٢٢) فورتادو، **النمو والتخلف**، ص ١٧١ ـ ١٩١.

وعوامل أخرى ستناقش لاحقاً.

إن التبعية مفهوم واضح من خلال أسس الاقتصاد النمطي، أو الاقتصاد السياسي الذي تتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة في منطلقاته التحليلية، ويمتاز باعتماده أحكاماً قيمية لجميع الظواهر الاقتصادية التي يهتم بتحليلها. لكن هل يمكن فهم هذه الظاهرة (التبعية) من خلال أسس الاقتصاد الواقعي الذي يهتم بما هو كائن من دون اعتبار لما يجب أن يكون؟ أي هل ينظر الاقتصاديون الواقعيون، بمختلف مناحلهم، إلى العلاقة الاقتصادية بين مجموعتي البلدان النامية والدول المتقدمة، الضعيفة والقوية، على أنها علاقة تبعية؟ أم علاقة اعتماد متبادل؟

إن الاقتصاديين الذين يستندون إلى أسس التحليل الكلاسيكي المحدث يرفضون اعتبار العلاقة بين المجموعتين الدوليتين المذكورتين علاقة دولة قوية بأخرى ضعيفة تنبع منها تبعية الأخيرة للأولى، ويصفونها بالاعتماد المتبادل، الذي يعني وجود تأثير متبادل بين كلا الطرفين، فيكون كل منهما تابعاً ومتبوعاً في الوقت نفسه. ويتحدد هذا الاعتماد بدرجة تعرض الاقتصاد للصدمات الخارجية التي قد تكون إيجابية أو سلبية، ويفترضون افتراضين رئيسيين: **الأول**، أن نمو الصادرات يعدّ من العوامل التي تحدّد معدل نمو الناتج في البلدان النامية. **والثاني**، أن نمو صادراتها يتحدد بمعدل نمو الناتج في الدول المتقدمة بالدرجة الأساس، وبالسياسة التجارية في البلدان النامية نفسها بدرجة أقل، لكنهم يعترفون بأن تأثير البلدان النامية في الدول المتقدمة محدود مقارنة بالتأثير المعاكس. أما العوامل التي ساهمت في تعميق الاعتماد المتبادل بينهما فتتركز في تحرير التجارة على المستويين الدولي والإقليمي، والتطور التقني، خصوصاً في مجال المواصلات، فضلاً عن التطورات التي حدثت في نمط المنافع النسبية المتمثلة في انتقال بعض الصناعات التقليدية من الدول المتقدمة إلى البلدان النامية، إضافة إلى تجزئة إنتاج السلعة الواحدة على عدد من البلدان، وهو الأسلوب الذي ابتدعته الشركات متعدية الجنسية. ويوصون بالتالي باتباع استراتيجية التصنيع لغرض التصدير التي تزيد من الاعتماد المتبادل بين الدول كافة[٢٣].

---

(٢٣) Harold Brookfield, *Interdependent Development* (London: Methuen, 1975), pp. 199-209, and **الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، مقاربات نظرية: أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ١٥ ـ ١٦ أيار/مايو ١٩٨٩**، تحرير طاهر حمدي =

وينتقد هؤلاء الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة، ونظرية التبعية، ويدّعون بأن نتائجها ستكون تخلفاً مستقلاً لأنها تؤدي إلى انعزال البلد عن العالم الخارجي، وبالتالي فإنهم يؤيدون الإجراءات والسياسات التصحيحية التي بشّر بها صندوق النقد الدولي ويعدّونها وصايا مقدسة واجبة التنفيذ وإلا سيستمر البلد بتخلفه ومعاناته من الاختلالات الهيكلية، والمديونية الخارجية. ومن أهم هذه السياسات التي يدعمونها بشدة، تقليص دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية إلى أقصى قدر ممكن، مع تحقيق الكفاءة الإنتاجية للوحدات العاملة في القطاع العام، بالإضافة إلى السياسات السعرية والنقدية والمالية التي من شأنها تحرير الاقتصاد وتعميق ترابطه وتكامله مع الاقتصاد العالمي، وضمان الاستفادة من الميزات النسبية التي توفرها التجارة الخارجية[(٢٤)].

لقد تعمقت الدعوة إلى العودة إلى أصول التحليل الكلاسيكي المحدث، بعد فترة من التطبيق الناجح للسياسات الكينزية والاشتراكية خلال الخمسينيات والستينيات، كبديل من الطريقة التدخلية ـ الحمائية للتصنيع، من خلال تشخيص وتحليل «ما الخطأ في البلدX؟» التي دعا إليه صندوق النقد الدولي والتي تبرز أهمية وملاءمة اقتصادات التوازن كأساس للتحليل التنموي، وانتقدت الحماية والتدخل من قبل الدولة لأنها انتهكت وتجاوزت مبادئ المنفعة النسبية، مما أدى إلى تشويه أسواق العوامل والمنتجات المحلية وتحريفها[(٢٥)].

أما السياسة المركزية لهؤلاء فقد تحددت بتصحيح أسعار العوامل، التي تعطي أهمية كبيرة لسعر الفائدة، باعتباره سعراً لرأس المال، إذ أوصت برفعه، وتخفيض الأجر، كسعر للعمل، وتخفيض سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، أي سعر الصرف، مع تخفيض دائم لمعدلات الحماية والتعريفة إلى المستوى الذي يمكّن من إزالة قيود الاستيراد الكمية، أي الدعوة إلى فتح الأسواق المحلية بوجه رؤوس الأموال الأجنبية والسلع المستوردة من الدول المتقدمة بمختلف أنواعها. ومن هنا

= كنعان وإبراهيم سعد الدين عبد الله (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ١٥ ـ ٤٨.

(٢٤) إبراهيم شحاته، **البنك الدولي والعالم العربي** (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٠)، ص ١٢٥ ـ ١٢٩.

(٢٥) Ian Malcolm Little, Tibor Scitovsky and Maurice Scott, *Industry and Trade in Some Developing Countries: A Comparative Study*, Developing Countries; 901 (London: Oxford University Press, 1970), pp. 12-18.

ستزداد القدرة الإنتاجية والتنافسية للبلدان النامية، بما يمكنها من زيادة صادراتها، مما يؤدي إلى تقليل العجز في موازين مدفوعاتها، كما يعمل على تخصصها في إنتاج السلع التي تتمتع بمزية نسبية في إنتاجها، ويقلل من فقدان الاستثمارات الخاصة، سواء أكانت محلية أم أجنبية. علماً بأن نجاح هذه الإجراءات لا يتم إلا بعد أن يكف القطاع العام عن مزاحمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية المختلفة بما يترك المجال للأخير للعمل بحرية، وبعد أن تتخذ الإجراءات والسياسات كافة التي تعمل على رفع كفاءة استخدام الموارد في القطاع العام نفسه. كما يؤكدون أيضاً على اعتبار الاختلالات الخارجية لاقتصادات البلدان النامية ذات طبيعة هيكلية، مما يستلزم تخصيص بعض القروض للاصلاح الهيكلي، وهو ما اعتمده الصندوق بإنشائه إدارة تسهيل التصحيحات الهيكلية بعد توفر مجموعة شروط يجب على الدولة المستفيدة الالتزام بتطبيقها[٢٦].

إن هذه الإجراءات والسياسات تعمل على تعميق ارتباط الاقتصادات النامية بالنظام الرأسمالي العالمي، وبالتالي ستزيد من تبعيتها له. ففي حين تدعو هاتان المؤسستان الدوليتان البلدان النامية إلى تحرير تجارتها كسياسة للنمو والاصلاح الهيكلي اتخذت الدول المتقدمة مجموعة من السياسات الحمائية تجاه الصادرات المصنعة من البلدان النامية، وهذا أعاق عملية التحرير هذه بالشكل الذي لا يخدم التصحيح المزعوم تنفيذه. ويعترف كتاب الصندوق بفشل هذه السياسات في بلدان عديدة كالبرازيل والأرجنتين وغيرهما، بل ويقرّون أنها أحدثت نكسة في بعض الاقتصادات تمثلت في معدلات تضخم مرتفعة، ومعدلات نمو متواضعة، وبالتالي فإنهم حاولوا تقسيم عملية التصحيح إلى مراحل عديدة قد تأخذ وقتاً طويلاً لتحقيق النتائج المرجوة منها، والتي قد لا تتحقق، خصوصاً أن هناك شروطاً عديدة وضعت لضمان نجاح هذه العملية. كما تنبأ بعضهم بظهور صعوبات كبيرة في المدى القصير، كهبوط الدخل، وتدهور ميزان المدفوعات، أي أن الاقتصاد لن يحقق التوازن في المدى المذكور، بل قد يصل إليه في المدى الطويل فقط[٢٧].

إن اتباع سياسات وإجراءات محددة من اقتصاديين أجانب يفقد البلد النامي

---

(٢٦) Pierre Uri, *Development Without Dependence*, foreword by William P. Bundy, Praeger Special Studies in International Economics and Development (New York: Praeger Publishers, 1976), pp. 96-111.

(٢٧) انظر في ذلك: G. Langoni, *The Development Crisis* (San Francisco: International Center for Economic Growth, 1987), pp. 71-90; =

استقلالية القرار المتعلق بكيفية استخدام الموارد المتاحة، وبالتالي يزيد من تبعيته للخارج ولا يولد فيه الامكانات التي تدفعه إلى فك ارتباطه بالدول المتقدمة، فالشروط المحددة للحصول على قروض ومساعدات الصندوق لا يمكن لبلد يستهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي القبول بها، فضلاً عن أنها تصب في خدمة فئات محدودة جداً من الأفراد وتزيد من حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة بما يعمق من التمايز الاجتماعي الذي تهدف التنمية الاقتصادية، كعملية شاملة، إلى تقليصه إلى أدنى حدّ ممكن(٢٨).

وبعد تحديد مفهوم التبعية، وعلاقته بالتخلف، يمكن الآن تلمّس الطريق إلى تحديد مفهوم التنمية المستقلة باعتبارها نفياً للتبعية، وهو ما ستتم مناقشته في المبحث الثالث.

المبحث الثالث: مفهوم التنمية المستقلة

استطاعت مجتمعات معينة أن تنطلق في تطورها الاقتصادي بالاعتماد على مواردها المحلية بشكل أساسي، وبتوجيه تنميتها داخل بلدانها بالاستفادة بأقصى ما يمكن مما يتاح لها من موارد طبيعية وبشرية، وبالتالي استطاعت قطع شوط التطور بشكل مستقل عن الخارج. ويمكن القول إن المجتمعين الياباني والسوفياتي (سابقاً) كانا من أبرز هذه المجتمعات في نموذجهما المستقل، على الرغم من اختلاف الفلسفة الاجتماعية التي استندا عليها في تطورهما، إذ كان الأول رأسمالياً في حين اتبع الثاني تطوراً لارأسمالية.

وعلى صعيد التنظير في مفهوم التنمية المستقلة، يمكن اعتبار بول باران رائداً في الدعوة إلى تحقيقها في تحليله التطور الحاصل في المجتمع الهندي في كتابه الشهير **الاقتصاد السياسي للتنمية**، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي،

= مارسيلو سيلويسكي، «مراحل انتعاش النمو في أميركا اللاتينية،» **التمويل والتنمية**، السنة ٢٧، العدد ٢ (حزيران/ يونيو ١٩٩٠)، ص ٢٨ ـ ٣١، وادريان شيستي، «الآثار المالية لتخفيض الضرائب التجارية،» **التمويل والتنمية**، السنة ٢٧، العدد ١ (آذار/ مارس ١٩٩٠)، ص ٣٧ ـ ٣٩.

(٢٨) للاطلاع على تفاصيل هذه الشروط، انظر: ادواردز سباستيان، «تسلسل تحرير الاقتصاد في البلدان النامية،» **التمويل والتنمية**، السنة ٢٤، العدد ١ (آذار/ مارس ١٩٨٧)، ص ٢٦ ـ ٢٩.

بشكليه الفعلي والمتاح، واستغلاله أفضل استغلال ممكن، بدءاً بقطع قنوات استنزافه الخارجية وصولاً إلى ربطه بمصلحة الطبقات الاجتماعية المنخفضة الدخل، التي تمثل النسبة العظمى من المجتمع بشكل عام، كما أكد على القضاء على الاستهلاك الترفي المقلد للاستهلاك في الدول المتقدمة، خصوصاً الرأسمالية، والذي يعدّ من أبرز مظاهر التبذير للفائض الاقتصادي الفعلي، كما حصل هذا التبذير في ظل سيادة العلاقات الاقطاعية في أوروبا التي امتدت قروناً عديدة، وركز على العوامل الخارجية في إحداث التبعية والتخلف، وقصر معالجاته على قطع أوتار هذه العوامل، مع انحيازه إلى النموذج اللارأسمالي في التنمية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي[٢٩].

وخرج من «معطف» باران اقتصاديون عديدون في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، حاولوا تطوير تحليله المذكور لاستخلاص مفهوم للتنمية المستقلة وتحديده، وقد أجمع غالبيتهم على ربطها بالتطور اللارأسمالي، بل ذهب بعضهم إلى استحالة تطبيق النموذج الرأسمالي في التطور في ظل النظام الاقتصادي العالمي السائد، وأن تطبيقه سيؤدي إلى تطوير التخلف بدلاً من التنمية. في حين أكد آخرون على أن التطور الرأسمالي، والاستفادة من التطور التقني في البلدان الرأسمالية المتقدمة، والعمل ضمن التقسيم الدولي السائد للعمل، تعدّ من ضروريات التنمية في البلدان النامية[٣٠].

وساهم بعض الاقتصاديين العرب في تطوير مفهوم التنمية المستقلة، سواء

---

(٢٩) بول باران، **الاقتصاد السياسي للتنمية**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع (القاهرة: دار القلم، ١٩٦٧)، الفصل ٥.

(٣٠) انظر في ذلك: بوب ساتكليف، «الامبريالية والتصنيع في العالم الثالث،» ص ٣٠ - ٥٩؛ ب. باتنيك، «الامبريالية ونمو الرأسمالية الهندية،» ص ٥٩ - ٦٧، وج. فرانك، «تطور التخلف،» ص ١٠٢ - ١١٩، في: **الامبريالية وقضايا التطور في البلدان المتخلفة**، ترجمة عصام الخفاجي (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٤)؛ Palma, «A Formal Theory of Underdevelopment or a Methodology for the Analysis of Concrete Situations of Underdevelopment?» pp. 400-414; S. Lall, «Is Dependence a Useful Concept in Analysing Underdevelopment,» *World Development*, vol. 3, no. 11 (1975), pp. 799 - 810, and K. Griffin, «Reflections on Latin American Development,» in: Norman Thomas Uphoffe and Warren F. Ilchman, eds., *The Political Economy of Development: Theoretical and Empirical Contributions* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1972), pp. 203-211.

في كتاباتهم أو أبحاثهم أو ندوات أقاموها حاولوا فيها التوصل إلى مفهوم محدّد لها، وتأثرت معظمها بالأفكار التي انتشرت في أمريكا اللاتينية وبعض دول أوروبا الشرقية بشكل كبير جداً، وعكست التطور الحاصل فيها، وإن حاول بعضها إيجاد أسس تحليلية جديدة من خلال مناقشة الأفكار المطروحة بشكل علمي من دون أخذها بشكلها الجامد. وقد انقسم المهتمون بهذا الموضوع إلى قسمين: **أحدهما** يؤيد إمكانية التطور الرأسمالي في إحداث التنمية المستقلة، **والآخر** يرفض هذه الامكانية ويميل إلى جانب التطور اللارأسمالي فقط(٣١).

وعلى الرغم من عدم تبلور مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات هؤلاء الاقتصاديين، إلا أن غالبيتهم يتفق على أنها تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده الخاصة مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتقنية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات، وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لذلك. ويفترض هنا التغيير الإرادي المقصود الذي يحرر البلد من التبعية والاستغلال وما يرتبط بهما من فقر وجهل ومرض وغيرها. وبالتالي فإن مفهومها يتعدّى الجانب الاقتصادي، إلى شمولها الجوانب الاجتماعية والسياسية أيضاً، مع اهتمام خاص بالقرار المستقل المتعلق بكيفية استخدام الموارد المحلية، وأسلوب التعامل مع العالم الخارجي، فضلاً عن أهمية المشاركة الديمقراطية في اتخاذ وتنفيذ القرارات التي تتيح إمكانية إبعاد القرارات المتخذة بشكل فردي، والتي قد تكون لها تأثيرات سلبية في جملة العملية التنموية في البلد النامي، مع إبعاد حالة التسلط والاستبداد التي أثبتت فشلها في كثير من بلدان العالم(٣٢).

وانطلاقاً من نقطة استقلال القرار الاقتصادي والسياسي للبلد، والاعتماد

---

(٣١) انظر بشكل خاص: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٧)؛ عادل حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠**، ٢ ج (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١)، ج ١، الفصل ٥، وإبراهيم سعد الدين [وآخرون]، **صور المستقبل العربي**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٤٧ ـ ١٦٥.

(٣٢) انظر: إسماعيل صبري عبد الله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهّل،» ص ٢٥ ـ ٥٦، ويوسف صايغ، «نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي،» ص ٩٠٧ ـ ٩٣٠، ورقتان قدّمتا إلى: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية.**

على الموارد المحلية في إنجاز التنمية المستقلة، تظهر تساؤلات عديدة حول إمكانية اتباع طريق التطور الرأسمالي، كما اختطته الدول المتقدمة اقتصادياً، في الوصول إلى هذا الهدف. فمن المعروف، تاريخياً أن أياً من الدول الرأسمالية المتقدمة، ضمنها اليابان إلى حد ما، لم تعتمد على مواردها المحلية فقط في تطورها الاقتصادي الذي امتد عشرات السنين، بل إن الصفة الرئيسية التي ميّزت فترة تطورها هذه هي ظهور الاستعمار وتقسيم بلدان العالم الأخرى إلى مناطق بين هذه الدول، بحيث لم تبق منطقة في العالم لم تطلها السيطرة الاستعمارية. ومع عدم انكار أهمية العوامل الداخلية التي ساعدت على تطور تلك الدول، إلا أن العوامل الخارجية لعبت دوراً فعّالاً في ذلك في الوقت نفسه، ولولاها لما تمكنت من الوصول إلى الحالة التي هي عليها الآن من تطور في الفترة الزمنية نفسها. ومن أبرز العوامل الداخلية إقامتها مجموعة من الصناعات الكبيرة مستغلة في ذلك الهجرة الواسعة للأقنان من الريف (الاقطاعيات) إلى مناطق التجمعات الحضرية المقامة في فترة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية، واستغلالهم من خلال تشغيلهم ساعات عمل طويلة بأجور بخسة لا تسدّ إلا رمقهم وتضمن تزايدهم في أقسى الظروف بشاعة، وبالتالي فإنها استغلت الفلاحين لتوفير السلع الأجرية، خصوصاً الغذاء، لضمان استمرار تطور الصناعات المقامة. أما أسواق تصريف منتجاتها فقد ضُمِنت من خلال السيطرة على البلدان الأخرى بشكل رئيسي، إضافة إلى استغلال المستعمرات في توفير المواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة، وبذلك استطاعت تقليل التكاليف إلى أدنى حد ممكن للحصول على أقصى الأرباح لطبقة الرأسماليين كطبقة فعّالة في التطور. ومع مرور الوقت، فإن معدل الربح يميل إلى الانخفاض، إذ مع استغلال الأراضي الصالحة للزراعة كافة يضطر المجتمع إلى استغلال الأراضي الأقل خصوبة، ويظهر هنا الريع التفاضلي الذي يعني اقتطاع جزء من الأرباح التي كان الرأسماليون يحصلون عليها، كما أنه يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وبالتالي يتوجب زيادة الأجور للحصول على الكمية نفسها من الغذاء، أي سيقتطع جزء آخر من الأرباح أيضاً، وبما أن الأرباح هي المصدر الرئيسي للتراكم الرأسمالي، في تلك الفترة، فإن انخفاضها يؤدي إلى تقليل هذا التراكم ويخلق الأزمات الاقتصادية الدورية التي عانت تبعاتها جميع الدول الرأسمالية في أوقات مختلفة، وبلغت ذروتها في أزمة العام ١٩٢٩ التي كادت أن تودي بالنظام الرأسمالي وتنهيه لولا إسهام الاقتصادي العظيم، كينز، الذي قلب أسس التحليل الاقتصادي الذي استند إليه هذا النظام في تطوره، ودعا إلى ضرورة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية لإصلاح ما خرّبه الأفراد الباحثون عن مصلحتهم

الشخصية في إسهامهم في الأنشطة الاقتصادية المختلفة[٣٣].

إن هذا النظام تطور بالاستناد إلى استغلالين، داخلي وخارجي، اضمحلت إمكانية اتخاذهما أساساً للتطور في الوقت الحاضر، في ظل ظهور نظام دولي قائم على أسس تختلف عن تلك التي سادت في القرن الماضي، مع ظهور مؤسسات وتنظيمات محلية ودولية متعددة تجابه الاستغلال الداخلي وتمنع، أو تقلل، حدوثه. كما ان اختلاف الأسس التحليلية الاقتصادية التي استند إليها التطور الرأسمالي، وإيجاد أسس جديدة، دفعا بالبلدان النامية إلى البحث عن أسس جديدة لتطورها، وانتفت إمكانية التطور الرأسمالي بشكله التقليدي في تحقيق تنمية مستقلة في الوقت الحاضر.

الفكرة الرئيسية هنا هي ضرورة تدخل الدولة وازدياد نشاطها الاقتصادي لإنجاح عملية التنمية والتطور التي تحصل في البلدان النامية كافة، وحتى المتقدمة. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو إلى أي حدّ يمكن الدولة أن تصل في تدخلها هذا؟ وما أساليب هذا التدخل، ومدى تأثيره في حرية الأفراد، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية؟ وبالتالي، هل يمكن الدولة المتسلطة «الدكتاتورية» أن تحقق التنمية المستقلة؟

قامت دول أوروبا الشرقية، والدول التي اختطت طريقاً سمي «اشتراكياً»، بإقامة مجتمعات تحكّمت الدولة بشكل كبير في تقرير أنماط حياتها المختلفة، كما انفردت في فكرها السياسي من دون إتاحة المجال لتفاعل الأفكار المختلفة، فضلاً عن انجرارها وراء التسابق في التسلح الذي أهدر جزءاً كبيراً من الفائض الاقتصادي المتاح للتنمية، وبالتالي قلّل من إمكانية التطور الاقتصادي بالشكل الذي تستلزمه عملية الاستقلال، ومن هنا فإن أزمة الديمقراطية في هذه الدول تفاعلت مع انخفاض الكفاءة الاقتصادية للمشروعات العامة في إخفاق هذا النموذج وانهياره[٣٤]. ولا يمكن البلدان النامية اتباع الطريق ذاته في تطورها، في الوقت

---

(٣٣) انظر في ذلك: م. دوب، «الآلية الداخلية لانحطاط الاقطاع»؛ ك. تاكاهاشي، «طريقا الانتقال إلى الرأسمالية»؛ ب. سويزي، «العوامل الخارجية لانهيار الاقطاع»، وكريستوفر هل، «سلطة الدولة في مرحلة الانتقال،» في: **الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية**، ترجمة عصام الخفاجي (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩)، ووالتر رودني، **أوروبا والتخلف في أفريقيا**، ترجمة أحمد القصير؛ مراجعة إبراهيم عثمان، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٨)، ص ١١١ ـ ١٣٤ و٢١٥ ـ ٢٩٣.

(٣٤) أمين، **ما بعد الرأسمالية**، ص ١٠٧ ـ ١٥٩.

الحاضر، بعد أن لمست التفكك والفشل الذي أصاب الدول الذي اختطته قبل عشرات السنين، أي يتوجب عليها إيجاد أسس جديدة لانطلاقها تختلف عن أسس كلا النظامين، الرأسمالي المستمر، واللارأسمالي المتعثر.

كما حاولت دول الاشتراكية الديمقراطية، كالسويد، تركيز دور الدولة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، من خلال توفير الضمان والرعاية الاجتماعيين أو دعم المؤسسات التي تطور قدرات الأفراد وإمكاناتهم، مع ضمان الديمقراطية السياسية والاقتصادية في الوقت نفسه، والابتعاد عن الدخول في الحرب الباردة والتسليح، وتوجيه مواردها في المجالات التي تخدم عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي دون غيرها. وعلى الرغم من النجاح الذي حققته هذه الدول، إلا أن الظروف العالمية الأخيرة لم تضمن استمرار هذه التجربة، إذ لم ينجح الحزب الاشتراكي الحاكم في السويد في الانتخابات الأخيرة، وبذلك انطوت الفترة التي حكمها، وطبّق فيها السياسات المذكورة بإنجازاتها المختلفة، مع بقاء الدروس المستفادة منها لإيجاد الأسس التي يمكن أن تستند إليها البلدان النامية في تنميتها المستقلة مستقبلاً.

ويُذكر أن بعض البلدان النامية، التي حققت انجازات مثيرة في التنمية الاقتصادية يشار إليها في الدراسات الدولية باستمرار، كبعض دول جنوب وجنوب شرق آسيا، كان لتدخل الدولة في تنظيم الأنشطة الاقتصادية وتسييرها دور فاعل يعدّ من أهم أسباب إنجازها المذكور. ومن هنا سيكون من المسلّم به هو ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد، لكن يجب إيجاد علاقة بين هذا التدخل والشروط الأخرى اللازمة لإنجاز التنمية المستقلة، أي وضع حدود للتدخل تضمن نجاح التنمية وتحقيقها الاستقلال، وتكوين القدرات الذاتية للأفراد في استغلال الموارد المحلية من دون الاعتماد على الخارج إلا بما يصعب توفيره محلياً، مع ضرورة إيجاد السبيل لتفاعل كل من الكفاءة الاقتصادية لنشاط الدولة الاقتصادي وتوفيرها الرفاهية للأفراد، أو بين الكفاءة الاقتصادية للنشاط الخاص وتحقيقه العدالة الاجتماعية والرفاهية لأفراد المجتمع بالشكل الذي لم تستطع الدول الرأسمالية تحقيقه إلى الآن.

إن التخلص من التبعية يكمن في فك ارتباط البلد بالخارج، خصوصاً بالدول المتقدمة القوية التي تسعى إلى تعميق تبعية البلدان النامية لها، لتضمن مزيداً من المزايا من خلال الارتباط غير المتكافئ بينهما. وفك الارتباط سيمكّن البلد من السيطرة على عملية التراكم الرأسمالي فيه، وهو سمة من السمات التي وسمت

الدول المتقدمة المستقلة في الوقت الحاضر، أي التي تسمّى بدول المركز، وبالتالي سيتيح إمكانية اعتماد تنمية متمحورة على الذات بوضع خطة تتماشى مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للبلد النامي، وهذا يستوجب مجموعة قيم محلية مستقلة عن المنظومة السائدة على الصعيد العالمي. وهنا يجب رفض الاندماج بالنظام الرأسمالي العالمي، مع الاستمرار في الاشتراك في الاقتصاد الدولي، ولكن باخضاع العلاقات الخارجية لمنطق التنمية في البلد ومقتضياتها، وهو نقيض تكييف التنمية الداخلية لما تسمح به الظروف الدولية السائدة، الذي ينادي به مفكرو صندوق النقد الدولي الذين يهدفون إلى تعميق الروابط بين الدول المتقدمة والبلدان النامية، ويحثّون الأخيرة على اتباع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق ذلك، كاستراتيجية تشجيع الصادرات التي تلقى اهتماماً كبيراً عندهم[(٣٥)].

أما شروط سيطرة الدولة على عملية التراكم فيها، فيمكن حصرها بما يأتي[(٣٦)]:

١ ـ السيطرة على إعادة تكوين قوة العمل، بالاستناد إلى تحقيق تنمية زراعية تمدّ السوق بفائض كاف، كماً وأسعاراً، إلى حين الوصول إلى إنتاج واسع للسلع الاستهلاكية اللازمة لهذه العملية.

٢ ـ السيطرة على تمركز الفائض المالي بخلق مؤسسات وطنية في الميادين المالية، مستقلة عن الارتباط بالشركات متعدية الجنسية وتطويرها بالشكل الذي يمكّنها من توجيه استخدام الأموال المدخرة في الاستثمارات المطلوبة لتطوير القدرة الإنتاجية للبلد.

٣ ـ السيطرة على السوق المحلية، وتخصيص الإنتاج المحلي لها، مع توفير المستلزمات التي تؤهل وتمكّن البلد من الدخول في المنافسة الدولية في قطاعات معينة.

٤ ـ السيطرة على الموارد المحلية، وتوفير القدرة على استغلالها، واتخاذ القرار المتعلق بالمفاضلة بين استغلالها في الوقت الحاضر أو تأجيله إلى المستقبل.

٥ ـ السيطرة على التقنية، وخلق القدرة على إعادة إنتاجها وصيانتها من دون استمرار الحاجة إلى استيرادها من الخارج. ويمكن الاستفادة من التطور التقني في الدول الأخرى، مع اتخاذ السياسات الكفيلة بإيجاد أسس تطويرها وتطويعها

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٥.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٥.

لظروف المجتمع الاجتماعية والطبيعية، وملاءمتها الأساليب الإنتاجية المتبعة فيها.

إن الظروف الدولية السائدة في ظل النظام الاقتصادي الدولي الحالي، وتحالف الدول المتقدمة وتعاونها في ما بينها، وزيادة حجم تعاملها التجاري البيني بمختلف أشكاله، يتطلب من البلدان النامية، بإمكاناتها المحدودة، أن تتعاون في ما بينها لتذليل العقبات التي تقف أمام إمكانية تحقيقها تنمية مستقلة كل على انفراد. ويمكن أن يصل هذا التعاون إلى مستوى التكامل الاقتصادي في حالة توفر شروط معينة، كالتناسب في الحجم والإمكانات ومستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المعنية، بما يتيح لها توسيع سوقها وإمكاناتها المختلفة من موارد طبيعية وبشرية، بالشكل الذي يوفر مستلزمات إقامة بعض الصناعات الكبيرة التي يمكن أن تكون رائدة في تهيئة عوامل الاعتماد على الذات التي ستكون جماعية في هذه الصيغة[٣٧].

إن الاعتماد على الذات لا يعني الانغلاق والعيش حدّ الكفاف، وإنما يفترض العمل على تأسيس القوة الذاتية لمواجهة هيمنة الدول المتقدمة في النظام الدولي، والتي تقلص من حجم التعامل معها، وتمكّن البلد، أو مجموعة البلدان المتعاونة، من التعامل مع الخارج من موقع أقرب إلى التكافؤ والندية بدلاً من التبعية والضعف التي تسم تعامل البلدان النامية مع الدول المتقدمة بشكل عام[٣٨].

لقد أثبتت تجارب بعض البلدان، كالهند، أن الحجم الكبير والإمكانات الواسعة شرط ضروري ولكنه غير كاف للوصول إلى التنمية المستقلة، إذ يجب السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل، وتوجيه استخدامه بما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهنا تلعب السياسات التي تضعها الدولة دوراً رئيسياً في ذلك من خلال مدى تساهلها مع الاستثمارات الأجنبية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، وكيفية توجيهها نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومدى وضوحها واستقرارها ومرونتها بما يلائم مرحلة التطور الاقتصادي التي يمرّ بها البلد. وهذا يرتبط بطبيعة التركيبة الاجتماعية للفئات الحاكمة، ومدى ارتباط مصالحها بمصالح الطبقات والفئات المسيطرة في الدول المتقدمة، ومدى تمثيلها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع. كما يجب عدم إغفال

---

(٣٧) ستتم مناقشة استراتيجيات التنمية في الفصل الآتي وسيتم التطرق إلى هذا الموضوع بتفصيل أكبر.

(٣٨) إسماعيل صبري عبد الله، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦)، ص ٩٩.

طبيعة البلدان المجاورة للبلد المعني، وطبيعة العلاقات التي تربطه بها، ومدى تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة فيها في السياسات الموضوعة فيه، إذ إنها تؤثر بهذا الشكل أو ذاك، في تحديد الاقتراب أو الابتعاد من إمكانية تحقيق التنمية المستقلة[٣٩].

إن التنمية لا يمكن أن تكون مستقلة إذا لم تتوجه إلى الداخل من أجل إشباع الحاجات الأساسية، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وتغيير نمط الاستهلاك، بما يتلاءم ومتطلبات كل مرحلة من مراحل بنائها، وفقاً للتميز الحضاري لكل بلد من البلدان. فالاستناد إلى التراث الحضاري للبلد، واستمداد القيم الصالحة منه، والاستفادة من الخبرة التاريخية في التطور الحاصل في الماضي، هي كلها من أساسيات نجاح الاستقلال التنموي في البلدان النامية التي نشأت الحضارة في بعضها، كالعراق ومصر والصين وغيرها.

ويمكن اعتماد العناصر الرئيسية التالية لتكوين تصور مفهومي للتنمية المستقلة[٤٠]:

١ ـ إن التنمية المستقلة ليست حالة بقدر ما تكون عملية تاريخية، وهنا يكون للبعد الزمني أهمية كبيرة في تعريفها، أو أن تحليلها يجب أن يتم في المدى الطويل مع عدم استبعاد إمكانية تقويمها في نقطة زمنية محددة في مجتمع ما.

٢ ـ إن كل مجتمع في سعيه لتحقيق التنمية، يقطع شوطاً في استقلاليتها، أي لا توجد نقطة ثابتة تمثل التنمية المستقلة، وإنما هناك خط تدريجي، يتراوح مداه بين الصفر والمئة مثلاً، يعبّر عن مدى إنجاز المجتمع في هذا المجال. وهذا سيساعد على المقارنة بين الدول من خلال مؤشرات معينة لتحديد موقعها على هذا الخط، أي لتحديد المسافة التي قطعتها عليها والتي تختلف من بلد إلى آخر، وفي البلد نفسه من وقت إلى آخر.

٣ ـ هناك أبعاد عديدة تتداخل وتتشابك لتأصيل مفهوم التنمية المستقلة، تختلف الأهمية النسبية لكل منها بين المجتمعات المختلفة الساعية لتحقيق الاستقلال، وبالتالي فإن تقويم مدى تحقيق الاستقلال التنموي في أي بلد سيتم من خلال

---

(٣٩) رمزي زكي، «نموذج التنمية الهندي بين تناقضات النمو الرأسمالي وطموحات الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات،» ورقة قدّمت إلى: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٢١٩ ـ ٢٥٩.

(٤٠) انظر مقدمة نادر فرجاني في: المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٤.

الإنجاز المتحقق في كل بعد من هذه الأبعاد، ومن ثم في مزيج مركب منها، والتي ستختلف مع الزمن، هذه الأبعاد هي:

أ ـ تحقيق أعلى رفاه مادي ومعنوي لأفراد المجتمع، وتطويره باستمرار، ارتباطاً بكون الإنسان هدف التنمية الأساسي ووسيلتها الفاعلة.

ب ـ تكوين قدرة إنتاجية ذاتية تضمن إمكانية الاعتماد على الذات في مجال التقنية، تعمل على الإيفاء بالاحتياجات الأساسية، خصوصاً في مجالي الغذاء والأمن القومي، بالاستناد إلى التفاعل بين التراث الحضاري للبلد والتراث الإنساني بشكل عام، والذي يعد المضمون الرئيسي للتنمية المستقلة.

ج ـ تطوير قدرات العنصر البشري، وتوفير هيكل اجتماعي ـ سياسي جديد يتيح له المشاركة الفاعلة في الإنتاج واتخاذ القرارات، مع ضمان توزيع عادل لثمار التنمية بما يحقق العدالة الاجتماعية التي تدخل ضمن مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع، وهذه هي الوسيلة الفاعلة لتحقيق التنمية المستقلة.

د ـ إن كل بلد يعمل وحده لإنجاز التنمية المستقلة، لا يمكنه أن يصل إلى مستوى متقدم منها على الخط التدريجي الخاص بقياسها، كما لو تعاون مع البلدان الأخرى بالاستناد إلى تكامل مواردها واتساع سوقها وتقوية قدراتها لمجابهة العوائق المختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي، والتي تقف في وجه الاستمرار في طريق الاستقلال المستهدف.

إن فك الارتباط مع المراكز المتقدمة في النظام العالمي، وإحداث تغيير جذري في الأداء الاقتصادي في البلد النامي بما يؤدي إلى رفع الكفاءة الاقتصادية لوحداته كافة في النشاط العام والخاص، تعد أساساً من بين مجموعة أسس يجب التعامل معها للوصول إلى موقع متقدم على طريق الاستقلال التنموي.

وللتنمية مفهوم محدّد بنظر لجنة الجنوب يتمثل في «الاعتماد المتعاظم على الذات، فردياً وجماعياً»، أما ركيزتها فهي موارد الدولة البشرية والمادية التي «توضع موضع الاستخدام الكامل لتلبية حاجاتها». أما تضميناتها الأساسية فهي تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع، وضمان الحرية السياسية، والمشاركة الشعبية الواسعة في صنع القرار، مع ضرورة تحقيق النمو الاقتصادي السريع، وتحديد كيفية الانتاج وكلفه المختلفة (اجتماعية واقتصادية وبيئية)، ومن يقوم به، ومن أجل من؟[41]،

(٤١) لجنة الجنوب، **التحدي أمام الجنوب**: **تقرير لجنة الجنوب**، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٦٤ ـ ٦٧.

وهو تعريف أبقى ضبابية المفهوم الخاص بالتنمية المستقلة، كما هو الحال في البحوث والدراسات العديدة حول الموضوع نفسه.

إن مفهوم الاستقلالية يرتبط بفصل، أو عزل، أو في الأقل تخفيف، أثر العوامل الخارجية في الاقتصاد المحلي، وبتمكن البلد من الاعتماد على موارده المحلية في تحقيق التنمية، وبالتالي كلما ازدادت هذه القدرة خطا معها المجتمع خطوة أبعد في طريق التنمية المستقلة. وبمعنى آخر، كلما كانت العوامل المحددة للعرض والطلب المحليين محلية، تمكن المجتمع من وضع خطاه على طريق الاستقلال التنموي[٤٢]، مع أهمية أن يعمل، في الوقت نفسه، على فكّ ارتباطه مع الخارج، والسيطرة على الفائض الاقتصادي المتحقق فيه، وتوجيهه بالشكل الذي يعزز من قدرته على الاستمرار في هذا الطريق الصعب.

إن طبيعة التوجه الفكري، والفلسفة الاجتماعية للدولة، سواء كان رأسمالياً أو لارأسمالياً، سيحدد الكيفية التي يندفع بها المجتمع نحو هدفه المنشود في الاستقلال التنموي من خلال مجموعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتّبعة، على أن يؤخذ بعين الاعتبار أهمية استقرارها ومرونتها بما يضمن خلق الجو الاجتماعي والسياسي الملائم للاستمرار في تقدم المجتمع في إنجازه المنشود، الذي لا يمكن تحديده بنقطة معينة يمكن أو لا يمكن بلوغها، لكنه عبارة عن خط متواصل تتفاوت على مساره الدول المختلفة.

وسيتحدد مفهوم التنمية المستقلة بشكل أكثر دقة حين تتحدد الاستراتيجيا المقرونة بتحقيقه، إذ إن هناك تداخلاً بين المفهوم والاستراتيجيا والمتطلبات الخاصة بها، يصعب فصل أي منها عن الآخر، فتسهم جميعها في تحديد القصد الدقيق لها، لذا سيستهدف الفصلان القادمان دراسة الاستراتيجيا ومن ثم المتطلبات التي ستحول إلى مؤشرات يمكن اعتمادها للمقارنة بين مجموعة دول مختارة.

على أن هناك نقاطاً واجبة التوكيد في تحديد المفهوم، أهمها ضرورة السعي الدائم نحو تحقيق زيادة مضطردة في الإنتاجية المرتبط بإحداث تغييرات هيكلية عميقة في البنى المؤسسية والتقنية، وفي توزيع القوى العاملة قطاعياً وجغرافياً وتعليمياً ومهنياً ومهارياً، المتزامنة مع وضع أسس لتحقيق العدالة الاجتماعية بين

---

(٤٢) انظر مناقشة عبد المنعم السيد علي لورقة عادل حسين في: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٤٧٥ - ٤٧٦.

جميع الأفراد في المناطق كافة، وتحقيق نوع من المساواة في التطور بين الريف والمدينة. كل هذه تدفع بالمجتمع نحو زيادة اعتماده على قدراته الذاتية التي يعمل على تطويرها أبداً، لإنجاز التنمية الشاملة مع ضرورة فك ارتباطه بالدول المتقدمة تدريجياً، والذي قد يستلزم انغلاقاً مؤقتاً لفترة زمنية يرتبط أمدها بتمكنه من مواجهة العالم الخارجي والتعامل معه بندية بما يضمن اخضاع علاقاته الخارجية لمتطلبات تنميته، والتي تحتاج إلى وقت طويل تجعل من التنمية المستقلة مفهوماً يفهم عبر المدى الطويل، أما خلال المديين القصير والمتوسط فإن المجتمع يتلمس خطاه في هذا الطريق، ويوفر الامكانات التي تساعده على تخطيه بسرعة أكبر.

وأخيراً، واستنتاجاً مما تقدم يمكن اقتراح التعريف التالي للتنمية المستقلة:

إنها تلك العملية التي تتضمن فعلاً ديناميكياً بعيد الأمد يتناول بالتغيير حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية والعلاقات البنيانية كافة، بما يكفل تعظيم القدرات الذاتية للبلد بشكل منفرد أو ضمن تكامل إقليمي أو قومي، وبما يؤمن استقلالية القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعيداً، قدر الامكان، عن أي تأثيرات خارجية.

المبحث الرابع: استراتيجية التنمية المستقلة

فشلت استراتيجيتا إحلال الواردات وتشجيع الصادرات في تحقيق أهدافهما المرسومة في إحداث تنمية اقتصادية فعالة، والقضاء على التخلف، وتقليل التبعية للعالم الخارجي، مع إخفاقهما في إحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة في اقتصادات الدول النامية، مما أدى إلى بقاء الإنتاجية منخفضة ومستويات البطالة مرتفعة، كما لم تتوسع أسواقها الداخلية، ولم تقل الفروقات الدخلية بين الأفراد والمناطق الجغرافية والريف والحضر في البلد الواحد منها، ولم يتم خلق قطاع صناعي كفوء وفعّال يمكن أن يقود التنمية، بل إنهما أدتا إلى تخلف القطاع الزراعي، وتراجعه، فضلاً عن استمرار العجز في موازين مدفوعات الدول النامية وتفاقم مديونيتها للعالم الخارجي، مما حتم ضرورة البحث عن استراتيجيا بديلة يمكن من خلالها، تحقيق الأهداف الرئيسية لهذه البلدان المتمثلة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتقليل التبعية للخارج، وصولاً إلى اقتصاد أكثر رفاهاً وأكمل استقلالاً[٤٣].

(٤٣) انظر في ذلك: Kindleberger and Herrick, *Economic Development*, pp. 425-428; György Cukor, *Strategies for Industrialisation in Developing Countries* (New York: St. Martin's Press, 1974); =

لقد أثبت بعض الاقتصاديين، من خلال دراسات تطبيقية لبلدان عديدة، أن مصادر النمو والتغيّر الهيكلي في الاقتصادات النامية الكبيرة الحجم قد تأثرت بشكل محدود باتباعها استراتيجيتي إحلال الواردات وتشجيع الصادرات، في حين كانت الزيادة في الناتج المخصص لتلبية الطلب المحلي كبيرة في معظم الأحيان، فالزيادة الحاصلة في الطلب المحلي تفسر ٦٥ بالمئة من أسباب النمو في القطاعات الحيوية فيها، مع بقاء تأثير التغيرات الحاصلة في التجارة الدولية التي عملت على إيجاد بدائل ملائمة للنمو في كل من الصناعات الخفيفة والثقيلة فيها، في حين انخفض مستوى معنوية إحلال الواردات في سنوات لاحقة مع تغيير أساليب توقيته.

أما في الدول الصغيرة التي تعتمد على تصدير السلع الأولية، فقد اعتمد النمو فيها بشكل كبير على إحلال الواردات مقارنة بتشجيع الصادرات، مع استمرارها في تصدير المواد الأولية، وبذلها محاولات محدودة في إنتاج بعض الصناعات الخفيفة التي وجهتها نحو التصدير، في حين أن الدول الصغيرة التي لا تمتلك موارد طبيعية للتصدير، حاولت إيجاد صناعات متنوعة، ضعيفة في الغالب وجّهتها نحو التصدير إلى السوق الدولية، وخصوصاً إلى الدول المتقدمة. وقد اعتمدت بشكل كبير على تدفق رأس المال الأجنبي، خصوصاً في المراحل الأولى من تطبيق هذه الاستراتيجيا، مع بروز الدعم الواسع من قبل القطاع العام الذي ميّز أسلوب التنمية فيها مقارنة بالدول النامية الأخرى. وقد استطاعت دول أخرى تطوير بعض الصناعات الثقيلة الموجّهة إلى التصدير في الفترات المتأخرة، مع استمرار اعتمادها على رأس المال الأجنبي في تحقيق ذلك، أي أن تطورها ظل معتمداً على استمرارية ارتباطها بالخارج بالسوق الدولية، وذلك لصغر حجمها وافتقارها إلى الموارد(٤٤).

= إبراهيم سعد الدين [وآخرون]، **التنمية العربية**، تحرير إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٢٩ ـ ١٣٣؛ مصطفى حسن علي، **شركاء في تشويه التنمية: دراسة انتقادية لتحليلات المنظمات الدولية لإقامة نسق اقتصادي دولي جديد (حالة اليونيدو)** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٣)، ص ٤٠ ـ ٤١؛ فؤاد مرسي، **التخلف والتنمية: دراسة في التطور الاقتصادي** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢)، ص ٨٦ ـ ١١١، ومحمد عبد الشفيع، **قضية التصنيع في إطار النظام العالمي الجديد** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١)، ص ٣٧٥ ـ ٣٨١.

(٤٤) Hollis Burnley Chenery, Moises Syrquin and Hazel Elkington, *Patterns of Development, 1950-1970* (London: Oxford University Press for the World Bank, 1975), pp. 120-130.

يؤكد بعض الاقتصاديين أهمية الاعتماد على تطوير استراتيجية إحلال الواردات في المدى الطويل، حتى لو تمت بتكلفة تفوق كلفة الاستيراد، بدلاً من الاعتماد على زيادة الصادرات ومن ثم الاستيراد، إذا وجدت معوقات في تصريف المنتجات الصناعية في السوق الدولية، أو إذا كانت هذه الصادرات تعتمد على موارد قابلة للنفاد في المدى القصير، في حين يرى آخرون أن توسيع الصادرات يجب أن يكون الخطوة الأولى الضرورية لتحقيق التنويع في الإنتاج المحلي، فتوسيع نطاق الصادرات أجدى لبلوغ هذا الهدف من تحويل الموارد نحو الصناعات المنافسة للواردات، إذ ستعمل الصادرات المتزايدة على توسيع الامكانات الاستيرادية، وبالتالي فإن تحقيق التنمية الاقتصادية سيتم من دون أن يرافقه تضخم نقدي، ومن دون أن تحدث مشكلات في ميزان المدفوعات من جراء الحاجة المتزايدة إلى الاستيراد، فالصادرات ستوفّر العملات الأجنبية التي تمكّن من استيراد ما تحتاجه عملية التنمية من السلع الوسيطة والإنتاجية، أو حتى بعض السلع الاستهلاكية غير المتوفرة في البلد، من دون أن تضطره إلى الاقتراض من الخارج[(٤٥)].

ودعا اقتصاديون آخرون إلى اتباع أسلوب الدمج بين الاستراتيجيتين المذكورتين لضمان نجاح نتائجهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق إنشاء فروع تصديرية لبعض الصناعات التحويلية بالشكل الذي يوسّع من السوق المحلية إلى جانب تطوير صناعات إحلالية يتم تحويلها لاحقاً إلى صناعات تصديرية، كما حدث في صناعة المنسوجات في الباكستان مثلاً[(٤٦)].

إن طبيعة المشكلات التي تواجه البلدان النامية، فضلاً عن ترسّخ بعض القيم الاجتماعية والمؤسسية إلى جانب سلوك الدول المتقدمة تجاهها، تقف حائلا أمام إمكانية الدمج بين هاتين الاستراتيجيتين، إذ إن البدء بإحلال الواردات في الصناعات الاستهلاكية، واتباع أسلوب حماية ملائم وضروري لها والاستمرار به قد يعترض سبيل تطويرها لصناعات وسيطة وإنتاجية، أو لصناعات تصديرية لاحقاً، لما يخلفه ذلك من آثار في نوعيتها، كما مر سابقاً، مما يتطلب وضع أسس لاختيار الصناعات التي يجب إحلالها محل الواردات التي لا تتركز في السلع الاستهلاكية فقط، بل تشمل الصناعات الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية، الخفيفة

---

(٤٥) ماير وبولدوين، **التنمية الاقتصادية: نظرياتها، تاريخها، سياساتها**، ص ٢٢٩.

(٤٦) عبد الشفيع، **قضية التصنيع في إطار النظام العالمي الجديد**، ص ٣٨٠ ـ ٣٨١.

والثقيلة أيضاً، مع أهمية مراعاة عدم استمرار سياسة الحماية المتبعة وتخفيفها مع مرور الزمن، إلى جانب ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية، قدر الامكان، أو تقليل الارتباط بالخارج بكل الوسائل، وذلك من خلال تعظيم استغلال الطاقات الإنتاجية المتوفرة، والاستخدام الرشيد والكفوء للفائض الاقتصادي الفعلي والمتاح، مع الاهتمام بالتقنية المحلية والعمل على تطويرها بالطرق والأساليب العلمية الممكنة، ومحاولة تطويع التقنية المستوردة من الخارج في الاستفادة من التطور العلمي الحاصل في الدول الأخرى، من دون أن يعزز الاعتماد على الخارج، بل بما يدفع إلى تقليل هذا الاعتماد مع الزمن. وهنا يبرز دور التعاون الإقليمي بين الدول النامية في هذه المجالات لتمكينها من الوقوف في وجه العقبات والصعوبات المتصلة باقتصادات الحجم والتسويق، وتعزيز قوتها التفاوضية وموقعها في المنظمات الدولية.

وقد ارتبط تطبيق استراتيجية تعزيز الصادرات، في العديد من الدول النامية، بجملة شروط، أهمها درجة تغلغل منتجاتها في أسواق الدول المتقدمة، والإجراءات والسياسات التي تتخذها هذه الأخيرة في وجهها، مع مراعاة الصناعات التي يمكن أن تنافسها في السوق الدولية، خصوصاً في أسواق الدول المتقدمة، إلى جانب الدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية والتصديرية في البلدان المتخلفة نفسها، وهنا فإن دور السياسة الحكومية كان بارزاً وحاسماً في تنمية الصادرات الصناعية، في حين كانت السياسات الحمائية، وأسعار الصرف المغالى بها، عقبات وعوامل إحباط للصادرات من خلال خلق مرتكزات الاحتكار في الدول النامية، مما كان له أثر سلبي في نوعية الإنتاج وأسعاره أيضاً، إلى جانب أهمية حوافز التصدير التي كان لها أثر ملحوظ في نمو الصادرات الصناعية في البلدان حديثة التصنيع.

ويؤكد بعض الاقتصاديين على أن سياسة إحلال الواردات لا تكون بالضرورة مرحلة أساسية سابقة لخلق الأساس الصناعي اللازم لنمو الصادرات الصناعية، فمع امتداد الفترة الزمنية لإحلال الواردات تنشأ مصالح ضالعة ونفوذ مصلحي يقاومان التغيرات الضرورية في مجال السياسة الاقتصادية للانتقال إلى مرحلة التصدير لاحقاً. ويدعو هؤلاء إلى إقامة تكافؤ تقريبي بين الحوافز المقدمة إلى السلع التصديرية، والسلع الموجهة إلى السوق المحلية، من دون الاعتماد على تخفيض سعر الصرف، بل يفضلون أسلوب الدعم، مع مراعاة انسيابية الحوافز من غير أن تحدث آثاراً مفاجئة تصدم النشاط الاقتصادي وتخلق اضطرابات حادة في الأنشطة

الإنتاجية، بل يجب تنفيذها بشكل مراحل محددة بجدول زمني مسبق[٤٧].

وعلى الرغم من تأكيد بعض الاقتصاديين، ومنذ فترة مبكرة، أهمية التوجه نحو الداخل في عملية التنمية الاقتصادية إذا ما أريد لها الاستمرار، وتقليل الاعتماد على الخارج الذي لا يضمن استمرارية هذه العملية الحيوية في المجتمعات المتخلفة[٤٨]، إلا أن الأوضاع الداخلية لهذه المجتمعات، أو محدودية موارد الكثير منها[٤٩]، ومحاولات الدول الصناعية المتقدمة إبقائها في فلك تبعيتها وارتباطها المستمر بها، إلى جانب عدم وضوح التوجه التنموي، أسهمت كلها في دفع الدول النامية إلى اتباع سياسات وتطبيق استراتيجيات عمّقت من حيث النتيجة النهائية من تبعيتها وتخلفها.

هذا الفشل في تحقيق الأهداف الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، دفع بها إلى التفكير الجدّي في إيجاد استراتيجيا بديلة تنطلق من الاعتماد على الذات كأساس لا بد منه لإنجاح هذه العملية، وذلك من خلال سيطرة المجتمع على موارده الذاتية وقدرته على اتخاذ القرار المستقل في ما يتعلق بتجديد نمط استخدامها وشكله، وتسخيرها باتجاه الأهداف المرسومة من دون أن يعني ذلك الانكفاء والانعزال عن العالم الخارجي، بل يجب مراعاة عزل التأثيرات الخارجية السلبية في كل من الإنتاج والاستهلاك المحليين، وذلك بتغيير نمط التجارة الخارجية للبلد المتخلف تغييراً جذرياً، مع إعادة تحديد الأولويات في توزيع الموارد المتاحة بما يلبي الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للأفراد، مع التأكيد على أن يكون إنتاج هذه الاحتياجات محلياً بالأساس، قدر الإمكان[٥٠].

---

(٤٧) جاك لوب، **العالم الثالث وتحديات البقاء**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٠٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦)، ص ٣٧٥ ـ ٣٧٩.

(٤٨) ماير وبولدوين، **التنمية الاقتصادية: نظرياتها، تاريخها، سياساتها**، ج ٢، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٤٩) يمكن الاستناد هنا إلى تحليل الفجوتين، فجوة الموارد المحلية، وهي الفجوة القائمة بين معدل الادخار المحلي الذي يتحقق في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية معينة، ومعدل الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف، تعمل على خلق الفجوة الخارجية بإبراز الحاجة إلى التمويل الخارجي لتحقيق هذا المعدل المستهدف للنمو. انظر: رمزي زكي، **بحوث في ديون مصر الخارجية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥)، ص ٢٠٠.

(٥٠) م. رحمان، «الاعتماد على الذات،» في: انريك أوتيزا، **الاعتماد على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥)، ص ٦٥ ـ ٨٧.

إن الاعتماد على الذات في ظل النظام الاقتصادي الدولي السائد حالياً يعني فك ارتباط الدولة المتخلفة بالعالم الخارجي، الذي يعد أمراً ضرورياً لتحرير فائضها الاقتصادي المستنزف بأشكال التبادل اللامتكافئ، وسيطرة الشركات متعدية الجنسية على الاقتصاد العالمي، وبالسياسات الإصلاحية التي تدعو إليها بعض المنظمات الدولية المسيّرة بمصالح الدول المتقدمة. هذا الانفكاك، أو الانسلاخ كما يسميه بعضهم، أصبح عنصراً مهماً من عناصر هذه الاستراتيجيا البديلة للتنمية، والتي يمكن تحديدها بما يأتي[٥١]:

١ ـ الحد من العلاقات الخارجية التي تعمّق من تبعية البلدان النامية والتي تتركز في الآليات النقدية والمالية للنظام العالمي، ونقل التقنية، وتحويلات رأس المال، وغيرها.

٢ ـ الاستغلال الأمثل للموارد المحلية وإعادة توجيهها بشكل أساسي نحو القطاعات الإنتاجية التي تلبّي احتياجات السكان الأساسية، وبما يقلل من تسربها نحو القطاعات التي تلبي الطلب الخارجي، وتشجيع أنماط التقنية غير الضارة بالبيئة مع اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من التوسع السريع للمراكز الحضرية.

٣ ـ التكامل بين القطاعين الإنتاجيين الرئيسيين، الزراعة والصناعة، بالشكل الذي يعمّق الارتباطات الخلفية والأمامية بينهما، ويعزز تطويرهما من دون اللجوء إلى الخارج قدر الامكان، وبما يحقق معدلاً مرتفعاً للنمو والاستخدام.

٤ ـ وضع السياسات الكفيلة بتفادي الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وتصحيحها بما يضمن تحقيق الأهداف المتوخاة من عملية التنمية الاقتصادية.

٥ ـ زيادة فعالية المشاركة الجماهيرية في عملية التنمية على جميع المستويات، كضرورة جوهرية، وواحدة من الاحتياجات الأساسية للأفراد في الوقت نفسه، للقضاء على الفقر والتخلف بأسرع وقت ممكن، خصوصاً بالنسبة إلى المرأة التي يجب أن تولى اهتماماً خاصاً للاستفادة من قدراتها المستغلة.

٦ ـ تعزيز التعاون مع الدول النامية الأخرى التي تشترك في أهدافها العامة،

---

(٥١) انريك اوتيزا، «الاعتماد الجماعي على الذات، استراتيجية بديلة للتنمية،» في: المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ٢٠، ويوسف صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٣٥ ـ ١٧٠.

وهنا تتحول هذه الاستراتيجيا إلى الاعتماد الجماعي على الذات، مما يساعد على توسيع الحجم الاقتصادي للبلدان الصغيرة، ويجعل من السهل عليها مواجهة بعض العقبات التي تقف في وجه تطبيق الاعتماد على الذات فيها بشكل منفرد[(٥٢)].

٧ ـ تعزيز قدرة الموارد البشرية صحياً وتعليمياً، مع تبنّي أسلوب فعّال لتوزيع الدخل بما يحقق عدالة اجتماعية أوسع.

٨ ـ تطوير الجوانب المتعلقة بالمعرفة، وتطوير التقنية المحلية وتوفير مستلزمات تطويع التقنية المستوردة من الخارج بشكل يتلاءم مع الظروف المحلية لهذه البلدان.

نخلص مما سبق أن استراتيجية الاعتماد على الذات تتطلب مجموعتين متكاملتين من التغيرات الهيكلية، **إحداهما** داخلية تشمل التغيرات التي تهدف إلى توسيع الطلب المحلي على المنتجات من خلال تغيير نمط توزيع الدخل، والسيطرة على الفائض الاقتصادي الذي يخضع لسيطرة رأس المال الأجنبي، واستخدام الجزء غير المستخدم منه بشكل أكثر كفاءة ورشادة، بالإضافة إلى زيادة إنتاجية العمل عن طريق رفع مهارات العاملين، وتحسين مستوياتهم التعليمية والتدريبية، مع زيادة وعيهم، وتطوير وسائل الإنتاج المستخدمة، كماً ونوعاً، المتزامن مع إعادة تنظيم الوحدات الإنتاجية بهدف رفع كفاءتها ومستوى أدائها، **وثانيتهما** خارجية تشمل التغيرات المرتبطة بالعلاقات الدولية، بما في ذلك إصلاح هيكل التجارة الدولية، والنظام النقدي الدولي، بالشكل الذي يتيح إمكانية تدفق الموارد من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، وليس العكس، وتخفيف أعباء الديون التي ترتبت عليها سابقاً، مع زيادة فاعلية التعاون الاقتصادي بين الدول النامية نفسها، قومياً وإقليمياً، لتحقيق نظام اقتصادي عالمي يتّسم بالاستقرار والعدالة والتعاون، بما يؤدي إلى رفاهية أفراده بصورة عامة[(٥٣)].

إن السمة البارزة لهذه الاستراتيجيا تكمن في الموازنة بين أهمية كل من

---

(٥٢) إن الاعتماد الجماعي على الذات يكون بشكل تعاون إقليمي أو تكامل اقتصادي لبعض الدول التي تتقارب من حيث الحجم والامكانات ومستوى التطور الاقتصادي وطبيعة التوجه الفكري والفلسفة الاجتماعية المتبناة من قبلها.

(٥٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي: الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات**، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٥٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠)، ص ٧٥ ـ ٧٦.

العوامل الداخلية والخارجية لإحداث عملية التنمية الاقتصادية، ويمكن العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة أن تستمر على أن تكون مبنية على أسس جديدة من التكافؤ والعدالة في توزيع المغانم والمغارم، بحيث يكون الاعتماد الرئيسي في الجهد التنموي على المتغيرات الداخلية، أي عوامل العرض والطلب المحلية، ولا يكون اللجوء إلى الخارج إلا استثناءً من خلال حتمية الارتكان عليه للحصول على بعض متطلبات التنمية، وهذا يعتمد على طبيعة الموارد المتاحة وحجم البلد الاقتصادي وموقعه الجغرافي، إلى جانب الايديولوجيا المتبناة في المجتمع وعوامل أخرى عديدة قد تتطلب اللجوء إلى الخارج عند الضرورة.

وهنا، فإن التركيز يجب أن يتم على إصلاح الآليات الداخلية للتنمية أولاً، من خلال تغيير السياسات الداخلية التي أدت إلى مزيد من التبعية، بدلاً من توجيه الاهتمام الأكبر نحو إجراءات تغيير الاقتصاد العالمي وجعله يتكيف مع متطلبات التنمية في الدول النامية.

وعلى الرغم من كل الشعارات المرفوعة من أجل تنمية معتمدة على الذات، إلا أن السياسات الاقتصادية، التي اتبعها الكثير من الدول النامية في العقدين الماضيين، أدت إلى مزيد من الاختلالات الداخلية، والانكشاف على العالم الخارجي. ومن أبرز العوامل التي ساعدت على ذلك كان توافر الموارد المالية لهذه الدول، سواء بسبب ارتفاع أسعار بعض المواد الأولية، كالنفط، أو سهولة الحصول على القروض الأجنبية، والتسهيلات الائتمانية من الأسواق الدولية، مما شجعها على تنفيذ العديد من المشروعات بالتعاقد مع الشركات متعدية الجنسية، خصوصاً مشروعات البنية الارتكازية وبعض المصانع الحيوية الكبيرة الحجم، من دون إجراء دراسات اقتصادية ـ فنية دقيقة للتعرف إلى جدواها الاقتصادية ومدى إسهامها في دفع عملية التنمية المعتمدة على الذات إلى الأمام، كما كانت تكاليف إنشاء هذه المشروعات باهظة جداً، وبالنتيجة كان تأثيرها محدوداً جداً في زيادة الإنتاجية في القطاعات التي استثمرت فيها هذه الأموال، كما لم تعمل على تقليل ارتباط الاقتصاد الوطني بالخارج، بل زادت من حدة تبعيته من خلال الاعتماد على التمويل الخارجي لها، والاعتماد على الشركات المذكورة في الحصول على التقنية المستوردة، مما أدى إلى تعميق التبعية المالية والتقنية، وزاد من حدة العجز في موازين مدفوعات الكثير من هذه البلدان. وفضلاً عن ذلك، زادت حدّة الاختلالات الهيكلية في الداخل، بين القطاعات الإنتاجية، وتفاقمت الضغوط التضخمية، وكبر حجم النشاطات الاقتصادية غير الرسمية (Informal) التي تجري

خارج الأطر القانونية المعمول بها محلياً[٥٤].

ويعتقد بعض الاقتصاديين أن السياسات التطبيقة المتّبعة لم تكن متفقة مع الواقع الاقتصادي والتقني للبلدان النامية، وبالتالي فإنها كانت مرتفعة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية. كما إن الاهتمام المفرط بالقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي أدى إلى زيادة تبعيتها بسبب زيادة اعتمادها على الخارج في الحصول على السلع الزراعية، خصوصاً الغذائية، نتيجة تدهور القطاع الزراعي فيها، وبرزت دعوتهم إلى التطوير المتوازن لكلا القطاعين، إلى جانب تطوير التقنية المحلية والإجراءات الأخرى الخاصة برفع الإنتاجية وزيادة استغلال الموارد المحلية وتطوير العنصر البشري كأساس لتنمية معتمدة على الذات[٥٥].

ويعتقد آخرون بعدم جدوى قطع العلاقات مع الشركات متعدية الجنسية، في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية في الأقل، وذلك لحاجة معظم هذه البلدان إلى التمويل الخارجي والتقنية المستوردة، مع إيصائهم بتهميش وجود هذه الشركات وتحييد تأثيرها في عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإنها يمكن أن تكون اختباراً لمدى تمكّن البلد المتخلف من اتخاذ القرار الخاص بالإنتاج والتسويق بشكل مستقلّ، في ظل المشاركة مع هذه الشركات، وذلك من خلال السيطرة على إدارة هذه المشاريع بما يضمن تحقيق ذلك، مع أهمية توفر الكادر الفني والإداري المحلي القادر على اتخاذ مثل هذه القرارات وفرضها على هذه الشركات، وبالتالي يمكن الاستفادة مما تقدمه للبلد النامي في مجالات التمويل والتقنية وغيره[٥٦].

إن هذه الدعوة يبرز فيها طابع المجازفة، خصوصاً أن الشركات متعدية الجنسية تملك الخبرة الطويلة في التعامل مع حكومات البلدان التي تعمل فيها، وبالتالي يمكنها من خلال ما تمتلكه من إمكانات مالية وتقنية وسياسية من فرض شروطها أو الالتفاف على القرارات التي يمكن أن تتخذها بعض الدول النامية،

---

(٥٤) جورج قرم، «العالم الثالث في النظام الاقتصادي العالمي مع الإشارة إلى الواقع العربي،» ورقة قدّمت إلى: **الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، مقاربات نظرية: أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ١٥ ـ ١٦ أيار/مايو ١٩٨٩**، ص ٤٩ ـ ٨٠.

(٥٥) يوسف صايغ، «الاعتماد الجماعي على النفس: المقومات والآليات مع التركيز على الواقع العربي،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه، ص ٢٦٣ ـ ٢٩٢.

(٥٦) فرناندو فاجنزولبر، «الشركات عبر الوطنية والاعتماد الجماعي على الذات،» في: اوتيزا، **الاعتماد على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية**، ص ١٢٥ ـ ١٣٥.

وبالشكل الذي يعرّض تجربتها التنموية لمخاطر وصعوبات متنوعة، يفضل الابتعاد عنها، خصوصاً في المراحل الأولى، إلى حين أن تتمكن من اكتساب الخبرة والقوة اللتين تتيحان لها إمكانية التعامل مع هذه الشركات بندية واستقلال.

أما المتطلبات والشروط الكفيلة بإنجاح هذه الاستراتيجيا فسيتم بحثها في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

متطلبات ومؤشرات التنمية المستقلة

مما لا شك فيه أن هناك شروطاً معينة يجب توفرها لتحقيق التنمية المستقلة، تتوزع على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة، مع التركيز على الجانب الاقتصادي بشكل خاص، كونه المحور الأساسي من محاور التنمية.

سيتمّ في هذا الفصل دراسة هذه الشروط، أو المتطلبات، من خلال تحديدها بشكل دقيق وتبيان أسس اختيارها دون غيرها، وتوضيح علاقتها بالاستقلال التنموي. كما سيتم تحويلها إلى مؤشرات يمكن قياسها كمياً، أو تقييمها بشكل وصفي، وإعطاء حكم قيمي لها في النهاية.

إن هذه المتطلبات، والمؤشرات، تمكّن الباحث، أيّ باحث، من المقارنة بين الدول المختلفة، في مجال إنجازها الاستقلال التنموي. ومن المعروف أن المقارنات الدولية لعبت، ولا زالت تلعب، دوراً رئيسياً في فهم عملية التنمية الاقتصادية، واستخلاص بعض الخصائص العامة والموحدة للتنمية، وبالتالي يمكن من خلالها وضع الأسس العامة لاختبارها في مدى تحقيقها أهدافها بشكل عام، والجانب الخاص بالاستقلال بشكل محدّد.

كما يمكن من خلال المقارنات الدولية هذه الحصول على المعلومات حول مختلف البلدان في ما يتعلق بالكثير من المؤشرات الخاصة بالإنجاز التنموي لبلدان العالم كافة.

وسيتم تقسيم الفصل إلى مبحثين، يهتم **الأول** بتحديد المتطلبات أو الشروط للتنمية المستقلة، في حين يحدد **الثاني** المؤشرات التي ستعتمد في ما بعد للمقارنة بين الدول التي سيتم اختيارها في هذا البحث.

المبحث الأول: متطلبات التنمية المستقلة

ويقصد بها الشروط الواجب توفرها في أي بلد ليتمكن من تحقيق التنمية المستقلة، وتنحصر في مدى تأثيرها في دفعه نحو زيادة اعتماده على نفسه وتقليل ارتباطه بالخارج، وبالتالي فإنها تكمن في كيفية التخلص من العوامل التي سببت التبعية وساعدت على استمرارها وزيادتها مع مرور الزمن. ولما كانت هذه الأسباب تختلف من بلد إلى آخر، فإن هذه الشروط ستختلف أيضاً باختلاف البلدان، إلا أن هناك مجموعة شروط عامة يمكن أن تعتمد في جميع البلدان التابعة للتخلص من تبعيتها، إضافة إلى الشروط الخاصة بكل منها، والتي تخص كيفية التخلص من حالة الارتباط بالخارج كحالة مختلفة عن الحالات الأخرى. ويفترض أن تكون هذه الشروط موضوعية وممكنة التحقيق وفقاً لإمكانات البلدان المختلفة المعروفة بالاستناد إلى الفهم السليم لواقعها الاقتصادي والاجتماعي، فهناك من يحدد هذه الشروط بـ «توافر طليعة سياسية مقاتلة وزعامة تاريخية بارزة في لحظة تاريخية مواتية وفي مسرح جيوسياسي ملائم»[(١)]، وهي متطلبات عامة جداً يرتبط تحقيقها بالصدفة أكثر من ارتباطها بالضرورة، وبالتالي فإن تعليق إمكانية تحقيق الاستقلال التنموي بشروط صدفية يعد أمراً محدود الدقة، وهي كشروط لا تعدو أن تكون أحكاماً ذاتية، وليست موضوعية، يمكن الاستناد إليها في جميع البلدان.

وهنا فإن الشروط التي تمكّن المجتمع من السيطرة على عملية التراكم الرأسمالي فيه تعدّ شروطاً رئيسية لتحقيق التنمية المستقلة[(٢)]، لكنها غير متكاملة ولا شاملة، وبالتالي سيتم إعادة النظر في مناقشتها، بتوسيعها وتفصيلها، ليمكن اعتمادها كشروط تحمل إمكانية التحول إلى مؤشرات كمية ليتم اتخاذها أساساً للمقارنة بين البلدان المختارة في هذه الدراسة.

إن التنمية المستقلة، ومن خلال الارتكان إلى كونها عملية تاريخية مركبة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية، وبأنها عملية حضارية شاملة تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه، تتطلب تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي الاجمالي كـ «**ضرورة أولى**»، تدفع باتجاه وضع الخطى على طريقها. وهنا فقد

---

(١) عادل حسين، «تجربة مصر في التنمية المستقلة: التقدم والتراجع في التجربة المصرية ـ ملاحظات من منظور التنمية المستقلة،» ورقة قدّمت إلى: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٧) ص ٤٢٣.

(٢) انظر المبحث الثالث من الفصل الأول من هذا الكتاب.

اختلف الاقتصاديون حول السياسات التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق هذا الشرط، فمنهم من دعا إلى اتباع سياسة النمو غير المتوازن من خلال تركيز الاهتمام على قطاع إنتاجي معيّن، أو مجموعة محددة من الصناعات، بالشكل الذي يخلق عدم توازن قطاعي أو اختلال في جزء من الهيكل الاقتصادي، وهذا يدفع، في مرحلة لاحقة، إلى ضرورة وضع إجراءات وسياسات لتصحيح الاختلال المختلق، مما يستلزم زيادة حجم الاستثمار، وبالتالي زيادة معدل نمو الناتج بشكل مضاعف. ويبرز في هذه السياسة دور الخارجانيات (Externalists) في دفع الاقتصاد دفعة قوية من خلال الآثار التي يتركها قيام صناعة معينة في بقية الصناعات بالشكل الذي يطورها، إما بخلق طلب على منتجاتها كمواد أولية أو مستلزمات إنتاج، أو من خلال توفير منتجات تدخل في الصناعات الأخرى كمستلزمات أو سلع وسيطة، مما يشجع إقامتها في مرحلة لاحقة، وبهذا يتطور الاقتصاد الوطني من خلال النمو غير المتوازن[٣].

ويرى آخرون أن سياسة النمو المتوازن هي الأكثر كفاءة في تحقيق الدفعة القوية للاقتصاد الوطني من خلال توزيع الاهتمام بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخصوصاً بين الزراعة والصناعة وما يتطلبانه من خدمات إنتاجية، وذلك من خلال الاستفادة من الترابطات الخلفية والأمامية بين هذين القطاعين الرئيسيين. والتأكيد الأساسي هنا هو أن خلق الاختلالات والازدواجية في الاقتصاد الوطني تحدّد إمكانية نموه وتبعده عن تحقيق أهدافه في التطور والتنمية الاقتصادية، وقد لا يتمكن الاقتصاد من التخلص من آثارها السلبية، مما يزيد من تبعيته كنتيجة نهائية، خصوصاً أن تقليل الاهتمام بالقطاع الزراعي، المورد الأساسي للسلع الاستهلاكية الأجرية، سيؤثر بشكل كبير في اعتماد البلد على نفسه في إنتاجها، مما يضطره إلى الاستعانة بالخارج لتوفيرها، أي أنها ستزيد من تبعيته بدلاً من أن تحقق استقلاله[٤].

---

(٣) A. Hirshman, *The Strategy of Economic Development* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1958), pp. 66-99.

(٤) إن أول من أوجد مفهوم النمو المتوازن هو Nurkse من خلال كتابه الذي جمع محاضراته في جامعتي انقرة واسطنبول. انظر: Ragnar Nurkse, *The Conflict Between Balanced Growth and International Specialization* ([n.p.: n.pb.], 1968).

وأعاد التأكيد عليها في: Ragnar Nurkse, *Capital Formation of Under-developed Countries* (New York: Oxford University Press, 1964).

انظر أيضاً: تشيلو فورتادو، **النمو والتخلف**، ترجمة أنور الصباغ وسهام الشريف (دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٧٢)، ص ٢٤٧ ـ ٢٥٠.

إن تطوير القطاعات الإنتاجية المختلفة، من دون تركيز الاهتمام على قطاع محدد يعمل على تنويع مصادر الدخل المتولّد في البلدان النامية، أي إنه يكسر إحدى حلقات تخلفها المتمثلة في اعتمادها على إنتاج سلعة معينة، أولية أو زراعية، ويعمل على تقليل اعتمادها على الخارج في الحصول على السلع التي تحتاجها لعملية التنمية، سواء كانت سلعاً استهلاكية، أو وسيطة أو إنتاجية، إلى أدنى حدّ ممكن مع مرور الزمن. إن تقليل الحاجة إلى الاستيراد لتوفير السلع الضرورية للتنمية يعمل على تقليل حاجة هذه البلدان إلى العملات الأجنبية، وبالتالي سيؤدي إلى نتيجتين مهمتين: **الأولى**، هي تقليل صادراتها وتوجيه إنتاجها إلى تلبية حاجة السوق المحلية، وبالتالي، ومن خلال انخفاض نسبة كل من الصادرات والاستيرادات إلى الدخل القومي، ستقل درجة انكشافها على الخارج، ويقلل من ارتباطها بالخارج، أي أنه سيساعد على فكّ هذا الارتباط. **والثانية**، تقليل الحاجة إلى الاعتماد على رأس المال الأجنبي لتمويل بعض مشروعات التنمية المقامة أساساً لتصدير منتجاتها إلى الخارج، سواء كان بشكل قروض أو استثمار مباشر، والاستعاضة منها بما يتوفر من عملات أجنبية من خلال تصدير بعض المنتجات الأولية، مع تطوير تصنيعها تدريجياً من خلال تشجيع إقامة الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية المتوفرة، وبالتالي التقليل من تكلفة إنتاجها مما يتيح لها إمكانية المنافسة في السوق الدولية، وكل هذا سيؤدي إلى تقليل الارتباط بالخارج ويحقق الاستقلال الاقتصادي للبلد المتخلف.

ويناقش البعض الآخر من الاقتصاديين أفضلية الاختيار بين الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة لدفع عملية التنمية الاقتصادية بسرعة، وهنا تعود ضرورة التأكيد على أن الصناعات المختارة المقامة، كلما كانت متكاملة في مراحلها كافة دفعت بالبلد نحو تحقيق استقلاله، وبالتالي فإن البدء بالصناعات التي يمكن توفير مستلزماتها المختلفة من سلع أولية ووسيطة ومنتجة محلياً يعد ضرورياً لوضع البلد في طريق التنمية المستقلة، ومن ثم يمكن تطوير هذه الصناعات مع اكتساب الخبرة المتراكمة مع مرور الزمن(٥).

وتتطلب التنمية المستقلة إيجاد السبل الكفيلة برفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية كافة، مع التركيز على القطاعات الإنتاجية منها، من خلال إعادة النظر في السياسات والأساليب الإنتاجية والإدارية والتقنية المتبعة فيها، وتصحيحها بما يتلاءم مع هذا

---

(٥) انظر المبحث الرابع من الفصل الأول من هذا الكتاب.

الهدف، فضلاً عن إعادة توزيع القوى العاملة بين هذه القطاعات بما يضمن زيادة إنتاجية المشتغل في كل منها. أما في البلدان التي ترتفع فيها أعداد العاملين ونسبهم في القطاع الزراعي، والذين تكون إنتاجيتهم الحدّية منخفضة، وسالبة في أحيان كثيرة، فمن الممكن نقل هذا الجزء إلى القطاع الصناعي بعد توفير فرص العمل اللازمة لهم من جهة، وتوفير متطلبات التدريب المهني الذي يؤهلهم للقيام بالأعمال والمهن الجديدة التي لم يمارسوها سابقاً، والتي تتطلب مهارة معينة في حدّ أدنى من جهة أخرى، وذلك للحد من لجوئهم إلى العمل في قطاع الخدمات، خصوصاً غير الإنتاجية، بما يضخم اعداد العاملين فيه، كما حدث في الكثير من البلدان النامية، وصولاً إلى النتيجة التي توصل إليها كولن كلارك (Colin Clark) بالقانون الشهير الذي ينص على أن الأهمية النسبية للإنتاج والعاملين في القطاع الزراعي تنخفض مع الزمن مع ارتفاع الأهمية النسبية للإنتاج والعاملين الصناعيين أول الأمر، ومن ثم ارتفاعهما في قطاع الخدمات في مرحلة لاحقة من التطور الاقتصادي، وهو ما حصل في البلدان المتقدمة أثناء مسيرة تطورها[٦].

إن هذين **الشرطين الرئيسيين** يساعدان في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في البلد أكفأ استخدام ممكن، استناداً إلى إعادة توزيعهما بالشكل الذي يدفعهما نحو القطاعات التي تتسم بارتفاع إنتاجيتها، مع ضرورة مراعاة ملاءمتها لطبيعة المجتمع المعني وظروفه المختلفة ومرحلة تطوره الاقتصادي.

وهنا تأتي **أهمية الشرط الثالث** المكمّل الذي يساعد البلد في تلمس خطاه في طريق الاستقلال التنموي، ألا وهو أهمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال وضعها السياسات والإجراءات الكفيلة بإعادة توزيع الموارد نحو القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة، وذات الفائدة الأكبر للمجتمع، ومن خلال عملها كمنتج مباشر إلى جانب القطاع الخاص لخلق جو من المنافسة بين القطاعين العام والخاص، وبالشكل الذي يؤدي إلى تطوير الإنتاج وتقليل التكاليف، وبما يضمن زيادة الاستخدام الكفوء للموارد المتاحة وللفائض الاقتصادي الفعلي والمتاح في تلك البلدان. وقد أثبتت تجارب البلدان النامية، والمتقدمة أيضاً، أهمية هذا التدخل من قبل الدولة مهما اختلفت توجهاتها الفكرية وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية، كما أن التنمية باعتبارها عملية لاتلقائية تستوجب مثل هذا التدخل بأبسط صوره التوجيهية، في الأقل، لضمان استمرارها في تحقيق أهداف المجتمع المتخلف

---

(٦) S. Park, *Growth and Development* (London: Martin Robertson Co., 1977), pp. 5-6.

التوجيهية، في الأقل، لضمان استمرارها في تحقيق أهداف المجتمع المتخلف بالتخلص من تخلفه.

وتبرز هذه الضرورة بشكل أكبر، حين يكون الهدف هو تحقيق الاستقلال بعيداً عن ارتباط المصالح المشتركة للطبقات والفئات المختلفة في كل من البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة، أو بلدان المركز والمحيط، والتي تعمل على بقاء التبعية وتعميقها. وهنا تتضح أهمية استقلال القرارات الاقتصادية وما يرتبط بها من سياسات تتخذها الدولة لتسيير اقتصادها وتحقيق أهدافها التنموية، من خلال عدم تأثرها بالخارج، وتحددها بما ينسجم ومصلحة المجتمع ذاته قبل كل شيء. وهذا يرتبط بطبيعة التكوين الطبقي للسلطة الحاكمة، وبمدى قوة الفئات المحلية الداعية إلى الاستقلال والمساندة إياه، فضلاً عن طبيعة ومديات الحريات الفكرية والسياسية المتاحة للأفراد في المجتمع المعني(٧). ولا ندّعي هنا بحتمية طريق معيّن للتنمية (رأسمالي أو لارأسمالي)، لكن استقلال القرار الاقتصادي عامل حيوي ومهم في تحقيق التنمية المستقلة، ويرتبط بتمسك السلطة وإيمانها بأهمية الاستقلال، باعتبارها سلطة وطنية بالأساس.

أما **الشرط الرابع** فيتعلق بعملية الخلق والإبداع التقني، فمن المعروف أن الدول النامية تعتمد على الخارج، بشكل كبير، في الحصول على التقنية المتطورة التي لا تتلاءم كثيراً مع خبرات أفرادها أولاً، ولا مع ظروفها الطبيعية والاجتماعية ومستوى تطورها الاقتصادي ثانياً. ولتحقيق استفادة أكبر من هذه التقنية يتوجب تغيير طريقة الاعتماد على الخارج في الحصول على التقنية، ووضع الأسس الكفيلة بتطوير التقنية المحلية المستخدمة في الإنتاج، مهما كانت بسيطة، مع محاولة الاستفادة من التقنية المستوردة في إجراء هذا التغيير والتطوير بالشكل الذي يقلل بالنتيجة من استيرادها. ويفضل، في البداية، منع هذا الاستيراد لتوفير الظروف الموائمة للخلق والإبداع التقنيين، والتي تكمن في الحاجة إلى إيجاد تقنية محلية تستخدم في العملية الإنتاجية لتحقيق الأهداف المرسومة، خصوصاً تسريع نمو الدخل القومي. وهنا يتوجب تدخل الدولة أيضاً من خلال توجيهها هذه العملية، ومن خلال تغيير المؤسسات التعليمية والبحثية بالشكل الذي يعمل على تحفيز الخلق

---

(٧) انظر في ذلك: عصام الخفاجي، **رأسمالية الدولة الوطنية** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩)، ص ٢٧ ـ ٦٥، وعادل غنيم، **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة: دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢**، المستقبلات العربية البديلة: البنى الاجتماعية السياسية والتنمية (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ٢٣ ـ ٣٢.

والإبداع التقنيين. كما ان إعادة النظر بالتعليم، من جوانب عديدة، تصبح ضرورة لا بدّ منها، فالمناهج يجب أن تنسجم مع دفع الأفراد إلى زيادة معرفتهم العملية بشكل أكبر وأكثف، بالإضافة إلى إعادة توجيه الطلبة نحو القنوات التعليمية المختلفة بما يضمن سدّ النقص في بعض الفروع والتخصصات المرتبطة بعملية التطوير والإبداع التقني، كتوفير الكادر الوسطي من العمال الماهرين، والكوادر الفنية إلى جانب الاختصاصيين في المجالات المختلفة بما ينسجم ومتطلبات العملية الإنتاجية منها، وصولاً إلى تحقيق هدف الاستخدام الشامل والأمثل للأيدي العاملة، وزيادة إنتاجيتها، ورفع مستوى كفاءتها مع مرور الوقت. كما تتجلّى أهمية رفع المستوى التعليمي لأفراد المجتمع، بشكل عام، من خلال وضع برامج للقضاء على الأمية وتعليم الكبار، بما يؤدي إلى زيادة إسهامهم وتفهمهم الدورات التدريبية التي ترفع من إمكانية تعاملهم مع الآلات والمكائن المستخدمة في العملية الإنتاجية، وبما يضمن زيادة إنتاجيتهم كمحصلة نهائية.

إن إيلاء اهتمام خاص بمؤسسات البحث العلمي وتوفير متطلباتها من مواد ومختبرات، إلى جانب حوافز العاملين فيها، تصبّ جميعها في جانب تطوير البحث العلمي وتقدمه ليرتبط بتهيئة مستلزمات العملية الإنتاجية من الوسائل المادية والطرق والأساليب الفنية والإدارية الكفيلة بدفعها إلى الأمام، بالاعتماد على قدرات أفراد المجتمع الذاتية من دون الاستعانة بالخارج. وترد هنا نقطة مهمة تتعلق بالكوادر الاختصاصية والفنية والماهرة المهاجرة من الدول النامية للعمل في الدول المتقدمة، إذ يجب اتخاذ الاجراءات والسياسات كافة الكفيلة بتشجيع عودتهم للإسهام في عملية الخلق والإبداع التقني، خصوصاً بعد الخبرة التي اكتسبوها من العمل في الخارج، مع أهمية توفير الأجواء الملائمة لهذا الإسهام، بما يضمن بقاءهم في بلدانهم من خلال معالجة أسباب هجرتهم التي تتنوع بين الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية وغيرها.

وتتضح فعالية البحث العلمي في مدى الاستفادة من البحوث العلمية في العملية الإنتاجية من خلال معرفة عدد البحوث النظرية التي تحولت إلى الجانب التطبيقي بنجاح، أي أن تتحول هذه البحوث إلى عمل مادي ملموس لتحقيق الغاية الأساسية من منحها وتشجيعها. وهذا يستلزم تغيير في أساليب الإدارة المتبعة في البلدان المتخلفة بما يجعلها إحدى روافد تطوير الإنتاج والإنتاجية، وليست عائقاً لهما، كما هو واقع الحال فيها. فتغيير وتطوير العملية الإدارية وأساليبها، وتوفير الكادر القادر على التعامل مع العاملين بما يدفعهم إلى زيادة إبداعهم وإسهامهم في التطوير وزيادة الإنتاجية، يصبح من الضرورات التي لا غنى عنها

لاستكمال حلقة الاعتماد على الذات في جانب التقنية، والذي من شأنه تقليل التبعية التقنية، الشكل الأكثر تأصلاً في البلدان النامية في الوقت الحاضر. وهذه الأساليب الإدارية تصبح أكثر فاعلية في توفير الأجواء الملائمة للتطوير والإبداع كلما قلّت بيروقراطيتها وزادت ديمقراطيتها.

ويمكن دراسة تجارب بعض البلدان النامية التي يشار إليها بالبنان، في مجال التطوير التقني كتجربة الهند والصين، التي تدلنا على امكانية قيام هذه البلدان بالاعتماد على نفسها في إيجاد التقنية الملائمة لاقتصاداتها وتطويرها من دون أن ترتبط بالخارج، وبالشكل الذي يضع الأسس الكفيلة بالانطلاق نحو تقدم أوسع في المستقبل، كما يمكن استفادة البلدان النامية الأخرى، من خلال التعاون مع بعض البلدان التي قطعت شوطاً في طريق الاستقلال التقني، والتي ستقلل ارتباطها بالدول المتقدمة وشركاتها متعدية الجنسية، وبالتالي تقلل من تبعيتها التقنية واستغلالها من قبل مثل هذه الشركات.

أما **الشرط الخامس**، فيتعلق بتغيير وتطوير بعض المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في دفع الاستقلال التنموي إلى الأمام، ومن أهمها المؤسسات المالية والنقدية التي تمتلك دوراً فاعلاً في تشجيع الادخار المحلي، وتوفير متطلبات العملية الإنتاجية منه، بما يقلل من الاعتماد على الخارج في تمويل التنمية. وهنا يجب الانتباه لمصادر التمويل المحلية، وتقليل الاعتماد على المصادر التي يمكن أن تولّد تضخماً، أو تزيد من معدلات التضخم، والمتمثلة في الاقتراض من البنك المركزي بما يزيد من عرض النقد بشكل مضاعف، وما يتركه ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها، خصوصاً في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من أن بعض الاقتصاديين يفضل اللجوء إلى هذه الطريقة، أي التمويل التضخمي للتنمية، لأنها تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات والطبقات ذات الدخل المرتفع التي تتمتع بإمكانية أكبر على الادخار، وبالتالي فإنها ستزيد من حجم المدخرات المحلية[٨]، إلا أن عدم تمكن هذه البلدان من السيطرة على التضخم واستفحاله في ما بعد سيقلل من قيمة هذه المدخرات بشكل كبير، وتصبح مساوءه ومضاره أكبر من هذه الفائدة التي لا يضمن تحقيقها، نظراً إلى ما تتمتع به الفئات والطبقات ذات الدخول المرتفعة، من ميل لتقليد الاستهلاك في

(٨) انظر مناقشة قيّمة لذلك في: عبد المنعم السيد علي، **دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية** (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٥)، الفصل ٧.

الدول المتقدمة، وبالتالي فإنها فئات وطبقات مبذّرة أكثر منها مدخرة.

إن التغيير هنا يشمل أساليب الإدارة أولاً، وتقنياتها الفنية، واستخدامها الأدوات المختلفة بما يحقق هدف تشجيع الادخارات وتحويلها إلى استثمارات، مع ما يتطلبه ذلك من تطوير الوعي لدى الأفراد من خلال المؤسسات الإعلامية المختلفة التي يجب تغييرها وتطويرها أيضاً، بما ينسجم ومتطلبات التنمية المستقلة، فضلاً عن أهمية تحقيق استقلالها عن الاعتماد على الخارج قبل كل شيء، ومع تغيير مؤسسات الاستثمار وبقية المؤسسات الاقتصادية التي تلعب دوراً فعالاً في عملية التنمية الاقتصادية في جوانبها المختلفة، بما يعزّز دورها في تحقيق الاستقلال وتقليل التبعية، أي بما يؤدي إلى فك الارتباط بالبلدان المتقدمة أساساً، والذي يعدّ المحور الأساسي لعملية التنمية المستقلة.

وارتباطاً مع زيادة عوامل عرض المدخرات المحلية، يأتي **الشرط السادس،** الخاص بالسيطرة على الموارد الطبيعية المحلية من خلال تأميمها وتحديد كيفية استغلالها، أي تخليصها من سيطرة الشركات الأجنبية عليها، إذ سيتيح هذا الإجراء إمكانية توفير المدخرات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية أولاً، ويضمن توجيه هذه الموارد بالشكل الذي يخدم هذه العملية في البلد من خلال تحديد كمية إنتاجها لإيجاد التوازن المطلوب في استفادة الأجيال المختلفة منها. وبذلك سيمتلك البلد القرار المتعلق بالتصرف بموارده الطبيعية، المتاحة والممكنة، وهو تعزيز لاستقلاله عن الخارج، كما سيقلل هذا الإجراء من وجود الشركات الأجنبية العاملة في البلد، الأمر الذي يقلل من الآثار السلبية التي ترافق وجودها، وبالتالي يؤدي إلى مزيد من الانفكاك عن العالم الخارجي، ويزيد من اعتماد البلد على نفسه في تسيير تنميته الاقتصادية.

أما **الشرط السابع،** فينحصر بالعمل على تغيير السلوك الاستهلاكي للأفراد. فالمعروف أن الكثير من البلدان النامية عانت تبعات سيادة الاستهلاك الترفي المقلّد للاستهلاك في الدول المتقدمة التي تتمتع بارتفاع معدلات دخول أفرادها، خصوصاً في مجال التشييد والبناء واقتناء السلع المعمّرة، كالمجمدات وغيرها، التي لا تلائم طبيعة المجتمع من جهة، ولا تتناغم مع الظروف الطبيعية الخاصة به من جهة أخرى، إلى جانب مجالات أخرى، كالاستهلاك المظهري وغيرها، التي أدت إلى رفع الميل الحدّي للاستهلاك لأفراد هذه البلدان بالشكل الذي قلّل من حجم المدخرات المنخفضة أساساً، وأدى إلى تبذير الموارد المتاحة وزيادة الارتباط بالخارج لتوفير مستلزمات هذه المجالات الاستهلاكية غير الأساسية أو الضرورية للفرد،

مقارنة بمستوى تطور بلده اقتصادياً واجتماعياً.

وقد شجّعت الدول المتقدمة، من خلال شركاتها متعدية الجنسية العاملة في البلدان النامية، هذا الميل للاستهلاك الترفي غير الضروري، كما لعبت وسائل الإعلام الأجنبية دوراً فاعلاً في دفع الأفراد في هذه البلدان إلى تقليد الاستهلاك الغربي. ويمكن أن تلعب مؤسسات الاعلام المحلية دوراً بارزاً في تصحيح هذا الخلل في المجتمع، كما يمكن أن يكون للمؤسسات التربوية المختلفة دوراً فاعلاً في ذلك، أي خلق الوعي اللازم لتغيير نمط الاستهلاك المذكور. كما يجب على الدولة أن تعمل على إيجاد نمط استهلاكي بديل ينسجم وحجم مواردها الذاتية، بالتركيز على توفير السلع الضرورية أولاً والتي يجب إشباعها، وتوجيه الموارد نحو القطاعات المنتجة إياها، بما يكفي لإنتاجها محلياً، ويقلل من الاعتماد على الخارج في توفيرها قدر الامكان. وتدخل ضمن النمط الاستهلاكي البديل، جوانب متعددة تتصل بالتعليم والصحة التي تعدّ ضرورية لرفع المستويات التعليمية والصحية لأفراد المجتمع والتي ستنعكس بشكل مباشر في زيادة إنتاجيتهم، مع إسهامها في خلق مجتمع أكثر تطوراً تسوده القيم العلمية، ويمكن لأفراده التعامل مع الأدوات الإنتاجية بكفاءة أكبر، مع تقليل التعرض والإصابة بالأمراض المزمنة والمعدية وغيرها التي يؤدي انتشارها إلى خلق حالة غير مستقرة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الدولة أن تتولى تقديم مثل هذه الخدمات، في بدايات عملية التنمية لما تتطلبه من اهتمام خاص، ليس بالجوانب الكمية فقط، وإنما بالجوانب النوعية أيضاً، والتي قد يهملها القطاع الخاص الذي يبحث عن تحقيق أقصى الأرباح من استثماراته فيها، خصوصاً القطاع الخاص في الدول النامية الذي لم يلعب ذلك الدور الفاعل الذي لعبه القطاع المماثل في تطور الدول المتقدمة اقتصادياً، فهو قطاع طفيلي أكثر منه إنتاجي مفيد لعملية التنمية.

ويدخل ضمن شروط التنمية المستقلة، كـ **شرط ثامن،** ما يتصل بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة، بما يضمن حصول الأفراد على دخول ترتبط بمستوى إنتاجيتهم وإسهامهم في عملية التنمية، وتقليل التفاوت في توزيعهما، لأنه يخلق آثاراً اجتماعية سلبية عديدة، ويدفع المجتمع إلى التناحر، ويزيد من حدوث الممارسات غير القانونية والجرائم التي تدفع بالمجتمع نحو اللااستقرار الذي ينعكس بشكل غير مباشر على الإنجاز الاقتصادي والتنموي بشكل سلبي أيضاً. ويكون دور الدولة بارزاً من خلال سياساتها المالية والنقدية والدخلية التي يمكن أن تحقق هذا الهدف الحيوي. وتستطيع الدولة أيضاً إعادة توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية وتقلل انسيابها نحو المجالات الهامشية

كالمضاربة وغيرها، التي لا تخدم عملية التنمية وتزيد من حدة التفاوت في توزيع الدخول[٩].

كما ترتبط العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الدخل بين المناطق الجغرافية المختلفة في البلد، وبين الريف والمدينة بشكل خاص، بما يضمن تقليل الهجرة الداخلية وتطوير المناطق الأقل نمواً في البلد نفسه، من خلال توجيه الموارد لإقامة المشروعات المتنوعة في المناطق المتخلفة، وزيادة الاهتمام بالريف وتوفير المستلزمات الضرورية لتطويره، خصوصاً في ما يتعلق بتوفير الحاجات الأساسية لسكانه، كالماء الصالح للشرب والكهرباء، وطرق المواصلات الممهدة، ووسائل وخدمات التعليم والصحة وغيرها، بما يدفع إلى استقرار الأفراد في مناطقهم ويقلل من حجم الهجرة الداخلية التي زادت في النصف الثاني من هذا القرن بشكل كبير جداً، الأمر الذي أدى إلى زيادة تخلف الريف والنشاط الأساسي فيه، وهو الزراعة، بالشكل الذي انعكس في زيادة الاعتماد على الخارج في الحصول على المواد الغذائية من جهة، وزاد من عدد المشتغلين في قطاع الخدمات الهامشية في المدينة، نظراً إلى عدم توفر فرص العمل الكافية في القطاع الصناعي، للكثير من هؤلاء المهاجرين الذين لا يمتلكون المؤهلات والمهارات المطلوبة للعمل في هذا القطاع، وعدم إمكانية إدخالهم في الدورات التدريبية والتأهيلية اللازمة للانخراط في المهن المتوفرة كون معظمهم أميين، وبالتالي فقد انتقلت ظاهرة البطالة المقنعة من الريف إلى المدينة بالشكل الذي أبقى الإنتاجية، بشكل عام، منخفضة، وهي إحدى السمات الرئيسية للتخلف.

أما **الشرط التاسع**، فيرتبط بضرورة استقرار السياسات الاقتصادية المتبعة وعدم تذبذبها، لضمان الاستقرار في تنفيذها لبلوغ الأهداف المرسومة بدقة ووضوح. فالاستقرار، بشكل عام، يعدّ أحد المتطلبات الضرورية للتنمية الاقتصادية، لأنه يعكس تفهم المشكلات الاقتصادية وتحديدها بشكل دقيق مع وضع الحلول والمعالجات الملائمة لها. وتتضح أهمية ملاءمة الأهداف الموضوعة، في كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي في البلد النامي، لإمكاناته وموارده، من دون وضع أهداف بعيدة عن الواقع، بما يقلل من إمكانية تنفيذها بالشكل المطلوب، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير السياسات بشكل مستمر، وبالتالي تصبح غير

(٩) انظر في ذلك: Harry Gordon Johnson, *The Theory of Income Distribution*, Lectures in Economics; 3 (London: Gray-Mills Publishing, 1973), pp. 222-235.

مستقرة. ومن المفضّل ربط الأهداف بمديات تحقيقها، فهناك أهداف للمدى القصير وأخرى للمدى الطويل والمدى الأبعد، ولكل منها سياسات اقتصادية مختلفة. ومن خلال ربط الأهداف والمديات والسياسات بدقة يمكن الوصول إلى أهداف التنمية بشكل تدريجي، من دون حدوث إخفاقات كبيرة غير تلك التي تحصل بسبب الظروف الطبيعية التي يجب أخذها بالحسبان أثناء وضع السياسات.

إن التأكيد الرئيسي هنا هو أنه، كلما كانت الأهداف موضوعية ودقيقة والسياسات ملائمة وعلمية، أمكن تحقيق هذه الأهداف بالشكل الذي يزيد من اعتماد المجتمع على نفسه في توفير متطلباته الأساسية، في حين أن اخفاق السياسات الموضوعة في الوصول إلى الأهداف المرسومة بشكل غير مدروس، يؤدي إلى تعثر التنمية بالشكل الذي يدفع البلد إلى زيادة اعتماده على الخارج في الحصول على متطلباته الأساسية ويزيد من تبعيته بالنتيجة النهائية.

هذه الشروط كلها تخصّ العلاقات الداخلية في الاقتصاد المتخلف التابع، والتي بتحقيقها يمكن البلد أن يسير باتجاه الاستقلال التنموي، وتختلف البلدان النامية باختلاف مستويات تنفيذها هذه الشروط، والتي تبيّن مدى انتشارها على خط الاستقلال من بدايته إلى نهايته. إن التنمية، كعملية تستهدف تخليص البلد من حالة تخلفه وتدفعه باتجاه التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري، لا يمكن نجاحها من دون تحقيق استقلال البلد اقتصادياً، فلا تنمية من دون استقلال. أما الشطر الثاني الذي يجب معالجته للتخلص من التخلف وتحقيق الاستقلال، فهو العلاقات الخارجية للبلدان النامية، خصوصاً مع الدول الرأسمالية المتقدمة التي كانت أحد أسباب التخلف والتبعية واستمرارها، خصوصاً في الفترة التي أعقبت استقلال هذه الدول منذ فترة ليست بالبعيدة.

وتبرز هنا ضرورة التأكيد على أن التنمية المستقلة، باعتبارها اعتماد المجتمع على نفسه في جهده التنموي، لا تعني انعزالاً وانغلاقاً عن العالم الخارجي، بل تعني التعامل مع هذا العالم بالشكل الذي يعزز من تطور البلد اقتصادياً، وذلك من خلال اخضاع العلاقات الخارجية لمتطلبات عملية التنمية، بخلق الشروط الكفيلة بتطوير قدرة المجتمع المتخلف على التعامل مع البلدان المتطورة بندية، من دون أن يتعرض لفقدان استقلاله، بل بما يضمن تعزيز هذا الاستقلال.

ولما كان تعامل البلدان النامية مع الدول المتقدمة أمراً أقرب للحتمية، لما تتسم به اقتصاداتها، في معظمها في الأقل، من سمات هيكلية وإدارية وفنية

متخلفة[١٠]، خصوصاً في المراحل الأولى لعملية التنمية، فإن الاستقلال الاقتصادي يرتبط، في هذه المرحلة، باستقلال القرار والسياسات الاقتصادية المتّبعة فيها، من خلال تحديد البلدان التي يفضّل التعامل معها في مجالات عديدة، كالحصول على القروض والتقنية وغيرها بالشكل الذي لا يعرض استقلالها للاستلاب بالشروط المفروضة مع هذا التعامل. لذلك فإن الاقتراض من الحكومات له أفضلية على الاقتراض من البنوك التجارية في هذا المجال. وإذا اضطر البلد إلى اعتماد صيغة الاستثمار الأجنبي المباشر فيه، فيفضل أن يكون توجيه وإدارة المشروعات التي ينتشر فيها بيد البلد نفسه ولا يتركهما للشركات المنفذة، مع أهمية تقليل الاعتماد على الشركات متعدية الجنسية، قدر الامكان، في تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية بشكل عام. بالإضافة إلى أهمية اختيار التقنية المستوردة الملائمة لظروف البلد الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية، مع محاولة الاستفادة من هذه التقنية في المستقبل لخلق تقنية محلية متطورة، أو في الأقل للاعتماد على الذات في عمليات الصيانة والتصليح في المراحل المبكرة، لتقليل تكلفة نقلها من جهة، ولإيجاد الأساس الملائم للتطوير والخلق التقني مستقبلاً من جهة أخرى.

إن عدم توفر إمكانية التعامل مع الدول المتقدمة بندية يتطلب توفير الأسس الكفيلة بإيجادها، وهذا قد يقتضي انعزالاً مرحلياً للبلد النامي عن العالم الخارجي من جهة، مع ضرورة زيادة تعامله وتعاونه مع بقية البلدان النامية لتقوية قدراتها الذاتية في التنمية، ولتقوية قدراتها التفاوضية والتنافسية مع الدول المتقدمة، خصوصاً في المحافل والمنظمات الدولية التي تمتلك امكانية توفير بعض متطلبات التنمية الاقتصادية في مجالات متعددة، كالتمويل والتقنية والمساعدات وغيرها، من جهة ثانية. ويمكن أن يصل هذا التعاون إلى أعلى مراحله، كتكامل إقليمي بين مجموعة بلدان متقاربة في حجومها الاقتصادية ومستويات تطورها الاقتصادي، أو بين مجموعة بلدان تربطها روابط معينة، كالقومية واللغة والدين، أو الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية، وغيرها بما يضمن إيجاد مقومات الاعتماد الجماعي على الذات بين هذه البلدان، وبالشكل الذي يعزز من استقلاليتها منفردة ومجتمعة في الوقت نفسه.

وتبرز أهمية زيادة حجم التبادل التجاري بين مجموعة البلدان النامية لتوفير

---

(١٠) انظر المناقشة العلمية لذلك في: عبد المنعم السيد علي، **النواحي الاقتصادية الدولية للتخلف الاقتصادي** (بغداد: مطبعة أسعد، ١٩٧٥)، ص ٨ ـ ٢٢.

الاحتياجات الأساسية لمجتمعاتها، والعمل ضمن تقسيم عمل خاص مبني على أساس التكافؤ بما يطوّر من قدراتها الإنتاجية ويقلل من ارتباطها بالدول المتقدمة والتأثيرات السلبية لتقسيم العمل الدولي السائد القائم على أساس عدم التكافؤ في العلاقات بين مجموعتي البلدان المتقدمة والمتخلفة. هذا إلى جانب تنسيق تعاونها في المجالات المالية والنقدية بما يسهم في تسهيل التبادل التجاري بينها[١١].

إن هذه المتطلبات (الشروط)، المحددة بشكل نظري، تستلزم تحويلها إلى مؤشرات كمية لتتيح امكانية قياس مدى استقلالية البلد النامي في مسيرته التنموية. وسيتم تحديد هذه المؤشرات في المبحث التالي ليتم اعتمادها في قياس التنمية المستقلة في البلدان المختارة لغرض المقارنة في هذه الدراسة في الفصول القادمة.

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية المستقلة

أدت التطورات الحاصلة في مفهوم التنمية بشكل عام، ابتداء من اعتبارها عملية اقتصادية بحتة حتى شمولها المجالات الاجتماعية والثقافية والحضارية[١٢]، إلى جانب التطورات الحاصلة في علم الاقتصاد نفسه، من حيث استخدامه الأدوات والأساليب المختلفة، أدت كل هذه التطورات إلى إيجاد مجموعة مؤشرات، أحادية ومركبة، لقياس مدى تطور البلد، إذ شاع استخدام الأساليب الكمية، وبرز فرعان أساسيان في علم الاقتصاد، هما الاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي، وتطورا بشكل كبير منذ منتصف القرن الحالي. فإلى جانب معدل دخل الفرد، كمؤشر وحيد، شاع استخدامه لفترة طويلة من الزمن، برزت مؤشرات أخرى تتعلق بنوعية الحياة في المجتمعات كافة، وقد اشتملت على مجالات عديدة كالغذاء، والصحة، والتعليم، والركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، وعدالة توزيع الدخل، إلى جانب مؤشرات خاصة بالاستهلاك والاستثمار بقسميهما الخاص والعام، ومؤشرات أخرى ترتبط بثقافة المجتمع وحياته السياسية وغيرها من المؤشرات المتنوعة التي أوجدها اقتصاديون من الدول المتقدمة أساساً، ومن المنظمات الدولية التي ساعدت على إجراء العديد من الدراسات المقارنة بين الدول المختلفة في مجالات قياس تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

فقد وضعت ايرما ادلمان وسينثيا موريس مؤشرات اقتصادية واجتماعية

---

(١١) انظر المبحث الرابع من الفصل الأول من هذا الكتاب.

(١٢) انظر المبحث الأول من الفصل الأول من هذا الكتاب.

وسياسية عدة لدراسة التنمية الاقتصادية في ٧٤ بلداً نامياً، بلغ عددها ٤١ مؤشراً، فيها ١٢ متغيراً للجوانب الاجتماعية والثقافية، ومثلها للجوانب السياسية، في حين بلغ نصيب الجوانب الاقتصادية ١٧ متغيراً، وأعطت الباحثتان أوزاناً مختلفة لكل من هذه المتغيرات، ووضعتا حدوداً عليا ودنيا لها. ومن خلال إعداد نموذج كمي شمل الفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٦٤)، وباللجوء إلى التحليل في الأمدين الطويل والقصير توصلتا إلى استنتاجات عديدة، أهمها أن كل هذه العوامل والمؤشرات كان لها دور فاعل في دفع عملية التنمية الاقتصادية، أو في إعاقتها، في البلدان موضع الدراسة، إضافة إلى تأكيدهما ضرورة الاعتماد على النفس في عملية التنمية وتقليل الاعتماد على المساعدات أو المؤسسات الأجنبية في عملية التغيير الشامل التي تجري في هذه البلدان[١٣].

كما وضع معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ١٦ مؤشراً خاصاً بالتعليم ونوعية الغذاء وتوزيع العاملين بين القطاعات ومعدلات النشاط الاقتصادي للسكان واستهلاك الحديد، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن الاعتماد عليها لقياس مدى تطور البلد اقتصادياً واجتماعياً، وأخذها كأساس للمقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبالتالي كلما استطاع البلد النامي تحقيق تقدم ملموس في هذه المؤشرات انتقل خطوة في طريق التطور الاقتصادي والاجتماعي، وهي من المحاولات الجادة والمهمة في تحديد مؤشرات متنوعة لاعتمادها في قياس التنمية الشاملة في البلدان النامية الساعية إلى تطوير اقتصاداتها ومجتمعاتها[١٤].

أما شينري فقد وضع مجموعة متغيرات أو مؤشرات لقياس التغيرات الهيكلية اللازمة لبلوغ أهداف عملية التنمية الاقتصادية في بلدان مختلفة. وقسّم هذه المؤشرات إلى عشر مجموعات شملت ٢٧ متغيراً اقتصادياً واجتماعياً بدرجة أساسية، وحاول تطبيقها على عيّنة من ١٠١ بلد متقدم ومتخلف من أنحاء العالم كافة. فقد بلغ عدد المشاهدات التي استخدمها في دراسته ٨٤٢٩ مشاهدة لكل المتغيرات الاقتصادية من استثمار وادخار واستهلاك وصادرات واستيرادات وقوى

(١٣) Irma Adelman and C. Morris, *Society, Politics and Economic Development: A Quantitative Approach* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1967), pp. 9-17 and 265-267.

(١٤) United Nations, Research Institute for Social Development (U.N.,R.I.S.D.), *Contents and Measurement of Socio-Economic Development* (Geneva, 1970), p. 63.

عاملة وتوزيع الدخل والإيرادات الحكومية والضرائب والتعليم والصحة والغذاء وغيرها، وشملت الفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٧٠). وقسم شينري البلدان موضع الدراسة إلى مجموعات رئيسية حسب بعض الخصائص العامة لها، كمجموعة البلدان المعتمدة على المواد الأولية في تكوين دخلها القومي، ومجموعة البلدان الصناعية الكبيرة، والصناعية الصغيرة وغيرها، بالشكل الذي جعل تحليله متناسقاً ومنطقياً مع اعتماده أساليب تحليل كمية متطورة أسندها بتحليل اقتصادي وفقاً لأسس النظرية الاقتصادية، الأمر الذي أعطى بحثه ميزة التكامل في الأدوات المستخدمة من دون الضياع في التركيز على أدوات محددة دون غيرها، بالشكل الذي يفقد البحث سمته العلمية المتكاملة. كما طوّر هذه الدراسة بدراسات أخرى لاحقة واتخذها أساساً لمقارنات دولية اعتمدت في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كدراسات أساسية لتقويم تجارب التنمية في الكثير من بلدان العالم[١٥].

وفي محاولة لنادر فرجاني[١٦] تمّ تحديد بعض المؤشرات لقياس التبعية الاقتصادية، وكانت هذه من المحاولات الرائدة في الوطن العربي في هذا المجال، إلا أنها كانت مبتورة ومحدودة، إذ انحصر تركيزه على عدد من المؤشرات الاقتصادية، إلى جانب مؤشر للمشاركة الشعبية، بأخذ بعض الأحداث السياسية المهمة التي حدثت في الوطن العربي خلال السبعينيات، واختيار شهور محددة للمقارنة، وقد أخرجه بمؤشر تجميعي لتطور الديمقراطية، شكّله بيانياً لزيادة توضيحه، وخلص إلى استنتاج رئيسي يؤكد تدهور المشاركة الشعبية متمثلة بالديمقراطية في البلدان العربية كافة في الفترة المذكورة. كما حدّد فرجاني مؤشراً تجميعياً آخر لقياس تطور التعاون العربي في الفترة ذاتها من خلال الأحداث السياسية التي جرت فيها وانعكاسها على تعاونها، وتوصّل إلى نتيجة تفيد بتدهور التعاون العربي أيضاً. أما المؤشرات الاقتصادية، فقد تركزت في قياس درجة الانكشاف الاقتصادي للاقتصادات العربية من خلال الربط بين هيكل الواردات والصادرات من حيث تنوعها السلعي والجغرافي، والنتيجة النهائية لقياسه هذا

---

(١٥) Hollis Burnley Chenery, Moises Syrquin and Hazel Elkington, *Patterns of Development, 1950-1970* (London: Oxford University Press for the World Bank, 1975), pp. 6-22.

(١٦) نادر فرجاني، **هدر الامكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، الفصل ٣.

كانت تدهور استقلالية البلدان العربية وزيادة تبعيتها.

على الرغم من أن فرجاني أشار إلى تعريف للتبعية التقنية، إلا أنه لم يحاول قياسها، بل يخلص إلى رأي آخر حين يعلن أن مسيرة كل قطر عربي وحده لا يمكن أن تحقق تنمية اقتصادية شاملة، بل هي عملية نمو اقتصادي لا أكثر، أما التنمية بمعناها الحضاري فلا تتحقق إلا في ظل الوحدة العربية. ويفهم منه أن استمرار وضع التجزئة في الوطن العربي، خلال قرن قادم مثلاً، سوف يبقي البلدان العربية منفردة غارقة في اختلالاتها الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وتنحصر فعاليتها في تحقيق معدل أعلى من الناتج المحلي الاجمالي. وفي هذا بعض المبالغة، وعدم اعتبار للامكانات التي يستطيع كل بلد عربي من خلالها تحقيق مستوى معين من التنمية، مع التأكيد على أن الوحدة العربية ستمكّن من تحقيق مستوى أعلى من التنمية والاستقلال الاقتصادي بحكم توسع الامكانات والسوق والقدرة على المواجهة، إلا أنه لا يعني بالضرورة أن أي قطر عربي عاجز وحده عن تحقيق أي مستوى للتنمية بالاستناد إلى جهوده وموارده الذاتية، بل إن سعي كل قطر عربي للتخلص من براثن التخلف والتبعية يساعد على تحقيق إمكانية الوحدة العربية أو تقريبها مستقبلاً.

وفي محاولة جادة ليوسف صايغ تمّ دراسة مجموعة من الأقطار العربية في آسيا وافريقيا من حيث تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وقد جاءت هذه الدراسة شاملة ودقيقة بأسلوبها التحليلي والنتائج التي توصلت إليها في تقويم عملية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية في تلك البلدان، إذ ختمها بوضع عدد من المؤشرات التي اقترح استخدامها في عملية قياس التطور التنموي في البلدان العربية، وقسّمها إلى ١٢ مجموعة تضم ٧٠ مؤشراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، بلغ عدد المؤشرات الاقتصادية ٥٢ مؤشراً، والمؤشرات الاجتماعية والثقافية ١٣ مؤشراً، في حين بلغ عدد المؤشرات السياسية خمسة مؤشرات فقط، وقد استمد معظمها من دراسة ايدلمان السابقة ومن بعض دراسات الأمم المتحدة في هذا المجال[(١٧)].

كما حاول إبراهيم العيسوي تحديد عدد من المؤشرات لقياس الانجاز التنموي في البلدان العربية، وقد وزّعها على نوعين، سمّى **الأول** مؤشرات

---

(١٧) يوسف صايغ، **مقررات التنمية الاقتصادية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ٥٨ ـ ٦٣.

الغايات، والثاني مؤشرات الوسائل، وقصد بها مؤشرات مخرجات العملية التنموية ومدخلاتها، كما اعتمد تقسيمها على مؤشرات وقائع ومؤشرات رأي من حيث طبيعة كل مؤشر ومدى توفر البيانات حوله. ثم وضع عشر مجموعات رئيسية مقسّمة على ٢٤ مجالاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً شملت ٢٢٨ متغيراً مقترحاً، الكثير منها يصعب قياسه لعدم توفر بيانات خاصة به، أو كونه مؤشر رأي يختلف في أهميته باختلاف من تستطلع آراؤهم من حيث اتجاهاتهم الفكرية. وأفرد مجالاً خاصاً بالاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات ضم أربع مجموعات تشمل ٤٥ متغيراً خاصاً بالغذاء والعلاقات الاقتصادية والتقنية والثقافية. كل هذه مقترحات نظرية لم تدعم بقياس تطبيقي لها[١٨].

وحاول الباحث نفسه تطوير دراسته السابقة بأخرى ركّز فيها على قياس المؤشرات الخاصة بالتبعية في الوطن العربي، وقام بتطبيقها على ثلاثة بلدان عربية، هي مصر والجزائر والسعودية، وقسّم المؤشرات التي اقترحها للقياس والبالغ عددها ١٠٧ مؤشّرات إلى عشر مجموعات اقتصادية واجتماعية وسياسية وتقنية وغيرها، بحيث حازت مؤشرات التبعية الاقتصادية على حوالي ٤٢ بالمئة من اجمالي المؤشرات المقترحة، وأعطى لكل مؤشر، ولكل مجموعة أوزاناً محددة اعتماداً على مؤشرات دولية ودراسات سابقة وتقديراته الشخصية. ثم اختار مجموعة من هذه المؤشرات بحسب توفّر المعلومات والبيانات حولها في الدول المختارة، واستخدمها للمقارنة بينها للتوقف على مدى تبعيتها أو انتقالها إلى منطقة الاستقلال، وقد شملت فترة المقارنة بين ٢٠ ـ ٣٠ سنة للدول محل الدراسة. وخرج العيسوي بنتيجة رئيسية، هي أن هذه البلدان الثلاثة لا زالت تتحرك في منطقة الانتقال من التبعية إلى الاستقلال على الرغم من طول الفترة الزمنية التي اجتازتها في إنجازها التنموي، وأن مصر قد ارتدّت إلى منطقة التبعية بعد الانفتاح الاقتصادي منذ منتصف السبعينيات[١٩].

أما علي نصار فقد اقترح ١٤ مؤشراً تركيبياً تم توزيعها على المجالات

---

(١٨) إبراهيم العيسوي، «مؤشرات قطرية للتنمية العربية،» في: عادل حسين [وآخرون]، **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٢١٩ ـ ٢٧٢.

(١٩) إبراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي**؛ مشروع المستقبلات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٣٩ ـ ٧٤.

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، للمقارنة بين البلدان العربية في مدى تحقيقها الاستقلال خلال مسيرتها التنموية، وحدّد لها أوزاناً مختلفة، كما حاول المقارنة مع بعض الدول المتقدمة ومع الدول المجاورة للوطن العربي. وهذه المؤشرات، بشكل عام، لا تختلف عن المؤشرات المعتمدة في الدراسات الدولية التي سبقت الإشارة إليها، عدا المؤشر الخاص بمدى أهمية القطاع العام في مجالات محددة، كالصحة والتعليم. ويرتبط تحديد هذه المؤشرات بالأساس بطبيعة التوجّه الفكري للباحث والفلسفة الاجتماعية ـ الاقتصادية التي يؤمن بها، أي أنها لا تخلو من انحياز الباحث إلى مجموعة معينة دون غيرها في تركيزه عليها لغرض القياس والمقارنة[٢٠].

وحدّد محمد هشام خواجكية مجموعة مؤشرات للتبعية، وأخرى للاستقلال في دراسته التنمية في العربية السعودية. ضمّت المجموعة الأولى درجة انكشاف الاقتصاد من خلال نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي والتركز السلعي والجغرافي لها مع الاعتماد على التقنية المستوردة، إلى جانب ارتفاع درجة الاعتماد على مصادر الدخل الأجنبية (عائدات النفط، دخل الاستثمارات في الخارج)، والاعتماد على النفط كعنصر وحيد في تكوين الدخل، إضافة إلى الاعتماد على الخبرات الأجنبية في إدارة وتشغيل المشروعات المختلفة وانخفاض مساهمة المواطنين في اتخاذ القرارات والمشاركة في عملية التنمية بشكل عام. أما مؤشرات الاستقلال، فقد حدّدها بتدخل الدولة الفاعل في وضع الاستراتيجيا العامة للتنمية وسيطرتها على الثروة النفطية، وتطوير بعض الصناعات التحويلية والقطاع الزراعي في محاولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الزراعية الأساسية، كالحنطة، إلى جانب التعاون مع دول الخليج العربي الأخرى وبقية الدول العربية في إنجاز بعض المشروعات التنموية[٢١]. وبشكل عام، لا يمكن تسمية التغيرات الاقتصادية في العربية السعودية بالتنمية، بل هي عملية تحديث تركزت في تطوير الركائز الأساسية للاقتصاد بالاعتماد على الشركات الأجنبية بشكل كلّي، ورافق ذلك زيادة في الدخول وتغيير نمط الاستهلاك إلى استهلاك

---

(٢٠) علي نصار في «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي في إطار النمذجة» نقلاً عن: العيسوي، المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٣٩ لعدم تمكن الباحث من الحصول على المرجع الأصلي.

(٢١) محمد هشام خواجكية، «تجربة التنمية الاقتصادية من منطلق الاستقلال والتبعية في المملكة العربية السعودية،» ورقة قدّمت إلى: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٥٤٧ ـ ٥٩١.

والاجتماعية بالشكل الذي يتيح امكانية الاعتماد على الذات في تنمية المجتمع، إذ بقي جوهر هذا الاقتصاد معتمداً على النفط والخبرات الأجنبية في إحداث التغيرات في مجالات محدودة من الاقتصاد الوطني(٢٢).

كما اعتمد محمود عبد الفضيل عدداً من المؤشرات التركيبية الخاصة بنوعية الحياة في البلدان العربية، بلغ عددها سبعة مؤشرات استمدت من دراسات أجراها باحثون في الأمم المتحدة وفي بعض البلدان المتقدمة اقتصادياً، وقسّمها إلى مؤشرات عامة تضمنت درجة التحضر وتوقع الحياة عند الولادة، ومؤشرات تفصيلية تركيبية لقياس درجة التوازن في تركيبة النمط الغذائي السائد ومدى تقدم الأوضاع الصحية والتعليمية، فضلاً عن استهلاك الفرد من الطاقة واقتناء بعض السلع المعمرة. وتوصل إلى نتيجة مفادها أن الدول النفطية في الوطن العربي استطاعت تحسين نوعية الحياة لأفرادها من خلال المؤشرات المذكورة، في حين بقيت الدول الفقيرة، كالسودان والصومال واليمن وغيرها، في مستويات متدنية منها(٢٣).

وحاولت سناء العمري اختيار مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لتحليل استراتيجية التنمية في البلدان العربية، قسمتها إلى أربع مجموعات رئيسية، هي مجموعة المؤشرات الطبيعية والاجتماعية والبنية الارتكازية، والمؤشرات الاقتصادية، وقسّمت هذه المجموعات إلى ٣٨ مؤشراً فرعياً عوملت بنموذج كمّي محدد في الأمدين القصير والطويل، كما قسّمت الدول العربية إلى مجموعات عدة حسب تقارب مستوياتها الاقتصادية وتوفر الموارد الطبيعية فيها (كالنفط)، وحاولت وضع استراتيجيا بديلة تخص كل مجموعة منها وصولاً إلى تحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي. وانحصر أسلوب التحليل على الأسلوب الكمّي من دون أن يصاحبه تقدم واضح في مجال التحليل الاقتصادي المستند إلى أسس النظرية الاقتصادية، وهو من السلبيات المرافقة للبحوث التي تجري في الاقتصاد القياسي بشكل عام(٢٤).

---

(٢٢) انظر في ذلك: سعد حسين فتح الله، «العمالة الوافدة لدول الخليج العربي، الواقع والآثار والمعالجات،» (رسالة ماجستير، بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ١٩٨٦)، الفصل ١.

(٢٣) محمود عبد الفضيل، «تطور مؤشرات نوعية الحياة في الوطن العربي: نظرة مسحية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٣٨ (آب/ أغسطس ١٩٩٠)، ص ٦٠ ـ ٧٩.

(٢٤) سناء العمري، **نحو استراتيجية للتنمية العربية** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٦)، ص ٢١ ـ ٣٠.

إن المؤشرات التي يُقترح اعتمادها لقياس الاستقلال في الانجاز التنموي في البلدان المختلفة، فسيتمّ تقسيمها إلى ثلاثة محاور رئيسية كما يأتي:

المحور الأول: مؤشرات الامكانية

تشمل المؤشرات التي تبيّن مدى إمكانية البلد النامي من اتباع طريق التنمية المستقلة، وتنحصر في توضيح قدرات البلد الذاتية وظروفه المختلفة التي يمكن أن تساعده أو تعيقه في تحقيق الاستقلال، وتشمل ما يأتي:

١ ـ الموقع الجغرافي

تنحصر فعالية هذا المؤشر في تحديد مدى أهمية موقع البلد بالنسبة إلى طرق الملاحة الدولية، ومدى استراتيجية هذا الموقع من خلال قربه أو بعده عن بعض المواطن التي تحظى باهتمام الدول المتقدمة، والتي تعرّض البلد إلى احتمال تدخل هذه الدول القوية في شؤونه الداخلية، مما يحتم عليه تحمل تكاليف متنوعة في سبيل تبنّي طريق التنمية المستقلة ومواصلتها. كما ان للموقع أهمية أخرى تكمن في قربه من، أو بعده عن، الأسواق الدولية، ومدى توفر طرق المواصلات البرية والبحرية التي تربطه بالعالم الخارجي، لتتاح له إمكانية التصدير والاستيراد مع الدول الأخرى، إلى جانب مستوى تطور البلدان المجاورة له اقتصادياً، ومدى اختلاف حجمه مع حجمها، وطبيعة التوجهات الفكرية والسياسية للأنظمة فيها، والتي تؤثر بالنتيجة النهائية في علاقاته معها، بالشكل الذي يؤثر في إمكانية تخطيه على طريق التنمية المستقلة. فالبلدان النامية التي تقع إلى جوار بعض الدول المتقدمة، كموقع المكسيك المجاور للولايات المتحدة الأمريكية، أو موقعها إلى جوار بلدان تحظى برعاية الدول المتقدمة، كما هو الحال في موقع بعض البلدان العربية، كمصر ولبنان وسوريا والأردن المجاور للكيان الصهيوني، يضع هذا الموقع على كاهل هذه البلدان أعباء إضافية لاتخاذ تدابير خاصة لحماية أمنها الخارجي، فضلاً عن صعوبة منافستها السلع المنتجة في البلد المجاور المتقدم، والتي يسهل دخولها إلى البلد المتخلف، إلى جانب التأثير الاعلامي والثقافي المباشر وغير المباشر الذي يقلل من قدرة البلد في اتخاذ قرار باتباع التنمية المستقلة. ونلاحظ أن العديد من الدول النامية أقيم على أراضيه قواعد عسكرية أجنبية نتيجة قربه من إحدى الدول الكبرى، كما هو الحال في باكستان وتركيا وبعض دول جنوب شرق آسيا كالفيليبين وغيرها. وهكذا يلعب الموقع دوراً فعالاً في تحديد إمكانية الاستقلال التنموي ومدى الصعوبات والتكاليف التي يتحملها البلد من جراء ذلك.

٢ ـ الحجم

يشمل المساحة وعدد السكان، وهنا، فمن الناحية الاقتصادية، كلما كبر حجم الدولة زادت امكانية تخطيها العقبات التي قد تعترض طريق تطورها الاقتصادي، خصوصاً في مجال إقامة الصناعات الكبيرة، وفي تحديد حجم السوق المحلية، ومدى امكانية وجود طلب كافٍ للسلع المنتجة، كما ان المساحة الأكبر تتيح إمكانية توفر موارد أكثر تنوعاً بالشكل الذي يغني عملية التنمية الاقتصادية ويوفر المواد الأولية اللازمة لإقامة الصناعات المتنوعة بتكاليف منخفضة. أما حجم السكان الأكبر فيتيح إمكانية توفير عدد أكبر من الأيدي العاملة بمختلف مستوياتها، من دون الحاجة إلى الاعتماد على الخارج في الحصول عليها، إضافة إلى توليده طلباً أكبر على السلع المنتجة محلياً، والذي يدفع باتجاه زيادة الإنتاج والدخل المحليين، أي أنه يؤدي إلى إحداث نمو اقتصادي كبير، إذا صوحب بتغيرات نوعية معينة يمكن أن يحقق تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة تهيئ الأساس للانطلاق نحو التنمية المستقلة في المستقبل.

٣ ـ توفر الموارد الطبيعية وتنوعها

كلما كانت الموارد وفيرة ومتنوعة قلّ اعتماد البلد على الخارج في إنجاز عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي زادت إمكانات تحقيقه الاستقلال إذا توفرت الرغبة في ذلك. فالموارد إما أن تكون وفيرة، أو متوسطة الوفرة، أو محدودة، كما أنها تكون متنوعة، أو أقل تنوعاً، أو غير متنوعة في حالة اقتصارها على مورد وحيد أو موردين. وبذلك، ومن خلال دراسة للموارد المتوفرة ومسحها في كل بلد يمكن الحكم على مدى قدرة هذا البلد في انتهاج طريق التنمية المستقلة بشكل أفضل من غيره.

ويدخل ضمن هذا المؤشر مدى ملاءمة الظروف الطبيعية للإنتاج في البلد المعني، فكلما كانت الظروف ملائمة تمكّن هذا البلد من إنتاج السلع التي تغطي احتياجاته المحلية، وتقلل من اعتماده على الخارج (بالاستناد إلى حالة التقنية المستخدمة)، وتعطيه فرصة أكبر لتحقيق الاستقلال التنموي.

٤ ـ التقارب الحضاري والاجتماعي للسكان

يؤدي التجانس بين رعايا البلد المتكوّن من أفراد ينتمون إلى قومية واحدة، ويدينون بدين واحد، ويتكلمون لغة واحدة، وتتقارب مستويات معيشتهم وثقافاتهم وتقاليدهم، إلى الاستقرار الذي ينعكس على إمكانية تحقيق أهداف التنمية

الشاملة بشكل أفضل من البلد الذي لا تتوفر في سكانه الميزات المذكورة. وتجدر الإشارة إلى أن وجود القوميات والأديان واللغات المختلفة في سكان بلد معيّن، قد لا تشكّل عقبة في سبيل تحقيق التنمية المستقلة إذا ما تقاربت مستوياتهم الثقافية والاجتماعية وأساليب معيشتهم، من دون أن يتركز انتشار أفراد قومية معينة في منطقة جغرافية محددة في البلد، ومن دون أن تسيطر إحدى هذه القوميات على إنتاج سلعة معينة يتخصصون فيها دون غيرها، ومن دون أن يتمكن من إنتاجها أفراد القوميات الأخرى، بل إن الانتشار على رقعة البلد ككل والاختلاط مع بقية القوميات والأديان أدعى إلى إمكانية توفير الانسجام والاستقرار.

المحور الثاني: مؤشرات التأهيل

تشمل المؤشرات التي تؤهل البلد لتحقيق التنمية المستقلة، والتي يمكن تسميتها بـ «مؤشرات الانطلاق نحو التنمية المستقلة»، وتنحصر في إحداث التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني لتصحيح الاختلالات المزامنة له، وكذلك تصحيح هيكل السكان وتوزيعهم القطاعي والتعليمي والجغرافي، فضلاً عن تعديل أساليب توزيع الدخل، والتي تصبّ في زيادة الناتج والإنتاجية، إلى جانب تطوير نوعية حياة الفرد والمجتمع وصولاً إلى مجتمع أكثر تطوراً يمكّنه من الاعتماد على نفسه في توفير متطلبات تنميته وتطوره. ويمكن تحديد هذه المؤشرات بما يأتي:

١ ـ التغيرات في هيكل الإنتاج والإنتاجية

يبيّن هذا المؤشر تغير الأهمية النسبية لكل من القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة معينة. فالتطور يفترض تنوع الهيكل الاقتصادي من دون تركّز الاعتماد على قطاع معيّن دون غيره، وكلما زادت الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية الحيوية التي لم تنل اهتماماً مسبقاً أدى ذلك، إلى زيادة الإنتاج، كمّاً وتنويعاً، وصولاً إلى مرحلة الاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد على الخارج في الحصول على متطلبات المجتمع المختلفة. وتنحصر فعالية سياسات الدولة في تشجيع تدفق الموارد المحدودة للبلد النامي نحو هذه القطاعات التي تتسم بارتفاع إنتاجيتها مما يزيد من كفاءة استخدامها.

ويمكن اعتماد مدى التطور الحاصل في قطاع الصناعات التحويلية من خلال زيادة أهميته في تكوين الناتج عبر فترة معينة، كمؤشر على تصحيح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الوطني للبلد المتخلف المتسم بارتفاع أهمية القطاع الأولي (استخراجي أو زراعي)، وانخفاض أهمية القطاعات الإنتاجية الأخرى فيه. هذا

مع التأكيد على أهمية تطوير القطاع الزراعي المنتج للسلع الأجرية من خلال زيادة إنتاجية العاملين فيه، والاهتمام بأساليب الزراعة واستصلاح الأراضي، واستخدام التقنية الملائمة بما يدفع إلى زيادة الإنتاج وتنوعه في هذا القطاع الحيوي، وبما يقلل من الاعتماد على إنتاج محصول زراعي محدّد يستخدم كمادة أولية للصناعة في دول أخرى. كما أن زيادة أهمية قطاع الخدمات قبل أن تتطور الصناعة يعدّ من العوامل التي تزيد من تخلف البلد، نظراً إلى هامشية فروع هذا القطاع (الخدمات) في عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن توجيه رؤوس الأموال إليها يعد استخداماً غير كفوء للفائض الاقتصادي المتحقق في البلد المعني، الأمر الذي يعني عدم تمكّن البلد من الاعتماد على نفسه في توفير متطلبات تنميته وتطوره وبقاء اعتماده على الخارج وتبعيته للدول الأخرى.

وينطبق الشيء ذاته على تصحيح الهيكل الجغرافي للناتج والإنتاجية، إذ يفترض تطوير المناطق الجغرافية كافة في البلد، من دون تركيز الاهتمام على منطقة دون غيرها، وصولاً إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في كل هذه المناطق، وخلق حالة من التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة لتوفير حالة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي المطلوبة لتمكين البلد من الاستقلال. كما أن الاهتمام بكل من الريف والمدينة يدفع إلى توفير مستلزمات تطوير القطاع الزراعي وزيادة إنتاجية العاملين فيه، بالشكل الذي يصبّ في الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في مجال السلع الغذائية لنفي إمكانية وقوع البلد في التبعية التي تعدّ من أخطر أشكال التبعية إلى الخارج. ويخلق هذا الاهتمام الشامل في الوقت نفسه، إمكانات القضاء على الازدواجية التي قد تظهر في الاقتصاد الوطني من خلال تركيز الاهتمام بمنطقة معينة دون غيرها أو صناعة محددة، وبالتالي يخلّص البلد من الآثار السلبية التي ترافق هذه الازدواجية، والتي من أهمها زيادة تبعية البلد إلى الخارج وزيادة تخلفه.

٢ ـ تصحيح الاختلال في هيكل السكان والقوى العاملة

يتم التوصل إلى هذا المؤشر من خلال إعادة توزيع السكان بين الأقاليم المختلفة في البلد المعني، بما يضمن انتشارهم على أوسع رقعة جغرافية ممكنة، وبما يحقق التوازن المطلوب في توزيعهم هذا ـ يرتبط التوازن في مدى ملاءمة عدد السكان للموارد المتاحة في كل منطقة، سواء كانت موارد طبيعية أو أراضي صالحة للزراعة ـ وبما يرتبط بأهمية المنطقة الجغرافية إدارياً وصناعياً؛ هذا إلى جانب دراسة الهيكل العمري والنوعي للسكان وتحديد السبل الكفيلة باستغلال هذه السمات في عملية التنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة إلى القوى العاملة فيجب تصحيح هياكلها القطاعية والمهارية والتعليمية والمهنية والجغرافية، بما يضمن استخدامها أفضل استخدام ممكن لزيادة إنتاجيتها ورفع كفاءة أدائها، وصولاً إلى زيادة حجم الإنتاج وتنويعه بالشكل الذي يقلل من الاعتماد على الخارج في توفير مستلزمات إنتاجه من القوى العاملة من جهة، وتوفير متطلبات المجتمع المختلفة من السلع والخدمات محلياً من جهة أخرى. وهنا يجب إعداد القوى العاملة لتلائم أساليب الإنتاج المتبعة من ناحية المهارة والمهن المطلوبة، وبالتالي يلعب النظام التعليمي والمؤسسات التدريبية دوراً كبيراً في إنجاح هذه المهمة غير السهلة التي تتطلب وقتاً ليس بالقصير. ومن خلال التوقف عند التغيرات الحاصلة في توزيع العاملين بين القطاعات المختلفة ومدى تناسقها مع التغيرات المستهدفة في الإنتاج، وكذلك توزيع العاملين بين المناطق الجغرافية المختلفة بما يضمن خلق التوازن الإقليمي المطلوب، فضلاً عن دراسة التغيرات في مستويات العاملين التعليمية والمهنية والمهارية ومدى ملاءمتها للعملية الإنتاجية، يمكن التعرف إلى أي مدى من الممكن خلق مجتمع يمكنه الاعتماد على نفسه في توفير متطلباته المختلفة.

٣ ـ التطور في نوعية الحياة

سيتم التركيز على جانبين مهمين هنا، هما الجانب التعليمي والجانب الصحي، وذلك بقياس التطور الحاصل في انخفاض نسبة الأمية بين السكان عامة، والكبار خاصة، وارتفاع عدد المسجلين في المراحل الدراسية المختلفة نسبة إلى عدد السكان في الفئات العمرية المقابلة لها، إلى جانب التغيّرات في النظام التعليمي والتربوي عامة، كنسب المتخرجين من المدارس المهنية والمعاهد الفنية إلى إجمالي المتخرجين من مرحلتي الاعدادية العامة وما بعدها. وتبرز أهمية قياس نسبة الانفاق على التعليم الجامعي والعالي إلى إجمالي النفقات التعليمية، ونسبة الانفاق على التعليم إلى إجمالي النفقات العامة للدولة، كمؤشرين لمدى الاهتمام بهذا الجانب الخاص بتطوير قدرات الأفراد المهارية والمهنية والتقنية، كمقياس لزيادة الاعتماد على الذات في توفير متطلبات التطوير والخلق التقني، وتهيئة إمكانية التعامل مع التقنية المستوردة وصيانتها وتغييرها بما يلائم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية للبلد. ويمكن إضافة مؤشر خاص بأعداد المهندسين والعلماء في البلد وربطه بمدى تطوره عبر فترة الدراسة. هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالبحوث العلمية من خلال قياس عدد براءات الاختراع ومدى اعتمادها في العملية الإنتاجية، ونسب الانفاق على البحث العلمي وأساليب تشجيعه وتوزيع مؤسساته، سواء بشكل مركزي أو على الوحدات الإنتاجية المختلفة، فضلاً عن دور الدولة في ذلك.

أما الجانب الصحي فيقاس بمؤشرات عديدة أهمها، معدل وفيات الأطفال، والعمر المتوقع عند الميلاد، إذ يتوقع أن ينخفض المعدل الأول مع التطور الحاصل في البلد، ويرتفع الثاني معه. فزيادة الاهتمام بالجانب الصحي يؤثر بالنتيجة النهائية في تقليل الإصابة بالأمراض الفتاكة، ويرفع من قدرات الأفراد الجسمانية في مقاومة الأمراض، إلى جانب مؤشرات خاصة بالمقارنات الدولية، كأعداد الأطباء ومساعديهم من خلال نسب السكان لكل طبيب ومساعد طبيب وسرير، والتي تبين مدى تطور الجانب الصحي في البلد كلما انخفضت هذه النسب، بالشكل الذي يوفر حياة أكثر استقراراً، بما يؤمن ارتفاع إنتاجية الأفراد، ومستويات أدائهم، بما يعزز من امكانية اعتماد المجتمع على نفسه في إنتاج متطلباته الأساسية المختلفة.

٤ ـ العدالة في توزيع الدخل والثروة

يتم التوصل إلى هذا المؤشر من خلال دراسة الاجراءات والسياسات الخاصة بإعادة توزيع الدخل والثروة بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية، ومن المؤشرات المعتمدة هنا نسبة أعلى ٢٠ بالمئة من السكان من الدخل القومي وأدنى ٤٠ بالمئة منهم منه لمعرفة مدى التفاوت في توزيعه، وبالتالي، ومن خلال فترة الدراسة، يمكن التعرف إلى التطور الحاصل في هذا التوزيع وربطه بالسياسات الضريبية المختلفة والسياسات الدخلية. وهنا لا يفترض حصول الأفراد على نصيب متساوٍ من الدخل والثروة، وإنما يُفترض ربط ذلك بإنتاجية الفرد ومدى إسهامه في عملية التنمية.

إن حالة التباين الكبير بين الفئات والطبقات الاجتماعية يخلق حالة عدم استقرار وتنافر بين هذه الفئات والطبقات بالشكل الذي يؤثر سلباً في إنجازات التنمية الاقتصادية. ويرتبط تحقيق العدالة الاجتماعية بكون الإنسان هو هدف التنمية التي تسعى إلى زيادة رفاهيته عبر الزمن والتي يجب أن تشمل كل أفراد المجتمع ولا تقتصر على فئة محدودة منه دون غيرها. وهنا لا يمكن الاعتماد على التغيّر الحاصل في معدل دخل الفرد من الدخل القومي لأنه يمكن حصول تطور في هذا المؤشر مع سوء توزيع الدخل بين الأفراد أو مع زيادة تدهوره، وبالتالي فإن اللجوء إلى المؤشرات الأخرى المتعلقة بتوزيع المجتمع إلى فئات حسب الدخول التي يحصلون عليها والمقارنة بين الفئات العليا والدنيا منها، فضلاً عن المؤشرات غير المباشرة المرتبطة بالسياسات الضريبية والدخلية وغيرها المتبعة لتصحيح الاختلال في توزيع الدخل والثروة، يعدّ أكثر دقة من اعتماد معدل دخل الفرد.

٥ ـ مؤشر التقنية والبحث العلمي

يقاس من خلال تتبع الاهتمام الذي توليه الدولة لمؤسسات البحث العلمي، ومدى انتشارها في المناطق الجغرافية كافة، فضلاً عن عدد البحوث المنشورة وعلاقتها بالجانب التطبيقي أو العملي، ومدى الاستفادة منها فعلاً، خصوصاً بالنسبة إلى براءات الاختراع. هذا إلى جانب مؤشرات ثانوية، كالإنفاق على التعليم وعلى البحث العلمي، كنسبة من الدخل القومي الذي يفترض أن يتزايد مع التطور الاقتصادي.

إن التطور الذي تحققه المؤسسات الاقتصادية في مجال البحث العلمي والتقني يسهم بشكل فعّال في إيجاد التقنية الملائمة للاقتصاد الوطني، ويعمل على تطوير التقنية المستوردة من الخارج وتطويعها، فضلاً عن إيجاد الكوادر الفنية التي تتمكن من تشغيلها وصيانتها، بما يقلل من الاعتماد على الخارج في الحصول عليها أو في إدامتها، ويحقق الاستقلال الاقتصادي.

ويعدّ هذا المؤشر من المؤشرات الحيوية بالنسبة إلى الاستقلال التنموي، إذ تستغل الدول المتقدمة تطورها التقني لفرض شروطها التي تمسّ الاستقلال الاقتصادي من جهة، وتزيد من تكاليف استيراد التقنية المتطورة من قبل الدول النامية. ومن هنا فإن تحقيق انجاز متقدم في مجال التطور في البحث العلمي والتقنية يعدّ واحداً من الأركان المهمة لتحقيق التنمية المستقلة.

٦ ـ مدى فعالية نشاط الدولة الاقتصادي

يقاس هذا المؤشر بأهمية تدخل الدولة في الفروع والأنشطة الاقتصادية المختلفة، ومدى كفاءة تدخلها هذا مقارنة بالقطاع الخاص، وهنا يمكن التوقف عند الأنشطة التي يتركّز فيها القطاع العام ومدى نجاحه في إدارتها وتطويرها، وصولاً إلى خلق اقتصاد متقدم معتمد على نفسه في إنتاج مستلزمات المجتمع المتنوعة؛ هذا إلى جانب تقويم سياسات الدولة المالية والنقدية والدخلية وغيرها، ومدى ملاءمتها للتطور الاقتصادي في البلد، إضافة إلى دراسة أسلوب تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية من خلال مركزية أو لامركزية اتخاذ القرارات وتنفيذها، ومدى توفر الممارسة الديمقراطية في هذه الإدارة.

إن التنمية تستوجب تدخّل الدولة في الاقتصاد، وكلما كان هذا التدخل فعالاً أمكن الدولة بلوغ أهدافها بشكل سريع ودقيق. والمسألة المهمة هنا هي كيفية الملاءمة بين تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعملية التنمية

الاقتصادية الشاملة، إذ إن الاستناد إلى أسس التحليل الاقتصادي البحتة في تقويم كفاءة الأداء قد تتعارض مع تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية الخاصة بعدالة توزيع الدخول ورفع مستوى المعيشة للفئات ذات الدخل المنخفض، وبالتالي فإن الدولة في نشاطها الاقتصادي تضع في اعتبارها تحقيق أهداف اجتماعية لا يضعها الفرد في اعتباره أثناء ممارسته نشاطه الاقتصادي. والتساؤل هنا يتعلق بإمكانية إيجاد أسلوب إنتاج بديل يدفع كل من الدولة والفرد إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من دون أن تصطدم بعضها ببعض، بما يؤمن التطور الاقتصادي مع زيادة رفاهية الأفراد ككل؟

ويدخل ضمن هذا المؤشر أيضاً مدى إتاحة الدولة الفرصة للأفراد للمشاركة في اتخاذ القرارات وتنفيذها، ومدى إتاحتها الحريات الفكرية والسياسية لهم. ويمكن اعتماد مؤشرات خاصة بمدى تنوع إصدار الكتب فكرياً، وأعداد الصحف والمجلات الصادرة ومدى تنوعها الفكري والسياسي، ومدى إتاحة الفرصة لتشكيل الأحزاب السياسية المختلفة الاتجاهات، وكيفية التعامل مع هذه الأحزاب. وبشكل عام قد لا تتوفر بيانات ومعلومات دقيقة حول هذا الموضوع في الكثير من الدول، خصوصاً النامية منها، الأمر الذي يقلل من امكانية استخدامها كمؤشر فعال في تقرير التنمية المستقلة.

٧ ـ التغير الحاصل في نمط الاستهلاك

يقاس هذا المؤشر بالأهمية النسبية للطلب الاستهلاكي إلى اجمالي الدخل القومي، ونسبة كل من الاستهلاك الخاص والعام إلى اجمالي الاستهلاك، وتوزيعه بين السلع الغذائية والسلع الضرورية والكمالية الأخرى، إلى جانب تطور الطلب الاستهلاكي على السلع المعمرة الذي قد يزيد مع زيادة الدخل ومستوى رفاهية الأفراد، ومدى ملاءمة الطلب الاستهلاكي لمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

ويمكن هنا قياس حجم الاستيرادات من السلع غير الضرورية، وقياس مدى توجّه الموارد المحدودة لإنتاج السلع الأقل ضرورة والتي تعمل على الهدر في استخدام هذه الموارد. وهذا ينشأ من تشوّه الهيكل الاستهلاكي للأفراد الناجم عن تأثير الإعلام الأجنبي بالشكل الذي يخلق روابط التبعية الاقتصادية للبلد مع البلدان المتقدمة اقتصادياً، في حالة عدم تمكنه من تلبية هذا الطلب محلياً، كما إنه يؤدي إلى استخدام غير كفوء للفائض الاقتصادي الفعلي والمتاح للتنمية، الأمر الذي يفوّت الفرصة لتحقيق نسبة مرتفعة من الاعتماد على الذات في إنتاج السلع

الضرورية والأكثر أهمية لغالبية أفراد المجتمع. ويلعب تقليد أفراد الطبقات والفئات مرتفعة الدخل أمثالهم في الدول المتقدمة من الناحية الاستهلاكية دوراً بارزاً في تشويه نمط الاستهلاك المحلي وهيكله في الدول النامية، كما يلعب توجّه الدولة نحو الانفاق على المجالات الإعلامية والمجالات الأخرى الأقل أهمية بالنسبة إلى رفاهية الفرد دوراً في زيادة تشويه نمط الاستهلاك هذا.

المحور الثالث: مؤشرات الاستقلال

يشمل المؤشرات التي تحدّد استقلال عملية التنمية الاقتصادية في البلد، وسيتركز الاهتمام على المؤشرات الاقتصادية دون غيرها لتوفر امكانية قياسها كمياً من جهة، ولأنها توفر المعنى الأساسي الذي تهتم به هذه الدراسة للتنمية المستقلة من جهة أخرى. وستقسم هذه المؤشرات إلى:

١ ـ مؤشر الفجوة الداخلية

يقاس بمدى تغطية المدخرات المحلية الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف، أي إنها تعكس مدى الاعتماد على العوامل المحلية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، وحين تقترب نسبة الاعتماد هذه من ١٠٠ بالمئة دلّ ذلك على استقلال البلد اقتصادياً بالنسبة إلى هذا المؤشر. وهنا فإن استهداف معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي تتطلب حجماً أكبر من الاستثمارات، الأمر الذي يستلزم توفير مدخرات محلية أكبر لتغطيتها، ونجاح هذا يعتمد على مدى فعالية وكفاءة الوسائل والسياسات المختلفة التي تتخذها الدولة في مجال تشجيع الادخار وتطوير المؤسسات التي توفره محلياً.

٢ ـ مؤشرات الفجوة الخارجية

وهذه ستتضمن مجموعة مؤشرات فرعية، وكما يأتي:

أ ـ **مؤشر الانكشاف التجاري للدولة** الذي يقاس بنسبة كل من الصادرات والاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي، إذ إن ارتفاع هذه النسبة يدلّ على شدة الاعتماد على الخارج في توليد الناتج المحلي، وبالتالي فان الوضع الاقتصادي للبلدان الأخرى، التي تستورد أو تصدر إلى البلد المعني، سيؤثر في مسيرة التنمية الاقتصادية فيه، ومن هنا فإنها تتناسب عكسياً مع درجة الاستقلال الاقتصادي.

ب ـ **مؤشر نسبة الصادرات إلى الاستيرادات** الذي يعكس مدى تمكن البلد

من الاعتماد على الموارد التي يحصل عليها من جراء تصدير جزء من موارده المحلية (سواء بشكل أولي أو مصنّع) في استيراد متطلبات عملية التنمية الاقتصادية التي لا يمكن توفيرها محلياً، وبالشكل الذي لا يضطره إلى اللجوء إلى الوسائل الأخرى في تمويل استيراداته والتي قد تمسّ استقلاله الاقتصادي، سواء كان هذا الشكل اقتراضاً أو مساعدات.

ج ـ **التوزيع الجغرافي للصادرات والاستيرادات**، إذ إن تركز التعامل التجاري مع دولة معينة من دون غيرها، سيزيد من تبعية الدولة المعنية للدولة الأخرى، خصوصاً إذا كانت متقدمة اقتصادياً، كما ينطبق الشيء نفسه على تركز التعامل مع مجموعة محددة من البلدان دون غيرها، كالتعامل مع البلدان المتقدمة بشكل يفوق الدول النامية، وهكذا سيتمّ اعتماد مدى قوة حجم التعامل التجاري مع دولة ما، ومجموعة دول محددة، ومن ثم مع كتلة أو معسكر معيّن من الدول لتأشير حالة التركز الجغرافي هذه.

د ـ **التوزيع السلعي للصادرات والاستيرادات** التي تقاس بمدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة من خلال قياس نسبتها إلى اجمالي الصادرات، ودراسة طبيعة هذه السلعة هل هي أولية أو مصنعة، فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في امكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية بالشكل الذي تستهدفه الدولة، وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرار عملية التنمية هذه. كما إن شدة الاعتماد على استيراد سلعة معينة من الخارج أو مجموعة محددة من السلع، كالسلع الإنتاجية مثلاً، سيؤثر بهذا الشكل أو ذاك أيضاً في عملية التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها.

٣ ـ مؤشر الدَّين الخارجي

ينشأ كنتيجة لظهور كل من الفجوة الداخلية والفجوة الخارجية. وهنا سيتمّ اعتماد مؤشر نسبة الدّين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي التي يجب ألا تزيد على نسبة محددة، إلى جانب مؤشر نسبة خدمة الدّيْن إلى اجمالي حصيلة الصادرات للدولة المعنية في فترة ما والتي يجب ألا تزيد على نسبة محدّدة أيضاً. ومن المعروف أن العلاقة بين الدّين الخارجي والاستقلال الاقتصادي علاقة عكسية، إذ يترتب على تزايد حجم الدّين وخدمته جملة شروط تفرضها الدول الدائنة على الدولة المدينة، قد تمس استقلالها الاقتصادي والسياسي أيضاً. وخير مثال على ذلك الشروط القاسية التي تتمّ بها ما تسمى بـ «عملية جدولة الدّين الخارجي» التي بشّر بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي لا تحلّ المشكلة حلاً جذرياً بل توفّر لها

حلاً وقتياً قد تتفاقم معه الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تمسّ استقلال الدولة بشكل عام في المستقبل.

٤ ـ مؤشر الأمن الغذائي

يعدّ هذا من المؤشرات المهمة جداً لقياس التنمية المستقلة، فالسلع الغذائية ضرورية إلى الحدّ الذي يجب على البلد أن يحقق اكتفاء ذاتياً في إنتاجها، لأن تزايد الاعتماد على الخارج في الحصول على هذه السلع سيجرّ البلد إلى خانة التبعية الاقتصادية بالتأكيد، كما ستستغل الدول المصدرة للسلع الغذائية، خصوصاً المتقدمة منها، نقطة الضعف هذه للتأثير في المسيرة التنموية لهذا البلد، بالشكل الذي يربطه بها أكثر فأكثر. وهنا يمكن اعتماد مؤشر خاص بنسبة الاستيرادات من السلع الغذائية إلى الإنتاج المحلي منها، إذ إن انخفاض هذه النسبة يدلّ على اقتراب المجتمع من الاكتفاء الذاتي منها.

٥ ـ مؤشرات التبعية الصناعية التي تشمل:

أ ـ **مؤشر الاستيرادات الاستثمارية**، يقاس بنسبة هذه الاستيرادات إلى اجمالي الاستثمار المتحقق في فترة ما، إضافة إلى نسبتها إلى اجمالي الاستيرادات، إذ تعني زيادتها شدة اعتماد البلد على الخارج في الحصول على السلع الاستثمارية التي تعدّ مهمة جداً لاستمرار عملية التنمية، الأمر الذي يفقدها استقلاليتها بالنتيجة.

ب ـ **مؤشر الاعتماد على المشاريع الجاهزة ورأس المال الأجنبي في تنفيذ مشاريع التنمية**، إذ إن اعتماد البلد على الشركات متعدية الجنسية في إقامة المشاريع الحيوية وتشغيلها سيعرض عملية التنمية الاقتصادية فيه إلى الانزلاق إلى متاهات التبعية. فهذه الشركات تعدّ من الوسائل الحديثة التي بدأت الدول المتقدمة تستخدمها للتأثير في اقتصادات البلدان النامية واستنزاف مواردها المختلفة، كما إنها أهم أشكال تدويل الإنتاج والتسويق والتمويل، والتي من خلالها يمكن الدول المتقدمة ربط البلدان النامية بها وزيادة تبعيتها لها.

٦ ـ مؤشرات العلاقات الخارجية التي تشمل:

أ ـ **مؤشر مدى قوة العلاقة مع المنظمات الدولية**، وخصوصاً مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إذ أثبتت السنوات السابقة أن هاتين المؤسستين الدوليتين تعملان على تحقيق مصالح الدول المتقدمة اقتصادياً، وبالتالي فإن جميع الشروط التي تفرضانها على البلدان النامية بهدف اصلاح اقتصاداتها تمسّ الاستقلال الاقتصادي لهذه البلدان وتوقعها في شراك التبعية. لذلك فإن تزايد قوة العلاقة

بين الدولة النامية والمؤسسات الدولية هذه يعرض اقتصادها للانزلاق إلى التبعية الاقتصادية.

ب ـ **مؤشر العلاقة مع البلدان النامية**، إن الأساس هنا يقوم على التعاون بين مجموعة البلدان النامية في سبيل تحقيق الاستقلال التنموي، ويشمل التعاون الجوانب الاقتصادية والتقنية كافة وغيرها، بما يضمن تقليل اعتمادها مجتمعة على الدول المتقدمة اقتصادياً من جهة، ويزيد من قدرتها التفاوضية في المؤسسات والمحافل الدولية، بما يضمن لها بعض حقوقها، ويضمن تصحيح الاختلال في مدى الاستفادة من التبادل التجاري بين هاتين المجموعتين من البلدان، ومدى الاستفادة من المنظمات الدولية في الاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

ومن البديهي أن زيادة قوة علاقة البلد المعني مع البلدان النامية تعطيه امكانية أكبر لإنجاز التنمية المستقلة، خصوصاً إذا وصلت هذه العلاقة إلى مستوى التكامل أو التوحّد.

وهناك إلى جانب هذه المؤشرات مؤشرات أخرى مهمة جداً لا يمكن إغفالها، لما لها من تأثير بالغ في استقلال عملية التنمية الاقتصادية، وبشكل خاص مؤشري الأمن القومي والاستقلال الثقافي والفكري، إذ لا يمكن البلد تحقيق استقلاله الاقتصادي من دون أن يوفر أساساً من الأمن القومي له، خصوصاً في ظل العلاقات المضطربة بين الدول في الوقت الحاضر، كما يلعب التأثير الفكري والثقافي دوراً فعالاً في الأفراد ومدى تقبلهم عملية التنمية المستقلة والإيمان بتحقيقها. وتحاول البلدان المتقدمة نشر أفكارها وثقافاتها بين أفراد البلدان النامية في سبيل ضمان تأثيرها في كيفية قيام المجتمع بتنفيذ متطلبات تقدمه بهذا الشكل أو ذاك.

إن التفاعل الثقافي والفكري بين المجتمعات كافة شيء مطلوب وحيوي للنهوض بالحضارات الإنسانية وتطويرها، لكن على المجتمع الاعتماد على جذوره الحضارية في بلورة الأسس الثقافية والفكرية، وفي التفاعل مع الأسس الثقافية والفكرية للحضارات الأخرى، لكن من دون أن تسود التأثيرات السلبية لها، مع أهمية الاعتماد على التكافؤ والنزاهة وحرية الرأي والممارسات الديمقراطية في انتشار الأفكار والثقافات بين بلدان العالم كافة.

أما أهمية الأمن القومي، فإنها تحتّم على الدولة تخصيص جزء من مواردها لإنجاز مستوى معين منه في سبيل ضمان استقلالها النسياسي والعسكري، وهنا

يفترض عدم المبالغة في الاهتمام بهذا الجانب، بحيث لا يتجاوز حدود الحفاظ على هذا الاستقلال، أي من دون خلق قوة يمكن أن تؤثر في الدول المجاورة وتهددها بالشكل الذي يزيد من حدة التوتر في المنطقة الموجودة فيها تلك الدولة، ويزيد من حجم الإنفاق على الأمن القومي من كل دول المنطقة، وهذا في صالح الدول المتقدمة المصدّرة للأسلحة وتقنياتها بالتأكيد، كما إنه يمثل هدراً للفائض الاقتصادي المتاح للتنمية، والذي قد يجر البلد إلى الوقوع في مأزق الاستدانة الخارجية، وما يترتب عليه من مساس بالاستقلال السياسي والاقتصادي.

وبشكل عام، فإن امكانية قياس هذين المؤشرين صعبة جداً، ولا تتوفر المعلومات الدقيقة والكافية عنهما في الكثير من الدول، وبالتالي تقل امكانية إدراجهما ضمن المؤشرات المختارة، ومن هنا فسوف لا يتم التطرق إليهما.

الفصل الثالث

مؤشرات الإمكانية

ستتم محاولة تطبيق المؤشرات الكمية المقترحة في الفصل الثاني على مجموعة مختارة من البلدان النامية، والمقارنة بينها لتقويم مدى تقدمها في طريق التنمية المستقلة، وسيتم إعطاء أوزان محددة لكل مؤشر يدرس، وبالتالي، وبعد جمع هذه الأوزان يمكن التوصل إلى تقييم عام لكل محور من المحاور الرئيسة المحددة سابقاً في كل دولة من الدول المختارة.

أما الدول التي ستكون مجالاً للمقارنة، فهي: **العراق** باعتباره بلد الباحث والذي يشكّل محور اهتمامه؛ ومصر باعتبارها من البلدان النامية التي قطعت شوطاً طويلاً في عملية التنمية، ولعبت دوراً رئيسياً وفاعلاً في تأسيس بعض المنظمات الدولية بين مجموعة الدول النامية، كمنظمة عدم الانحياز وغيرها، التي تدعو إلى الاستقلال عن الغرب والشرق المتناحرين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن دورها البارز بين البلدان العربية، كما شهدت تطبيق سياسات واستراتيجيات تنموية مختلفة، يمكن من خلال تقويمها الوقوف على مدى صحة بعض الجوانب النظرية المحدّدة في الفصلين السابقين خصوصاً أن هذه السياسات اختلفت اختلافات تكاد تكون جذرية في فترة الرئيس جمال عبد الناصر والفترة اللاحقة لها؛ كما تم اختيار **كوريا الجنوبية** لأنها واحدة من البلدان التي يشار إليها كثيراً في الدراسات العالمية، لتحقيقها مستوى متقدماً من التنمية الاقتصادية منذ الستينيات، بحيث انتقلت إلى مجموعة البلدان نصف الصناعية ذات الدخل المرتفع، من خلال تطبيقها استراتيجيا تنموية بارزة أكدت على تشجيع الصادرات، و التي يدعو إلى تبنّيها صندوق النقد الدولي في الوقت الحاضر، كما اختلفت سياساتها التنموية بالشكل الذي يفيد في تقييم الاستقلال التنموي من خلال المؤشرات المذكورة؛ واختيرت **الصين** باعتبارها من البلدان التي برزت منذ تبنّيها الطريق اللارأسمالي في التطور منذ منتصف القرن الحالي، وبالتالي فإن سياساتها التنموية مختلفة عن الدول الأخرى المختارة، فضلاً عن تميزها بكبر حجمها، مساحةً

وسكاناً، بالشكل الذي يفيد في دراسة أثر الحجم في تحقيق التنمية المستقلة، إلى جانب أنها كانت إلى حدّ قريب من البلدان المنعزلة عن العالم الخارجي، الأمر الذي يتيح دراسة تطورها باعتمادها على الذات أولاً، ومقارنة ذلك بانفتاحها على هذا العالم بعدئذٍ، ومدى تأثير ذلك في استقلالها التنموي.

وسيتم أولاً اختبار مؤشرات الامكانية في البلدان المذكورة وحسب التسلسل المقترح.

أولاً: الموقع الجغرافي

متى يكون موقع الدولة الجغرافي مؤهلاً لاستقلالها؟ يمكن الاستدلال على ذلك من خلال مراجعة تاريخ هذه الدولة ومعرفة مدى استقطابها الدول الأخرى لاحتلالها أو غزوها بالشكل الذي يبين حساسية موقعها أولاً، إلى جانب التعرف إلى مدى إطلالها على البحار أو المحيطات التي تضمن لها امكانية التعامل التجاري مع الخارج بشكل أفضل من الدول المغلقة، وأخيراً التوقف عند مدى قوة علاقاتها بالدول المجاورة لها، مع الأخذ بعين الاعتبار قوة هذه الدول مقارنة بالدول المعنية.

وعليه سيكون الموقع المثالي للدولة التي لم تتعرض في تاريخها إلى احتلال دولة أخرى، أو إلى تكرر حالات الاحتلال والغزو، والتي تطل على بحار تستفيد منها في تعاملها التجاري مع الدول الأخرى، وتتمتع بعلاقات طيبة مع جاراتها، مع توازنها معها من حيث الحجم والقوة. وسيعطى للدولة التي تتحقق فيها هذه الشروط بشكل كبير ٨٠ ـ ١٠٠ بالمئة للتأهيل للاستقلال، ويعطى للموقع الجيد الذي يفتقر إلى أحد هذه الشروط ٦٠ ـ ٨٠ بالمئة، وللموقع المتوسط الذي لا تتوفر فيه جميع المتطلبات بالشكل المطلوب ٤٠ ـ ٦٠ بالمئة، وللموقع الضعيف الذي لا يتوفر فيه اثنان منها في الأقل ٢٠ ـ ٤٠ بالمئة، وللموقع الضعيف جداً الذي تنعدم فيه تلك المتطلبات أقل من ٢٠ بالمئة.

١ ـ العراق

يقع العراق في جنوب غرب قارة آسيا، القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي، تفصله صحارى شاسعة عن الأقطار العربية المجاورة له، سوريا والأردن من الغرب، والسعودية والكويت من الجنوب، في حين تحدّه إيران من الشرق وتركيا من الشمال، ولا يطل إلا على الخليج العربي من جنوبه، إذ تمثل مدينة

البصرة الميناء الوحيد الذي يربطه بالعالم الخارجي. تعرّض العراق عبر تاريخه إلى حالات غزو متكررة من جارتيه الكبيرتين نسبياً، إيران وتركيا، الأمر الذي جعل التوتر والتأزم والتنازع سمات بارزة في علاقته معهما في الغالب الأعم، إضافة إلى تعرضه للاحتلال البريطاني في النصف الثاني من العقد الثاني من هذا القرن إلى حين حصوله على الاستقلال الشكلي في العام ١٩٢٠، ومن ثم تحقيق الاستقلال الفعلي في العام ١٩٥٨. كما شهدت العلاقات مع الأردن وسوريا تأزماً طويلاً بسبب الاختلافات الفكرية للسلطات الحاكمة فيها، في حين كانت العلاقة مع العربية السعودية والكويت أكثر استقراراً إلى حين أحداث آب/أغسطس ١٩٩٠. وقد تحسنت العلاقات مع الأردن منذ بداية العقد السابق بعد دخول العراق في حرب مع إيران في العام ١٩٨٠. وكان لتأزم العلاقات مع دول الجوار، ووجود منفذ بحري وحيد، أثر في تجارة العراق الخارجية، خصوصاً بالنسبة إلى تصدير النفط الخام الذي يعتمد بشكل رئيسي على مدّ أنابيب إلى موانئ تلك الدول، وبالتالي فتأزم العلاقات معها يحرم العراق من امكانية تصدير الكميات المحددة له ضمن مجموعة دول الأوبك. ومن جانب آخر، دفع الموقع الجغرافي العراق إلى التوجه نحو تطوير قدراته الدفاعية بالشكل الذي زاد من حجم التخصيصات للجوانب العسكرية والتسليحية، ولولا وفرة الموارد المالية الناجمة عن تصدير النفط الخام لكان تأثير تلك التوجهات أكثر سلبية في عملية التنمية الاقتصادية فيه.

ومن هنا يمكن اعتبار موقع العراق ضعيفاً ويقع ضمن المدى ٢٠ ـ ٤٠ بالمئة، بمعدل ٣٠ بالمئة لتأهيله للاستقلال. وقد عبّر بعض الاقتصاديين[(١)] عن أن الموقع الجغرافي للعراق غير ملائم لاقتصاده، وأنه قد تسبب في عزله عن العالم، كما تسبب في غزوه واحتلاله، وأثّر سلبياً في علاقاته التجارية والحضارية مع العالم الخارجي.

٢ ـ مصر

تقع مصر في الزاوية الشمالية الشرقية لافريقيا، على الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، وعند مفترق الطرق بين شمال أفريقيا وغرب آسيا، وبين أوروبا والشرق. وهي مطلة على البحر الأحمر من الشرق، وعلى البحر الأبيض المتوسط من الشمال، ويرتبط البحران بقناة السويس، الأمر الذي زاد من أهمية موقع مصر

---

(١) منصور الراوي، **اقتصاديات العراق والوطن العربي** (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٩)، ص ٥٤.

واستراتيجيته. كما تحدّ مصر ليبيا من الغرب، والسودان جنوباً، وفلسطين في أقصى الشمال الشرقي ناحية السويس، وهذا أضاف إلى موقعها حساسية أكبر. وقد عرّضها موقعها الحيوي لموجات متعددة من الغزوات الأجنبية، كان أبرزها الغزو الفرنسي الذي قاده نابليون بونابرت في القرن الثامن عشر، والاستعمار العثماني الذي دام طويلاً، ثم الاستعمار البريطاني الذي تمّ التخلص منه فعلياً بعد ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢.

تعدّ مصر من الدول الكبيرة الحجم مقارنة بدول الجوار التي لم تكن علاقاتها معها جيدة على الدوام، على الرغم من الاستقرار النسبي مع السودان. أما العلاقات مع ليبيا فقد شهدت فترات تأزم عديدة تخللتها فترات استقرار، كما كانت العلاقة مع الكيان الصهيوني متأزمة وعدائية، شهدت ثلاث حروب منذ العام ١٩٤٨ حتى منتصف السبعينيات، حين طُبِّعَت علاقتهما بعد زيارة السادات فلسطين المحتلة، ومع ذلك بقيت سمة الحذر سائدة نظراً إلى الموقف العربي العام تجاه قضية فلسطين.

أما إطلالة مصر على بحرين، فقد ساعدها كثيراً في تجارتها الخارجية، خصوصاً ميناءي الاسكندرية وبورسعيد، إضافة إلى موانئ البحر الأحمر، كما استفادت كثيراً من شقّ قناة السويس التي ربطت أوروبا بالشرق، والمحيط الأطلسي بالمحيط الهندي، وبالتالي أتاح لها امكانية الاعتماد على نفسها في نقل صادراتها واستقبال وارداتها دونما حاجة إلى مرورها عبر أراضي دولة أخرى، باستثناء تجارتها مع وسط افريقيا وجنوبها، والتي تمرّ عبر السودان، وهي غير ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى مصر.

من هنا يمكن اعتبار موقع مصر وسطاً في تمكينها من الاستقلال ويقع ضمن المدى ٤٠ ـ ٦٠ بالمئة وبمتوسط ٥٠ بالمئة.

٣ ـ كوريا الجنوبية

أما شبه الجزيرة الكورية فتقع في شرق آسيا، تحدّها الصين من الشمال والاتحاد السوفياتي (السابق) من الشمال الشرقي، وبحر اليابان من الشرق والبحر الأصفر من الغرب، أما من الجنوب فيحدّها بحر الصين الشرقي، وقد جعلها موقعها جسراً يربط قارة آسيا بالدول البحرية المجاورة لها.

خضعت كوريا للاحتلال الياباني منذ العام ١٩١٠، ولم تستقل إلا بعد انتهاء

الحرب العالمية الثانية وخروج اليابان خاسرة منها في العام ١٩٤٥، والذي شهد تقسيمها إلى قسمين: شمالي تحت سيطرة السوفيات، وجنوبي تحت سيطرة الأمريكان. وتمّ تكوين جمهوريتين منفصلتين في العام ١٩٤٨، مختلفتين في توجهاتهما السياسية: الشمالية ذات المساحة الأكبر والسكان الأقل والموارد الوفيرة والمتقدمة صناعياً، والتي مالت إلى التطبيق اللارأسمالي، والجنوبية ذات المساحة الأصغر والسكان الأكثر والموارد المحدودة والزراعية، والتي مالت إلى التطبيق الرأسمالي. وشهدت بداية الخمسينيات (١٩٥٠ ـ ١٩٥٣) حرباً ضروساً بين القسمين المذكورين تحطّمت خلالها المدن الرئيسية بما فيها من بنى ارتكازية ومصانع، الأمر الذي أورثهما تركة ثقيلة لإعادة البناء بعد انتهائها.

دفع التقسيم البلدين نحو التسلح من خلال زيادة أعداد قواتهما المسلحة، بما تمتلكه من معدات عسكرية برية وبحرية وجوية، الأمر الذي حمّلهما عبئاً إضافياً ثقيلاً لتحقيق نوع من التكافؤ بينهما، فضلاً عن وجود القوات الأجنبية (الأمريكية في الجنوب والسوفياتية في الشمال) الذي أثر كثيراً في استقلالهما السياسي بحكم ارتباطهما بالقوتين العظميين في ذلك الوقت. كما تحدّدت علاقتهما بالخارج بشكل وثيق جداً، إذ اتسمت العلاقة بين الجزء الجنوبي والدول الرأسمالية بالقوة، وحتى علاقة هذا القسم باليابان التي كانت متأزمة في بداية تكوين الجمهورية اتجهت إلى التعاون بحكم وجود الجزء الشمالي وقوة علاقته بالصين والاتحاد السوفياتي. وكانت اليابان مسؤولة عن ترسيخ منافسة السلع الكورية الجنوبية في الأسواق الدولية، فضلاً عن مدّها بالسلع الإنتاجية، والتقنية ورؤوس الأموال. كما اتجهت العلاقات بين الجزءين نحو التحسن التدريجي منذ بداية الثمانينيات، وفتحت بينهما آفاقاً أرحب للتقارب بعد انهيار المعسكر الذي كان يُسمّى اشتراكياً في نهاية الثمانينيات. كما اتجهت العلاقة بين كوريا الجنوبية والصين نحو التحسن أيضاً في هذا الوقت، الأمر الذي يتيح لكوريا الجنوبية إمكانات إضافية في الحصول على بعض المواد الأولية التي تحتاجها في الصناعة وتفتح لها أسواقاً جديدة لتصريف منتجاتها.

واستفادت كوريا الجنوبية من كونها شبه جزيرة، إذ انشأت العديد من الموانئ في جهاتها البحرية الثلاث، بلغ عددها ١١ ميناءً في العام ١٩٨٦، أربعة منها في الشرق، وخمسة في الجنوب، واثنان في الغرب، استخدمتها لتصدير سلعها إلى الخارج واستقبال استيراداتها من مختلف المستلزمات والسلع. كما انشأت سبعة مطارات رئيسية في بعض مدنها الحيوية كسيئول وبوزان وتيكو، وربطت مدنها بسكك حديد وطرق سريعة لتسهيل عملية النقل بين المدن الداخلية والمدن

الساحلية، بغية ايصال الصادرات والواردات منها وإليها[٢].

ويمكن إجمال خصائص الموقع الجغرافي لكوريا الجنوبية بما يأتي:

١ ـ إن حساسية موقعها بالنسبة إلى الدول القريبة منها عرّضها للاحتلال الياباني الذي استفاد منها في مجالات شتى، اقتصادية وسياسية وعسكرية، وأدّى هذا في نهاية الاحتلال إلى احتلال جديد من دولتين كبيرتين، هما أمريكا والاتحاد السوفياتي، اللتين قسمتاها إلى قسمين تابعين لكل منهما.

٢ ـ إن التقسيم أدى إلى توتر العلاقات بين الشطرين، الأمر الذي حتم عليهما اللجوء إلى التسلح والاستعانة بالقوات الأجنبية، وهذا أدى إلى التقليل من امكانية استقلالهما. كما ان قرب شبه الجزيرة من الصين والاتحاد السوفياتي واليابان حمّلها أعباء إضافية للتسلح والمواجهة، بسبب الاختلاف في الحجم من جهة، وفي التوجهات السياسية من جهة أخرى.

٣ ـ عزز كونها شبه جزيرة من امكانية ارتباطها بالعالم الخارجي عبر موانئها المتعددة التي أقيمت لهذا الغرض، وبهذا يمكنها الاعتماد على نفسها في تصدير السلع المختلفة واستيرادها من دون الحاجة إلى الدول المجاورة (وهي كوريا الشمالية من الشمال فقط)، الأمر الذي يعزز من امكانية استقلالها.

ومن هنا يعتبر موقع كوريا الجنوبية ضعيفاً، ويقع ضمن المدى ٢٠ ـ ٤٠ بالمئة بمتوسط ٣٠ بالمئة للامكانية على تحقيق الاستقلال.

٤ ـ الصين

تمتد الصين من وسط آسيا إلى شرقها وتصل حدودها إلى جنوب شرقها، تحدّها بحار اليابان والأصفر والصين الشرقي والصين الجنوبي من جهتيها الشرقية والجنوبية الشرقية، ومن الشمال يحدّها الاتحاد السوفياتي ومنغوليا، ومن الغرب تحدّها الباكستان وأفغانستان، وتقع الهند في جنوب غربها. أما من الجنوب فتحدّها كل من فييتنام ولاوس وبورما وبنغلادش والنيبال وكوريا الشمالية، وهي تواجه اليابان من جهتها الشرقية. ويبلغ طول حدود الصين البحرية ١٤ ألف كم، أما حدودها البرية فيصل إلى ٢٠ ألف كم. ويعدّ كل من الاتحاد السوفياتي والهند من

---

(٢) The Economist Intelligence Unit (E.I.U.), *Country Profile* (London: The Economist Publications Limited, 1986), pp. 2-5.

الدول الكبيرة المجاورة للصين، على الرغم من أن الدولتين الأخيرتين تعدّان صغيرتي الحجم مقارنة بحجم الصين (سكاناً ومساحة).

تعرّضت الصين للاحتلال الياباني في الثلاثينيات من القرن الحالي استمر حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن هنا اتسمت العلاقات بين البلدين بعد الحرب بالتوتر الدائم. وقد أدى تشابه التوجهات السياسية والفكرية بين الصين والاتحاد السوفياتي إلى قيام علاقات قوية بعد ثورة ١٩٤٩ التي قادها الشيوعيون في الصين، ودامت هذه العلاقات الحميمة مدة عشر سنوات، حصل بعدها الاختلاف الفكري الذي أوجد شقاً كبيراً بينهما، فتداعت من خلاله علاقاتهما وتوتّرت إلى حدّ التحشيد العسكري على طول حدودهما حتى بداية الثمانينيات، حين بدرت بوادر جديدة لتحسين العلاقة بينهما. وقد أسهم السوفيات بشكل بارز في السنوات الأولى في توفير رؤوس الأموال والتقنية وتقديم المساعدات اللازمة للنهوض الاقتصادي في الصين، من بناء المصانع، وإقامة البنى الارتكازية، وتوفير المواد الأولية اللازمة للصناعة وغيرها. أما العلاقة مع الهند، فقد كانت متوترة بسبب الاختلاف في التوجهات السياسية والفكرية بين البلدين، ولم تشهد تحسناً يذكر طوال الفترة الممتدة منذ منتصف القرن العشرين. وبشكل عام، عانت الصين شبه عزلة عالمية بسبب الآراء الفكرية لماوتسي تونغ، قائد الثورة، ومحاولته الابتعاد عن الحرب الباردة التي نشبت بين المعسكرين الغربي والشرقي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من محاولات الدول الغربية، كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، التقرب من الصين في حينه إلا أنها لم تحقّق نجاحاً يذكر. وبعد وفاة ماو في النصف الثاني من السبعينيات، وانهزام جماعة الأربعة الموالين لخطه، وانتصار الخط الإصلاحي المعتدل في الحزب الشيوعي الصيني في السيطرة على زمام الأمور، بدأت فترة جديدة من العلاقات مع الدول الأخرى بمختلف توجهاتها بما يضمن تحقيق المصالح المشتركة، خصوصاً مع دول العالم الثالث، في محاولة من الصين للبروز كقوة جديدة في التأثير في النظام العالمي. وانعكس هذا الانفتاح السياسي أيضاً بشكل اصلاحات اقتصادية داخلية ستتم مناقشتها في الفصلين التاليين بشكل تفصيلي.

وعلى طول الحدود البحرية للصين أقيم ١٥ ميناء للاستفادة منها في تصدير السلع المختلفة واستيرادها، كما ربطت مقاطعات البلاد ووحداتها الإدارية المختلفة البالغ عددها ٢٩ وحدة إدارية بالسكك الحديد والطرق الممهدة، فضلاً عن وجود ما يزيد على ٥٠ مطاراً، منها عشرة مطارات في المناطق الساحلية الشرقية، مع وجود ثلاثة موانئ وثلاثة مطارات في جزيرة هاينان التي تعدّ الجزيرة المهمة الثانية

بعد تايوان بالنسبة إلى الصين[٣].

ومن هنا، فعلى الرغم من كثرة الدول المحيطة بالصين، إلا أن حجمها الكبير مقارنة بتلك الدول، يتيح لها امكانية الاستقلال، مع مراعاة الاتجاهات الفكرية والسياسية للبلدان المجاورة، خصوصاً مع الدول الكبيرة كالهند. كما ان تفكك الاتحاد السوفياتي يتيح لها مجالاً أوسع للاستقرار وتقليل القوات المحتشدة على طول الحدود معه في السابق، فضلاً عن أن طول الحدود البحرية يفتح أمامها طريقاً رحباً للتعامل التجاري مع الدول الأخرى من دون الحاجة إلى الدول المجاورة لتسهيل انسياب السلع منها وإليها، وبالتالي يعدّ موقعها من المواقع الجيدة المحصورة بين ٦٠ ـ ٨٠ بالمئة وبمعدل ٧٠ بالمئة كمتوسط له.

ومن الممكن جمع النتائج النهائية للامكانية التي يتيحها الموقع الجغرافي لاستقلال الدول المختارة في الجدول رقم (٣ ـ ١):

الجدول رقم (٣ ـ ١)

إمكانية الاستقلال التي يتيحها الموقع الجغرافي

(نسبة مئوية)

الدولة	امكانية الاستقلال من الموقع الأمثل	وصف الموقع
العراق	٣٠	ضعيف
مصر	٥٠	متوسط
كوريا الجنوبية	٣٠	ضعيف
الصين	٧٠	جيد

ثانياً: الحجم

سيتمّ تحديد الحجم الأمثل (مساحة وسكاناً) للدولة المستقلة بأخذ متوسط حجم مجموعة دول أوروبية، هي اسبانيا وألمانيا الغربية (سابقاً) وانكلترا وايطاليا

(٣) The Economist Intelligence Unit (E.I.U.), *Country Profile* (London: The Economist Publications Limited, 1987), pp. 2-5.

وفرنسا ويوغسلافيا، إضافة إلى اليابان، والتي تعدّ دولاً قطعت شوطاً بعيداً في تحقيق الاستقلال، وقد بلغ متوسط مساحتها في العام ١٩٨٧ نحو ٣٥٤ ألف كم٢، ومتوسط عدد سكانها نحو ٥٩ مليون نسمة(٤). وسيتمّ اعتبار الحجم الأمثل للدولة التي تبلغ مساحتها ٣٠٠ ألف كم٢ وعدد نفوسها ٥٥ مليون نسمة، وسينسب حجم الدول المختارة إلى هذا الحجم الأمثل الذي يتيح امكانية تحقيق الاستقلال، وبحدّ أقصى قدره ١٠٠ بالمئة، لكي لا يتمّ تجاوز هذا المدى في بعض البلدان الكبيرة الحجم كالصين. وهذا لا يعني أن الحجم محدّد رئيسي من محددات الاستقلال، إذ إن هناك دولاً، كهولندا والدانمارك وسويسرا واللوكسمبرغ، تعدّ بلداناً مستقلة على الرغم من صغر حجمها مقارنة بالحجم الأمثل المقترح، لكن هناك عوامل عديدة ساعدتها على تحقيق الاستقلال، مثل وقوعها في قارة أوروبا، القارة التي شهدت ولادة الثورة الصناعية وتطورت بلدانها باحتلالها بلدان العالم الأخرى، فضلاً عن انحياز هذه البلدان للنظام الرأسمالي وحمايته لها وتوفيره متطلبات تطورها. ويلعب الحجم دوراً أكثر فاعلية في تحقيق الاستقلال إذا ما انتهجت الدولة نهجاً غير منحاز لأي معسكر من المعسكرات التي تشكل محاور استقطاب وقوة في العالم، أو إذا أرادت أن تستقل في نهجها الاقتصادي والسياسي الذي قد يعرضها للقطيعة والحصار، بل وحتى الاعتداء العسكري المباشر، ولولا الحجم الكبير لما تمكّن الاتحاد السوفياتي في السابق، ولا الصين من انتهاج طريق مستقل عن العالم الرأسمالي.

سيتمّ جمع البلدان المختارة في الجدول رقم (٣ ـ ٢) لغرض بيان الامكانية التي يتيحها حجمها في الاستقلال مقارنة بالحجم المثالي المقترح.

---

(٤) تمّ الاعتماد في الحصول على المساحة وعدد السكان للبلدان المذكورة والبلدان المختارة، على المصدر التالي: World Bank, *World Development Report, 1989* (New York: Oxford University Press, 1989), pp. 164-165.

الجدول رقم (٣ ـ ٢)

امكانية الاستقلال التي يتيحها حجم الدولة في العام ١٩٨٧

(نسبة مئوية)

الدولة	المساحة ألف كم[٢]	النسبة المئوية من المساحة المثلى	عدد السكان بالمليون نسمة	النسبة المئوية من السكان الأمثل	النسبة المئوية من الحجم الأمثل (مساحة وسكان)	النسبة المئوية من الحجم الأمثل بعد التعديل
العراق	٤٣٥	١٠٠	١٧,١	٣١,١	٦٥,٥	٥١,٨
مصر	١٠٠٢	١٠٠	٥٠,١	٩١,١	٩٥,٥	٩٣,٨
كوريا الجنوبية	٩٨	٣٢,٧	٤٢,١	٧٦,٥	٥٤,٦	٦٣,٤
الصين	٩٦٥١	١٠٠	١٠٦٨,٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصـــــدر: World Bank, *World Development Report, 1989* (New York: Oxford University Press, 1989), pp. 164-165.

ويتضح أن حجم الصين وحدها، من بين الدول المختارة، يتيح لها امكانية تحقيق الاستقلال، تأتي بعدها مصر، فالعراق، فكوريا الجنوبية. ويذكر أن الصين أكبر دولة في العالم من حيث عدد سكانها، كما تأتي في المرتبة الثانية عالمياً بعد كندا من حيث مساحتها (بعد تفكك جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق). أما كوريا فهي أصغر البلدان مساحة على الرغم من كثرة عدد سكانها. وقد تمّ التوصل إلى النتائج النهائية في الجدول بافتراض تساوي الأهمية النسبية للمساحة مع الأهمية النسبية للسكان، لكن عدد السكان قابل للتغيير حجماً ونوعاً، وبالتالي سيتم تغيير النتائج بإعطائه وزناً أكبر من الوزن المعطى للمساحة، فإذا افترضنا أن المساحة تأخذ وزناً قدره ٣٠ بالمئة، والسكان وزناً قدره ٧٠ بالمئة، ستكون النتائج كما يلي: العراق: ٥١,٨ بالمئة، مصر: ٩٣,٨ بالمئة، كوريا الجنوبية ٦٣,٤ بالمئة، الصين ١٠٠ بالمئة.

يعني ذلك أن كوريا الجنوبية ستحتل المرتبة الثالثة بدلاً من العراق الذي سيتحوّل إلى المرتبة الرابعة في مجال امكانية الحجم في تحقيق الاستقلال التنموي.

ثالثاً: توفر الموارد وتنوعها

ستكون الدولة المثالية هي التي تمتلك موارد وفيرة ومتنوعة تتيح لها امكانية تحقيق الاستقلال بالاعتماد الكامل على نفسها في توفير متطلبات تنميتها من مختلف

الموارد البشرية والطبيعية، وعلى أساسها ستتم مقارنة الدول المختارة وفقاً للجدول رقم (٣ ـ ٣).

الجدول رقم (٣ ـ ٣)

الأهمية المعطاة لمدى توفر وتنوع الموارد وتأثيره في الاستقلال

(نسبة مئوية)

تنوع الموارد / توفر الموارد	متنوعة	أقل تنوعاً	غير متنوعة
وفيرة	٩٠ ـ ١٠٠	٨٠ ـ ٨٩	٧٠ ـ ٧٩
أقل وفرة	٦٠ ـ ٦٩	٥٠ ـ ٥٩	٤٠ ـ ٤٩
قليلة أو محدودة	٣٠ ـ ٣٩	٢٠ ـ ٢٩	أقل من ٢٠

المصدر: إبراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي**، مشروع المستقبلات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٢١.

١ ـ العراق

يعدّ النفط الخام أهم الموارد الطبيعية في العراق[٥] منذ اكتُشف وبدأ تصديره في نهاية العشرينيات من القرن العشرين، وقبل هذا كان العراق يعتمد على الاستغلال التقليدي للملح الموجود بكميات كبيرة جداً في مناطق الفاو وهيت وطوزخورماتو، إلى أن بلغ أعلى إنتاج منه ٨٠٠٠٠ طن سنوياً.

ويمتلك العراق موارد متنوعة من الخامات الصالحة لأغراض التشييد، حيث يوجد الصلصال بشكل وفير في محافظة التأميم، وهو مخلوط بمعدن البنتونايت،

(٥) تم الاعتماد على المصادر التالية في جمع المعلومات عن العراق: الأمم المتحدة، «مسح وتحليل اقتصادي للتنمية الفعلية والمحتملة لكوامن المعادن الصناعية في منطقة الاسكوا،» (١٩٨٣)، ص ٣٨ ـ ٣٩، ٥٠ ـ ٥١ و١١٨ ـ ١٣١؛ The Economist Intelligence Unit (E.I.U.), *Country Profile of Iraq, 1989*, pp. 22-25, and

المجموعات الاحصائية السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء في السنوات المذكورة.

كما يوجد الصلصال الأبيض والصلصال الملون في الرمادي، وتوجد كميات كبيرة من الجبس في معظم أجزاء العراق، تقدر احتياطياته بنحو ٥٠ مليون طن، إضافة إلى الرخام والرمل الزجاجي الذي يوجد بكميات تجارية كبيرة في السليمانية وأربيل، إلى جانب احتياطيات ضخمة منه في الرمادي. وتقدر الاحتياطيات الكلية من الرمل بنحو ١٥٧ مليون م٣، ومن الحصى بنحو ١٣٦ مليون م٣، إضافة إلى ٣٧ مليون م٣ من الرمال في كربلاء.

وتوجد معادن الحديد والنحاس والرصاص والزنك بكميات محدودة أبقت استغلالها واستخراجها محدوداً أيضاً. وظهر الفوسفات كمورد مهم منذ بداية الستينيات، إذ وجدت كميات كبيرة جداً منه في منطقة عكاشات قرب الحدود السورية، واستخدم لإنتاج الأسمدة في مشروع القاسم المتكامل للصناعات الكيمياوية. وحدّد الاحتياطي المؤكد منه بـ ١٧٦٠ مليون طن، في حين يصل الاحتياطي المقدر والمحتمل إلى ١٠٠٠٠ مليون طن، وبلغ الإنتاج الجاري ٣,٥ مليون طن سنوياً في الثمانينيات.

أما الكبريت فقد ظهر في نهاية الستينيات في منطقة المشراق قرب الموصل بكميات كبيرة جداً. ويعدّ العراق من أكثف البلدان في العالم التي تمتلك الكبريت، فقد وصل الاحتياطي المقدر منه في بداية الثمانينيات إلى نحو ١٥٥ مليون طن، وبلغ الإنتاج منه نحو ٦٩٣ ألف طن سنوياً في العام ١٩٧٩، لكنه انخفض إلى ٤٢ ألف طن في العام ١٩٨١ بعد الحرب مع إيران، ثم عاد ليرتفع إلى نحو ٤٥٠ ألف طن في العام ١٩٨٦ لمواجهة الطلب المحلي المتزايد عليه في صناعات عديدة. كما يصدر نحو ٨٥ بالمئة من الكبريت المستخرج إلى الخارج، وينقّى الكبريت من النفط والغاز في كركوك وقد بلغ إنتاجه ٣٥٠ ألف طن في العام ١٩٨٦.

قُدّر الاحتياطي المؤكد من النفط بنحو ١٠٠ بليون برميل في نهاية العام ١٩٨٧، وهو يزيد بـ ٤٠ بالمئة عما قدرته الدولة في سنة سابقة، كما تقدر احتياطيات إضافية شبه مؤكدة بنحو ٤٠ بليون برميل، وبالتالي فالعراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي في العالم بعد العربية السعودية. وقد بلغ الإنتاج ذروته في العام ١٩٧٩ حيث أنتج العراق ٣٤٧٧ ألف برميل يومياً، لكنه انخفض إلى ٨٩٧ ألف برميل يومياً في العام ١٩٨١ بعد الحرب مع إيران، وعاد ليرتفع إلى ٢٦٠٠ ألف برميل يومياً في العام ١٩٨٨. أما الصادرات من النفط الخام، فقد انخفضت من ٣٢٧٥ ألف برميل يومياً إلى ٧٤٦ ألف برميل يومياً، وعادت لترتفع إلى ٢٢٠٠ ألف برميل يومياً في الفترة نفسها.

ونظراً إلى محدودية القدرة التصديرية عبر الموانئ العراقية في مدينة البصرة

المطلة على الخليج العربي، فقد تمّ ربط القطر بأنابيب مع البلدان المجاورة لتصدير النفط المستخرج من شمال العراق عبر موانئها. لقد كان أولاً يُصدر عبر لبنان وسوريا وحيفا في الثلاثينيات، ثم تمّ مدّ أنابيب لإيصال النفط من الشمال إلى الجنوب ليصدّر عبر الخليج العربي في السبعينيات، كما تمّ ربط أنابيب بكل من تركيا والعربية السعودية لتصل الطاقة التصديرية إلى نحو ٣,٤ مليون برميل يومياً. وقد شكّلت هذه النقطة تهديداً مستمراً للعراق من تلك الدول لمنع التصدير عبر أراضيها حين تسوء العلاقات السياسية معه، كما استخدمت للضغط على العراق في أحيان أخرى، وهو ما حدث مع كل من سوريا وتركيا والعربية السعودية جميعاً. كما يصدّر النفط بكميات محدودة باستعمال الناقلات البرية ليصل إلى الأردن، ويصدر عبر ميناء العقبة إلى الخارج.

أما الغاز الطبيعي فقد قُدِّر الاحتياطي المؤكد منه بنحو ٢,٧ ترليون م^{3} في نهاية العام ١٩٨٨، وبلغ الإنتاج المسوّق نحو ٣٧٥٠ مليون م^{3} في العام ١٩٨٧. وانخفضت نسبة الغاز المحترق إلى اجمالي الغاز المنتج من نحو ٨٤ بالمئة إلى نحو ٥٥ بالمئة خلال الثمانينيات، الأمر الذي يدل على التوجه نحو استخدام الغاز في مجالات متعددة والاستفادة منه بشكل أكبر من السابق، وهذا يتيح مجالاً أرحب لاستخدام الطاقة في العراق في المستقبل.

أما بالنسبة إلى الأرض القابلة للزراعة في العراق، فتبلغ نسبتها إلى اجمالي مساحة العراق نحو ٢٥ بالمئة، وتصل الكثافة السكانية نسبة إلى الأراضي القابلة للزراعة إلى نحو ١٥٦ شخص لكل كم^{2} في العام ١٩٨٧.

وعلى الرغم من مرور نهري دجلة والفرات في الأراضي العراقية إلا أنهما لا يغطيان جميع أراضيه، وبالتالي فهناك مساحة غير قليلة من الأراضي تعتمد على الري بالأمطار وتتركز في المناطق الشمالية من العراق. كما ان وقوع منابع النهرين خارج حدود الأراضي العراقية (تركيا) ومرور نهر الفرات عبر سوريا، يجعل العراق غير مستقل في السيطرة والتحكم في مناسيب المياه، مع قلة كميات المياه المتوفرة والتي قدرت بنحو ٧٠ مليار م^{3} سنوياً، وهي لا تكفي حاجة الأراضي القابلة للزراعة للري، الأمر الذي يشكّل نقصاً في هذا المورد الحيوي، على الرغم من أن طول نهر دجلة داخل الأراضي العراقية ١٢٩٠ كم، ونهر الفرات ١١١٥ كم.

أما المناخ العراق فقاري شبه مداري، وأمطاره تشبه في نظامها مناخ البحر

الأبيض المتوسط الذي يسود في الأجزاء الشمالية منه، في حين يسود المناخ الصحراوي الحار والجاف صيفاً، والبارد الرطب في السهل الرسوبي والهضبة الغربية، ويشمل ٧٠ بالمئة من سطح العراق. وقد ساعد هذا المناخ على تنوع المنتجات الزراعية، حيث يزرع الأرز والقمح والشعير والقطن والكتان والذرة الصفراء والبطاطا والبقوليات والبنجر والقصب، إضافة إلى الخضروات والفواكه المتنوعة.

وبشكل عام، من الممكن اعتبار موارد العراق وفيرة، لكنها غير متنوعة، وبالتالي تنحصر في المعدل ٧٠ ـ ٧٩ بالمئة وبمتوسط ٧٥ بالمئة من تحقيقها امكانية الاستقلال.

٢ ـ مصر

أما مصر فتحتوي على موارد طبيعية عديدة[٦]، أهمها الحديد الذي يوجد في البحيرة في الصحراء الغربية وينقل مسافة ٣٥٠ كم إلى مصانع الحديد والصلب في حلوان جنوب القاهرة. وقُدِّر الاحتياطي المؤكد منه ٩٨٠ مليون طن، وبلغ إنتاجه السنوي نحو ٢ مليون طن في العام ١٩٨٧. ويوجد الفوسفات الذي يُنقل من السيبا جنوب الأقصر، والقيصر بالقرب من البحر الأحمر، إضافة إلى طرطور شمال شرق الخارجة، وقُدِّر الاحتياطي بنحو ١١٥٥ مليون طن، وارتفع الإنتاج من ٦٥٨ ألف طن في العام ١٩٨٠ إلى نحو ١,١ مليون طن في العام ١٩٨٧. ويوجد الكبريت بكميات محدودة، لكنها صالحة للاستغلال التجاري، ويحتمل وجوده بكميات كبيرة في غرب واحة سيوه في الصحراء الغربية، وقد بلغ الإنتاج في سيناء نحو ٢٥٠ ألف طن في العام ١٩٨٧، ومن الممكن أن يرتفع الإنتاج إلى مليون طن سنوياً في السنوات القادمة.

أما الفحم فيوجد في المغارة جنوب شرق العريش، وقدر الاحتياطي منه بنحو ١٤٥ مليون طن، وبقي إنتاجه محدوداً لا يتعدى ١٢٥ ألف طن سنوياً. كما تتوفر كميات كبيرة من الأملاح، كالملح الصخري الموجود في منطقة رأس ملب، وأملاح البوتاسيوم في السويس، إضافة إلى وجود أنواع مختلفة من الأملاح في منطقة بورسعيد وبحيرة قارون في الفيوم، كالمغنسيوم والباريت وغيرها. وقد ارتفع

(٦) انظر: الأمم المتحدة، المصدر نفسه، ص ٤٣ ـ ٤٧، ٥٧، ٨٤ ـ ٨٦ و١٤٧ ـ ١٥٣، و E.I.U, Ibid., pp. 27-35.

الإنتاج الاجمالي من الملح من ٧٥٥ ألف طن في بداية الثمانينيات إلى مليون طن في العام ١٩٨٧.

أما خامات التشييد فتوجد في مواقع متعددة وشاسعة المساحة في مصر، فالحجر الجيري موجود في مواقع عدة من شرق وغرب وادي النيل، ومن أقصى الجنوب إلى القاهرة، وفي الاسكندرية، وعلى طول ساحل البحر الأحمر في الشرق، وقُدّر الاحتياطي منه بنحو ٣٨٠ مليون طن، وبلغ الإنتاج السنوي منه ٥,٥ مليون طن في بداية الثمانينيات. كما يوجد الحجر الرملي في الجبل الأحمر في القاهرة وفي أسوان. ويوجد الصلصال في أسوان وقنا والفيوم والسويس والاسكندرية وسيناء. أما الدولمايت فيوجد في جبل عتاقة في السويس، وقُدّر الاحتياطي منه بنحو ٧,٥ مليون طن. كما يوجد الجبس بكميات وفيرة قُدّر احتياطيه بـ ١٧,٥ مليون طن، في حين بلغ الإنتاج السنوي منه نحو ٣٤٠ ألف طن في نهاية السبعينيات.

كما يوجد التلك، الذي يستعمل في صناعة العوازل الكهربائية ولأغراض صناعية أخرى عديدة، في الصحراء الغربية، وبلغ الإنتاج السنوي منه ٤٠٠٠ طن نهاية السبعينيات، والكوارتز، الذي يستعمل في صناعة الزجاج والبلور وصناعات أخرى، موجود في أسوان والصحراء الشرقية، وبلغ إنتاجه ١٣ ألف طن سنوياً في نهاية السبعينيات.

بالإضافة إلى هذا قُدّر الاحتياطي من اليورانيوم بنحو ٢٦ ألف طن، والثوريوم ٣٣,٥ ألف طن، والمنغنيز ٢,٥ مليون طن، والرصاص ٨٩ ألف طن، والزنك ١٧٠ ألف طن، ويوجد النحاس بكميات محدودة، إضافة إلى موارد أخرى لم تتأكد احتياطياتها، كالنيكل والكروم والذهب والتنجستن والقصدير والفلسبار وغيرها.

أما النفط الخام، فعلى الرغم من إنتاجه منذ وقت مبكر من هذا القرن إلا أن تصديره لم يتمّ إلا في العام ١٩٧٦، وكانت الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٥ و١٩٧٨ أهم الفترات في اكتشاف حقول جديدة، وقُدّر الاحتياطي منه بنحو ٦ بلايين برميل، مع اكتشاف نحو ٢٠٠ مليون برميل في العام ١٩٩٠. وبلغ الإنتاج نحو ٦٠٠ ألف برميل يومياً في العام ١٩٨٠، وهو يزيد ثلاث مرات على حجم الاستهلاك المحلي، الأمر الذي أتاح توفير عملات أجنبية قدرت بـ ٢,٦ بليون دولار. ومع أن الإنتاج ازداد بمعدل ٧ بالمئة سنوياً منذ ذلك العام إلا أن الاستهلاك المحلي من النفط ارتفع بمعدل أكبر، الأمر الذي قلل من حجم العوائد

المالية الناجمة من تصديره.

أما الغاز الطبيعي، فقد قدر الاحتياطي منه بـ ٨٣ مليار م٣ في نهاية السبعينيات، مع احتمال وجود ٤٠ مليار م٣ إضافية، علماً أن نسبة عظمى منه تُحرق، الأمر الذي يقلّص الاستفادة منه في الأغراض المختلفة.

وعلى الرغم من شساعة مساحة مصر إلا أن ٤ بالمئة منها فقط مأهولة ونحو ٣ بالمئة فقط من اجمالي هذه المساحة مزروعة، في حين تتوفر لها كميات كبيرة من المياه من خلال نهر النيل الذي يُعدّ من أطول أنهار العالم، إذ يبلغ طوله ٦٦٧١ كم، ومساحة حوضه ٢٨٧٠ ألف كم٢. وهو يمر في مصر من جنوبها حتى شمالها ويصب في البحر الأبيض المتوسط، أي أنه يمتد في أراضيها بطول١٥٠٠ كم ويوفر معدل ٨٣ مليار م٣ سنوياً من المياه في مصر وحدها. وتبقى مصر غير مستقلة في التصرف بمياه النيل لأنه ينبع من خارج أراضيها ويمر ببلدان عديدة قبل أن يصل إليها كمحطة أخيرة له، وقد حاولت الاستفادة من مياهه بإقامة سدود عديدة، أهمها السدّ العالي وسد أسوان، لتخزين المياه من أوقات الفيضان إلى أوقات الصهريج.

أما مناخها فيتّسم بالاعتدال شتاء مع ارتفاع درجات الحرارة في الصيف، ويسود مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال والوسط، في حين يسود مناخ البحر الأحمر في المناطق الشرقية مع هبوب الرياح الموسمية عليها. وساعد المناخ المعتدل والمتنوع على زراعة العديد من المنتجات، من أهمها القطن الذي يُعدّ المنتج الرئيسي في مصر، إضافة إلى الأرز والقمح والبطاطا والكتان والسمسم وقصب السكر والفول والفواكه والخضروات المتنوعة.

ويستنتج من ذلك أن مصر تتمتع بوجود موارد طبيعية متنوعة، لكنها غير وفيرة في كمياتها، وبالتالي، فإنها تقع ضمن المدى ٣٠ ـ ٣٩ بالمئة وبمعدل ٣٥ بالمئة فقط.

٣ ـ كوريا الجنوبية

أما كوريا الجنوبية(٧)، فباستثناء مواردها البشرية الوفيرة، فإن مواردها

(٧) انظر: E.I.U., *Country Profile* (1987), pp. 24-28, and P. Hasan and D. Rao, *Korea: Policy Issues for Long Term Development* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1979), pp. 15-18.

الطبيعية محدودة جداً، ويعد الفحم أهم هذه الموارد، إذ قدرت احتياطياته بنحو ١٩٢ بليون طن في بداية الثمانينيات، معظمها من الانتراسايت منخفض النوعية والذي يستخدم كوقود، ولهذا فهي تستورد فحم الكوك الذي يستخدم في الصناعة من بلدان عديدة كاستراليا وأمريكا وجنوب افريقيا.

لم يُكتشف وجود النفط أو الغاز الطبيعي حتى الآن مع احتمال وجودهما في الوادي الجنوبي من البلاد الذي تعمل فيه شركات يابانية لأغراض الاستكشافات والمسح الجيولوجي، وقدر الاحتياطي من النفط بنحو ٢ بليون برميل. ومع هذا فقد أقيمت مصانع عديدة للتصفية بطاقة تصل إلى نحو ٧٧٦ ألف برميل يومياً تغطي نحو ٦٠ بالمئة من السعة الكلية، وتعمل لإعادة التصدير بعد تكرير النفط الخام المستورد.

إلى جانب الفحم يوجد التنجستون المخلوط مع الولفرايت والشيليت، وقد بلغ الاحتياطي منه نحو ١٣ مليون طن، ويتوقع أن يستمر لمدة ٣٠ سنة في ظل الإنتاج المحدود منه في الوقت الحاضر. وتستخدم هذه المادة لتقسية الحديد، مع وجود كميات قليلة ومبعثرة من الرصاص والزنك التي لا تسدّ سوى ثلث الحاجة المحلية إليهما في أحسن الأحوال، إلى جانب وجود الحديد والنحاس بكميات محدودة جداً لا تتلاءم مع الحاجة المحلية إليهما.

بلغ الإنتاج من الفحم في العام ١٩٨٤ نحو ٢١٣٧٠ ألف طن، والحديد ٣٥٠ ألف طن، والتنجستون ٣٤٠ ألف طن، والزنك ٤٩ ألف طن، والرصاص نحو ١١ ألف طن سنوياً.

وإضافة إلى صغر مساحة الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية، فإن المساحة الصالحة للزراعة منها لا تتعدى ٢٣ بالمئة فقط، في حين تتّسم البقية الباقية من هذه المساحة بكونها جبلية أو غير صالحة للزراعة[٨].

أما المياه فتتسم بالوفرة النسبية مقارنة بحجم المساحة الصالحة للزراعة. فهناك أنهار عديدة أهمها نهر «نوك دونك» الذي يمر بمناطق رئيسية عدة، كبوزان وتاكو في الجنوب والجنوب الشرقي، ويغطي مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة

---

(٨) انظر: هبة حندوسة، «إدارة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية،» ورقة قدّمت إلى: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٧)، ص ٣٧١ ـ ٣٧٢.

للزراعة في الجنوب والوسط، ونهر «يونغ سان» الذي ينبع من أقصى الجنوب الغربي ويمتد ليغطي المقاطعات والمدن الواقعة في المنطقة المذكورة، ونهر «كوم» في الغرب الذي يصبّ في النهر الأصفر، وهو نهر صغير نسبياً لا يسد احتياجات إلا مقاطعة واحدة من المقاطعات الغربية، إضافة إلى نهر «هان» الذي ينبع من الجزء الشمالي من شبه الجزيرة الكورية ويمر بسيئول، ويصل إلى وسط كوريا الجنوبية، وبالتالي فإنه يغطي مساحات كبيرة من الأراضي في شمال البلاد ووسطها.

يتأثر مناخ كوريا الجنوبية بالرياح الموسمية الحارة الرطبة التي تهبّ في الصيف من البحار المحيطة بها والرياح القارية الشتوية الباردة الجافة، وبشكل عام، فالمناخ معتدل مع ارتفاع درجات الحرارة صيفاً وسقوط الأمطار الغزيرة في الصيف أيضاً، وقد ساعد هذا المناخ على زراعة محصول الأرز الذي يعدّ أهم المحاصيل الزراعية في كوريا الجنوبية، إلى جانب الشعير والقمح والقطن والخضروات. وقد عمل اليابانيون أثناء احتلالهم كوريا على تشجيع وزيادة الإنتاج الزراعي للأغراض التجارية، وربطوا مناطق البلاد المختلفة بسكك الحديد لإيصال المنتوجات إلى المناطق الساحلية لغرض نقلها إلى اليابان عبر البحر.

إن معظم الموارد الطبيعية الموجودة في شبه الجزيرة الكورية تركزت في الجزء الشمالي منها، وبذلك حرم الجزء الجنوبي من وفرة الموارد الطبيعية أو تنوعها، كما إن اعتدال المناخ في الجنوب ميّزه بارتفاع أعداد سكانه مقارنة بالشمال، وبهذا يشكل السكان الكثيرو العدد، والمساحة الصغيرة والموارد المحدودة، ضغطاً كبيراً على الاقتصاد الكوري الجنوبي، دفع به إلى تبنّي سياسات اقتصادية تعتمد على التصدير واستغلال قوة العمل الوفيرة في إقامة الصناعات التصديرية بمساعدة رؤوس الأموال الأجنبية، كما سيتمّ بحث ذلك تفصيلاً لاحقاً.

وبهذا فإن كوريا الجنوبية بلد محدود الموارد من جهة، كما تتسم الموارد الموجودة فيه بالقلة واللاتنوع، وبذلك تنحصر في المدى الذي يقل عن ٢٠ بالمئة وبمعدل ١٠ بالمئة فقط.

٤ ـ الصين

أما الصين[٩] فتعدّ من الدول وفيرة الموارد الطبيعية من معادن وفلزات

---

(٩) E.I.U., *Country Profile of Iraq*, pp. 28-32, and T. Hughes and D. Luard, *The Economic Development of Communist China* (London: Oxford University Press, 1961), pp. 3-20.

وغيرها. فهي تمتلك الفحم والنفط والفوسفات والتنجستون والحديد والتيتانيوم والانتيمون والقصدير والرصاص والزنك والنيكل، إضافة إلى النحاس والألمنيوم والذهب والجيرانيوم والكاليوم والسليكون وخامات البناء والأملاح وغيرها.

تمتلك الصين أكثر من نصف احتياطي العالم من التنجستون، وتعدّ أكبر منتج ومصدر له عالمياً. كما إنها ثالث دولة في إنتاج الانتيمون بعد جنوب افريقيا وبوليفيا، وخامس دولة في إنتاج القصدير، وهي تمتلك احتياطيات كبيرة من الأتربة النادرة الموجودة في منغوليا، إلى جانب الذهب الموجود بكميات تجارية أيضاً.

وفي مجال إنتاج الوقود تأتي الصين في المرتبة الرابعة عالمياً بعد أمريكا والاتحاد السوفياتي والسعودية، وثالث أكبر دولة في استهلاكه بعد أمريكا والاتحاد السوفياتي.

يقدر الاحتياطي المؤكد من الفحم في الصين بنحو ٧٧٠ بليون طن، ويصل الاحتياطي المحتمل إلى ٣٠٠٠ بليون طن، أكثر من ثلثيه فحم قيري ونحو ٨٠ بالمئة من الباقي انتراسايت، ويتركز وجوده في الشمال والشمال الشرقي.

أما النفط فقد أنتج أولاً في منشوريا في نهاية الخمسينيات، ويبلغ الاحتياطي المؤكد منه نحو ٥,٣ طن، وقد بلغ الإنتاج ١٣١ مليون طن سنوياً في العام ١٩٨٦. لقد بدأت الصين بتصدير النفط الخام في منتصف السبعينيات، ولم تصدر أكثر من ٢٨,٥ مليون طن في العام ١٩٨٦ معظمه إلى اليابان، كما تعدّ الصين عاشر دولة عالمياً في إنتاج الغاز الطبيعي الذي بلغ ١٢,٩ بليون م^{٣} في العام المذكور.

وعلى الرغم من كبر مساحة الصين إلا أن ربعها فقط صالح للزراعة، وينحصر معظمه في الشمال والشرق بالقرب من الأنهار الكبيرة فيها، وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار عدد السكان الهائل فيمكننا تصور الضغط البشري الشديد على الأراضي المزروعة في الصين، والتي بلغ استغلالها نحو ٩٠ بالمئة من مجمل الأراضي الصالحة للزراعة، إذ تتراوح الكثافة السكانية بين ٢ ـ ٩ شخص لكل كم^{٢} في الغرب والشمال الغربي، ونحو ١٩٦٧ شخص لكل كم^{٢} في الشرق في مدينة شنغهاي، وذلك في العام ١٩٨٥. ويضمّ غرب الصين جبالاً وصحارى تشكّل نحو نصف المساحة الجغرافية للبلد، ولا يسكنها سوى ٥ بالمئة من السكان.

هناك ثلاث أنهر رئيسية ومهمة تشكل حدوداً سياسية مع الدول المجاورة،

وهي نهر «آمور» الذي يشكل مع نهر «آزوري» جزءاً من خط الحدود مع الاتحاد السوفياتي في الجهات الشمالية الشرقية من الصين، ويمتد إلى الجنوب من ذلك النهر الثالث «يالو» الذي يشكل جزءاً من الحدود بين الصين ومنشوريا وكوريا الشمالية. وتجري بقية الأنهار في أشد الجهات كثافة سكانية، وفي أكثرها استثماراً من الناحية الاقتصادية، ومن أكبر هذه الأنهار وأعظمها أهمية نهر «اليانكتسي» الذي يصبّ في بحر الصين شمالاً بالقرب من شنغهاي، ويبلغ طوله نحو ٥٤٠٠ كم، ولا يشمل حوض النهر معظم الأراضي الزراعية فحسب، بل يشمل أيضاً أعظم جهات البلاد من حيث الكثافة السكانية، كما يعدّ وسيلة مهمة من وسائل المواصلات في هذا الجزء الحيوي من الصين. ويشكّل حوض النهر ذاته منطقة تتوفر فيها امكانات توليد القوة الكهربائية لوجود العديد من المساقط المائية خلالها. ويأتي نهر «الهوانكو» في المرتبة الثانية، ويبلغ طوله ٤٦٠٠ كم، وتحتوي مياهه على كميات كبيرة من الطمي، الأمر الذي جعله غير صالح للملاحة إلا بشكل محدود جداً. أما النهر الثالث فهو نهر «سيكانغ» الذي يسير مخترقاً مقاطعة كانتون إلى الجنوب من شنغهاي في شرق البلاد، حيث يصب في بحر الصين الجنوبي إلى الغرب من هونغ كونغ، ولا يصلح هذا النهر للملاحة إلا في منطقة الدلتا فقط نظراً إلى سرعته في مجاريه العليا، وتصل الكثافة السكانية حول حوضه إلى نحو ١٢٥٠ شخص لكل كم^{٢}.

ومع هذا فإن كمية الماء العذب المتوفرة لهذا العدد الكبير من السكان لا تزيد على ٦ بالمئة فقط من اجمالي الماء العذب عالمياً، الأمر الذي يشكل قيداً محدوداً لاستعمالها في المجالات المختلفة[١٠].

أما مناخ الصين فهو قاري مع ارتفاع درجات الحرارة، وشبه استوائي في الجنوب الشرقي، فضلاً عن هبوب الرياح الموسمية الدافئة شتاء والباردة صيفاً، والتي تجلب معها كميات كبيرة من الأمطار تسقطها على الجزء الشرقي من البلاد. وتتسم الصين بفصل شتاء جاف طويل، وفصل صيف ممطر قصير نسبياً، وقد سمح هذا المناخ المختلف من منطقة إلى أخرى في المساحة الشاسعة للصين بزراعة محاصيل متنوعة، وزراعة المحصول الواحد على مدار السنة في تلك المناطق. وأهم

---

(١٠) نادر فرجاني، «من الكتاب الأحمر إلى الكتاب الأصفر: عرض تجربة الصين التنموية،» ورقة قدّمت إلى: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٢٩٣.

المحاصيل الزراعية هي الحبوب، خصوصاً الأرز والقمح اللذين يشكلان الغذاء الرئيسي للسكان، كما يزرع الدخن والفول والبطاطا الحلوة وقصب السكر والتبغ والفواكه والحمضيات بكميات تجارية تسدّ الحاجة المحلية ويفيض عنها للتصدير. فضلاً عن ذلك، ساعدت الأنهر الداخلية والبحار التي تطل الصين عليها على توفير كميات كبيرة جداً من الأسماك التي تكوّن أحد المكونات الرئيسية للغذاء الصيني، إلى جانب تصدير كميات كبيرة منها. كما ان وجود منابع الأنهار داخل الأراضي الصينية أتاح للصين حرية استغلالها بالشكل الذي يفيدها في تطوير الإنتاج الزراعي من دون تعرضها إلى ضغط من دولة أخرى، كما هو الحال في الدول التي تنبع أنهرها من دول أخرى.

إن الصين دولة وفيرة ومتنوعة الموارد إلى حدّ كبير، ومن الممكن وضعها في المدى المحصور بين ٩٠ ـ ١٠٠ بالمئة وبمعدل ٩٥ بالمئة.

ويعكس الجدول رقم (٣ ـ ٤) ملخصاً للامكانية التي تتيحها الموارد المتوفرة في الدول المختارة.

الجدول رقم (٣ ـ ٤)

الامكانية التي تتيحها الموارد المتوفرة في الدول المختارة

الدولة	الامكانية (نسبة مئوية)	التسلسل
العراق	٧٥	٢
مصر	٣٥	٣
كوريا الجنوبية	١٠	٤
الصين	٩٥	١

رابعاً: التقارب الحضاري والاجتماعي للسكان

سيتمّ اعتماد المعيار التالي[١١] لتأشير حالة التقارب والتجانس الاجتماعي للسكان في البلدان المختارة:

٨٠ ـ ١٠٠ بالمئة للتجانس حين لا توجد أقلية تزيد على ١٠ بالمئة من السكان.

(١١) مستمد من: العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي**، ص ١٢٩.

٦٠ ـ ٨٠ بالمئة للتقارب الجيد حين يتراوح حجم الأقلية أو الأقليات بين ١٠ ـ ٢٠ بالمئة من السكان.

٤٠ ـ ٦٠ بالمئة للتقارب المتوسط حين تتراوح النسبة للأقليات بين ٢٠ ـ ٣٠ بالمئة.

٢٠ ـ ٤٠ بالمئة للتقارب الضعيف حين تتراوح نسبة الأقليات بين ٣٠ ـ ٤٠ بالمئة.

أقل من ٢٠ بالمئة للتمايز الشديد، أو التنافر الاجتماعي بين السكان، حين تزيد نسبة الأقلية أو الأقليات على ٤٠ بالمئة من حجم السكان الكلي.

١ ـ العراق

يعد العراق من البلدان المتنوعة السكان[١٢]، قومياً ودينياً ومذهبياً، إذ يشكل العرب ٧٣,٥ بالمئة من اجمالي السكان، يأتي بعدهم الأكراد الذي يشكلون ٢١,٦ بالمئة، ثم التركمان بنسبة ٢,٤ بالمئة، إضافة إلى أقليات أخرى، كالأرمن والسريان الذين يجتمعون ليشكلوا نحو ٢,٥ بالمئة من اجمالي السكان، وذلك حسب تعداد عام ١٩٨٧.

يتركز الأكراد في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي من البلاد الذي يتّسم بكونه منطقة جبلية وعرة وقريبة من الحدود مع كل من تركيا وإيران، ويشكل امتداداً طبيعياً للمناطق الجبلية فيهما.

أما من الناحية الدينية فإن ٩٥ بالمئة من العراقيين مسلمون، ويشكل المسحيون ٣,٦ بالمئة من السكان يتركز غالبيتهم في نينوى وبغداد، إضافة إلى اليزيديين والصابئة وغيرهم الذين يشكلون ١,٤ بالمئة فقط.

إلى جانب هذا، فإن التأثير العشائري ما زال قوياً في مختلف مناطق العراق، على الرغم من خفوته النسبي في بغداد العاصمة.

أما اللغة الرسمية فهي العربية إضافة إلى اللغتين الكردية والتركمانية.

وبهذا، يعدّ المجتمع العراقي متوسط التقارب والانسجام، وهو يقع في المدى المحصور بين ٤٠ ـ ٦٠ بالمئة وبمعدل ٥٠ بالمئة من إتاحته امكانية الاستقلال.

---

(١٢) E.I.U., *Country Profile of Iraq*, pp. 2-4.

٢ ـ مصر

أما مصر فهي من الدول المتجانسة سكانياً[١٣]، ومعظم قاطنيها من العرب المسلمين، ولا يشكل المسيحيون أكثر من ٦ بالمئة، غالبيتهم من الأقباط، إلى جانب نحو ٢٥٠ ألف مصري ينتمون إلى الفئات المسيحية الأخرى، إضافة إلى مجموعات صغيرة من اليهود، وذلك حسب تعداد منتصف الثمانينيات. واللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد. وبشكل عام، فإن المجتمع المصري من أكثر المجتمعات العربية تجانساً ويقع في الفئة الأولى المحصورة بين ٨٠ ـ ١٠٠ بالمئة وبمعدل ٩٠ بالمئة من امكانية تحقيق الاستقلال.

٣ ـ كوريا الجنوبية

وينطبق الشيء نفسه على المجتمع الكوري[١٤]، الذي لا توجد فيه قوميات أو طوائف دينية مختلفة. واللغة الرسمية هي اللغة الكورية. ولا توجد بين الكوريين مجموعات ذات أهمية من الأجانب على الرغم من الكثافة السكانية التي تزيد على ٤٠٠ شخص لكل كم^{2}. ومن الممكن أن يبرز تفاوت طبقي بين الطبقات الاجتماعية الموجودة قد تؤثر في تماسك شعب كوريا، وهذا ما سيتم تحليله في فصل تالٍ. وبشكل عام، فإن التجانس صفة واضحة في المجتمع الكوري الذي ينحصر في الفئة الأولى بين ٨٠ ـ ١٠٠ بالمئة، وبمتوسط ٩٠ بالمئة أيضاً.

٤ ـ الصين

وينحدر سكان الصين من أصل منغولي، ٩٣ بالمئة[١٥] منهم هانيون، ويتوزع الباقون على ٥٠ مجموعة من الأقليات القومية الصغيرة التي تكمن أهميتها السياسية في تركزها في مقاطعات أطراف الصين وتخومها بالقرب من الحدود مع الدول المجاورة. وقد مورست بحق هؤلاء سياسات شوفينية من قبل الغالبية الهانية حتى وصل بعضهم إلى الانقراض. وقد تغيّرت هذه السياسات في الآونة الأخيرة،

---

(١٣) خير الدين حسيب [وآخرون]، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٥٣.

(١٤) Hasan and Rao, *Korea: Policy Issues for Long Term Development*, pp. 20-26.

(١٥) The Economist Intelligence Unit, *China, 1987*, pp. 10-11, and Hughes and Luard, *The Economic Development of Communist China*, pp. 12-13.

وشجعت الدولة نموهم السكاني والعيش بحرية في مناطق تركزهم، فسمح لهم بإنجاب ثلاثة أطفال بدلاً من طفل واحد، كما كان محدداً سابقاً وفقاً لتحديد النسل الذي يسري على كل القوميات. من جهة أخرى، ما زالت السياسات الخاصة بتشجيع الهانيين على الانتقال إلى مناطق تركز هذه القوميات خصوصاً في الغرب، سارية حتى الآن للحد من سيطرتهم عليها حتى لا تشكل عامل قوة لهم، على الرغم من استياء الكثير منهم، خصوصاً المسلمين في مقاطعة زانجيانغ مثلاً.

هناك أربع لغات رئيسية في الصين، أكثرها انتشاراً هي اللغة التبتية التي يتحدث بها الهانيون. أما سكان الشمال فلهم لغتهم التي تسمى الماندرائية، ولسكان الجنوب لغتهم الخاصة بهم أيضاً. ومنذ العام ١٩٤٩ اتخذت الإجراءات التي سهلت التداول باللغة الصينية، كما أصبحت اللغة الماندرائية لغة رسمية للبلاد ارتباطاً بسهولتها وقربها من اللغات واللهجات الأخرى.

إن المجتمع الصيني، على الرغم من كبره، يعدّ متجانساً يقع في الفئة المحصورة بين ٨٠ ـ ١٠٠ بالمئة وبمعدل ٩٠ بالمئة من امكانية تحقيق الاستقلال.

ومن الممكن جمع البلدان الأربعة في الجدول رقم (٣ ـ ٥).

الجدول رقم (٣ ـ ٥)

التقارب الاجتماعي للسكان في البلدان المختارة

(نسبة مئوية)

الدولة	التقارب والانسجام الاجتماعي	مدى اتاحته للاستقلال (نسبة مئوية)	التسلسل
العراق	متوسط	٥٠	٤
مصر	متجانس	٩٠	١
كوريا الجنوبية	متجانس	٩٠	٢
الصين	متجانس	٩٠	٣

وللوصول إلى مؤشر موحّد للامكانية في البلدان المختارة سيتم إعطاء أوزان مختلفة لكل مؤشر فرعي من مؤشراتها، إذ سيُعطى للموقع والحجم والتقارب الاجتماعي ٢٠ بالمئة لكل منها، ولمؤشر الموارد المتاحة ٤٠ بالمئة، باعتباره مؤشراً أكثر تأثيراً من المؤشرات الأخرى، وهو ما يعكسه الجدول رقم (٣ ـ ٦):

الجدول رقم (٣ ـ ٦)

مقارنة في امكانية الدول المختارة على تحقيق الاستقلال

الدولة	الامكانية (نسبة مئوية)	التسلسل
العراق	٥٦,٤	٣
مصر	٦٠,٨	٢
كوريا الجنوبية	٤٠,٧	٤
الصين	٩٠,٠	١

إن للصين امكانية كبيرة جداً في تحقيق الاستقلال التنموي تبلغ أكثر من ضعف امكانية كوريا الجنوبية في ذلك، وهذا يؤشر أهمية حجم الدولة ومواردها في إتاحتها فرصة السير باستقلاليتها بعيداً عن المؤثرات الخارجية. وإذا ما رافقت هذه الامكانية سياسات فعالة هادفة يمكن البلد أن يحقق انجازاً جيداً في طريق الاستقلال، إلا أنّ البلد الذي تكون امكانيته ضعيفة على تحقيق الاستقلال عليه أن يبذل جهداً أكبر ووقتاً أطول وتكاليف أكثر للسير في الاستقلال التنموي.

الفصل الرابع

مؤشرات التأهيل

سيتمّ في هذا الفصل تقويم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المختارة، وفقاً للمؤشرات المقترحة للتأهيل التي تزيد من قدرة البلد على تحقيق مستوى متقدم من التنمية المستقلة، وستكون الفترة المدروسة منذ بداية الخمسينيات إلى نهاية الثمانينيات، مدة كافية للتقويم، باعتبار أن عملية التنمية تحتاج إلى وقت طويل لظهور نتائجها.

تتّسم مؤشرات التأهيل بشمولها المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يصعب تحديد مديات واضحة ودقيقة وفاصلة بين الاستقلال وعدمه من خلالها، كما يصعب تكميم جزء آخر منها، لذا ستتم دراستها من دون إعطائها أوزاناً محدودة، وسيتّبع الأسلوب الوصفي لمتابعة التطورات الحاصلة فيها. أما إذا توفرت امكانية التحديد الكمي والمقارنة مع الدول التي قطعت شوطاً متقدماً في الاستقلال التنموي فسيتمّ الأخذ بها واستخدامها في البلدان المختارة للخروج بالنتيجة بمؤشر موحّد للتأهيل ليساعد في ما بعد، مع بقية المؤشرات المقترحة، في تحديد الانجاز التنموي المستقل لكل من هذا البلدان عبر هذه الفترة الطويلة.

أولاً: التغيرات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي

١ ـ العراق

إن العراق بلد نام، يتسم باعتماده الكبير على القطاع الأولي، النفطي، في توليد ناتجه المحلي الاجمالي، فبعد أن كانت الزراعة القطاع الأكثر أهمية فيه، أصبح النفط، منذ نهاية العشرينيات، القطاع الفعال في تكوينه، وحاولت السياسات الاقتصادية التي وضعتها الدولة، ومن خلال البرامج والخطط الاقتصادية منذ العام

١٩٥٠، إحداث تغييرات في هيكل الناتج، وتنويعه، بتطوير قطاعات معينة أكثر من غيرها، فكان الاهتمام أولاً بالبنى الارتكازية، إذ بنيت الطرق والجسور والسدود، وتمّ تنظيم طرق الري، وبعدها توجّه الاهتمام نحو الخدمات الاجتماعية، من صحة وتعليم وإسكان، لرفع نوعية حياة الفرد. وقد تزامنت هذه التغيرات مع زيادة الاهتمام بقطاع الصناعة التحويلية، وتشجيع إقامة بعض الصناعات بتقديم تسهيلات متنوعة لها، إلى جانب تطوير القطاعات التوزيعية من تجارة ونقل وتمويل. ويمكن التعرف إلى نتائج هذه السياسات من خلال الجدول رقم (٤ ـ ١).

الجدول رقم (٤ ـ ١)

هيكل الناتج المحلي الاجمالي في العراق للفترة (١٩٥٣ ـ ١٩٨٩) بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠ (نسبة مئوية)

السنة / القطاع	١٩٥٣	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩
الزراعة والصيد والغابات	١٠,٢	٨,٥	٨,٠	٩,٧	٦,٤	٤,٧	٩,٢	٦,٢
التعدين والاستخراج	٧٨,٥	٧٧,٠	٧٤,٩	٧٢,٣	٦٨,٢	٦٠,٦	٤٠,٦	٦٢,٢
الصناعة التحويلية	١,٦	٢,٨	٢,٦	٣,١	٣,٦	٤,٥	٧,٠	٥,٦
الكهرباء والماء والغاز	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٣	١,٠	١,٠
البناء والتشييد	١,٧	٢,٢	٢,٠	١,٨	٥,٥	٧,٩	٨,٥	٤,٧
القطاعات السلعية	٩٢,١	٩٠,٥	٨٧,٦	٨٧,٠	٨٣,٩	٧٨,٠	٦٦,٣	٧٩,٧
النقل والمواصلات	١,٩	٢,١	٢,٣	٢,٠	٢,٨	٤,٢	٣,٨	٣,٣
التجارة	١,٦	١,٧	٢,٨	٢,٨	٣,٠	٥,١	٩,٣	٥,٦
التمويل والتأمين	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٥	١,٤	١,٧	٣,٥	٢,٨
القطاعات التوزيعية	٣,٨	٤,٢	٥,٤	٥,٣	١,٢	١١,٠	١٦,٦	١١,٧
القطاعات الخدمية	٤,١	٥,٣	٧,٠	٧,٧	٨,٩	١١,٠	١٧,١	٨,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: العراق، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي، قسم تنسيق الخطط، بيانات متنوعة.

إن تغير موقع كل قطاع في بنية الناتج يرتبط بتغير نمط الطلب النهائي، إضافة إلى عوامل أخرى، كالتقدم التقني وتغير هيكل التشغيل وغيرها. وبشكل عام، فإن القطاع الزراعي يميل إلى النمو بمعدل أبطأ من معدل نمو الناتج، بينما

ينمو قطاع الصناعة التحويلية بمعدل أعلى من معدل النمو الاجمالي، وتنمو القطاعات التوزيعية والخدمية بمعدل مقارب من المعدل الاجمالي، ثم في مرحلة لاحقة يرتفع معدل الخدمات بأسرع من معدل نمو الناتج المحلي[١].

نما الناتج المحلي الاجمالي، في العراق، خلال الفترة (١٩٥٣ ـ ١٩٨٠) بمعدل سنوي مركب قدره ٦,٨ بالمئة، وتحقق في السنوات الخمس الأخيرة من هذه الفترة معدل نمو مرتفع بلغ ١٠,٥ بالمئة. وقد حدث هذا الأمر بسبب عاملين رئيسيين، هما قيام الدول بتأميم النفط وإحكام سيطرتها على الفائض الاقتصادي الكبير المتولد منه، وارتفاع الأسعار الدولية للنفط بشكل كبير بعد العام ١٩٧٣، الأمر الذي أدّى إلى زيادة إيرادات النقد الأجنبي، وزاد من قدرة الدولة على الانفاق، بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، إذ تم إنفاق مبالغ ضخمة جداً للاستثمار خلال النصف الثاني من السبعينيات فاقت الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، بحيث تجاوزت التخصيصات الاستثمارية ١٦ مليار دينار، تمّ تنفيذ ٧٥ بالمئة منها، أي ما يعادل ١٢ مليار دينار[٢].

ومع أن كل الخطط والبرامج الموضوعة منذ العام ١٩٥٠ كانت طموحة جداً، إلا أن التنفيذ الفعلي لم يستطع تحقيق أهدافها المرسومة، إذ بلغت نسب التنفيذ إلى التخصيص ٥٤ بالمئة في الخمسينيات، و٥٢ بالمئة في الستينيات، ونحو ٧٠ بالمئة للسبعينيات. ويرتبط هذا بعوامل عديدة أهمها الافتقار إلى دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات المقامة، وعدم توفر الكادر الفني اللازم للتنفيذ، وضعف الرقابة وعدم كفاءة الإدارة، إضافة إلى المغالاة في حجم الاستثمارات المخصصة، وغيرها[٣].

هذا ويلاحظ من الجدول رقم (٤ ـ ١) ضآلة الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، على الرغم من كبر حجم تخصيصاته الاستثمارية التي بلغت ٦٣,٥ مليون دينار خلال الفترة (١٩٥٣ ـ ١٩٦٠)، والتي

---

(١) Hollis Burnley Chenery and Moises Syrquin, *Structural Change and Economic Policy* (New York: Oxford University Press, 1979), pp. 135-138.

(٢) العراق، وزارة التخطيط، **تقييم تطور الاقتصاد العراقي** (بغداد: الوزارة، ١٩٨٤)، ص ٢٢.

(٣) جواد هاشم [وآخرون]، **تقييم النمو الاقتصادي في العراق**، ٣ ج (بغداد: وزارة التخطيط، ١٩٧٠).

ارتفعت إلى ١٤١ مليون دينار في النصف الأول من الستينيات، وبلغت ١٧٥ مليون دينار خلال النصف الثاني منها، وقفزت إلى ٨٣٩ مليون دينار في النصف الأول من السبعينيات، ثم ارتفعت بشكل كبير جداً في النصف الثاني منها حتى بلغت ٤٤٧١ مليون دينار[٤]. ويرتبط بطء تطور هذا القطاع الحيوي، إلى جانب العوامل المسببة انخفاض نسب التنفيذ للتخصيص، بطبيعة تكوينه، إذ تغلب عليه سيادة المشروعات الصغيرة الحجم، المنخفضة الإنتاجية، التي ارتفع عددها من ٢٨١٨٠ مشروعاً إلى ٣٤٥٣١ مشروعاً خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٠)، وارتفعت إلى ٥٣٣٨٧ مشروعاً في العام ١٩٨٩ بحيث شكلت نحو ٩٨ بالمئة من اجمالي المنشآت العاملة في هذا القطاع في العام المذكور، لكنها لم تنتج أكثر من ٢٨ بالمئة من اجمالي الناتج الصناعي فيه، كما شغّلت أكثر من ٤٠ بالمئة من اجمالي المشتغلين في قطاع الصناعة التحويلية[٥]، الأمر الذي يعكس تدني الإنتاجية فيها لتخلّف التقنية المستخدمة، ورداءة مستوى إدارتها، مع التأكيد على أن الإنتاجية العامة للعاملين في هذا القطاع منخفضة مقارنة بإنتاجية العاملين في بقية القطاعات، باستثناء العاملين في القطاع الزراعي الذين يعملون في ظل إنتاجية منخفضة بشكل كبير جداً، أثّرت بالنتيجة في انخفاض الناتج الزراعي بالشكل الذي أدّى إلى زيادة الاعتماد على الخارج لتوفير السلع الزراعية المختلفة.

شهدت الثمانينيات قيام الحرب العراقية ـ الإيرانية التي كان لها أثر سلبي في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي انخفض بحدة بلغت ـ ٧,٢ بالمئة سنوياً حتى العام ١٩٨٥ ارتباطاً بالأسباب التالية:

أ ـ انخفاض الكميات المنتجة والمصدرة من النفط الخام، إذ انخفض الإنتاج من ٢٦٨٢ ألف برميل إلى ٩٨٤ ألف برميل خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤)، وانخفضت الصادرات النفطية من ٢٤١٥ ألف برميل يومياً إلى ٨٦٧ ألف برميل خلال الفترة ذاتها[٦]. وصاحب ذلك انخفاض حاد في أسعار النفط عالمياً، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حادّ في العوائد المالية الناجمة عنه، التي أثّرت في تقليل حجم التخصيصات الاستثمارية للقطاعات كافة.

---

(٤) العراق، الجهاز المركزي للاحصاء، **المجموعة الاحصائية السنوية**، ١٩٨١، ص ١٣٢.

(٥) العراق، الجهاز المركزي للاحصاء، **المجموعة الاحصائية السنوية**، ١٩٧٥، ١٩٨١ و١٩٩٠.

(٦) العراق، الجهاز المركزي للاحصاء، **المجموعة الاحصائية السنوية**، ١٩٩٠.

ب ـ زيادة تخصيصات المجهود الحربي والدفاع، الأمر الذي أدى إلى تقليل التخصيصات الاستثمارية لفروع الاقتصاد الوطني خلال فترة الحرب.

ج ـ توقف العمل في بعض المشروعات، وإلغاء بعضها الآخر، لعدم توفر العملات الأجنبية الكافية لإكمالها أو لإدامة العمل فيها، أو لتنفيذها.

د ـ انخفاض الإنتاجية بسبب سحب جزء كبير من الأيدي العاملة لأداء الخدمة العسكرية، الأمر الذي تطلب ضرورة تعويضها بأيدٍ عاملة غير عراقية، وبالتالي ارتفعت مخصصات تعويض العاملين، على الرغم من أن جزءاً منهم لا ينتج بل تفرغ للدفاع في جبهات القتال.

هـ ـ انخفاض امكانية الاستيراد من مختلف السلع، خصوصاً السلع الوسيطة والإنتاجية والأولية، التي أثّرت في سير العملية الإنتاجية في كثير من المشروعات وانعكست بشكل انخفاض الإنتاج فيها من جهة، وارتفاع أسعار منتجاتها من جهة أخرى.

وقد حدث خلال فترة الحرب، تغير ملحوظ في توجهات الدولة الاقتصادية من خلال تقليل مركزيتها وسيطرتها على بعض القطاعات والأنشطة الحيوية، كالتجارة الخارجية والزراعة، بحيث أفسحت مجالاً رحباً للقطاع الخاص للعمل فيها، وتمّ إلغاء الجهاز المركزي للأسعار، وإطلاق تحديد الأسعار في السوق باستثناء عدد محدود جداً من السلع. وقد اتبعت الدولة ذلك بتقليص حجم القطاع العام وبيع جزء من منشآته للقطاع الخاص، وشمل ذلك الأنشطة الزراعية والصناعية والخدمية. واستغنت كذلك الدولة عن نسبة من العاملين في مشروعاتها ووحداتها المختلفة، في محاولة منها لرفع كفاءة الأداء وزيادة الإنتاجية في القطاع العام عبر إعادة التوازن بينه وبين القطاع الخاص. وقد أسهم هذا في زيادة حجم ونسبة البطالة الصريحة التي غطتها الحرب وظهرت بشكل جلي بعد انتهائها وتسريح أعداد كبيرة من الشباب.

وفي الحقيقة، فإن تجارب الدول الأخرى تدل على زيادة سيطرة الدولة وتحكمها في الأنشطة الاقتصادية كافة أثناء الحروب، بالنظر إلى ما تتركه الحرب من آثار سلبية في الإنتاج والتوزيع بالشكل الذي يحتّم تدخل الدولة لتقليل هذه السلبيات، في حين كان توجه العراق مغايراً تماماً. وبالتالي فإن التوجه نحو القطاع الخاص لم يحصل في الوقت المناسب له، ولم تصاحبه دراسات جدوى فنية واقتصادية لمشروعات معينة تم الاستغناء عنها، الأمر الذي أفرز نتائج سلبية في ما

بعد شملت نوعية الإنتاج والأسعار بالشكل الذي قلل من رفاهية الغالبية العظمى من الأفراد.

أما أثر الحرب في بنية الناتج المحلي الاجمالي فقد تركز في تقليل الأهمية النسبية للقطاع النفطي، الأمر الذي أدّى إلى انخفاض الأهمية النسبية للقطاعات السلعية، على الرغم من ارتفاع الأهمية النسبية للقطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية وقطاع البناء والتشييد، كذلك ارتفعت الأهمية النسبية للقطاعات التوزيعية والخدمية ارتباطاً بانخفاض الأهمية النسبية للقطاعات السلعية. وكان هذا بتأثير الحرب، لا بفعل السياسات الاقتصادية، أي ان هذه التغيرات لم تحصل بشكل موجّه، وإنما كانت التلقائية هي الأساس لحدوثها، بدليل أنه حال انتهاء الحرب استعاد القطاع النفطي عافيته التي كان يتمتع بها في نهاية السبعينيات، وانخفضت الأهمية النسبية للقطاعات السلعية الأخرى، وللقطاعات التوزيعية والخدمية أيضاً. وكان الانخفاض في القطاعات الخدمية أكثر حدّة من الانخفاض في القطاعات التوزيعية، وقد تركز في الخدمات الاجتماعية التي انخفضت بمعدل ـ ١٠,٨ بالمئة خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩[٧]، الأمر الذي يدلّ على انخفاض الاهتمام الذي كانت توليه الدولة لخدمات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وغيرها من الخدمات التي لها مساس مباشر بمستوى رفاهية الأفراد والتي تؤثر في إنتاجيتهم، وقد انعكس هذا بشكل سلبي على الإنتاجية ومستوى كفاءة الأداء التي اتجهت نحو الانخفاض خلال الفترة المذكورة.

أما إذا تمّ استثناء القطاع النفطي من الناتج المحلي الاجمالي، فستظهر بنيته كما في الجدول رقم (٤ ـ ٢).

---

(٧) العراق، هيئة التخطيط الاقتصادي، قسم تنسيق الخطط.

الجدول رقم (٤ ـ ٢)

بنية الناتج المحلي والاجمالي باستثناء النفط الخام للفترة (١٩٥٣ ـ ١٩٨٩) بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠

السنوات / القطاعات	١٩٥٣	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩
الزراعة والصيد والغابات	٤٧,٢	٣٦,٨	٣١,٧	٣٤,٦	٢٠,٠	١١,٧	١٥,٤	١٦,٦
الاستخراج والتعدين	٠,٥	٠,٥	١,٠	١,٢	٠,٩	٠,٨	٠,٥	٠,٧
الصناعة التحويلية	٧,٦	١٢,٠	١٠,١	١١,٥	١١,٣	١١,٣	١١,٧	١٤,٦
الكهرباء والماء والغاز	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٦	٠,٧	٠,٨	١,٦	٢,٦
البناء والتشييد	٨,٠	٩,٣	٨,٠	٦,٣	١٧,١	١٩,٩	١٤,٥	١١,٤
القطاعات السلعية	٦٣,٥	٥٨,٩	٥١,٢	٥٣,٧	٥٠,٠	٤٤,٥	٤٣,٧	٤٦,٩
القطاعات التوزيعية	١٧,٣	١٨,٧	٢١,٤	١٨,٧	٢٢,٣	٢٧,٧	٢٧,٩	٣٠,٦
القطاعات الخدمية	١٩,٢	٢٢,٤	٢٧,٤	٢٧,٦	٢٧,٧	٢٧,٨	٢٨,٤	٢٢,٥

المصدر: المصدر نفسه.

شهدت الفترة التي سبقت قيام الحرب العراقية ـ الإيرانية انخفاضاً مستمراً في الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي باستثناء النفط، ولم تكن الزيادة الحاصلة في الأهمية النسبية لبعض القطاعات السلعية الأخرى (الصناعة التحويلية والبناء والتشييد) كافية لتعديلها، بحيث أدت إلى انخفاض مستمر للأهمية النسبية للقطاعات السلعية، مع تزايد ملحوظ في الأهمية النسبية للقطاعات التوزيعية والخدمية. وصاحب الانخفاض في الناتج الزراعي تدهور واضح في إنتاجيته وكفاءته بالشكل الذي دفع العراق نحو زيادة اعتماده على الخارج في توفير السلع الغذائية بشكل خاص، والسلع الزراعية الأخرى بشكل عام، وعمّق بالتالي من تبعيته وقلل من مساحة استقلاله التنموي.

أما خلال فترة الحرب العراقية ـ الإيرانية فقد تحسنت الأهمية النسبية للناتج الزراعي بعد أن حقق معدل نمو ايجابي مقابل الانخفاض في القيمة المطلقة للناتج المحلي، باستثناء النفط، وسببه انخفاض قيمة الناتج في قطاعي البناء والتشييد، والخدمات الاجتماعية، ارتباطاً بتقلص المشاريع المقامة من قبل الدولة وتوقف استكمال بناء الهياكل الأساسية للاقتصاد الوطني، إلى جانب تقلص عدد الانشاءات الخاصة المرتبط بانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي، والارتفاع الملحوظ في أسعار مواد البناء وشحتها. وتجدر الإشارة إلى أن القطاع

التجاري كان أكثر استقراراً في نموه منذ السبعينيات ارتباطاً بالتزايد الملحوظ في الاستيرادات، وارتفاع مستوى الأرباح المتحققة فيه مقارنة بالقطاعات الأخرى.

ويسجل الباحث تحفظه حول استخدام الناتج من دون النفط في التحليل، ذلك لأن عزل القطاع النفطي لا يعني عزل تأثيراته في بقية القطاعات التي لم تكن تنمو لولا توفر الاستثمارات الكبيرة التي أتاحها وجود القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي، وبالتالي فإن النتائج التي يحاول بعضهم الوصول إليها لا تكون دقيقة إذا ما استثني النفط من الناتج، بل إن وجوده يعطي الصورة الواقعية لتقويم الاقتصاد، والتوقف عند اختلالاته ونقاط الاختناق فيه، ووضع الحلول المناسبة لها، من دون افتراضات بعيدة عن الواقع الفعلي له.

لقد تعرض الاقتصاد العراقي إلى هزات عديدة، اقتصادية وسياسية، خلال الفترة المدروسة، كان لها أثر واضح في بنية الناتج المحلي الاجمالي، ومن أهمها الارتفاعات الكبيرة في أسعار النفط العالمية من ١,٣ دولار للبرميل الواحد في العام ١٩٧٠ إلى ١١,٢ دولار للبرميل في العام ١٩٧٤، ثم إلى ١٨,٦ دولار للبرميل في العام ١٩٧٩، وإلى ٣٠,٥ دولار للبرميل في العام ١٩٨٠، وصولاً إلى ٣٤,٣ دولار للبرميل في العام ١٩٨١، ثم اتجهت نحو الانخفاض حتى بلغت ١٣,٧ دولار للبرميل في العام ١٩٨٦، وعادت فارتفعت إلى ١٦,٧ دولار للبرميل في العام ١٩٨٩[٨]. يضاف إلى ذلك التأثيرات السياسية التي كان أهمها قيام ثورتي ١٤ و١٧ - ٣٠ تموز/يوليو في عامي ١٩٥٨ و١٩٦٨ على التوالي، ونكسة حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، ثم حرب تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٧٣، إلى جانب الحرب العراقية - الإيرانية التي دامت ثماني سنوات منذ بداية الثمانينيات. لقد خلقت هذه الهزات اختناقات عديدة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، لكن بشكل متباين من قطاع إلى آخر، كما أسهمت في نشوء طغوط تضخمية كان للاستيراد دور فاعل في تقييدها، إلى جانب السياسات الدخلية والسعرية التي اتبعت قبل الثمانينيات، وانفرطت بعدها بشدة ملحوظة.

وبشكل عام، فإن التغيرات التي حصلت في بنية الناتج المحلي الاجمالي لم تكن ملائمة لمرحلة تطور الاقتصاد العراقي، ففي الوقت الذي انخفضت فيه الأهمية النسبية للقطاع الأولي، ارتفعت الأهمية النسبية لقطاع الخدمات بالشكل الذي شوّه

---

(٨) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٠**، تحرير صندوق النقد العربي.

من بنية الناتج ولم يعمل على تصحيح اختلالها، بل نقل هذا الاختلال إلى شكل جديد يتطلب جهداً ومالاً إضافيين لتصحيحه في الفترة المقبلة، الأمر الذي شكّل هدراً في الموارد المتاحة. وقد كان للحصار الاقتصادي المفروض على العراق منذ بداية التسعينيات دور في جذب الانتباه لخطورة هذا الوضع، فوضعت السياسة الاقتصادية الملائمة لتصحيحه بالشكل الذي يتلاءم مع إعطاء أهمية أكبر للقطاعات السلعية (خصوصاً الزراعة والصناعة التحويلية) الحيوية في اقتصاد تتوفر فيه جميع امكانات تطوره ذاتياً.

أما تكوين رأس المال الثابت، في العراق، فقد نما بمعدل سنوي مركب قدره ٣,١ بالمئة خلال الفترة (١٩٥٣ ـ ١٩٦٩)، وهو معدل أدنى من معدل نمو الناتج الاجمالي المحلي في الفترة ذاتها، وبالتالي انخفضت نسبة رأس المال إلى الناتج من ٢٤,٨ بالمئة إلى ١٥,٩ بالمئة خلالها. وقد استحوذت القطاعات الخدمية على حصة نسبية كبيرة منه بلغت ٣١,٥ بالمئة في العام ١٩٥٣، ارتفعت إلى ٤٣,٤ بالمئة في العام ١٩٦٩. كما حصل قطاع النقل والمواصلات على ٢٢,٣ بالمئة منه، انخفضت إلى ١٣,٩ بالمئة خلال الفترة نفسها. وارتفعت حصة القطاع الصناعي من ١٢,٤ بالمئة إلى ٢٣,٣ بالمئة في حين انخفضت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي من ١٢,٤ بالمئة إلى ١١ بالمئة في تلك الفترة، وبالأسعار الثابتة للعام ١٩٦٤[٩].

وتعدّ نسبة رأس المال إلى الناتج مقبولة مستوىً وتطوراً، ويعزى اتجاهها نحو الانخفاض إلى الزيادة الكبيرة التي حصلت في عوائد النفط من ٥,٣ مليون دينار في العام ١٩٥٣ إلى ١٧٩,٦ مليون دينار في العام ١٩٦٩[١٠]، والتي أثّرت في رفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، إلى جانب عدم استقرار السياسات الاقتصادية، والأوضاع السياسية محلياً وإقليمياً. كما يعدّ اتجاه الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في تكوين رأس المال الثابت نحو الارتفاع من الايجابيات التي حاولت الدولة من خلالها تطوير هذا القطاع الحيوي.

وشهدت السبعينيات والثمانينيات تغيرات ملحوظة في السياسات الاقتصادية المتبعة بعد أن تضاعفت عوائد النفط، أثرت كثيراً في تكوين رأس المال الثابت الذي بلغت نسبته إلى الناتج ١٦ بالمئة في منتصف السبعينيات، على الرغم من

---

(٩) هاشم [وآخرون]، **تقييم النمو الاقتصادي في العراق**، ص ٣٠٥.

(١٠) يوسف عبد الله صايغ، **اقتصادات العالم العربي: التنمية منذ العام ١٩٤٥**، ٣ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢).

الارتفاع الكبير الذي حصل في الناتج المحلي الاجمالي. ويعكس الجدول رقم (٤ ـ ٣) هذه التغيرات.

الجدول رقم (٤ ـ ٣)

تكوين رأس المال الثابت في العراق للفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٩)

بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠

(نسبة مئوية)

القطاعات / السنوات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩
الزراعة والصيد والغابات	١٢,٩	٧,٢	١٣,٠	١١,١	٧,٣
الاستخراج والتموين	٤,٢	٨,٢	٥,٥	٧,٩	١١,٠
الصناعة التحويلية	٢٣,٦	٢٢,٧	١٣,٥	٦,٣	١٤,٩
البناء والتشييد	٢,٠	٣,٣	٣,٩	١,٢	١,٠
الكهرباء والماء والغاز	٦,٨	٦,٦	٧,٨	٨,٤	٦,٨
القطاعات السلعية	٤٩,٥	٤٨,٠	٤٣,٨	٤٣,٩	٤١,٠
القطاعات التوزيعية	١٦,٨	٣٣,٥	٢٣,٦	٢٠,٠	٨,٣
القطاعات الخدمية	٣٣,٧	١٨,٥	٣٢,٦	٤٥,١	٥٠,٧
النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي	٧,٣	١٦,٠	٢١,٨	٢٧,٠	٢٠,٥

ويتضح الانخفاض المستمر للأهمية النسبية للقطاعات السلعية مجتمعة، وبشكل خاص في القطاعين الرئيسيين، الزراعة والصناعة التحويلية، مع ارتفاع كبير جداً للأهمية النسبية للقطاعات الخدمية من رأس المال الثابت، باستثناء النصف الأول من السبعينيات الذي شهد ارتفاع الأهمية النسبية للقطاعات التوزيعية، خصوصاً قطاعي التجارة والنقل والمواصلات، إذ كان هناك توجه لتطوير أجهزة الاتصالات المختلفة والاعتناء بالمواصلات، وتسهيل حركة النقل الداخلي بشكل خاص، مع تطوير مرفقات القطاع التجاري من أسواق ومخازن وغيرها. ومن الغريب أن ترتفع الأهمية النسبية لقطاع الخدمات من رأس المال الثابت إلى أكثر من ٥٠ بالمئة في النصف الثاني من الثمانينيات، في الوقت الذي انخفضت فيه أهميته النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من ١٠ بالمئة في الفترة ذاتها، وقد يرتبط ذلك بتطوير نشاط بعض الأجهزة غير المدنية التي صنفت ضمن هذا القطاع لأسباب ترتبط بالسرية وغيرها.

أما نسبة تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الاجمالي فقد شهدت ارتفاعاً متواصلاً حتى منتصف الثمانينيات، ثم انخفضت في نهايتها بسبب ظهور نتائج الحرب العراقية ـ الإيرانية وتأثيراتها السلبية، بشكل خاص في النصف الثاني من الثمانينيات.

النتيجة النهائية التي من الممكن الخروج بها من هذا التحليل هي استمرار الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي الذي استمر في الاعتماد على القطاع النفطي بشكل كبير، وأن الانخفاض الذي شهدته حصة هذا القطاع من تكوين الناتج تسربت إلى القطاعات الخدمية، الأمر الذي زاد من تشوّه الهيكل الاقتصادي وإضافة اختلالات جديدة له. وبالتالي، فإن قدرة الاقتصاد العراقي، في هيكله هذا، لا تساعده كثيراً في الاعتماد على موارده الذاتية في التطور، وليس أدل من سند لهذه النتيجة مثل المعاناة التي عاشها العراقيون إبان فترة الحصار الاقتصادي المفروض منذ آب/أغسطس ١٩٩٠ وحتى الآن.

٢ ـ مصر

أما في مصر فقد ورثت ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ وضعاً اقتصادياً أفضل نسبياً من الوضع الاقتصادي الذي ورثته ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق، فعلى الرغم من أن الزراعة كانت القطاع الرئيسي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، إلا أن حصته النسبية لم تتعدّ الثلث، وكان المحصول الأساسي هو القطن. وحتى نهاية عقد الخمسينيات لم تكن هناك محاولات جدية للتخطيط، إلا أن جملة أحداث وقرارات أثّرت في هيكل الناتج، منها الإصلاح الزراعي، وتأميم قناة السويس، والسيطرة على ممتلكات الدول التي شاركت في العدوان الثلاثي، وغيرها من العوامل التي دفعت باتجاه تغيير نسبي في هيكل الناتج، كما يعكسه الجدول رقم (٤ ـ ٤).

الجدول رقم (٤ ـ ٤)

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في مصر للفترة (١٩٥٢ ـ ١٩٦٠) بالأسعار الثابتة لعام ١٩٥٤

(نسبة مئوية)

القطاع / السنة	١٩٥٢	١٩٦٠	معدل النمو السنوي المركب (نسبة مئوية)
الزراعة والصيد والغابات	٣٢,٨	٣٠,٥	٢,٧
الصناعة والكهرباء	١٤,١	١٦,٦	٦,٢
البناء والتشييد	٢,٥	٣,٣	٧,٧
النقل والمواصلات	٥,٥	٦,٨	٧,٢
الاسكان	٦,٠	٥,٧	٣,١
التجارة والتمويل	١٧,٢	١٦,٩	٣,٥
الخدمات	٢١,٩	٢٠,٢	٢,٥
اجمالي الناتج المحلي (مليون جنيه)	٩٩٠	١٢٨٤	٣,٨

المصدر: يوسف صايغ، **اقتصادات العالم العربي: التنمية منذ العام ١٩٤٥**، ٣ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ج ٢، ص ٥٤.

ويلاحظ أن ثلاثة قطاعات فقط حققت معدلاً للنمو أعلى من معدل نمو الناتج الاجمالي، الأمر الذي زاد من أهميتها النسبية في تكوينه، وهي البناء والنقل والصناعة، كما ارتفعت الأهمية النسبية للقطاعات السلعية من ٤٩ بالمئة إلى ٥١ بالمئة خلال الفترة المذكورة في الجدول رقم (٤ ـ ٤). ومن البارز أن القطاع الصناعي احتل مرتبة متقدمة بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، وكانت أهميته النسبية في تكوين الناتج مرتفعة مقارنة بمثيلتها في الكثير من البلدان النامية في تلك الفترة، الأمر الذي يؤشر إلى وجود تطور صناعي نسبي كان من الممكن استثماره لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، علماً أن التغيرات في هيكل الناتج لم تكن مستهدفة، وبالتالي لا يمكن الحكم من خلالها على مدى فعالية السياسة الاقتصادية المتبعة، وقد أثرت في إحداثها بعض الأحداث والقرارات الاقتصادية والسياسية في مصر التي شهدت عدواناً ثلاثياً في العام ١٩٥٦ بسبب تأميم قناة السويس، كما

اتجهت بعدها إلى الاستعداد لمواجهة الكيان الصهيوني بحكم جوارها معه، وبفعل ريادتها وموقفها البارز بين البلدان النامية الداعية إلى الاستقلال والتقدم الاقتصاديين.

مع اطلالة الستينيات وُضعت الخطة الخمسية الأولى للفترة (١٩٥٩/ ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤/ ١٩٦٥)، والتي استهدفت زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمعدل سنوي ٧ بالمئة، وخُطط لبعض القطاعات أن تنمو بمعدلات مرتفعة، كالصناعة والكهرباء، إذ كان معدل النمو المستهدف لكل منهما ١٤,٧ بالمئة سنوياً، في حين خطط لبقية القطاعات معدل يقترب من ٥ بالمئة سنوياً، باستثناء قطاعي الاسكان والنقل اللذين خطط لهما معدل قدره ٢,٨ بالمئة و٣,٩ بالمئة على التوالي. أما معدل النمو المتحقق فعلاً فقد بلغ ٥,٥ بالمئة لإجمالي الناتج، في حين حقق قطاع الكهرباء معدلاً مرتفعاً بشكل كبير بلغ ١٩,١ بالمئة، ثم قطاع النقل ١١,١ بالمئة، فالانشاء ١٠,٤ بالمئة، والصناعة ٨,٥ بالمئة، فالخدمات ٤,١ بالمئة، ثم التجارة والزراعة ٣,٣ بالمئة، وأخيراً الاسكان بمعدل ١,٤ بالمئة. وتجدر الإشارة إلى أن القطاعين السلعيين الرئيسيين (الزراعة والصناعة) حصلا على ٢٤ بالمئة و ٣٦,٧ بالمئة، على التوالي، من اجمالي استثمارات الخطة البالغة ١٦٩٧ مليون جنيه. وشهدت هذه الفترة تحولاً واضحاً في التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للقيادة المصرية، إذ تمّ تأميم العديد من الشركات الخاصة في جميع الأنشطة الاقتصادية منذ العام ١٩٦١، فضلاً عن إصدار قانون ثانٍ للإصلاح الزراعي خُفض فيه الحد الأعلى للملكية. وتمّ وضع مشروع لخطة ثانية تمتد حتى نهاية الستينيات استهدفت تحقيق معدل ٧,٤ بالمئة لنمو الناتج المحلي الاجمالي، في حين لم يتحقق فعلاً سوى معدل ٥ بالمئة. وانخفضت في نهاية الفترة الأهمية النسبية للقطاع الزراعي إلى ٢٤,٥ بالمئة من الناتج، بينما ارتفعت الأهمية النسبية للصناعة التحويلية والكهرباء إلى ١٨,١ بالمئة، كما ارتفعت الأهمية النسبية للخدمات إلى ٣٤,٦ بالمئة، واتجهت الأهمية النسبية لكل من النقل والتجارة نحو الانخفاض إلى ٤,٦ بالمئة و١١,٤ بالمئة على التوالي[١١].

لقد شهد النصف الثاني من الستينيات ارتفاعاً في معدلات الاستهلاك بالشكل الذي دفع الأسعار إلى الارتفاع، الأمر الذي حتم على الدولة اتخاذ بعض الإجراءات في محاولة منها للحد من التضخم، كسياسات التقنين، وإيقاف الزيادة في الأجور والرواتب، وزيادة قنوات الادخار الإجباري، وغيرها. وفي الوقت

(١١) المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٥٥.

الذي توقف فيه العمل بالخطة الخمسية الثانية بسبب حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، تمّ وضع خطة سباعية في محاولة لاستيعاب الاستثمارات التي ازدادت بسرعة في السنوات السابقة. ولم يتمّ العمل بهذه الخطة أيضاً، بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية بشكل عام، وأُعدت بدلاً منها خطط استثمارية سنوية استمرت حتى العام ١٩٧٥. لذلك من الممكن القول إن الخطة الأولى (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) كانت الأخيرة أيضاً في مصر في الفترة الممتدة حتى بداية الثمانينيات، خصوصاً أن تغييرات جذرية حدثت في التوجهات الأساسية للقيادة المصرية بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، وبالتحديد بعد انتهاء حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣. وكان لهزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ تأثير كبير في هذه التحولات، حتى في عهد عبد الناصر نفسه، إذ اتسمت السنوات الثلاث الأخيرة من حكمه بالتهاون الداخلي إزاء الذين كانوا يعارضون سياسته، وبالتقارب مع الأنظمة العربية المحافظة، وبالتالي فإنها كانت تمهيداً لما حصل بعدها. لقد أنهت وفاة عبد الناصر في العام ١٩٧٠ مرحلة سياسية واقتصادية تختلف كثيراً عن المرحلة اللاحقة لها، إلا أن تقويم بداية الانفتاح تمّ مع مطلع السبعينيات، على الرغم من أن التاريخ الرسمي له كان في العام ١٩٧٤، في الورقة التي قدمها السادات، والتي حدّد فيها أهم التغيرات في التوجهات الأساسية للسياسة الاقتصادية في مصر[١٢].

لم تتمكن فترة التخطيط الاقتصادي القصيرة في مصر من إحداث تغيّرات جذرية في الاقتصاد، كما فشلت في تحقيق أهدافها المرسومة بالكامل، ويرتبط ذلك بالأسباب التالية[١٣]:

أ ـ التسرع في وضع الخطة، مع غياب الدراسات الفنية والاقتصادية لمشروعاتها، وقلة البيانات المتاحة والضرورية لها.

ب ـ غلبة القرار السياسي على القرار الاقتصادي، بحيث فرضت معدلات نمو طموحة جداً لا تنسجم مع الامكانات الفعلية للاقتصاد المصري، فضلاً عن التقدير المنخفض للنمو السكاني مقارنة بما تحقق فعلاً.

---

(١٢) جلال أمين، «محاولة لتفسير تحول الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية،» ورقة قدّمت إلى: **المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين**، الذي نظمته الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤)، ص ٤٢٢ ـ ٤٢٦.

(١٣) صايغ، المصدر نفسه، ص ٦١ ـ ٦٥.

ج ـ التركيز على تطوير التصنيع بشكل سريع جداً من دون إحداث توازن مع بقية القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي أثّر سلبياً فيها في مجالات الموارد المتاحة، والأيدي العاملة الماهرة، وغيرها، وهو ما خلق اختناقات عديدة في مرافق كثيرة من الاقتصاد تطلبت الكثير من الجهد والمال والوقت لمعالجتها، وهذا هو حال التنمية غير المتوازنة التي اتبعت في بلدان نامية كثيرة في تلك الفترة.

د ـ الآثار السلبية التي تركتها بعض الأحداث السياسية، ومن أهمها فشل الوحدة مع سوريا في العام ١٩٦١، وأحداث اليمن في العام ١٩٦٢، وحرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وغيرها. كما قللت قرارات التأميم التي اتخذتها الدولة في العام ١٩٦١ من حجم الاستثمارات الخاصة بشكل كبير، بحيث إنها لم تشكّل سوى ٧ بالمئة من اجمالي الاستثمار، وكان مخططاً لها أن تسهم بـ ٤٠ بالمئة منها على الأقل.

هـ ـ فقدان المتابعة الجدية للخطة الموضوعة، وللاتفاقيات المعقودة مع الدول الأخرى في مجال استيراد التقنية بشكل خاص، والتأخر في استلام الآلات وقطع الغيار وغيرها بشكل عام، إلى جانب المغالاة في تقدير الانجاز الذاتي للعديد من المشروعات، والتدني في تقدير الحاجة إلى النقد الأجنبي. كل ذلك أسهم في إخفاق تحقيق الأهداف المرسومة.

و ـ توسع الدولة في تعيين الخريجين، الأمر الذي زاد من عدد الموظفين بالشكل الذي خلق بطالة مقنعة في مشروعات القطاع العام، وأدّى إلى انخفاض الإنتاجية وكفاءة الأداء فيها، وانعكس هذا سلبياً على اجمالي الأداء الاقتصادي، لما كان للقطاع العام من دور مهم فيه.

وشهدت الفترة منذ بداية السبعينيات وحتى منتصفها انخفاضاً في معدل نمو الناتج لأسباب ترتبط بالتهيؤ للحرب، ثم قيامها مع الكيان الصهيوني في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، وبالتالي فإن السياسات الاقتصادية المتبعة كانت غير مستقرة، كما إنها كانت فترة انتقالية للتحول إلى سياسات مختلفة جذرياً، تتسم بالانفتاح الداخلي والخارجي، وتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، وتقوية العلاقة مع الدول الرأسمالية المتقدمة، وتوترها مع الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية.

أما النصف الثاني من السبعينيات، فقد شهد تحقيق معدل مرتفع لنمو الناتج مقارنة بالفترات السابقة، ارتباطاً بثلاثة متغيرات رئيسية، هي زيادة حجم الصادرات من النفط الخام وقيمتها، وإعادة فتح قناة السويس والاستفادة من إيراداتها المالية، وأخيراً ارتفاع عدد المهاجرين المصريين إلى الخارج وارتفاع حجم

تحويلاتهم، خصوصاً من دول الخليج العربي، الأمر الذي يدل على زيادة الاعتماد على الخارج في تكوين الدخل والناتج، كما ازدادت في حينها المساعدات التي قدمتها الحكومات العربية المحافظة، والدول الرأسمالية، تشجيعاً للاتجاه الجديد للحكومة المصرية ومحاولة انجاحه. وبالتالي، فإن النمو المتحقق لم يكن بسبب عوامل داخلية، من جانبي العرض والطلب، بالشكل الذي لا يمكن الاستناد إليه في الفترات اللاحقة، أو أنه سيتغير بتغير هذه العوامل، وهذا ما حدث فعلاً.

تراجع معدل النمو، وبشكل واضح في الثمانينيات، وخصوصاً في النصف الثاني منها، بعد انخفاض أسعار النفط العالمية التي أحدثت صدمة أوقفت استمرار النمو بوتيرته السابقة، إلى جانب أثرها في الدول النفطية التي قللت من طلبها على العمالة المصرية، وغيرها من العمالة الوافدة إليها، الأمر الذي قلل من حجم التحويلات. وهذا ما دفع بالدولة إلى إعادة تبنّي نهج التخطيط الاقتصادي، فوضعت خطة خمسية للفترة (١٩٨٢/ ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦/ ١٩٨٧) كان أهم أهدافها تحقيق معدل نمو مرتفع قدر بـ ٨,٦ بالمئة، والتغلب على بعض العقبات التي واجهت الاقتصاد نتيجة تطبيق سياسة الانفتاح. كما حاولت تصحيح الاختلال القطاعي للناتج، فاستهدفت معدلاً مرتفعاً لنمو القطاع الصناعي قدر بـ ١٠,٢ بالمئة، وللنفط بـ ١٢ بالمئة، وللخدمات بـ ٧,٣ بالمئة، وللزراعة بـ ٣,٣ بالمئة، ولباقي القطاعات بـ ٨,٣ بالمئة. ولم تستطع الدولة تنفيذ هذه الخطة بدقة، فبلغت معدلات النمو المتحققة فعلاً ٥,١ بالمئة لاجمالي الناتج، و٢,٥ بالمئة للقطاع الزراعي، و٥,٨ بالمئة للصناعة، و٦,٦ بالمئة للنفط، و٥,٦ بالمئة للخدمات، و٤,٥ بالمئة لباقي القطاعات. كما انخفض الادخار المحلي بمعدل سنوي قدره ـ ٦,٦ بالمئة، وانخفض الاستثمار بمعدل ـ ١,٢ بالمئة. وحاولت الدولة، بعد هذا الفشل، وضع برنامج إصلاح يستند إلى تقليل عدم التوازن الداخلي والخارجي، ويساعد على استحثاث النمو. وقد نوقش هذا البرنامج مع البنك والصندوق الدوليين، وخرجت منه الخطة الثانية للفترة (١٩٨٧/ ١٩٨٨ ـ ١٩٩١/ ١٩٩٢) التي استهدفت تحقيق معدل نمو لإجمالي الناتج قدره ٥,٧ بالمئة، وللزراعة ٤,١ بالمئة، وللصناعة ٥,٧ بالمئة، وللنفط ٢,٣ بالمئة، وللخدمات ٤,٥ بالمئة، وخطّط للقطاعات الأخرى معدل ٤,٧ بالمئة للنمو، كما خطط لتقليص حجم فجوة الموارد من ١٠,٩ بالمئة إلى ٤,٧ بالمئة خلال فترة الخطة[١٤]. ويعكس الجدول رقم (٤ ـ ٥) التغيرات القطاعية في هيكل الناتج المحلي الاجمالي في السبعينيات والثمانينيات.

---

(١٤) World Bank, Report no. 6195 - EGT, 1986, p. 87.

الجدول رقم (٤ ـ ٥)

هيكل الناتج المحلي الاجمالي في مصر للفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٧)

بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨١

(نسبة مئوية)

السنة / القطاع	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧
الزراعة والصيد والغابات	٣١,٠	٢٠,٩	١٧,٥	١٧,٣
النفط	٦,٣	١٥,٤	١٤,٥	١٤,١
الصناعة والتعدين	١٥,٤	١٣,٥	١٣,٤	١٣,٥
الكهرباء والماء والغاز	١,٠	٠,٩	٠,٧	٠,٨
التشييد والبناء	٥,٤	٥,٤	٥,٠	٤,٨
النقل والمواصلات	٢,٩	٤,٤	٧,٩	٨,٢
قناة السويس	٠,٨	٣,٥	٢,٥	٢,٤
التجارة والتمويل والتأمين	١٦,١	١٨,٢	٢٠,٢	٢٠,٥
الخدمات	٢١,١	١٧,٧	١٨,١	١٨,٤
بما فيها السياحة	١,٨	١,٦	١,١	١,٢

المصدر: World Bank, Report no. 7447 - EGT, 1990, p. 5.

يلاحظ أن حصة القطاعات السلعية اتجهت إلى التناقص، خصوصاً بسبب تناقص الأهمية النسبية للزراعة، مع تزايد الأهمية النسبية للقطاع النفطي، لكن بأدنى من التناقص في بقية القطاعات السلعية، إضافة إلى تزايد الأهمية النسبية للقطاعات التوزيعية التي زادت استثمارات القطاع الخاص فيها في فترة الانفتاح. وهذا الأمر ولّد دخول مرتفعة لم يصاحبها إنتاج سلعي مناسب، الأمر الذي شكّل ضغطاً على الموارد المتاحة أسهم في رفع الأسعار، وحدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية خطيرة، خصوصاً في العام ١٩٧٧. ويلاحظ اتجاه الأهمية النسبية للسياحة إلى الانخفاض، وكذلك بالنسبة إلى قناة السويس في الثمانينيات، ارتباطاً بالارتفاع احاصل في الأهمية النسبية للناتج النفطي الذي شوّه من هيكل الناتج وأثّر كثيراً في إسهام القطاعات الأخرى منه.

إن زيادة اعتماد الاقتصاد المصري على الخارج من خلال زيادة حصة النفط،

وإيرادات قناة السويس، وتحويلات العاملين، والسياحة، في الناتج المحلي الاجمالي، أدّت إلى عدم استقرار تطوّره. ففي حين عمّ النمو السريع في النصف الثاني من السبعينيات، فإنه تراجع بعدها بفعل تدهور أسعار النفط بشكل رئيسي وما رافقها من انخفاض في إنتاجه، من ٩٠٠ ألف برميل يومياً في العام ١٩٨٥ إلى ٦٥٠ ألف برميل يومياً في العام ١٩٨٦، والذي لم يغطّ إلا الاستهلاك المحلي والمدفوعات للشركات الأجنبية، وبالتالي انخفضت الصادرات النفطية بشكل كبير أثّر في معدل نمو الإيرادات النفطية التي لم تنمُ بأكثر من ٢,٥ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات، مقابل معدل نمو مرتفع جداً بلغ ٦٢ بالمئة في النصف الثاني من السبعينيات. أما إيرادات السياحة فقد انخفضت بمعدل ـ ١٣ بالمئة بعد أن حققت معدل نمو مرتفع بلغ ١٧,٨ بالمئة في الفترتين المذكورتين على التوالي، كما نمت إيرادات قناة السويس بمعدل ٣,٦ بالمئة في الثمانينيات، مقابل ٦٢ بالمئة في الفترة التي سبقتها. وفي الوقت الذي تزايدت فيه تحويلات العاملين في الخارج من ٣٦٦ مليون دولار في العام ١٩٧٥ إلى ٣٤٩٦ مليون دولار في العام ١٩٨٥، فإنها انخفضت إلى ٢٨٤٥ مليون دولار في العام ١٩٨٧[(١٥)]. وقد عمل هذا على أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من ٩ بالمئة في النصف الثاني من السبعينيات إلى ٥ بالمئة في النصف الثاني من الثمانينيات، مع ارتفاع معدلات التضخم من ٧,٣ بالمئة إلى ٩,٢ بالمئة في الفترة ذاتها[(١٦)]، الأمر الذي عمق من حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة في المجتمع المصري بالشكل الذي قلل من تماسكه. وتجدر الإشارة إلى أن حصيلة الدخل المتأتي من المصادر المذكورة قد ارتفعت من ٧٠٠ مليون دولار في العام ١٩٧٥ إلى ٩,٨ مليار دولار في بداية الثمانينيات، بحيث شكّلت ٧٠ بالمئة من اجمالي حصيلة الصادرات المصرية في تلك الفترة، وكان لهذا إسهام كبير في ارتفاع الأسعار[(١٧)].

أما تكوين رأس المال الثابت في مصر فقد نما بمعدل ٧,٥ بالمئة في الستينيات و٢٧,٧ بالمئة في السبعينيات، لكنه لم ينمُ بأكثر من ١٥,٥ بالمئة في الثمانينيات. وانخفضت نسبة تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج من ١٢,٤ بالمئة في العام ١٩٦٠ إلى ١١,٥ بالمئة في العام ١٩٧٠، لكنها ارتفعت إلى ٢٦,١ بالمئة

---

(١٥) World Bank, Report no. 7447 - EGT, 1990, pp. 10-19.

(١٦) World Bank, *World Development Report, 1989* (New York: Oxford University Press, 1989), p. 164.

(١٧) World Bank, Report no. 6195 - EGT, pp. 32-33.

في العام ١٩٨٠، ثم عادت وانخفضت إلى ٢٣,٢ بالمئة في العام ١٩٨٩، وهي نسب مرتفعة مقارنة بمثيلاتها في البلدان النامية، حتى إنها تضاهي تلك السائدة في بعض الدول المتقدمة، كاليابان التي بلغت فيها ٢٨ بالمئة في العام ١٩٨٧[١٨].

ويعكس الجدول رقم (٤ ـ ٦) التطورات القطاعية لرأس المال الثابت في مصر.

الجدول رقم (٤ ـ ٦)

البنية القطاعية لتكوين رأس المال الثابت في مصر للفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥)

بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨١

(نسبة مئوية)

السنة / القطاعات	١٩٧٥	١٩٨٥	معدل النمو السنوي المركب
الزراعة والصيد والغابات	٩,٠	٧,٧	١٤,٦
الصناعة والتعدين	٢٧,٢	١٧,٦	١١,٥
النفط	٢١,٧	٢٠,٣	١٥,٦
الكهرباء والماء والغاز	٥,٠	١١,٤	٢٦,٥
التشييد والبناء	٢,٨	٢,١	١٣,١
القطاعات التوزيعية	٢٠,٥	٢٤,٢	٢٠,٤
القطاعات الخدمية	١٣,٨	١٦,٧	١٨,٦

المصدر: World Bank, Report no. 6195 - EGT, 1986, p. 90.

ويلاحظ اتجاه الأهمية النسبية للقطاعات السلعية نحو الانخفاض من ٦٦ بالمئة إلى ٥٩ بالمئة مع ارتفاع الأهمية النسبية للقطاعات التوزيعية والخدمية، لكن نسبة تكوين رأس المال الثابت في القطاعات السلعية إلى اجمالي حصتها من الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت من ١٢,١ بالمئة إلى ٣١,٦ بالمئة خلال الفترة ذاتها، الأمر الذي يعكس انخفاضاً في مردود رأس المال في هذه القطاعات الحيوية، ويؤشر حالة التدهور في استخدام الموارد المتاحة بالشكل الذي يقلل من امكانية زيادة الاعتماد على الذات في التطور، وزيادة الاعتماد على الخارج، والناجم أساساً عن سوء

(١٨) International Monetary Fund (I.M.F.), *I.F.S. Year Book, 1989.*

استخدام الفائض الاقتصادي المتاح للتنمية.

وبشكل عام، لم تكن التغيرات في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في مصر فعالة في تطوير الاقتصاد، إذ بقي القطاع الأولي يشكل أكثر من ثلث الناتج حتى نهاية الثمانينيات، كما اتجهت الأهمية النسبية للصناعة التحويلية نحو الانخفاض، وعانت القطاعات الخدمية اضطرابات وعدم استقرار في اتجاهات نموها، في حين كانت القطاعات التوزيعية أكثر استقراراً، ونالت اهتماماً كبيراً لتطويرها بعد تطبيق سياسة الانفتاح. ويبدو أن ربحية الاستثمار فيها كانت مرتفعة مقارنة بالقطاعات السلعية والخدمية، بحيث شجع هذا الأفراد على توجيه رؤوس أموالهم نحوها، وبالتالي فالدخول الموزعة كانت أكبر من حجم السلع المنتجة، الأمر الذي زاد من معدلات ارتفاع الأسعار من جهة، ومن شدة الاعتماد على الخارج من جهة أخرى.

٣ ـ كوريا الجنوبية

أما كوريا الجنوبية فيتسم اقتصادها بصغره وانفتاحه على الخارج بشكل كبير، وقد دفعت محدودية الموارد الطبيعية وعدم تنوعها، كوريا إلى الاستناد إلى استراتيجية تشجيع الصادرات للحصول على النقد الأجنبي اللازم لتسديد متطلبات استيراد السلع والخدمات، خصوصاً تلك التي لا يمكن توفيرها محلياً، كالنفط والمواد الأولية الأخرى وغيرها، والتي لا يمكن الاستغناء عنها في عملية التصنيع التي طُوِّرت بشكل جاد على مرّ السنين الماضية. وقد ساعدها في ذلك توفر العنصر البشري الماهر والرخيص، إلى جانب الاعتماد على رأس المال الأجنبي، سواء كان استثماراً مباشراً، أو قروضاً، أو مساعدات.

أثرت الحرب الكورية التي امتدت على طول الفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٥٣) كثيراً في الأداء الاقتصادي في كوريا الجنوبية، والشمالية بالتأكيد، خلال عقد الخمسينيات، إذ دمرت البنى الارتكازية والكثير من المنشآت، وكانت فترة مابعد الحرب قد كُرست لإعمار ما دُمِّر وبناء قاعدة أساسية للتطور اللاحق، من خلال تعديل هيكل الناتج المحلي الاجمالي، وتقليل الاعتماد على الزراعة التي كانت لها الغلبة في تكوينه، ومن المعروف أن الجزء الجنوبي من كوريا يعدّ زراعياً أكثر منه صناعياً.

حدث الانقلاب الاقتصادي في التوجه نحو تطوير الصناعات التصديرية، وتدخّل الدولة بشكل كبير في تسيير الاقتصاد، واعتماد التخطيط الاقتصادي، مع

الانقلاب العسكري الذي أطاح بالنظام القائم في العام ١٩٦١. وقد تم إعداد ست خطط خمسية منذ العام ١٩٦٢ ولغاية نهاية العام ١٩٩١[١٩]. تبنت الخطة **الأولى** تحقيق هدفين رئيسيين هما: تصحيح الخلل في المسار الاقتصادي الذي وسم الفترة السابقة، ووضع مرتكزات وأسس الاعتماد على الذات في التطور الاقتصادي، أي تقليل الاعتماد على المساعدات التي كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تقدمها إلى الحكومة الكورية بعد أن توقع القادة العسكريون قطع هذه المساعدات. وتمّ تحديد السياسات اللازمة لتحقيق هذين الهدفين، وأهمّها تأمين مصادر الحصول على الطاقة، وتصحيح الهيكل اللامتوازن للاقتصاد الوطني، وتوسيع الصناعات القائدة ورأس المال الاجتماعي، والاستخدام الكفوء للمصادر العاطلة، وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وأخيراً تطوير التقنية. واستهدفت هذه الخطة تحقيق معدل لنمو الناتج المحلي الاجمالي بـ ٧,١ بالمئة، واستطاعت تجاوز هذا المعدل بقليل، إذ تحقق معدل ٧,٩ بالمئة لنمو الناتج خلال فترة الخطة المنتهية في العام ١٩٦٦.

أما الخطة **الثانية** فقد تبنت تحقيق معدل لنمو الناتج قدره ٧ بالمئة سنوياً وتحديث الهيكل الصناعي وتطويره مع الاستمرار في تطوير القدرة الذاتية للنمو الاقتصادي، من خلال رفع كفاءة المحاصيل الزراعية المنتجة والاهتمام بالصيد والغابات وبناء مقومات للصناعات الحديثة، مع تحسين وضع ميزان المدفوعات، وتقليل البطالة، وتحديد معدل نمو السكان، والتوجه نحو زيادة الدخل الزراعي، وتحسين التقنية والإنتاجية وتطويرها. وتمّ تحقيق معدل ٩,٧ بالمئة لنمو الناتج المحلي الاجمالي.

وجاءت الخطة **الثالثة** لتؤكد تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستمرار بالنمو السريع، مع ضمان العدالة الاجتماعية وتوسيع مساحة الأراضي المحروثة والمستصلحة وتطويرها، من خلال سياسات عديدة، أهمها تحقيق الإشباع الذاتي في مجال الغذاء، وتحسين مستوى المعيشة في القرى والأرياف، مع تطوير الهيكل الصناعي والتقني، وزيادة مهارات الأيدي العاملة، والاهتمام برأس المال الاجتماعي، وضمان الاستخدام الكفوء للموارد، وتحسين الرفاهية بشكل عام. وقد خطط لتحقيق معدل ٨,٦ بالمئة لنمو الناتج، تمّ تجاوزه فعلاً إلى ١٠,٢ بالمئة.

---

(١٩) المعلومات الواردة حول خطط التنمية في كوريا مستمدة من المصادر التالية:
World Bank, Report no. 7920 - KO, 1989, pp. 1-3; Korea Exchange Bank, *The Korean Economy, 1983*, pp. 2-8, and I. June Kum, «Imported Inflation and the Development of the Korean Economy,» in: Sted Griffith, *World Prices and Development* (London: Gower Publishing Co., 1985), pp. 169-196.

واستهدفت الخطة **الرابعة** معدلاً طموحاً لنمو الناتج قدر بـ ٩,٢ بالمئة، مع التأكيد على تطوير التقنية وتحسين الكفاءة الإدارية للنظام الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة، لكن الارتفاع المستمر في أسعار النفط أثر بشكل كبير في فعالية الأداء الاقتصادي في كوريا في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، وبالتالي لم ينمُ الناتج المحلي الاجمالي أكثر من ٥,٥ بالمئة، مع ارتفاع معدلات البطالة والتضخم التي أوجدت اضطراباً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً كبيراً في كوريا في تلك الفترة.

لذلك فإن من أهم الأهداف التي وضعت للخطة **الخامسة** كانت السيطرة على استقرار الأسعار وتقليل معدلات البطالة، مع زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة الأداء، واتباع سياسات تنموية جديدة تهدف إلى تحقيق الرشادة الاقتصادية، وإنعاش المنافسة في مجال الصناعات الثقيلة، وتحسين النظام المالي، إضافة إلى وضع محددات لاستهلاك الطاقة، مع التوجه نحو إجراء اصلاحات في وظائف الدولة وإدارتها المالية، وتطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الكوري في الأسواق الخارجية، وتطوير التعليم والبحث العلمي والتقني، وإيجاد الروابط والاستقرار بين العاملين والإدارات، وعدم اهمال التنمية الاجتماعية. وقد استهدفت تحقيق معدل للنمو قدره ٧,٦ بالمئة تجاوزته كثيراً، إذ بلغ معدل النمو الفعلي ١٠,٥ بالمئة، وكان لانخفاض أسعار النفط عالمياً دور أساسي في تحقيق هذا المعدل المرتفع.

أما الخطة **السادسة** فقد استهدفت، بشكل رئيسي، تقليل حجم الدين الخارجي الذي تزايد بحدّة خلال الثمانينيات حتى تجاوز ٤٧ مليار دولار في العام ١٩٨٥، كما استهدفت توفير فرص عمل إضافية لتقليل معدل البطالة الذي لم تستطع الخطة السابقة معالجته بفعالية. وكان التركيز في تحقيق هذه الأهداف على زيادة الرشادة الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء والإنتاجية، ورفع القدرة التصديرية للسلع الكورية، وقد نجحت فعلاً في زيادة حجم الصادرات بشكل كبير جداً مع تحقيق معدل للنمو بلغ ١٢ بالمئة خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة، كما انخفض الدَّين الخارجي إلى نحو ٣١ مليار دولار في نهاية العام ١٩٩٠ بعد أن حققت فائضاً في ميزان المدفوعات تجاوز ١٤ مليار دولار في السنة نفسها.

أما التغيرات في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي فقد تأثرت كثيراً بالسياسات المشار إليها، ويعكس ذلك الجدول رقم (٤ ـ ٧).

الجدول رقم (٤ ـ ٧)

التغيرات في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة

(نسبة مئوية)

القطاع / السنة	١٩٥٣	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٨	١٩٩٠
الزراعة والصيد والغابات	٤٠,٥	٣٦,٠	٣٨,٩	٣١,٣	٢٦,٣	١٦,٠	١٦,٦	٩,٧	٧,٩
التعدين والاستخراج	١,٠	٢,٥	١,٤	٢,٦	٢,٤	١,٧	١,٧	٠,٧	٠,٥
الصناعة التحويلية	٦,٦	١٠,٧	١٤,٥	١٢,٣	١٨,٦	٢٥,٤	٢٦,٩	٣٤,٣	٠,٥
التشييد والبناء	٣,١	٤,٠	٣,٧	٧,٣	٧,٣	٨,٩	٩,٢	٧,١	٠,٤
الكهرباء والماء والغاز	٠,٥	٠,٨	١,٠	١,٠	١,٤	٢,١	٢,٣	٣,٠	٠,٤
النقل والمواصلات	٢,٦	٥,٠	٤,٣	٤,٥	٥,٥	٧,٦	٧,٦	٧,٨	٠,٠
التجارة	٨,٢	١٠,٣	١٤,٠	١٣,٧	١٥,٨	١٥,٤	١٥,٨	١٢,٩	٠,٦
التمويل والتأمين	١,٤	١,٦	٢,٠	٤,٠	٤,٠	٦,٥	٥,٥	٣,٥	٠,٧
الخدمات	٣٦,١	٢٣,١	٢٣,٧	٢٣,٣	١٨,٧	١٦,٣	١٤,٤	٢٣,٧	٠,٦

المصادر: السنتان ١٩٥٣ و١٩٦٠ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٠ مستمدة من:

United Nations, *Year Book of National Account Statistics, 1964*, p. 174;

السنة ١٩٦٦ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٠ مستمدة من:

P. Hasan and D. Rao, *Korea: Policy Issues for Long Term Development* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1979), p. 7;

السنوات الأخرى بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ مستمدة من:

World Bank, Report no. 7920 - KO, 1989, pp. 35-36.

يلاحظ الانخفاض الكبير في أهمية القطاع الزراعي، إذ بلغت حصته في نهاية المدة ربع ما كانت عليه في بدايتها، مع تزايد أهمية الصناعات التحويلية بشكل كبير جداً، إذ تضاعفت أكثر من خمس مرات خلال الفترة المذكورة. وبشكل عام، لم ينخفض اسهام القطاعات السلعية عن ٥٠ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي طيلة الفترة المدروسة، الأمر الذي يشير إلى الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية لما لها من دور فاعل في عملية التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي. أما الخدمات فقد شهدت تناقصاً مستمراً، باستثناء الفترة الأخيرة من الثمانينيات، كما ازدادت باضطراد أهمية القطاعات التوزيعية حتى فاقت أهمية القطاعات الخدمية في سنوات

عديدة، وهذه التغيرات تنسجم مع الأهداف والسياسات التنموية التي تبنتها الخطط الموضوعة طيلة الثلاثين عاماً الماضية.

إن معدل النمو المرتفع الذي حققه الاقتصاد الكوري، والتغيرات البنيوية الجذرية في الناتج المحلي الاجمالي، تحققت بفعل مساعدة عوامل عديدة، أهمها، التدخل الواسع من قبل الدولة وتوجيهها عملية التنمية الاقتصادية، فضلاً عن اتخاذ جملة من الإجراءات المالية والنقدية المشجعة للنمو، كتخفيض سعر صرف العملة المحلية لتشجيع الصادرات وتقليل الاستيرادات، واتباع نظام حوافز للمنتجين المحليين، إلى جانب الاهتمام بالعنصر البشري وإعداده، بما ساعد على توفير الكوادر الفنية والماهرة التي تتطلبها القطاعات الاقتصادية كافة، وخصوصاً القطاع الصناعي. كما كان للعادات والتقاليد الكونفوشيوسية السائدة أثر في إعداد أفراد متعلمين ذوي خبرة واسعة في العمل والاندفاع إلى تأديته. ويعزو بعض الاقتصاديين النمو السريع والمرتفع للاقتصاد الكوري إلى الفائض في العمل الماهر والفني، إلى جانب اتباع استراتيجيا تنموية تلخصت في تشجيع قطاع الصناعات التحويلية وتطويرها، بدءاً من الصناعات الخفيفة، كثيفة العمل، وصولاً إلى الصناعات الكيمياوية والثقيلة، كثيفة رأس المال، واتباع استراتيجية تشجيع الصادرات بدلاً من احلال الواردات، إلى جانب فعالية جذب رؤوس الأموال الأجنبية لملء الفجوة الداخلية وتوفير التمويل اللازم للاستثمارات المختلفة، والأهم من ذلك كله، التدخل الحكومي المباشر في الأنشطة الاقتصادية، واستخدام الحكومة السياسة النقدية كأداة مهمة لتحقيق معدل نمو مرتفع، وفي التأثير في تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة بشكل كفوء ورشيد[٢٠].

لقد اندفعت كوريا في تطبيق استراتيجية تشجيع الصادرات لأسباب عديدة، أهمها، إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن توقف المعونة التي تقدم إلى كوريا في الستينيات، وبالتالي لم يكن أمام صانعي السياسة الاقتصادية إلا اتباع هذه الاستراتيجيا لتعويض النقص في العملات الأجنبية. وفي الوقت نفسه، فإن منع الاستيرادات المتبع في استراتيجية احلال الواردات، كان تأثيره محدوداً في تحسين وضع ميزان المدفوعات، لارتفاع نسبة الاستيرادات من السلع غير التنافسية إلى اجمالي الاستيرادات. وقد أكملت كوريا إحلال الواردات في السلع الاستهلاكية غير

---

(٢٠) Kum, Ibid., p. 172.

المعمرة منذ بداية الستينيات، ولذا وجب عليها اتباع سياسة احلال الواردات في السلع المعمرة والسلع الإنتاجية والوسيطة، وهذه لم تكن ممكنة بسبب صغر حجم السوق المحلية، وكبر متطلباتها من رأس المال الذي تفتقر إليه كوريا. أكثر من ذلك، فإن الأجور المنخفضة نسبياً، وفائض العمل الماهر، أعطى كوريا ميزة نسبية في تصدير السلع كثيفة العمل، كما ان نظام الحوافز أصبح أكثر كفاءة بسبب التدخل الحكومي فيه من خلال الرقابة المباشرة لوضع الاقتصاد الكوري في الاتجاه المرغوب لتطوره، علماً أن هذه الاستراتيجيا تعتمد على الحوافز أكثر من اعتمادها على الرقابة، وتتوقف الحوافز المعطاة على فعالية الصادرات في الأسواق الدولية شديدة التنافس. وتدخل الوسائل التالية ضمن الحوافز المشجعة للتصدير: التعريفة المعفاة على استيراد المواد الأولية ومتطلبات إنتاج سلع التصدير، والسماحات على استيراد المواد الأولية. كما قامت الحكومة بتخفيض قيمة العملة المحلية، وإصلاح النظام الضريبي، ورفع سعر الفائدة في البنوك التجارية، لتشجيع تدفق رأس المال الأجنبي إلى داخل كوريا، وزيادة حجم الادخار المحلي أيضاً[٢١].

ولعب التقارب مع اليابان منذ منتصف الستينيات، والمساعدات اليابانية لكوريا في مجال التصنيع والتقنية، وتوفير رؤوس الأموال للاستثمارات المتاحة، دوراً فاعلاً في إنجاح الاستراتيجيا التنموية المتبعة فيها. وكانت السياسة الصناعية المتبعة خلال الستينيات تركّز على تشجيع الاستثمار في الصناعات الخفيفة، خصوصاً النسيج والطباعة، اللذين شكّلا ٧٠ بالمئة من اجمالي الناتج الصناعي في العام ١٩٧٠، لكن هذه النسبة انخفضت إلى نحو ٤٠ بالمئة فقط في منتصف الثمانينيات. وشهدت الصناعات الثقيلة والكيمياوية تقدماً واضحاً منذ النصف الثاني من السبعينيات. وكان للدولة دور بارز في إرساء دعائم هذا التطور، سواء عن طريق الإسهام المباشر في المنشآت الإنتاجية، أو عن طريق سياساتها المختلفة التي أتاحت توجيه الاستثمارات ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية نحو القطاعات التي تريد تطويرها، والتي تكون قطاعات قائدة لعملية التنمية، والتي اختلفت من فترة إلى أخرى، ومن خطة خمسية إلى أخرى. وكان هذا وفقاً لدراسات فنية واقتصادية لجميع المشروعات الصناعية التي تدرج في الخطة، أو تسمح الدولة بإقامتها وتشجيعها. واتسمت فترة الثمانينيات بتخفيف القيود الموضوعة على الاستثمار الأجنبي، والاتجاه نحو تقليل حجم التدخل الحكومي بالوسائل كافة،

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

الأمر الذي شكل انعطافاً جديداً في مسيرة التنمية الكورية، كان له تأثيرات عديدة في استمرارية التطور الاقتصادي واستقراره، كما ستتم دراسته لاحقاً[٢٢].

أما تكوين رأس المال الثابت، فقد نما بمعدل ١٠,٣ بالمئة خلال الفترة (١٩٥٣ ـ ١٩٦٣)، وارتفعت نسبته إلى اجمالي الناتج المحلي من ١٠ بالمئة إلى ١٧ بالمئة خلالها[٢٣]. ثم واصل الارتفاع إلى ٢٥,٦ بالمئة في العام ١٩٧٥ و٣٦,٥ بالمئة في العام ١٩٨٠، وأخيراً ٣٦,٦ بالمئة في العام ١٩٩٠[٢٤]. وهي نسب مرتفعة تدل على التوجه نحو تكثيف استغلال الموارد المتاحة لتطوير الاقتصاد الوطني. ويعكس الجدول رقم (٤ ـ ٨) التغيرات الحاصلة في الهيكل القطاعي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في كوريا:

الجدول رقم (٤ ـ ٨)
الهيكل القطاعي لاجمالي تكوين رأس المال الثابت في كوريا
بالأسعار الثابتة
(نسبة مئوية)

القطاع / السنة	١٩٥٣	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٩٠
الزراعة والصيد والغابات	١٤,٢	١٤,٦	١١,٩	٨,١	٨,٨	٨,١	٨,٠
التعدين والاستخراج	٠,٣	٢,٠	١,١	٠,٥	١,١	٠,٧	٠,٨
الصناعة التحويلية	٢٠,٤	١٨,١	٢٨,٣	١٩,٨	٢٠,٥	٢٢,٥	٢٢,٠
التشييد والبناء	٠,٥	٠,٨	١,٢	١,٢	١,٢	٢,٦	٢,٦
الكهرباء والماء والغاز	٢,٨	٤,٣	٥,٣	١١,٤	٧,٢	٩,٣	٨,٣
النقل والمواصلات	١٨,٥	١٩,٦	٢٥,٣	٢٥,٨	٢٧,١	١٢,٣	١٣,٣
التجارة	١١,٥	٥,٥	٤,٠	٥,٩	٥,٦	٣,٦	٤,٣
التمويل والتأمين	-	١,١	٠,٤	١,٠	١,٢	٢,٠	٢,٥
الخدمات	٣١,٨	٣٤,٠	٢٢,٤	٢٦,٣	٢٧,٣	٣٨,٩	٣٨,٢

المصادر: المصادر نفسها.

---

(٢٢) هبة حندوسة، «إدارة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية،» ورقة قدّمت إلى: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٧)، ص ٣٧٤ ـ ٣٩١.

(٢٣) United Nations, *Year Book of National Accounts Statistics, 1964*, p. 77.

(٢٤) International Monetary Fund (I.M.F.): *I.F.S. Year Book, 1990* and *I.F.S. Year Book, September 1991*, p. 326.

إن التذبذب المستمر في أهمية القطاعات المختلفة يرتبط بالسياسات الاقتصادية المتبعة في الخطط الخمسية الموضوعة، والتي تختلف تأكيداتها من فترة إلى أخرى حسب متطلبات التطور الاقتصادي. وبشكل عام، وباستثناء العام ١٩٦٦، فإن القطاعات الخدمية كانت الأكثر نصيباً في تكوين رأس المال الثابت، يأتي بعدها قطاعا النقل والمواصلات والصناعة التحويلية، ثم القطاع الزراعي. ومع ذلك لم تنل القطاعات السلعية أكثر من ٤٥ بالمئة من تكوين رأس المال الثابت في أحسن الأحوال، وهي نسبة تقل عن نسبة إسهامها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، الأمر الذي يدل على ارتفاع مردود رأس المال في هذه القطاعات بالشكل الذي يشجع أصحاب رؤوس الأموال على توجيه استثماراتهم إليها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتطور الاقتصاد الوطني.

لقد أثبتت السياسات الاقتصادية المتبعة في كوريا كفاءتها من ناحية تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وإحداث تغيير جذري في هيكل الناتج المحلي الاجمالي. لكن هذه السياسات زادت من شدة اعتماد الاقتصاد الكوري على الخارج من خلال الاعتماد الكبير على رأس المال الأجنبي، وتصدير القوى العاملة إلى الخارج لتقليل معدلات البطالة وتوفير العملات الأجنبية، مع الاعتماد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها الصناعية المختلفة، وبالتالي، فإن التقلبات التي تحدث خارج كوريا لها أثر كبير في مدى استمرار التطور الاقتصادي واستقراره فيها، كما ان زيادة الاعتماد على الخارج لا تتيح لواضعي السياسة الاقتصادية اتخاذ الاجراءات على المستوى الداخلي، التي تمكّن من السيطرة على استقرار النمو الاقتصادي واضطراد تطوره.

٤ ـ الصين

منذ قيام جمهورية الصين الشعبية في العام ١٩٤٩[٢٥] وحتى العام ١٩٧٨، كانت علاقاتها الاقتصادية الخارجية محدودة كثيراً، واعتمدت في تلك الفترة استراتيجيا الاعتماد على الذات، أي انها استندت، بشكل رئيسي، إلى مواردها الذاتية لتنفيذ عملية التنمية الاقتصادية. وكان النظام الذي فضّل هذه الاستراتيجيا

(٢٥) تم الاعتماد على المصادر التالية في تحليل تطور الاقتصاد الصيني:
World Bank, Report no. 7483 - CHA, 1989, pp. 1-15; The Economist Intelligence Unit (E.I.U.), *China, 1987*, pp. 14-18, and William W Hollter, *China's Gross National Product and Social Accounts, 1950-1957* (Illinois: Free Press, 1958), pp. 2-6.

شديد المركزية، يعتمد على المؤسسات الصغيرة التي تدار مركزياً. ومع ذلك فقد حصلت الصين على مساعدات كبيرة في مجال التقنية ورأس المال، والطاقة من الاتحاد السوفياتي في بداية تطورها وحتى العام ١٩٦٠، حين شهدت العلاقات بين الجانبين تدهوراً إلى حدّ العداء دام أكثر من عشرين عاماً.

بدأت عملية الإصلاح، الاقتصادي والسياسي، واتباع سياسة الباب المفتوح في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، بالتغيير الذي حصل في القيادة الصينية وطبيعة توجهاتها الفكرية بعد وفاة الرئيس ماو في العام ١٩٧٦، والقضاء على جماعة الأربعة الذين دعوا إلى التمسك بالنهج السابق والاستمرار بالثورة الثقافية التي وُضِعَت أسسها منذ العام ١٩٦٦، والتي استهدفت فسح مجال أوسع للعاملين للاسهام في اتخاذ القرارات، مع محاولة رفع المستوى الاجتماعي والثقافي لسكان القرى والأرياف وتحسين حالتهم المعيشية. وقد سيطر على الحكم مجموعة من المحافظين في الحزب الشيوعي الصيني الذين استهدفوا تطوير الصين من خلال إعادة علاقاتها بالخارج، وتحسينها، خصوصاً مع الدول الرأسمالية المتقدمة، مع السماح لرأس المال الأجنبي بالاسهام في عملية التنمية الاقتصادية.

وُضِعت الخطة الخمسية **الأولى** في العام ١٩٥٣، واتبعت فيها سياسة التأكيد على بناء أساس لصناعة ثقيلة، بعد ثلاث سنوات من إعلان الاصلاح الزراعي وتطبيقه، وبعد السيطرة على التضخم المرتفع الذي ناءت بحمله الصين في الفترة التي سبقت الخطة. لقد خُطِّط للناتج الصناعي بأن ينمو بمعدل ٣٠ بالمئة سنوياً، في حين أهملت الزراعة، ولم ينمُ القطاع الزراعي أكثر من ٤,٥ بالمئة سنوياً، وكان نموه شاملاً للسلع الغذائية والسلع التي تدخل كمواد أولية للصناعة النامية. وقد تزايد الطلب على السلع الغذائية بمعدل ٢ بالمئة سنوياً في حين نما الطلب على السلع الزراعية الأخرى بمعدل أعلى منه بكثير.

استهدفت الخطة **الثانية** تحقيق طفرة عظيمة في الاقتصاد الصيني، من خلال تحديث الصناعة بشكل خاطف وسريع. وعلى أساس الاحصاءات المنشورة في حينها تمّ بلوغ الهدف النهائي لصناعات مهمة عدة خلال السنتين الأولين من الخطة. لكن عدم ملاءمة الظروف الطبيعية، والكساد المتسبب من الاضطراب في تحقيق بقية أهداف الخطة عمل على عرقلة تحقيقها، كما عرقل نمو الناتج في السنوات اللاحقة بعد العام ١٩٦٠ بسبب القطيعة في العلاقات مع الاتحاد السوفياتي الذي سحب خبراءه وقطع مساعداته، الأمر الذي أدى إلى توقف الكثير من المشاريع، وبالتالي بدأ الناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض المستمر، حتى عاد في

العام ١٩٦٤ إلى ما كان عليه في العام ١٩٥٧، مع تدهور واضح في القطاع الزراعي، وارتفاع معدلات البطالة.

خلال الستينيات، قامت الخطوط الرئيسية للسياسة الاقتصادية على أساس اعطاء الثقل الأكبر للزراعة، فالصناعات الخفيفة، وجزئياً لتوسيع الصناعات الثقيلة. كما شهدت الصين تحولات ملحوظة في التوجهات بتنفيذ الثورة الثقافية التي بدأت مع بداية الخطة **الثالثة**. وكان لإعلان الثورة الثقافية أثر تراجعي في البداية بسبب ما أثاره من عدم استقرار وتغيير في السياسات المتبعة، والتي لم يسيطر عليها إلا بعد مرور سنتين. وكان القطاع الصناعي أكثر تأثراً بهذا الاضطراب من غيره من القطاعات. وقد تمكنت الصين من استعادة نموها الاقتصادي، وتعديل هيكل اقتصادها بما يتناسب والموارد المتاحة وانسجاماً مع مرحلة التطور التي بلغتها.

وُضِعت الخطة **الرابعة** في العام ١٩٧١، وكانت الأكثر نجاحاً في تحقيق الأهداف المرسومة منذ تطبيق الخطة الأولى. فقد حفزت النمو الاقتصادي، خصوصاً في القطاع الصناعي، وسجلت تغيرات جذرية في التوجهات، كما شهدت استعادة لعلاقات الصين مع بعض الدول الأجنبية، وإعادة التعاون الاقتصادي والفني في ما بينها في سبيل انجاز الأهداف المخططة، والتعويض من الركود الذي ساد في بداية الستينيات وترك أثراً كبيراً في مسيرة تطور الصين الاقتصادية.

تأخَر الإعلان عن تنفيذ الخطة **الخامسة** بسبب وفاة ماو، وما تبعها من أحداث سياسية كبيرة، وأُقرّت في العام ١٩٧٨ خطة عشرية تمتد إلى العام ١٩٨٥ (بدءاً من العام ١٩٧٦) سُمّيت بخطة التحديات الأربعة التي وضع أسسها الزعيم الصيني شو إن لاي منذ العام ١٩٧٥، حين أعلن أن على الصين أن تُعدّ نفسها لتحقيق تحديث عميق في الزراعة، والصناعة، والدفاع القومي، والعلم والتقنية، وأن تبلغ في تطورها مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً مع نهاية القرن العشرين، ليمكّنها ذلك من أداء دورها كقوة عظمى في العالم. وأهملت هذه الخطة، التي أكدت على الصناعة الثقيلة واستيراد التقنية، بعد سنة من تصديقها، وبدأت فترة اصلاح جديدة في الصين، كان الهدف الأساسي منها هو الحفاظ على التوازن الهيكلي بواسطة تقليل الاعتماد على الصناعات كثيفة الرأسمال، وإعطاء الأسبقية للصناعات الخفيفة، كثيفة العمل، كوسيلة لتلبية الطلب الاستهلاكي المحلي، وتشجيع الصادرات من السلع المصنعة. واختيرت السياسات الاقتصادية في مجال

تخصيص الموارد، والصرف الأجنبي، والحوافز، وغيرها، في بعض القطاعات القائدة، كالنقل والمواصلات والتشييد والاستخراج، مع التأكيد على تحقيق هدف ثانوي مهم، هو إصلاح الإدارة الاقتصادية من خلال إعادة النظام الهيكلي للمنشآت، وإعطاء مجال أوسع لقوى السوق في مجال تخصيص الموارد، وتأكيد أكبر على الكفاءة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية. كان مقرراً أن تحدث هذه الاصلاحات في مدى ثلاث سنوات، لكنها استمرت إلى نهاية العام ١٩٨٥.

وتمّ تطبيق الخطة **الخامسة** للفترة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)، وقد استهدفت تحقيق معدل لنمو الناتج بـ ٤ بالمئة سنوياً، وتأخر تنفيذها إلى العام ١٩٨٣، وبالتالي كان تأثيرها محدوداً في إحداث التغييرات المستهدفة في بنية الناتج المحلي الاجمالي، وفي هيكل القطاع الصناعي نفسه، كما لم تأخذ بعين الاعتبار أثر الاصلاحات الاقتصادية الجارية في النمو الاقتصادي، لكن تمّ تجاوز الأهداف المخططة بشكل ملحوظ وكبير في جميع القطاعات الاقتصادية، فقد نما الناتج المحلي الاجمالي بـ ٩,٨ بالمئة خلالها، والقطاع الصناعي بـ ١٢,٦ بالمئة، والزراعي بـ ٨ بالمئة، كما ازداد إنتاج الحديد بمعدل ٤,٧ بالمئة، والفحم بمعدل ٦,٥ بالمئة، والمحاصيل الزراعية بـ ٣,٤ بالمئة. وقد شهد عاما ١٩٨٤ و١٩٨٥، بشكل خاص، توسعاً كبيراً وسريعاً في الإنتاج، والطلب الإضافي على الاستثمار والسلع الاستهلاكية. وبسبب تزايد الطلب بشكل يفوق التزايد في الإنتاج، وارتفاع الدخل النقدي بشكل ملحوظ، ظهرت ضغوط تضخمية أثرت في الانجازات الاقتصادية في الصين في تلك الفترة، وأوجدت العديد من العوائق في وجه التقدم الاقتصادي اللاحق.

أخذت الخطة **السابعة** ثلاث سنوات لإعدادها، صوحبت بمناقشات حامية، واكتملت بما يكفي للتأثير في تحويل الاستثمارات نحو المجالات المرغوبة، وقد أكدت على تجاوز بعض الصعاب التي واجهت الخطة السابقة، مع اهتمامها برفع كفاءة استخدام الموارد، والمضي في برنامج الاصلاح إلى الأمام. وتمّ اعتماد بعض توصيات البنك الدولي الخاصة بتوسيع الصناعات كثيفة العمل، واهتمام أقل بالصناعات كثيفة الرأسمال، والخدمات. ولغرض تحقيق هذه الأهداف قُسّم البلد إلى ثلاث مناطق رئيسية، خطط للجزء الشرقي منها التطور في المجال التقني والعلمي، والجزء الأوسط للتخصص في مجال التعدين والطاقة، في حين تمّ تطوير الزراعة والصيد في الجزء الغربي الأكثر فقراً.

ارتفع الناتج القومي الاجمالي بمعدل مرتفع خلال الخمسينيات بلغ ١١ بالمئة، في حين تناقص بمعدل ـ ٠,٢ بالمئة خلال النصف الأول من الستينيات، إلا أنه

ارتفع في النصف الثاني منها بمعدل ٨,٣ بالمئة، وبالتالي بلغ معدل نموه خلال الستينيات ٤ بالمئة، وفي السبعينيات بلغ معدل النمو ٥,٧ بالمئة، في حين شهدت الثمانينيات ارتفاعاً ملحوظاً في نمو الناتج، إذ بلغ معدله ٩,٩ بالمئة في النصف الأول منها، و٨,٤ بالمئة لغاية العام ١٩٨٩[٢٦].

أما بنية الناتج المحلي الاجمالي القطاعية فقد شهدت تغييرات جذرية باتجاه انخفاض الأهمية النسبية للزراعة، وارتفاع أهمية القطاع الصناعي خلال الفترة المدروسة، إذ انخفضت مساهمة القطاع الزراعي من ٧٠,٤ بالمئة إلى ٤٩,٨ بالمئة خلال الفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٥٧) وارتفعت أهمية القطاع الصناعي من ٢,٤ بالمئة إلى ٤ بالمئة خلال الفترة ذاتها. وخلال الستينيات ظهرت نتائج السياسات التنموية المتبعة، إذ بلغت نسبة الزراعة في اجمالي الناتج ٣٦,٧ بالمئة في العام ١٩٧٠، في حين ارتفعت أهمية قطاع الصناعة التحويلية إلى ٣٠,٣ بالمئة في العام نفسه، واستمر هذا الاتجاه في السبعينيات والثمانينيات، إذ انخفضت أهمية القطاع الزراعي إلى ٣٢,١ في العام ١٩٨٠، و٢٩,٢ بالمئة في العام ١٩٨٥، في حين ارتفعت أهمية الصناعات التحويلية إلى اجمالي الناتج إلى ٣٥,٣ بالمئة و٣٧,٨ بالمئة في السنتين ذاتهما. وفي العام ١٩٩٠ بلغت أهمية القطاع الزراعي ٢٨,٣ بالمئة، في حين ارتفعت أهمية القطاع الصناعي ككل (التحويلي والاستخراجي) إلى ٣٩,٧ بالمئة، أما قطاعات الخدمات الإنتاجية والاجتماعية فقد تناقصت من ٢٢,٩ بالمئة في العام ١٩٧٠ إلى ٢٠ بالمئة في العام ١٩٨٠، ثم بلغت ١٥ بالمئة في العام ١٩٨٨[٢٧].

أما الاستثمار فقد ارتفعت نسبته إلى اجمالي الناتج القومي من ٩,٧ بالمئة في العام ١٩٥٠ إلى ٢٣,٩ بالمئة في العام ١٩٥٧، وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٩٥٢[٢٨]. وعلى الرغم من انخفاضه في الستينيات، إلا أنه عاد وارتفع ليصل إلى ٢٥,٥ بالمئة في العام ١٩٧٠، ثم ارتفع إلى ٣٠ بالمئة في العام ١٩٨٠. وحقق ارتفاعات ملحوظة خلال الثمانينيات حتى بلغ ٤٥,٧ بالمئة في العام ١٩٨٧، وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠[٢٩].

أما الرأسمال الثابت، فلا تتوفر عنه بيانات إلا منذ نهاية السبعينيات،

---

(٢٦) I.M.F., *I.F.S. Year Book, 1990.*

(٢٧) World Bank, *World Tables, 1989-1990.*

(٢٨) Hollter, *China's Gross National Product and Social Accounts, 1950-1957*, pp. 32-33.

(٢٩) World Bank, Report no. 8440 - CHA, 1990, p. 80.

وبشكل عام، فإن نسبته إلى اجمالي الناتج القومي ارتفعت من ٢٥,٦ بالمئة في العام ١٩٨٠ إلى نحو ٣١,١ بالمئة في العام ١٩٨٨. وتشير البيانات إلى انخفاض أهمية القطاع الزراعي فيه من ١٠,٦ بالمئة في العام ١٩٧٩ إلى ٣,١ بالمئة في العام ١٩٨٧، في حين كان لقطاع الصناعة التحويلية حصة كبيرة بلغت ٥٤,٥ بالمئة في العام ١٩٧٩، ثم انخفضت إلى ٥٠,٩ بالمئة في العام ١٩٨٧. وضمن هذا القطاع ارتفعت الأهمية النسبية لتكوين الرأسمال الثابت في الصناعات الخفيفة من ٥,٨ بالمئة إلى ٧,٤ بالمئة، وانخفضت الأهمية النسبية له في الصناعات الثقيلة من ٤٨,٧ بالمئة إلى ٤٣,٥ بالمئة خلال الفترة ذاتها. أما الطاقة فقد ارتفعت نسبة تكوين رأس المال الثابت فيها إلى اجمالي رأس المال الثابت من ٢٢,٩ بالمئة إلى ٢٤,٥ بالمئة، كما كان للنقل والمواصلات أهمية بارزة، إذ ارتفعت من ١٢ بالمئة في العام ١٩٧٩ إلى ١٤ بالمئة في العام ١٩٨٧[٣٠].

أما داخل القطاع الصناعي فقد ارتفعت أهمية انتاج الآلات والمكنات إلى اجمالي الناتج الصناعي من ٢٥ بالمئة في العام ١٩٧١ إلى ٢٨ بالمئة في العام ١٩٨٧، وكذلك الصناعات الكيماوية من ١٠,٩ بالمئة إلى ١١,٨ بالمئة، في حين انخفضت أهمية الفحم من ٣,٣ بالمئة إلى ٢,٢ بالمئة، والنفط من ٤,٦ بالمئة إلى ٤,٢ بالمئة. كما ارتفعت أهمية مواد البناء من ٢,٨ بالمئة إلى ٤,٥ بالمئة خلال الفترة ذاتها، في حين ارتفعت الأهمية النسبية لصناعة النسيج من ١٥,٣ بالمئة من اجمالي الناتج الصناعي في العام ١٩٧٨ إلى ١٨,١ بالمئة في العام ١٩٨٧، وصناعة الورق والطباعة من ٣,٣ بالمئة إلى ٥,١ بالمئة في الفترة ذاتها[٣١].

وبشكل عام، كانت السياسات الاقتصادية والتنموية المتبعة في الصين تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على قطاع وحيد لتزداد امكانية الاعتماد على الذات في مجال التنمية الاقتصادية، وتمكنت أن تنجح إلى حدّ كبير في العديد من القطاعات التي رفعت من معدلات نموها وطورت من إنتاجها بشكل ملحوظ. وباستثناء الاخفاقات التي لازمت فترة محاولة تحقيق قفزة عظيمة في الاقتصاد الصيني، فإن طبيعة التغيرات التي حصلت في هيكل الناتج ومعدل نموه تتيح مجالاً واسعاً للتطور من خلال الاعتماد على الموارد الداخلية للصين، على الرغم من أن هناك توجهاً نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، مع التأكيد على استيراد التقنية الرأسمالية المتطورة، لكن بشكل محدد تسيطر عليه

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١١٠.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٦٠.

الدولة، وهو ما ستتم دراسته في فقرة لاحقة.

ثانياً: مؤشرات السكان والقوى العاملة

١ ـ العراق

يعد العراق من الدول قليلة السكان مقارنة بحجم الموارد المتوفرة فيه. وقد ارتبط ذلك سابقاً، بارتفاع معدل الوفيات الناجم عن تردّي الأوضاع الصحية وانتشار العديد من الأمراض الفتاكة، خصوصاً بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن أربع سنوات، وذلك لغاية منتصف هذا القرن. وتغيّر هذا الوضع بعد ذلك، حين بدأت الدولة تهتم بالرعاية الصحية، وتفتح المستشفيات والمؤسسات الصحية المختلفة، وتوفر الكادر الصحي اللازم لها من أطباء إلى كادر تمريضي وغيرها، فضلاً عن توفير الأدوية واللقاحات الضرورية بالشكل الذي أدّى إلى القضاء على العديد من الأمراض الفتاكة التي كانت منتشرة، وقلل من معدل الوفيات، خصوصاً بين الأطفال الرضّع. وبسبب المعدل المرتفع للولادات، فإن معدل النمو السكاني في العراق كان مرتفعاً جداً خلال الأربعين سنة الماضية.

بلغ اجمالي سكان العراق ٤,٨١٦,١٨٥ شخصاً في العام ١٩٤٧، شكلت الإناث نسبة ٥٣,١ بالمئة منهم، وارتفع العدد إلى ٦,٣٣٩,٩٦٠ شخصاً في العام ١٩٥٧، نسبة الإناث ٤٩,٨ بالمئة منهم، وبلغ ٨,٠٩٧,٢٣٠ شخصاً في العام ١٩٦٥، مع تناقص نسبة الإناث إلى اجمالي السكان إلى ٤٩ بالمئة، كما بلغ ١٢,٠٠٠,٤٩٧ شخصاً في العام ١٩٧٧، وكانت نسبة الإناث ٤٨,٥ بالمئة منهم، وأخيراً ارتفع إلى ١٦,٣٣٥,٩٩٠ شخصاً في العام ١٩٨٧، بحيث شكلت الإناث نسبة ٤٨,٦ بالمئة منهم. وبهذا يتضح أن معدل النمو السنوي المركب خلال الفترة ككل بلغ ٣,١ بالمئة، وهو من المعدلات المرتفعة جداً في العالم[٣٢].

ويعدّ العراق من الدول الفتية بسكانها، أي أنه دولة ترتفع فيها نسبة الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، إذ بلغت نسبة ٤١,٤ بالمئة، ٤٥,٣ بالمئة، ٤٧,٣ بالمئة، ٤٨,٩ بالمئة، ٤٥,٢ بالمئة على التوالي للسنوات التي أجري فيها تعداد عام للسكان منذ العام ١٩٤٧ ولغاية العام ١٩٨٧. وإذا أضفنا إلى هؤلاء نسب السكان الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ سنة لتبيّن أن أكثر من نصف السكان هم خارج سن

---

(٣٢) العراق، الجهاز المركزي للاحصاء، **المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٨**، ص ٤٩ ـ ٥٠.

العمل. وقد عمل هذا على رفع نسبة الإعالة[٣٣] لتبلغ ١٠٠ بالمئة أو أكثر أحياناً، الأمر الذي كان له أثر سلبي في مستوى الرفاهية، كما حدّد حجم القوى العاملة بالشكل الذي دفع إلى الاعتماد على القوى العاملة غير العراقية منذ منتصف السبعينيات حين بدأ بتنفيذ خطط تنموية طموحة جداً في ذلك الوقت. واستمر وجودهم إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية لتزايد الحاجة إليهم لسدّ النقص الذي حصل بسبب سحب جزء كبير من العاملين إلى جبهات القتال[٣٤].

أما التوزيع البيئي للسكان، فقد كان الاتجاه نحو زيادة نسبة السكان الحضر، إذا ارتفعت نسبتهم إلى اجمالي السكان من ٣٦ بالمئة في العام ١٩٤٧ إلى ٧٠,٢ بالمئة في العام ١٩٨٧. ويرتبط هذا بعوامل اقتصادية واجتماعية عدة، تتمثل في البحث عن فرص عمل ذات مستوى أجري مرتفع، إضافة إلى الاستجابة للتغيرات البنيوية الحاصلة في الأنشطة والفعاليات الاقتصادية، خصوصاً ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مقابل انخفاض الأهمية النسبية للقطاع الزراعي، إلى جانب التأثيرات الاجتماعية والثقافية المتمثلة بتوفر الخدمات الصحية والتعليمية، والوسائل الترفيهية في المدينة بشكل يفوق كثيراً وضعها في الريف[٣٥].

ويعكس التوزيع الجغرافي للسكان تركزاً كبيراً في محافظات بغداد والبصرة ونينوى، إذ ارتفعت نسبة السكان فيها إلى اجمالي السكان من ٤٠,٩ بالمئة في العام ١٩٥٧ إلى ٤٤,٢ بالمئة في العام ١٩٧٧، إلا أنها انخفضت إلى ٣٧,٩ بالمئة في العام ١٩٨٧[٣٦]. والحقيقة إن الانخفاض لم يحصل بتأثير سياسات محددة وإنما كان لسببين رئيسيين: هما **أولاً**، ظروف الحرب العراقية ـ الإيرانية، وما شهدته البصرة من قصف شديد، خصوصاً في العام ١٩٨٧، أجبر جزءاً من سكانها على الهجرة الموقتة عنها، والسبب **الثاني** هو التغيرات الإدارية التي شملت محافظة بغداد، حين ألغيت في العام المذكور وتمّ إلحاق بعض أقضيتها بالمحافظات القريبة منها (بابل

(٣٣) نسبة الإعالة = (السكان خارج سن العمل ÷ السكان في سن العمل) × ١٠٠.

(٣٤) العراق، الجهاز المركزي للاحصاء، **تطور سكان العراق خلال عشرين عاماً** (بغداد: وزارة التخطيط، ١٩٨٨)، ص ١٤ ـ ١٥.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٠، والعراق، الجهاز المركزي للاحصاء، **نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٧**.

وصلاح الدين والانبار وديالى) الأمر الذي قلل من سكانها كثيراً، وبالتالي فإن عدد سكان هذه المحافظات، القريبة من بغداد، ارتفع بشكل واضح، وخصوصاً محافظة بابل التي تجاوز عدد سكانها المليون نسمة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٧ كانت أقل دقة من نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٧، إذ إنه أجري في ظروف الحرب، وهي ظروف غير طبيعية، تعذّر فيها على العدادين الوصول إلى مناطق مختلفة في الشمال والجنوب، فضلاً عن التنقلات الوقتية للسكان، إلى جانب محاولة إخفاء بعض المعلومات حول القوات المسلحة وبعض الأجهزة الأخرى، بإدخال العاملين فيها في قطاعات قد تكون بعيدة عن طبيعة أنشطتهم، الأمر الذي قلل من دقة البيانات. وبشكل عام، فإن أكثر من خمسي السكان يقطنون ثلاث محافظات تتسم بتطورها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، ويعكس هذا خللاً هيكلياً واضحاً انعكس بشكل سلبي على مجمل الفعاليات والأنشطة الاقتصادية، وكانت له آثار غير محمودة في جانب توزيع القوى العاملة، وتوزيع الدخل، والرفاهية وغيرها. كما لا يعكس هذا الخلل استخداماً كفوءاً للموارد المتاحة، بل إنه قد يسبب ضياعاً لجزء من الفائض الاقتصادي، من خلال ما تتطلبه عملية اصلاح هذا الخلل من موارد وجهد ووقت.

لقد بُذلت محاولات جادة لرفع المستوى التعليمي للسكان كانت نتائجها بارزة، إذ انخفضت نسبة الأمية من ٨٢ بالمئة في العام ١٩٥٧ إلى ٥٣ بالمئة في العام ١٩٧٧، ثم بلغت ٢٧,٤ بالمئة في العام ١٩٨٧، وذلك للسكان الذين تزيد أعمارهم على عشر سنوات، بعد تطبيق قانون إلزامية التعليم، وإجراء حملة وطنية للقضاء على الأمية منذ النصف الثاني من السبعينيات. وعلى الرغم من الإعلان عن القضاء على الأمية في منتصف الثمانينيات، إلا أن نسبة الأميين لا زالت مرتفعة مقارنة بنسبة السكان الذين تزيد أعمارهم على ٥٠ سنة، علماً أن قانون محو الأمية شمل الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ٤٥ سنة في العام ١٩٧٨، الأمر الذي يؤشر إلى وجود نسبة تسرب مرتفعة، وبالتالي يجب بذل جهد ووقت وأموال إضافية لبلوغ الهدف الأساسي، وهو القضاء على الأمية. ويذكر أن نسبة حمَلة الشهادة الجامعية والمعاهد الفنية إلى اجمالي السكان بلغت ٢,٥ بالمئة في العام ١٩٧٧، ثم ارتفعت إلى ٤,٢ بالمئة في العام ١٩٨٧، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالدول المتقدمة، بل وحتى ببعض الدول النامية[٣٧].

---

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٢.

أما القوى العاملة، فقد نمت بمعدل سنوي مركب قدره ٣,٣ بالمئة خلال الفترة (١٩٥٧ ـ ١٩٨٧) وهو أعلى من معدل النمو السكاني خلال الفترة ذاتها، وبالتالي ارتفعت معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي من ٢٣,٢ بالمئة في العام ١٩٥٧ إلى ٢٤,١ بالمئة في العام ١٩٨٧[٣٨]، وعلى الرغم من ذلك، فإن معدل المشاركة في العراق يعدّ منخفضاً جداً مقارنة بما هو سائد في البلدان المتقدمة، إذ بلغ ٤٧,١ بالمئة في ألمانيا الغربية، و٤٩,١ بالمئة في أمريكا، و٥٤ بالمئة في كل من الدانمارك وفنلندا في العام ١٩٨٥، كما انه بلغ ٣٧ بالمئة في الهند، و٤٣ بالمئة في تركيا في العام نفسه[٣٩].

إن من أهم أسباب انخفاض معدلات المشاركة في العراق هو انخفاض اسهام المرأة في النشاط الاقتصادي، إذ بلغ ١,٤ بالمئة فقط في العام ١٩٥٧، وارتفع إلى ٧,٩ بالمئة في العام ١٩٧٧، ثم عاد وانخفض إلى ٥,٨ بالمئة في العام ١٩٨٧، وبالتالي فإن نسبة الإناث إلى اجمالي القوى العاملة ارتفعت من ٣ بالمئة إلى ١٦ بالمئة، ثم عادت وانخفضت إلى ١١,٢ بالمئة خلال السنوات المذكورة. وتعود هذه الظاهرة إلى سيادة بعض العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحدّ من مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، وإلى انخفاض المستوى التعليمي للمرأة، إذ بلغت نسبة الأمية بين الإناث ٩١,٨ بالمئة في العام ١٩٥٧، وانخفضت إلى ٧٠,٣ بالمئة في العام ١٩٧٧، وواصلت انخفاضها لتصل إلى ٣٥ بالمئة في العام ١٩٨٧. وتدلّ البيانات على أن نسبة الإسهام ترتفع مع ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة، إذ بلغت ٩٠ بالمئة للحاصلات على شهادة دراسية عالية في العام ١٩٧٧، في حين لم تتجاوز ٤ بالمئة بين الإناث غير الحاصلات على شهادة دراسية. كما تلعب خصوبة المرأة (عدد الأطفال خلال حياتها الزوجية) دوراً في ذلك، فكلما زادت خصوبة المرأة قلّ اسهامها في النشاط الاقتصادي. ومن المعلوم أن معدل خصوبة المرأة العراقية مرتفع أدى بالنتيجة إلى تقليل اندفاعها إلى العمل والتفرغ لتربية الأطفال، فضلاً عن التخلف النسبي لدُور الحضانة ورياض الأطفال التي لا تستطيع استيعاب الأطفال، إلى جانب المعوقات الأخرى التي تعانيها[٤٠].

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٣٩) International Labour Office (I.L.O.), *Year Book of Labour Statistics* (Geneva: I.L.O., 1985).

(٤٠) العراق، الجهاز المركزي للاحصاء، **تطور سكان العراق خلال عشرين عاماً**، ص ٤٠ ـ ٤٢.

ومن العوامل الأخرى التي أسهمت في انخفاض معدل المشاركة هو الاهتمام بالتعليم الذي أدّى إلى تأخير دخول الأفراد في سن العمل إلى القوى العاملة. وقد بلغت نسبة الطلبة إلى اجمالي السكان في العام ١٩٨٧ نحو ٢٩ بالمئة، كما ان هؤلاء الطلبة شكلوا نحو ٥٨ بالمئة من اجمالي السكان في سن العمل في العام ذاته[٤١]، وهي نسبة مرتفعة جداً، قد تساعد على ارتفاع معدلات المشاركة في المستقبل إذا ما ساعدت العوامل الأخرى على ذلك.

كما تلعب الأجور والامتيازات دوراً مهماً في تحديد معدلات المشاركة، فالأجور المرتفعة تدفع بالأفراد إلى البحث عن العمل لتحسين حالتهم المعيشية. وتدخل ضمن هذا العامل أيضاً تكاليف المعيشة أو المعدل العام للأسعار، فكلما ارتفع المستوى العام للأسعار، دفع بالأفراد إلى البحث عن العمل للحصول على مورد مالي يغطون به تكاليف المعيشة المرتفعة. ويلعب الفرق بين الأجر المدفوع والتكاليف التي يتحملها الفرد أثناء تأديته عمله دوراً في زيادة معدلات المشاركة. فكلما كان صافي الأجر مرتفعاً أدّى ذلك إلى الاندفاع نحو العمل والبحث عنه، والعكس صحيح.

أما التوزيع القطاعي للقوى العاملة في العراق فيعكسه الجدول رقم (٤ ـ ٩):

الجدول رقم (٤ ـ ٩)

التوزيع القطاعي للقوى العاملة في العراق خلال الفترة (١٩٥٧ ـ ١٩٨٧)

(نسبة مئوية)

القطاعات / السنوات	١٩٥٧	١٩٧٧	١٩٨٧
القطاعات السلعية	٦٨,٢	٥١,٥	٢٩,٩
القطاعات التوزيعية	١٣,٠	١٤,٠	١١,٩
القطاعات الخدمية	١٧,٣	٣٠,٦	٤٩,٥
أخرى	١,٥	٣,٩	٨,٧

المصدر: العراق، الجهاز المركزي للاحصاء، **تطور سكان العراق خلال عشرين عاماً** (بغداد: وزارة التخطيط، ١٩٨٨)، ص ٤٩.

(٤١) العراق، الجهاز المركزي للاحصاء، **نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٧.**

إن الانخفاض الكبير في نسبة العاملين في القطاعات السلعية يعود إلى الانخفاض الكبير في نسبة العاملين في القطاع الزراعي من نحو ٥٧ بالمئة في العام ١٩٥٧ إلى نحو ٣٠ بالمئة في العام ١٩٧٧، ثم إلى ١٢,٤ بالمئة في العام ١٩٨٧، مع التحفظ على دقة التعداد الأخير لأسباب ذكرت سابقاً. كما لم تتجاوز نسبة العاملين في قطاع الصناعات التحويلية ٩ بالمئة خلال السنوات المذكورة[٤٢]، في حين أن هناك تضخماً ملحوظاً في أهمية العاملين في القطاعات الخدمية. وهذا يرتبط بعملية الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، واضطرار المهاجرين إلى العمل في هذه القطاعات لانخفاض مستوياتهم التعليمية والمهارية، بحيث لا يستطيع القطاع الصناعي استيعابهم. كما ان طبيعة القطاع الصناعي نفسه، وسيادة المنشآت الصغيرة الحجم في إنتاجه، ساعدا على بروز هذا الخلل وتعمقه في الاقتصاد العراقي. وإذا ما تمّ التسليم بدقة هذه البيانات فإنها تؤشر إلى زيادة إنتاجية العاملين في القطاعات السلعية، إذ لم تنخفض أهميتها النسبية في تكوين الناتج، بالنسبة نفسها التي انخفضت فيها أهمية العاملين فيها إلى اجمالي العاملين في العراق. وتجدر الإشارة إلى أن أعلى معدل للإنتاجية سجله العاملون في قطاع الاستخراج والمناجم، وذلك لكبر حجم إنتاجه وانخفاض أعداد العاملين فيه، ارتباطاً بطبيعة العملية الإنتاجية وما تطلبه من كثافة رأسمالية كبيرة في هذا القطاع الحيوي من الاقتصاد العراقي. وبشكل عام، شهدت إنتاجية الفرد العامل انخفاضاً في نهاية الثمانينيات عما كانت عليه في نهاية السبعينيات، بسبب الانخفاض الكبير في الناتج الناجم عن ظروف الحرب العراقية ـ الإيرانية، وارتفاع أعداد العاملين في القطاعات والأنشطة الاقتصادية كافة. وساعد هذا الخلل في التوزيع القطاعي للقوى العاملة في العراق على إذكاء ارتفاع الأسعار بشكل كبير جداً، إذ لم يلحق التطور الحاصل في الإنتاج التطور الحاصل في الأجور والدخول الموزعة، خصوصاً في القطاعات غير الإنتاجية.

أما البنية المهنية للقوى العاملة في العراق، فقد شهدت تغييرات ملحوظة خلال الفترة (١٩٥٧ ـ ١٩٨٧) تمثلت في ارتفاع عدد العاملين غير اليدويين مقارنة بعدد العاملين اليدويين ونسبتهم إلى اجمالي العاملين. كذلك انخفضت نسبة العاملين في الزراعة والصيد، مع ارتفاع نسبة العاملين في الإنتاج، في حين انخفضت نسبة العاملين في المهن الخدمية، ويعكس الجدول رقم (٤ ـ ١٠) هذه التغييرات.

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٨.

الجدول رقم (٤ ـ ١٠)

البنية المهنية للقوى العاملة في العراق

(نسبة مئوية)

السنوات / المهن	١٩٥٧	١٩٧٧	١٩٨٧
الاختصاصيون والفنيون	٢,٦	٦,٣	٩,٧
المدراء والرؤساء التشريعيون	٠,٤	٠,٤	٠,٤
الموظفون التنفيذيون والكتبة	٩,٨	١٢,١	٣٧,٣
العاملون بالبيع	٥,٩	٤,٢	٣,٠
العاملون بالخدمات	٥,٨	٥,٢	٤,٤
العاملون بالزراعة	٥١,٢	٢٦,٦	١١,٩
العاملون بالإنتاج	٢٠,٠	٣٠,٢	٢٦,٩
غير مبين	٤,٣	١٢,٠	٦,٥

المصدر: المصدر نفسه، ص ٤٣، والعراق، الجهاز المركزي للإحصاء، **نتائج التعداد لعام للسكان لعام ١٩٨٧**.

يعود ارتفاع الأهمية النسبية للموظفين والكتبة إلى قرار تحويل العمال إلى موظفين في النصف الثاني من الثمانينيات. ويرتبط به أيضاً الانخفاض الحاصل في أهمية العاملين في الإنتاج والخدمات والمبيع في الفترة المحصورة بين التعدادين الأخيرين. وبشكل عام، فإن التطور الاقتصادي يحمل بين ثناياه تغيرات لصالح العاملين غير اليدويين، وخصوصاً الاختصاصيين والفنيين. وتبرز هنا ضرورة تناسق الهيكل المهني للعاملين مع هيكلهم التعليمي من جهة، ومع أهمية ممارسة الاختصاصيين اختصاصاتهم بالشكل الذي يؤدي إلى الاستخدام الأكفأ لقوة العمل المتاحة من جهة أخرى. وقد بينت إحدى الدراسات أن نسبة العاملين في غير اختصاصاتهم في القطاع العام في العراق ارتفعت من ٢٦,٢ بالمئة من اجمالي الاختصاصيين والفنيين في العام ١٩٧٦ إلى ٣٧,٤ بالمئة في العام ١٩٨٦، وكانت أعلى نسبة لهم بين الاختصاصات الإدارية والاقتصادية، إذ بلغت ٧٢,١ بالمئة من اجمالي حملة الاختصاص في العام ١٩٨٦، تليها الاختصاصات الزراعية بنسبة ٦١,١ بالمئة، فالاختصاصات الهندسية بنسبة ٣٦,٢ بالمئة. ويرتبط هذا باختلال مخرجات النظام التربوي وعدم ملاءمتها احتياجات التنمية الاقتصادية، إلى جانب التزام الدولة تعيين الخريجين في القطاع العام خلال الفترة المذكورة، واختلال التوزيع

الجغرافي للقوى العاملة، إذ تركز نحو ٥٠ بالمئة من العاملين في المحافظات الرئيسية الثلاث في العام ١٩٨٦، وعوامل أخرى اجتماعية وسياسية واقتصادية عديدة[٤٣].

أما الهيكل التعليمي للعاملين فقد شهد تطوراً ملحوظاً، خصوصاً منذ منتصف السبعينيات، بسبب اهتمام الدولة بتقديم الخدمات التعليمية مجاناً، وتطبيق قانوني محو الأمية والتعليم الإلزامي، في محاولة لرفع كفاءة الأداء وزيادة الإنتاجية التي ترتبط بالمستوى التعليمي ارتباطاً كبيراً. ويعكس الجدول رقم (٤ ـ ١١) التغيرات الحاصلة في توزيع العاملين حسب مستوياتهم التعليمية للفترة (١٩٧٧ ـ ١٩٨٧).

الجدول رقم (٤ ـ ١١)

الهيكل التعليمي للعاملين في العراق

(نسبة مئوية)

السنة / المستوى التعليمي	١٩٧٧	١٩٨٧	معدل النمو السنوي المركب
من دون شهادة	٧٠,٥	٤٢,١	ـ ٢,٨
ابتدائية	١٣,٤	٢٢,٠	٧,٦
متوسطة	٣,٣	٦,٢	٩,١
اعدادية	٥,٣	٩,٧	٨,٨
جامعية	٥,٤	٩,٩	٨,٦
عليا	٠,٥	٠,٨	٨,٣
أخرى	١,٦	٩,٣	٢١,٨

المصدر: العراق، الجهاز المركزي للاحصاء، **نتائج التعداد العام للسكان لعامي ١٩٧٧ و١٩٨٧**.

يفترض بهذا التحسن في الوضع التعليمي للعاملين أن ينعكس بشكل إيجابي على إنتاجيتهم ومستوى أدائهم في حالة استخدامهم بشكل كفوء ورشيد، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأجور والمزايا وعلاقتها بذلك كله. وتبقى نسبة غير

(٤٣) العراق، وزارة التخطيط، **القوى العاملة العربية والأجنبية وآثارها على الاستخدام وتخطيط الموارد البشرية في العراق**، ١٩٨٨.

الحاصلين على شهادة دراسية مرتفعة جداً، الأمر الذي يؤشر إلى تردي الإنتاجية وكفاءة الأداء.

وبشكل عام، لا يدل وجود واستمرار الاختلالات القطاعية والمهنية والتعليمية والجغرافية للقوى العاملة في العراق، على كفاءة استخدامها، بل يعكس بالتالي هدراً في هذا المورد الذي يعد محدوداً ونادراً، الأمر الذي يقتضي إعادة النظر في السياسات الخاصة بالتشغيل وأنظمة الأجور والدخول كافة، بما يسهم في القضاء على الاختلالات المذكورة ويرفع من إنتاجية أداء العاملين مستقبلاً ومستواه، وبما يقرب من الاعتماد على الذات وتحقيق الاستقلال التنموي الذي يفقد أحد عناصره الرئيسية في حالة الاعتماد على قوى عاملة غير عراقية تنشأ الحاجة إليها بشكل خاص بسبب وجود الاختلالات المختلفة والمشكلات المتعددة في البنى المتنوعة للقوى العاملة العراقية.

٢ ـ مصر

أما سكان مصر[٤٤] فقد ارتفع عددهم من ١٩ مليون نسمة في العام ١٩٤٧ إلى ٢٦,١ مليون نسمة في العام ١٩٦٠، بحيث شكلت الإناث نسبة ٤٩,٧ بالمئة منهم، ثم بلغ ٣٠,١ مليون نسمة في العام ١٩٦٦، وارتفع إلى ٣٨,٢ مليون نسمة في العام ١٩٧٦. وأخيراً بلغ عددهم نحو ٤٨ مليون نسمة في العام ١٩٨٦، وكانت نسبة الإناث فيهم ٤٨,٩ بالمئة، وذلك حسب التعدادات السكانية التي أجريت في السنوات المذكورة. وبذلك بلغ معدل النمو السكاني خلال الفترة ككل ٢,٤ بالمئة. وشأنها كبقية الدول النامية، تتسم مصر بارتفاع معدل نمو السكان الناجم عن ارتفاع معدل الولادات الخام وانخفاض معدل الوفيات الخام، خصوصاً بعد الاهتمام بتطوير الخدمات الصحية ونشر الوعي الصحي بين السكان، والقضاء على انتشار الأمراض المزمنة والفتاكة بينهم. وعلى الرغم من المحاولات المتنوعة لتنظيم الأسرة وتحديد النسل، إلا أن معدل النمو لم ينخفض كثيراً عن مستواه في السنوات السابقة، خصوصاً في الريف المصري، الذي يتسم بارتفاع معدل عدد أفراد الأسرة من أجل المساعدة في زراعة الأرض وتلبية متطلباتهم المختلفة.

---

(٤٤) جميع البيانات الواردة حول السكان والقوى العاملة في مصر، مصدرها: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، **ملفات الاسكوا**، [د.ت.]. أما إحصاءات العام ١٩٨٦، فمصدرها: مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، **نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٦** (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٨٧).

ارتفعت نسبة السكان في سن العمل إلى اجمالي السكان في مصر من ٥٢,٣ بالمئة في العام ١٩٦٠ إلى ٥٦,٧ بالمئة في العام ١٩٨٦، وانخفضت معها بالتالي نسبة الإعالة من ٩٣ بالمئة إلى ٧٧ بالمئة في الفترة المذكورة، ومع ذلك تبقى تلك النسبة مرتفعة مقارنة بمثيلتها في الدول المتقدمة.

كما اتجهت نسبة السكان الحضر إلى اجمالي السكان إلى الارتفاع التدريجي البطيء من ٣٧,٤ بالمئة إلى ٤٣,٧ بالمئة خلال الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٨٦)، لتبقى بالتالي نسبة سكان الريف مرتفعة، وهي تعكس تمسك الفرد بأرضه وتأثير العادات والتقاليد الاجتماعية فيه، على الرغم من كل الإغراءات التي توجد في المدينة، والفارق الشاسع في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الطرفين. كما قد تعكس النجاح النسبي للاجراءات التي اتخذتها الدولة للحدّ من ظاهرة الهجرة الداخلية، كالاعتناء بالريف وتطويره، بتوفير مستلزمات الحياة الضرورية من كهرباء ومياه شرب وغيرها.

تركّز نحو ٥٣,٣ بالمئة من سكان مصر في سبع محافظات هي: القاهرة، الدقهلية، الشرقية، البحيرة، الجيزة، الاسكندرية، والغربية، وذلك في العام ١٩٨٦. وقد انخفضت هذه النسبة مقارنة بالتعداد الذي سبقه، إذ بلغت ٥٤,٢ بالمئة. وتعدّ كل من القاهرة والاسكندرية محافظتين حضريتين بالكامل، في حين أن المحافظات الخمس الأخرى تتسم بسيادة الريف فيها. ويزيد سكان كل من هذه المحافظات على المليوني نسمة، في حين يتجاوز الستة ملايين نسمة في القاهرة وحدها.

انخفضت نسبة الأمية في مصر من ٧٨ بالمئة في العام ١٩٤٧ إلى ٥٢ بالمئة في العام ١٩٨٦، أي انه لا زال أكثر من نصف السكان أميين، وهي نسبة مرتفعة جداً يترتب عليها الكثير من الآثار السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتتطلب بذل أموال إضافية طائلة في سبيل القضاء عليها لتطوير المجتمع المصري.

أما قوة العمل، فقد نمت بمعدل ١,٦ بالمئة خلال الفترة (١٩٤٧ ـ ١٩٨٦)، وهو معدل يقل كثيراً عن معدل نمو السكان، وبالتالي انخفضت معدلات المشاركة من ٣٦,٨ بالمئة إلى ٢٧,٢ بالمئة خلال تلك الفترة، ارتباطاً بعوامل عديدة، كانخفاض معدلات مساهمة المرأة التي بلغت ٦,٦ بالمئة في العام ١٩٨٦. كما بلغت نسبة الإناث إلى اجمالي قوة العمل ١٢,٦ بالمئة في العام نفسه، وهي نسبة منخفضة جداً، تعود إلى انخفاض المستوى التعليمي للمرأة، إذ إن ٦٠,٩ بالمئة من اجمالي الأميين في مصر في العام ١٩٨٦ كانوا إناثاً، كما ان ٤٣,٣

بالمئة من اجمالي الإناث كن أميات في العام نفسه، إلى جانب تأثير العادات والتقاليد الاجتماعية، وارتفاع معدل خصوبة المرأة وانخفاض مستوى الأجور، وغيرها.

وحصلت تغييرات واضحة في الهيكل القطاعي للقوى العاملة، إذ اتجهت نسبة العاملين في الزراعة نحو الانخفاض، مع اتجاه أهمية العاملين في الصناعة والخدمات إلى الارتفاع، كما يعكسها الجدول رقم (٤ ـ ١٢).

الجدول رقم (٤ ـ ١٢)

الهيكل القطاعي للقوى العاملة في مصر للفترة (١٩٤٧ ـ ١٩٨٦)

(نسبة مئوية)

السنة / القطاع	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦
الزراعة والصيد والغابات	٥٨,٤	٥٧,٠	٤٧,٧	٣٨,٧
الاستخراج والتعدين	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٤
الصناعة التحويلية	٨,٠	٩,٢	١٣,٤	١٢,٤
التشييد والبناء	١,٦	٢,١	٤,١	٦,٩
الكهرباء والماء والغاز	٠,٥	٠,٣	٠,٦	٠,٨
التجارة	٨,٤	٨,٣	٨,٤	٧,٢
النقل والمواصلات	٢,٩	٣,٤	٤,٧	٥,٤
الخدمات	١٥,١	١٧,٧	١٩,١	٢٤,٠
أخرى	٥,١	١,٥	١,٨	٤,١

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **ملفات الاسكوا** [د.ت.]، والعراق، الجهاز المركزي للاحصاء، **نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٦**.

يلاحظ اتجاه نسبة العاملين في القطاعات السلعية إلى الانخفاض من ٦٨,٥ بالمئة إلى ٥٩,٢ بالمئة خلال الفترة ككل، مع ارتفاع نسبة العاملين في القطاعات التوزيعية والخدمات. ويرتبط هذا بالتغيير الحاصل في البنية القطاعية للناتج المحلي الاجمالي، وكذلك يرتبط بالهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة التي تزيد من عدد العاملين في القطاع الخدمي، مقابل انخفاض العاملين في الزراعة كنسبة إلى اجمالي العاملين. وهذا يعني بقاء الخلل في توزيع القوى العاملة قطاعياً، ففي الوقت الذي يجب أن ترتفع فيه أهمية العاملين ونسبتهم في قطاع الصناعات التحويلية مع التطور الاقتصادي، استحوذت القطاعات الخدمية على الانخفاض الحاصل في

القطاع الزراعي. ومن أبرز النتائج السلبية لهذا الاتجاه هو الارتفاع المستمر في الأسعار مع كل ما يرافقه من آثار سلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومع استمرار تدني مستوى كفاءة الأداء والإنتاجية، الأمر الذي يقلل من امكانية الاعتماد على الذات، وزيادة الاعتماد على الخارج، أي تبعية الاقتصاد، في توفير متطلبات عملية التنمية وسد احتياجات الأفراد من مختلف السلع، سواء كانت زراعية أو صناعية، استهلاكية أو إنتاجية، الأمر الذي يحدّ بالتالي من امكانية تحقيق الاستقلال التنموي.

أما التوزيع المهني للقوى العاملة فقد اتجه نحو زيادة أهمية كل من الفنيين، والكتبة، والعاملين في الإنتاج، مقابل انخفاض نسبة العاملين في الزراعة والخدمات والبيع، كما يعكسها الجدول رقم (٤ ـ ١٣).

الجدول رقم (٤ ـ ١٣)

الهيكل المهني للقوى العاملة في مصر للسنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠

(نسبة مئوية)

المهن / السنوات	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦
الاختصاصيون والفنيون	٣,١	٧,٥	١٣,٣
المدراء والرؤساء التشريعيون	١,١	١,١	١,٠
الكتبة والموظفون التنفيذيون	٣,٦	٧,٣	٨,٨
المشتغلون في البيع	٨,١	٦,٥	٥,٤
المشتغلون في الخدمات	٩,٣	٨,٥	٧,١
المشتغلون في الزراعة	٥٣,٤	٤٢,٠	٣٦,٥
عمال الإنتاج	٩,٢	٢١,٣	٢٤,٢
غير مبين	٢,١	٥,٨	٣,٧

المصدر: المصدران نفسهما.

يلاحظ ارتفاع الأهمية النسبية للعاملين غير اليدويين إلى اجمالي العاملين، وهو اتجاه سليم ينسجم مع التطور الاقتصادي الحاصل في مصر، خصوصاً الارتفاع الكبير في نسبة الاختصاصيين والفنيين. كما ان ارتفاع الاهمية النسبية للعاملين في الإنتاج يشكل ظاهرة إيجابية أخرى في البنية المهنية للقوى العاملة في مصر، إذ يؤشر كل ذلك إلى التوجه نحو استخدام هذا المورد المهم أفضل استخدام ممكن،

حين تزداد أهمية العاملين في المهن التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية ومستوى التطور الاقتصادي في البلد.

أما توزيع العاملين حسب الحالة التعليمية، فيبين تطور المستوى التعليمي للعاملين، الذي من الممكن الاستدلال منه على مدى التطور الحاصل في الإنتاجية وكفاءة الأداء، إذ كلما ارتفع المستوى التعليمي للعاملين ازدادت إنتاجيتهم، وارتفعت كفاءتهم. ويعكس الجدول رقم (٤ ـ ١٤) تلك التغيرات:

الجدول رقم (٤ ـ ١٤)

الهيكل التعليمي للقوى العاملة في مصر للسنوات ١٩٦٠، ١٩٧٦ و١٩٨٦

(نسبة مئوية)

السنة / المستوى التعليمي	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦
أمي	٦٥,٠	٥٤,٠	٤٤,١
بدون شهادة	٢٦,٨	٢٥,٧	١٧,٩
ابتدائية	١,٩	٦,٣	٥,٠
متوسطة	٤,٣	٧,٦	٢٢,٣
اعدادية	٠,٣	٠,٧	٢,٣
جامعية	١,٧	٤,٧	٨,٤

المصدر: المصدران نفسهما.

يلاحظ الارتفاع الكبير في الأهمية النسبية للحاصلين على شهادة المتوسطة، إذ تضاعفت نسبتهم أكثر من خمس مرات، مع الانخفاض الواضح في نسبة الأميين وغير الحاصلين على شهادة، الأمر الذي يؤشر إلى اتجاه الإنتاجية نحو الارتفاع، في حالة وجود تناسق مع بقية الهياكل للقوى العاملة، خصوصاً الهيكل التعليمي والقطاعي والجغرافي. لكن المقارنة الأولية بين نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية (دبلوم فني فاعلي) ونسبة الاختصاصيين والفنيين إلى اجمالي العاملين، تُظهِر وجود فرق كبير بين النسبتين، الأمر الذي يؤشر إلى وجود اضطراب في ممارسة الاختصاص من جهة، وفي التناسق المطلوب بين الهيكلين، التعليمي والمهني للعاملين، وهذا ما يؤثر سلباً في الإنتاجية وكفاءة الأداء.

وبشكل عام، فإن ارتفاع عدد السكان والقوى العاملة في مصر مقارنة بحجم الموارد المتاحة، أدّى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وعمل على هجرة أعداد

كبيرة من المصريين للعمل في الدول العربية النفطية والدول الأخرى. وقد تضاربت التقديرات الرسمية وغير الرسمية لأعدادهم، إلى أن بلغت أكثر من ٣٠ بالمئة من اجمالي القوى العاملة في منتصف السبعينيات. وكانت لهذه الظاهرة جملة نتائج إيجابية وسلبية على الاقتصاد المصري، وأدت بشكل عام إلى زيادة اعتماده على الخارج. كما ان هجرة أعداد كبيرة من الاختصاصيين والفنيين والمهرة أدّت إلى حدوث خلل في أعدادهم في الداخل، الأمر الذي أثر سلباً في سير العملية الإنتاجية في قطاعات مختلفة، وخلق نقاط اختناق عديدة عمقت من الخلل الهيكلي للقوى العاملة، فضلاً عن الآثار السلبية الأخرى في جانب ارتفاع الأسعار والجوانب الاجتماعية وغيرها[٤٥].

٣ ـ كوريا الجنوبية

ارتفع في كوريا الجنوبية عدد السكان من ٢٠,٢ مليون نسمة في العام ١٩٤٩ إلى نحو ٤٠,٨ مليون نسمة في العام ١٩٨٥، حسب التعدادات الرسمية التي اجريت في السنتين المذكورتين[٤٦]. وقُدّر حجم السكان في العام ١٩٩٠ بنحو ٤٢,٨ مليون نسمة[٤٧]. وقد بلغ معدل نمو السكان ٢,١ بالمئة في الخمسينيات، و٢,٣ بالمئة في الستينيات، ثم انخفض إلى ٢,٠ بالمئة في السبعينيات و١,٢ بالمئة في الثمانينيات. ويعود هذا الانخفاض المستمر في النمو إلى ارتفاع المستوى التعليمي للسكان خلال الفترة المذكورة، مع ارتفاع معدلات دخولهم، فضلاً عن انتشار خدمات تخطيط الأسرة في الثمانينيات بشكل خاص، ونجاحها في توجيه الأفراد نحو تقليص معدل عدد أفراد الأسرة. ويذكر أن سياسة تشجيع الانجاب قد سادت خلال الخمسينيات والستينيات، إثْرَ انتهاء الحرب الكورية، لتعويض الخسائر البشرية الكبيرة التي رافقتها من جهة، ولزيادة عدد السكان لضمانهم كأداة للدفاع والمواجهة مع الجزء الشمالي من البلاد من جهة أخرى. كما أثّرت الحرب الكورية في ارتفاع نسبة الإناث إلى اجمالي السكان في كوريا، إذ بلغت ٥٠ بالمئة في العام ١٩٥٥، وهي ترتفع في الفئات العمرية المحصورة بين

---

(٤٥) انظر في ذلك: إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٧٥ ـ ١٢٥.

(٤٦) Hasan and Rao, *Korea: Policy Issues for Long Term Development*, pp. 111-112.

(٤٧) I.M.F., *I.F.S. Year Book, September 1991*, and World Bank, *World Tables, 1989-1990*.

٢٠ سنة و٣٥ سنة، إلا أنها تتجه إلى الانخفاض بعد ذلك، إلى أن تبلغ نحو ٤٨ بالمئة في منتصف الثمانينيات.

ويعكس التوزيع العمري للسكان في كوريا الجنوبية تزايد الأهمية النسبية للسكان في سن العمل من ٥٥,٢ بالمئة في العام ١٩٥٥ إلى ٧٠,٥ بالمئة في العام ١٩٨٨، الأمر الذي يتيح امكانية أكبر لزيادة عدد القوى العاملة. وتعدّ هذه النسب من النسب المرتفعة في العالم، وهي تضاهي مثيلتها في الدول المتقدمة، ويرتبط هذا بالانخفاض المستمر في معدل نمو السكان.

أما نسبة سكان الحضر إلى اجمالي السكان فقد ارتفعت من ٢٧,٧ بالمئة في العام ١٩٦٠ إلى ٦٣ بالمئة في العام ١٩٨٥، وارتفعت نسبة السكان الذين يتركزون في أكبر ست مدن ومقاطعات في كوريا الجنوبية من ٢٠,٩ بالمئة إلى ٤٤ بالمئة خلال الفترة ذاتها، وارتفعت نسبة السكان في سيئول وحدها من ١٠ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة. وهذا يرتبط بكونها عاصمة للبلاد، وبقربها من كوريا الشمالية، الأمر الذي حتم تركز نسبة كبيرة من السكان فيها لأغراض استعدادية ودفاعية، فضلاً عن أهميتها الاقتصادية والإدارية وغيرها[٤٨].

تمتاز كوريا الجنوبية بارتفاع معدل المشاركة فيها الذي بلغ ٥٧ بالمئة في العام ١٩٦٥، وارتفع إلى ٦٠ بالمئة في العام ١٩٩٠، وهذا يرتبط بشكل أساسي بارتفاع معدل اسهام المرأة في النشاط الاقتصادي والذي بلغ ٣٧,٢ بالمئة و٤٥ بالمئة في السنتين المذكورتين، وهو من المعدلات المرتفعة جداً مقارنة بالمعدلات السائدة في الدول النامية. ويعود هذا أيضاً إلى ارتفاع المستوى التعليمي للسكان وإلى مستوى دخولهم[٤٩].

لم تستطع القطاعات الاقتصادية المختلفة استيعاب جميع قوة العمل المتاحة، فقد بلغت معدلات البطالة ٧,٣ بالمئة في العام ١٩٦٥، وانخفضت إلى ٥,٢ بالمئة في العام ١٩٨٠، ثم إلى ٢,٤ بالمئة في العام ١٩٩٠، بفعل نجاح سياسات التشغيل، وسياسات التنمية المتبعة بشكل عام، في توفير فرص العمل الكافية للأعداد المتزايدة من السكان والقوى العاملة، من خلال اتباع أسلوب الإنتاج الكثيف العمل في الداخل، وتنظيم الهجرة إلى خارج البلاد من خلال الشركات الكبيرة التي تعمل في قطاع البناء والتشييد خارج البلاد، خصوصاً إلى الشرق

---

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٥٠ ـ ٣٥١.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

الأوسط، حيث يزداد الطلب على القوى العاملة بمختلف مستوياتها المهارية والفنية ومختلف اختصاصاتها. وقد ساعد على ذلك توفر أعداد كبيرة من هذه العمالة المطلوبة في كوريا بفضل نجاح النظام التعليمي والتدريبي فيها في إعداد الكوادر المطلوبة بشكل وفير(٥٠).

ارتفع عدد القوى العاملة في كوريا الجنوبية من ٨,٣ مليون شخص في العام ١٩٦٠ إلى ١٨,٥ مليون شخص في العام ١٩٩٠ (وبهذا بلغ معدل النمو السنوي المركب ٢,٧ بالمئة، وهو يفوق معدل النمو السكاني خلال الفترة ذاتها). أما نسبة الإناث في القوى العاملة فقد بلغت ٢٦,١ بالمئة في العام ١٩٦٠، وارتفعت إلى ٣٤ بالمئة في نهاية الثمانينيات(٥١).

أما نسبة العاملين في القطاع الزراعي فقد انخفضت من ٦٦ بالمئة في العام ١٩٦٠ إلى ٣٦ بالمئة في العام ١٩٨٥، مقابل ارتفاع نسبة العاملين في الصناعة من ٩ بالمئة إلى ٢٧ بالمئة خلال الفترة ذاتها. كما ارتفعت نسبة العاملين في الخدمات الإنتاجية وغير الإنتاجية من ٢٥ بالمئة إلى ٣٧ بالمئة. وهذا يعكس أن نصيب القطاع الصناعي من الانخفاض في نسبة العاملين في الزراعة كان كبيراً، على الرغم من أن نسبة العاملين في الخدمات ارتفعت كثيراً في منتصف الثمانينيات. إلا أن هناك تلاؤماً بين مرحلة التطور الاقتصادي والهيكل القطاعي للقوى العاملة، بحيث يعكس الاستخدام الكفء لها من جهة، كما يشير إلى ارتفاع إنتاجيتها ومستوى أدائها أيضاً من جهة أخرى.

وتشير البيانات المتوفرة حول التوزيع المهني للعاملين في كوريا الجنوبية في العام ١٩٨٤ أن نسبة الاختصاصيين والفنيين والمدراء والكتبة قد بلغت ١٦,٨ بالمئة، ونسبة العاملين في البيع والخدمات ٢٣,١ بالمئة، ونسبة الآخرين ٦٠,١ بالمئة. ويختلف هذا التوزيع بين المدن المختلفة. ففي سيئول كانت النسب كما يأتي: ٢٨,٧ بالمئة، ٣٥ بالمئة، ٣٦,٣ بالمئة، وفي انجون كانت كالتالي: ٢٠,٩ بالمئة، ٢٧,٢ بالمئة، ١٥,٦ بالمئة، وهما من أكبر المدن الصناعية في كوريا، في حين أن التوزيع في المدن غير الصناعية كان كالتالي: ٨,٣ بالمئة، ١٢,٩ بالمئة، ٧٨,٨ بالمئة على التوالي(٥٢). وهذا يعكس انسجام البنية المهنية للقوى العاملة مع طبيعة النشاط

---

(٥٠) سويونج، **الصيغة الكورية لتصدير القوى العاملة إلى منطقة الشرق الأوسط**، ترجمة المؤسسة العربية للتشغيل (طنجة: [د.ن.]، ١٩٨٣)، ص ١٣ ـ ٢٣.

(٥١) World Bank, *World Tables, 1989-1990*, p. 354.

(٥٢) World Bank, Report no. 5868 - KO, 1989, p. 9.

الاقتصادي السائد في كل مقاطعة، الأمر الذي يؤشر إلى حالة الاستخدام الكفوء للعاملين.

وبشكل عام، يبدو اتجاه الهياكل القطاعية والمهنية للقوى العاملة في كوريا منسجماً مع اتجاه تطور الاقتصاد الكوري، بحيث أدّى ذلك إلى رفع إنتاجية الفرد بشكل واضح، وقد انعكس بالنتيجة على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادية، وعلى تحقيق الأهداف الأخرى من عملية التنمية الاقتصادية.

٤ ـ الصين

ارتفع عدد سكان الصين من ٥٥٢ مليون نسمة في العام ١٩٥٠ إلى ١١٢٢,٤ مليون نسمة في العام ١٩٨٩، وبلغ معدل النمو السنوي المركب لإجمالي الفترة ١,٨ بالمئة. واتجه هذا المعدل إلى الانخفاض من ٢,٣ بالمئة في الخمسينيات إلى ١,٤ بالمئة في الثمانينيات، بفعل سياسات تحديد النسل، والقيود الموضوعة على الأسر التي يزيد معدل عدد أفرادها على ثلاثة أشخاص، وغيرها من الاجراءات والأساليب الرامية إلى السيطرة على النمو السكاني[٥٣].

وبشكل عام، أجريت ثلاثة تعدادات سكانية منذ العام ١٩٤٩، كان الأول في العام ١٩٥٣، والثاني في العام ١٩٦٤، والثالث والأخير في العام ١٩٨٢، وهو أشمل وأدق من التعدادين السابقين. وبلغت نسبة الإناث إلى اجمالي السكان، بحسب نتائجه ٤٨,٣ بالمئة، كما انخفضت نسبة سكان الريف من ٨٠ بالمئة في العام ١٩٦٤ إلى ٦٣ بالمئة في العام ١٩٨٢[٥٤].

كما ارتفعت نسبة السكان في سن العمل من ٥٥,٤ بالمئة في العام ١٩٥٣ إلى ٦٧ بالمئة في العام ١٩٨٢، وانخفضت نسبة الإعالة من ٨٠ بالمئة إلى نحو ٥٠ بالمئة خلال الفترة المذكورة، الأمر الذي يعني ارتفاعاً في مستوى رفاهية الفرد في حالة تصاحبه مع المتطلبات الأخرى للرفاهية.

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن ٤١,٦ بالمئة من السكان تركزوا في المقاطعات الجنوبية، و٣١,٥ بالمئة في المقاطعات الشمالية، و٨,٩ بالمئة في الشمال الشرقي، و١٥,٩ بالمئة في الجنوب الغربي، و١,٩ بالمئة في الغرب. وينتشر السكان بشكل

---

(٥٣) I.M.F., *I.F.S. Year Book, 1990.*

(٥٤) The Economist Intelligence Unit (E.I.U.), *Country Profile* (London: The Economist Publications Limited, 1986), p. 9.

متناسب مع حجم الموارد في كل مقاطعة، ولا تزيد نسبة تركز السكان في أكبر مقاطعة على ١٠ بالمئة من السكان، علماً أن الصين تضم ٢٩ وحدة إدارية، منها ٢١ مقاطعة، وخمس مناطق مستقلة، وثلاث مناطق تابعة مباشرة لسيطرة مجلس الدولة من ضمنها بكين وشنغهاي[٥٥].

أما قوة العمل فقد ارتفعت من ٢٠٧ ملايين شخص في العام ١٩٥٣ إلى ٥٤٣ مليون شخص في العام ١٩٨٨، أي ان معدل نموها السنوي المركب بلغ ٢,٨ بالمئة، وهو يفوق كثيراً معدل النمو السكاني، الأمر الذي أدّى إلى زيادة معدل المشاركة من ٣٦ بالمئة إلى نحو ٤٩,٥ بالمئة في الفترة المذكورة، وهو اتجاه يبين زيادة الاهتمام بالاعتماد على الصناعات كثيفة العمل بالشكل الذي يدفع إلى توفير فرص العمل الكافية لهذا العدد المتزايد من السكان، أي ان التنمية الاقتصادية دأبت على استغلال الموارد المتاحة لها بأفضل شكل ممكن للوصول إلى تحقيق الأهداف المرسومة وزيادة اعتماد المجتمع الصيني على نفسه بشكل أكبر مع مرور الوقت[٥٦].

أما التوزيع القطاعي للقوى العاملة فيبيّن أن العاملين في الزراعة كانت لهم الحصة الأكبر من اجمالي العاملين، لكنها اتجهت إلى الانخفاض من ٨٣,٦ بالمئة في العام ١٩٥٣ إلى ٥٩,٥ بالمئة في العام ١٩٨٨. أما العاملون في الصناعة فقد ارتفعت نسبتهم من ٤,٣ بالمئة إلى ١٧,٩ بالمئة خلال الفترة ذاتها.

ويبرز في الصين اسهام المرأة في النشاط الاقتصادي بشكل كبير، فنسبة الإناث إلى اجمالي القوى العاملة بلغت ٤٣,٢ بالمئة في العام ١٩٨٨، وهي من النسب المرتفعة في العالم وتفوق تلك السائدة حتى في البلدان المتقدمة، إذ بلغت ٤٢,١ بالمئة في أمريكا، و٣٩,٥ بالمئة في اليابان، و٤١,٩ بالمئة في كندا، و٤١,٣ بالمئة في انكلترا[٥٧]. وهذا يرتبط بالتزام الدولة بتشغيل الأفراد بشكل عام، إضافة إلى عوامل أخرى ترتبط بطبيعة القطاعات السائدة، فالقطاع الزراعي يحتم هذا الاسهام المرتفع للمرأة.

أما البيانات المتاحة حول التوزيع المهني للعاملين في العام ١٩٨٢ فتشير إلى أن نسبة العاملين في الزراعة كمهنة، بلغت ٧٢ بالمئة من إجمالي العاملين، في حين بلغت نسبة الاختصاصيين والفنيين ٥,١ بالمئة، والمدراء ١,٦ بالمئة، والموظفين

---

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٥٦) World Bank, Report no. 8440 - CHA, 1990, p. 163.

(٥٧) United Nations, *Year Book of Labour Statistics, 1987.*

التنفيذيين ١,٣ بالمئة، والعاملين في التجارة ١,٨ بالمئة، والعاملين في الخدمات ٢,٢ بالمئة، والعاملين في الإنتاج ١٦ بالمئة. ويلاحظ بقاء الخلل الهيكلي في أهمية العاملين في الزراعة إلى اجمالي العاملين، وهي تفوق أهمية هذا القطاع في توليد الناتج في السنة المذكورة، الأمر الذي يؤشر إلى وجود البطالة المقنعة وانخفاض الإنتاجية ومستوى الأداء فيه مقارنة بالقطاعات الأخرى[٥٨].

أما التوزيع التعليمي للعاملين في العام نفسه، فيبين أن نحو ١ بالمئة منهم هم خريجو كليات، ونحو ١٠,٥ بالمئة من خريجي الإعداديات المهنية وغير المهنية، و٢٦ بالمئة من خريجي المتوسطة، و٣٤,٤ بالمئة من خريجي الابتدائية، في حين أن ٢٨,٣ بالمئة هم من غير الحاصلين على شهادة دراسية. كما تسود الأمية بين الفلاحين، إذ إن ٥٢ بالمئة منهم أميون أو شبه أميين، في حين أن ١٢,٥ بالمئة من الاختصاصيين والفنيين هم من حملة الشهادة الجامعية و٤٥ بالمئة منهم من حملة الشهادة الإعدادية والمعاهد الفنية. ومن الغريب أن ٩,٧ بالمئة منهم من حملة الشهادة الابتدائية. أما العاملون في الإنتاج فإن ٤٢ بالمئة منهم من حملة الشهادة المتوسطة، و٣٢ بالمئة يحملون الشهادة الابتدائية، و٢٦ بالمئة لا يحملون الشهادة الابتدائية، أو أميون. وبشكل عام، فإن الهيكل التعليمي غير ملائم بشكل كبير للهيكل المهني، خصوصاً في مهنة الاختصاصيين والفنيين، الأمر الذي يؤشر انخفاض كفاءة استغلال العمالة التامة، ويدل على انخفاض إنتاجيتها ومستوى أدائها[٥٩].

أما الهيكل الجغرافي للقوى العاملة فيشير إلى تركز ٤٨ بالمئة منها في ست مقاطعات رئيسية، وهي مقاطعات زراعية في الغالب. ولا يشكل العاملون في بكين أكثر من ١ بالمئة من اجمالي العاملين، بينما في شنغهاي ١,٤ بالمئة من الاجمالي، علماً أن نسبة العاملين في الصناعة في المقاطعات الست التي يتركز فيها العاملون لا تتجاوز ٢٠ بالمئة منهم، الأمر الذي يشير إلى تجانس الهيكل المهني مع الهيكل الجغرافي للقوى العاملة في الصين[٦٠].

وبشكل عام، إن الاختلالات التي تعانيها القوى العاملة لا زالت موجودة، على الرغم من اتجاهها إلى الانخفاض، وهو يعكس بطء عملية التطور الاقتصادي بكل متطلباتها.

---

(٥٨) World Bank, Report no. 7483 - CHA, 1989, pp. 35-38.

(٥٩) World Bank, Report no. 6789 - CHA, 1989, table 5 Annex.

(٦٠) Ibid., table 4 Annex.

ثالثاً: تطور نوعية الحياة

سيتمّ تأشير التطور الحاصل في نوعية الحياة في البلدان المختارة منذ الخمسينيات وحتى نهاية الثمانينيات، ومقارنة المستوى الذي بلغته بما حققه بعض الدول الأوروبية والآسيوية المتطورة اقتصادياً (ألمانيا الغربية، انكلترا، هولندا، النمسا، ايطاليا، اسبانيا، فرنسا، واليابان)، مع المقارنة بأهداف ثابتة أحياناً كالقضاء على الأمية، أي أن تكون نسبة الأمية بين السكان صفراً بالمئة، وتوفير الماء الصافي لجميع السكان ١٠٠ بالمئة في الحضر والريف، وبلوغ معدل التسجيل (عدد الطلاب في كل مرحلة إلى السكان في الفئة العمرية المقابلة) في الابتدائية والثانوية ١٠٠ بالمئة.

وبشكل عام، فإن اتجاهات تطور المؤشرات المختارة معروفة، فالعمر المتوقع يتزايد مع التطور الاقتصادي، بينما تتجه معدلات الولادات والوفيات الخام إلى الانخفاض، وكذلك الحال بالنسبة إلى وفيات الأطفال. وينخفض كذلك عدد السكان لكل طبيب وممرض وسرير مستشفى، وترتفع معدلات التسجيل في المدارس الابتدائية والثانوية، وترتفع نسبة طلبة المدارس المهنية إلى اجمالي طلاب المرحلة الثانوية، كما ترتفع أعداد المهندسين والعلماء مع التطور الاقتصادي، ويرتفع عدد السعرات الحرارية التي يحصل عليها كل فرد، كما يرتفع استهلاكه اليومي من البروتين، ومعدل نصيب الفرد من الطاقة (بالكغم المكافىء)، ويزداد عدد الصحف المتداولة، وعدد سيارات الركوب، وعدد أجهزة الهاتف والراديو والتلفزيون، ويقلّ عدد الأفراد في كل وحدة سكنية، ويرتفع عدد الحاصلين على الماء الصافي ونسبتهم في الريف والمدينة. وكل هذا يتطلب زيادة حجم الانفاق على الصحة والتعليم والاسكان والنقل والمواصلات، كنسب من الناتج المحلي الاجمالي. وسيتم جمع الدول المختارة في جدول مقارنة في نهاية هذا الجزء.

١ ـ العراق

في العراق[٦١] ارتفع عدد المستشفيات من ٨٢ مستشفى في العام ١٩٥٠ إلى ١٧٧ مستشفى في العام ١٩٩٠، وارتفع عدد الأسرة فيها من ٤٩٠١ إلى ٣١,٢٢٧ سريراً، ونما عدد الأطباء بمعدل ٤,٧ بالمئة سنوياً، وهو معدل يفوق معدل النمو

(٦١) تمّ الاعتماد على: صايغ، **اقتصادات العالم العربي: التنمية منذ العام ١٩٤٥**، ج ١، ص ٦٣ ـ ٦٨، والعراق، الجهاز المركزي للاحصاء، **المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٩١**.

السكاني خلال الفترة المذكورة، الأمر الذي يعني اتجاه عدد السكان لكل طبيب إلى الانخفاض، كما تمّ الاعتناء بتقديم الخدمات الصحية عبر توفير المراكز الصحية في الأقضية والنواحي المختلفة التي تعمل على سرعة حصول المريض على العناية الطبية اللازمة له. وهناك توجيهات في دفع الأفراد نحو تلقيح الأطفال الرضع ضد أمراض معينة، كشلل الأطفال والحصبة وغيرها، التي تُعدّ أمراضاً فتاكة، وتم النجاح في السيطرة عليها وتحجيمها إلى أدنى حد ممكن، فضلاً عن القضاء على العديد من الأمراض التي كانت منتشرة في السابق، كالكوليرا وغيرها، الأمر الذي أدّى بالنتيجة إلى ارتفاع معدّل عمر الفرد.

أما عدد المدارس فقد ارتفع من ١١٠٠ مدرسة في العام ١٩٥٠ إلى ١١,٤٢٥ مدرسة في العام ١٩٩٠، وفي الوقت الذي كان فيه عدد الكليات في العراق خمس كليات فقط في العام ١٩٥٠، فقد أصبح هناك عشر جامعات وأربع كليات غير مرتبطة بجامعة، إضافة إلى أربع كليات أهلية في العام ١٩٩٠. وقد تطور عدد الطلاب في التعليم الجامعي من ٤٥٨٢ طالباً إلى ١٨٤,٨٦٠ طالباً خلال الفترة ذاتها، في حين ارتفع عدد الطلاب في المرحلة قبل الجامعية من ١٧٥,٠٠٠ طالب إلى ٤,٣٩٤,٠٣٠ طالباً، أي انهم نموا بمعدل سنوي قدره ٨,٤ بالمئة، في حين سجل طلبة الكليات والمعاهد الفنية معدلاً أعلى للنمو بلغ ٩,٧ بالمئة خلال الفترة المذكورة. هذا وقد طُبق قانون إلزامية التعليم للمرحلة الابتدائية منذ منتصف السبعينيات. أما بالنسبة إلى التعليم المهني، فلا زال دون المستوى المطلوب من التطور، إذ لم يشكّل عدد طلابه إلى اجمالي طلبة المرحلة الثانوية سوى ١٣ بالمئة في العام ١٩٩٠، مع تركزهم الشديد في المدارس الصناعية مقارنة بالمدارس التجارية والزراعية وغيرها. ولم يصاحب هذا التطور الكمي الهائل تطور مماثل في الجانب النوعي للخريجين، بما يستلزم إعادة النظر في أساليب التعليم ومناهجه في المراحل كافة للارتقاء بالمستوى العلمي بما يخدم عملية التطور الجارية في القطر.

كما لم يشهد الإعلام تطوراً ملحوظاً في جانبه النوعي، إذ ما زالت وسائل الإعلام، في الغالب، من صحف ومجلات وإذاعة وتلفزيون، حكومية، وتخضع دور النشر الأهلية لرقابة وضوابط شديدة جداً تفقدها استقلاليتها وتحدّ من اسهامها الجاد في تطوير هذا الجانب المهم من حياة المجتمع.

ومن جهة أخرى، ما زال أكثر من ثلث سكان العراق لا يمتلكون دُوراً سكنية خاصة بهم، كما تعدّ الوحدة السكنية مكتظة مقارنة بالدول المتقدمة، فضلاً عن الفارق الواضح في نوعيتها، إذ لا زالت هناك وحدات سكنية تبنى بالطين أو

القصب وغيرها من المواد التي لا توفر الحماية الكافية للأشخاص من المؤثرات الطبيعية المختلفة، كما لا زال جزء غير قليل من السكان يعانون تبعات عدم حصولهم على الخدمات الخاصة بتوفير المياه الصالحة للشرب ولا بتصريف المياه بشكل صحي، في حين تحقق تقدم ملموس في جانب تأثيث الوحدة السكنية، خصوصاً من السلع المعمرة، كالثلاجات والتلفزيونات وغيرها. ويُعدّ العراق من الدول النامية التي قطعت شوطاً بعيداً في هذا الخصوص، ومع ذلك يبقى دون المستوى الذي حققته الدول المتقدمة قبل أكثر من ربع قرن.

وتجدر الإشارة إلى أن إحدى الدراسات المنشورة في واحدة من المجلات العالمية[٦٢] حاولت تركيب رقم قياسي عام لنوعية الحياة في معظم بلدان العالم (ومن بينها البلدان العربية)، وقد اعتمدت فيها على مؤشرات فرعية في مجالات متنوعة لنوعية حياة الفرد في هذه البلدان، كنفقة المعيشة، ودرجة الاستقرار الاقتصادي، ومساحة الحريات العامة المتاحة للفرد، ومستوى الرعاية الصحية، ومدى توافر مقومات البنية التحتية للاقتصاد، ونوعية الثقافة والمناخ السائد، ودرجة توفر وسائل الترفيه المختلفة، وأعطت أوزاناً متباينة لكل من هذه المؤشرات للوصول إلى مؤشر عام وموحد. وجاء ترتيب العراق في مؤخرة هذه الدول، إذ كان في المرتبة ١٤٧ من بين ١٧٠ دولة، وفي المرتبة ١٧ من بين ٢٠ دولة عربية، حيث حصل على رقم قياسي قدره ٩,٦٤ درجة، مقارنة بالرقم العالمي البالغ ٦٨,١ درجة، والعربي البالغ ١٦,٩ درجة، أي انه لم يسجل أكثر من ١٤ بالمئة من الرقم العالمي. وبالتأكيد فإن هذا الرقم سيختلف مع اختلاف الأوزان المعطاة لكل مؤشر فرعي ارتباطاً بما يؤكد عليه كل باحث، كما انه يرتبط بطبيعة البيانات المتاحة ومدى دقتها وصحتها وتحيّزها. ولا يمكن اعتماد النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة التي قام بها باحثون من دول متقدمة انحازوا فيها إلى المؤشرات التي تبيّن تفوق دولهم على الدول النامية بشكل كبير، الأمر الذي يفقدها بالتالي دقتها واستقلاليتها.

ومن الممكن القول، بشكل عام، إن نوعية الحياة في العراق تطورت في مجالات معينة، خصوصاً في ما يتعلق بعمر الفرد وعدد الولادات والوفيات، وفي

---

(٦٢) إبراهيم سعد الدين [وآخرون]، **التنمية العربية**، تحرير إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

مجال الدراسة، إلا أنه ما زال دون المستوى المطلوب في مجالات أخرى.

٢ ـ مصر

لقد شهدت مصر[٦٣] تقدماً كبيراً في جانب الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة إلى السكان، فارتفع عدد المستشفيات من ٤٣٨٦ في العام ١٩٧٠ إلى ٦٢٧٢ في العام ١٩٨٨، وارتفع عدد الأسرة فيها من ٦٢,٥٥٦ إلى ١٠٠,٤٠٦ أسرّة. كما تضاعف عدد الأطباء نحو خمس مرات منذ بداية الخمسينيات وحتى بداية السبعينيات، ونما عددهم بمعدل سنوي قدره ١٠,٨ بالمئة في الثمانينيات إلى أن بلغ ٢٨٨١٢ طبيباً بشرياً، ولم يشهد عدد الممرضات ومساعدي الأطباء تطوراً مماثلاً في الثمانينيات حين نموا بمعدل سنوي مركب قدره ٤,١ بالمئة. وقد شهد النصف الأول من السبعينيات تناقصاً واضحاً في أعدادهم أثر كثيراً في مستوى الخدمات الطبية المقدمة. وكانت هناك حملات مستمرة لمكافحة الأمراض المنتشرة، خصوصاً المعدية والمزمنة، واستطاعت الدولة السيطرة على كثير منها، وقامت بنشر الوحدات الصحية، والمراكز الطبية، في القرى والأرياف ليتسنى تقديم الخدمة الطبية الضرورية للسكان.

ارتفع عدد المدارس من ١٠,٤٣٧ مدرسة في العام ١٩٧٠ إلى ٢٢,٠٢٥ مدرسة في العام ١٩٨٨، وارتفع عدد الطلبة غير الجامعيين من ٥,١٨٤,١٦٩ إلى ١٠,٦٤٦,١٠٧ طلاب في الفترة ذاتها. أما الطلاب في التعليم العالي فقد ارتفع عددهم من ٢١٤,٣٦٩ إلى ٦٠٥,٦٤٨ طالباً في الفترة المذكورة، لكن عدد الطلبة في الكليات العلمية انخفض إلى اجمالي الطلبة في الجامعات والمعاهد المصرية من ٤١,٦ بالمئة إلى ٢٤,٩ بالمئة، أي ان توجّه الطلبة نحو الكليات الأدبية والاجتماعية كان أكبر من توجههم نحو الكليات العلمية.

وعلى الرغم من التحسن النسبي في مؤشرات اقتناء السلع المعمرة إلا أنها لا زالت منخفضة جداً، فعدد أجهزة التلفزيون يقل عن ٨٧ لكل ألف من السكان في بداية الثمانينيات، كما تزدحم الوحدة السكنية بسكانها مقارنة بالدول المتقدمة، ويعاني الأفراد تبعات عدم توفر أعداد كافية من سيارات النقل العامة والخاصة.

---

(٦٣) جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا): **المؤشرات الاحصائية للعالم العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩** ([د.م.]: الاسكوا، ١٩٨٠)، **والمجموعة الاحصائية العربية الموحدة، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨** (بغداد: الاسكوا، ١٩٩٠).

وخضعت الصحافة لرقابة الحكومة المركزية، وأعطيت حرية إصدار الصحف اليومية للأحزاب السياسية المختلفة، ويشرف على رقابتها اتحاد الصحافة العالي. وقد تقلصت الحرية المعطاة في عهد السادات، خصوصاً بعد أحداث ١٩٧٧، في حين تمتعت صحافة الأحزاب المعارضة بحرية أكبر منذ بداية الثمانينيات، ويبلغ معدل التداول اليومي ٩٠٠,٠٠٠ صحيفة في أيام الأسبوع، ويرتفع هذا العدد إلى ١,١ مليون أيام الجمع. وتُعدّ **الأهرام** أكبر صحيفة مبيعة في مصر، كما ان مصر قد تحوّلت بعد الحرب اللبنانية إلى أهم مركز نشر في الشرق الأوسط. وتوجد في القاهرة الآن ١١ صحيفة يومية، ست منها تصدر باللغة العربية، وواحدة باللغة الإنكليزية، واثنتان باللغة الفرنسية، وواحدة باللغة اليونانية وأخرى بالأرمنية. كما تصدر ٢٤ دورية أسبوعية أو شهرية، في القاهرة. أما في الاسكندرية فتصدر ست صحف يومية و١٧ دورية أسبوعية أو شهرية. وتوجد أربعة مراكز رئيسية للنشر هي: الأهرام، ودار الهلال، وأخبار اليوم، والجمهورية، تتنافس بعضها مع بعض كوحدات مستقلة خاضعة لرقابة الاتحاد العالي للصحافة. ومنذ العام ١٩٨٠ تمّ نقل ٥١ بالمئة من ملكية الصحف من الاتحاد الاشتراكي العربي إلى اتحاد الشورى الذي شُكِّل في ذلك العام. وتصدر المعارضة صحيفتين بارزتين هما: **الأهالي** التي تمثل اليسار بقيادة حزب التجمع المصري، **والأحرار** التي تمثل حزب الأحرار اليميني، في حين تهتم **الأهرام الاقتصادي** بالآراء الاقتصادية. ويمتلك حزب الوفد صحيفة بالاسم نفسه[٦٤].

أما وسائل الإعلام الأخرى، كالإذاعة والتلفزيون، فقد تطورا بشكل ملحوظ منذ العام ١٩٦٠، ويصل البث اليومي لكل منهما إلى أكثر من ١٨ ساعة، وقد ازداد عدد أجهزة الراديو والتلفزيون حتى بلغ عدد الراديوات معدل ٣٢٢ راديو لكل ألف شخص، وعدد التلفزيونات ٩٨ تلفزيوناً لكل ألف شخص، وذلك في العام ١٩٨٩[٦٥].

٣ ـ كوريا الجنوبية

وفي كوريا الجنوبية، وعلى الرغم من تطبيق الدولة نظام التأمين الصحي، في محاولة منها لرفع المستوى الصحيّ للسكان، إلا أن القطاع الخاص لا زال رائداً

---

(٦٤) The Economist Intelligence Unit (E.I.U.), *Country Profile of Iraq, 1989*, pp. 41-42.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٤٢.

في هذا المجال. فكثير من الوحدات الصحية مملوك ملكية خاصة، ولا زالت أسعار الخدمات الطبية ومستلزماتها تحدّد على أساس العرض والطلب، وما زالت قرارات الاستثمار فيها تتخذ على أساس ربحيتها. لذلك، فإن الدخل يصبح محدّداً رئيسياً لانتشار الخدمات الصحية، بدلاً من أن تكون الحاجة إليها أساساً لانتشارها، وبالتالي فإن هذه الخدمات متركزة في المراكز الحضرية بشكل يفوق كثيراً تركزها في الريف. وقد حاولت الدولة في السنوات الأخيرة السيطرة على تقديم هذه الخدمات، وتحديد أسعارها، ووضع خطة لتوزيعها بين المقاطعات المختلفة ليتسنى لسكان الريف الاستفادة منها، كما رفعت من عدد المقبولين في الكليات التي تخرج الكوادر الطبية. وقد تضاعفت النفقات على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٢,٥ بالمئة في العام ١٩٧٠ إلى ٥ بالمئة في نهاية الثمانينيات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النسبة لا تستمر في التزايد إلى ما لا نهاية، بل إنها تتوقف عند حدّ معين ثم تأخذ في التناقص بعدها، أي انها تأخذ شكل جرس، ارتباطاً بالمستوى الذي تصل إليه، ويتم التأكيد بعدها على نوعية الخدمات الصحية المقدمة التي يكون تأثيرها فاعلاً، يفوق التأثير الكمي، في رفع المستوى الصحي للأفراد. وقد ارتفعت نسبة المستفيدين من المساعدة الطبية ونظام التأمين الصحي من ١٤,٥ بالمئة من اجمالي السكان في العام ١٩٧٧ إلى ٥٧,١ بالمئة من اجمالي السكان في العام ١٩٨٦، وقد تمّ إيصالها إلى أكثر المناطق فقراً في البلد. وارتفع عدد المستشفيات الكلية من ٩٠ مستشفى في العام ١٩٥٥ إلى ٣١٧ مستشفى في العام ١٩٨٥، كما ارتفع عدد العيادات الخاصة من ٢٨٠٠ إلى ٨٠٦٩ خلال الفترة ذاتها. وفي الوقت الذي تركز ٥١,٥ بالمئة من السكان في المناطق الريفية، فإنهم لم يحصلوا إلا على ١٦ بالمئة من التسهيلات الصحية في منتصف السبعينيات. ومع ارتفاع نسبة سكان المدن إلى ٦٨,١ بالمئة من اجمالي السكان في منتصف الثمانينيات ارتفعت نسبة التسهيلات التي يحصلون عليها إلى ٨٧,٩ بالمئة، وهذا يؤشر إلى ارتفاع استفادة سكان الريف من هذه الخدمات في الفترة الأخيرة[٦٦].

إن من الأمور التي يسّرت نمو الاقتصاد الكوري، هي القيمة المرتفعة التي وضعها المجتمع للتعليم والثقافة، منذ القدم، ضمن التعاليم الكنفوشيوسية الصارمة، ومنذ الثمانينيات، فإن كل شخص يقلّ عمره عن ستين سنة يعتبر متعلماً. فالتعليم الابتدائي مجاني وإلزامي، أما التعليم الثانوي فيقسم بين العام والمهني والتقني. وقد ازداد الاهتمام مؤخراً بالتعليم المهني والتقني الذي يرفد

(٦٦) World Bank, *Health Insurance and Health Sector in Korea, 1989*, pp. 18-24.

القطاعات الاقتصادية باحتياجاتها من القوى العاملة الفنية والماهرة. وتمّ إصدار قانون التدريب المهني في العام ١٩٦٧ لتأمين التنظيم المطلوب لتسهيل متطلبات المعرفة التقنية، مع تنظيم تمويله. وبشكل عام، فإن الدولة هي التي تتكفل بهذه المهمة الضرورية لتطوير قابليات الأفراد في مجالات شتى. وقد ازدادت حصة التعليم والتدريب من اجمالي الاستثمارات من ٢,٢ بالمئة في بداية السبعينيات إلى ٣,٩ بالمئة في منتصف الثمانينيات[٦٧].

٤ ـ الصين

أما في الصين فإن الدولة تعدّ الموجّه الرئيسي والوحيد للسياسات الصحية والتعليمية. وبالنظر إلى كبر مساحة البلاد وكثرة سكانها، فقد تمّ الاعتماد على سياسات وأنظمة غير مألوفة في البلدان الأخرى، خصوصاً في مجال توفير الكوادر الطبية في المناطق النائية وفي القرى والأرياف التي تشكّل نسبة كبيرة من السكان، وتمّ تحوير النظام التعليمي والتدريبي في المجال الصحي، بما يتلاءم وتوفير الخدمات الصحية للسكان في أبعد المناطق، كما اعتمد على الأفراد أنفسهم في تطوير الخدمات الصحية من خلال دورات تدريب الأمهات في مجالات التمريض الأولية. وقد حققت هذه السياسات نجاحات باهرة، بإمكاناتها المحدودة وبساطتها، من خلال رفع معدل العمر المتوقع للفرد والقضاء على الكثير من الأمراض الفتاكة، وتقليل وفيات الأطفال الرضع، وغيرها من المؤشرات التي باتت مقاربة لتلك السائدة في الدول المتوسطة الدخل. ووضعت استراتيجيا بعيدة المدى لتطوير القطاع الصحي بمتطلباته كافة، من قوى عاملة، إلى تقنية، إلى بنايات وغيرها. وارتفع عدد المؤسسات الصحية من نحو ١٠٠٠ مؤسسة في منتصف الخمسينيات إلى نحو ٦٠٠٠٠ مؤسسة في العام ١٩٨٦. أما عدد الأسرّة فقد ارتفع فيها من ٨٥,٠٠٠ سرير في العام ١٩٤٩ إلى ٢,٥٦٣,٠٠٠ سرير في العام ١٩٨٦، وارتفع اجمالي العاملين في هذه المؤسسات من ٥٤١,٠٠٠ شخص إلى ٤,٤٤٦,٠٠٠ شخص. أما الأطباء وحدهم، فقد ارتفع عددهم من ٣٣٨,٠٠٠ طبيب إلى ١,٤٤٤,٠٠٠ طبيب خلال الفترة ذاتها، كما ارتفع عدد الممرضات من ٣٣,٠٠٠ ممرضة إلى ٦٨١,٠٠٠ ممرضة، ومساعدي الأطباء من ٤٩,٠٠٠ مساعد إلى ٤٨٢,٠٠٠ مساعد[٦٨].

---

(٦٧) E.I.U., Ibid., pp. 18-19.

(٦٨) World Bank, *The Health Transition in China, 1990*, pp. 95-101.

لم يشهد التقدم التعليمي في الصين استمراراً متواصلاً، خصوصاً بسبب تأثير الثورة الثقافية التي دامت من العام ١٩٦٨ إلى العام ١٩٧٦، والتي أثرت في طبيعة النظام التعليمي. لكن منذ نهاية السبعينيات، فإن تطوراً ملحوظاً حصل في تنظيم نظام المدارس الرسمية وتوسيعه. وفي العام ١٩٨٥ أعلن عن اصلاح النظام التربوي، والذي أكد المفاتيح الرئيسية التالية:

أ ـ التعليم هو المفتاح لرفع الخصائص الوطنية والقدرات المحلية في المجالات كافة.

ب ـ أن يكون التعليم الأساسي من (١ ـ ٩) شاملاً.

ج ـ تطوير التعليم المهني والتقني بسرعة.

د ـ زيادة نسبة التسجيل في المرحلة الثالثة (التعليم الجامعي) مع إعطاء استقلالية أكبر للجامعة والكلية.

هـ ـ تقوية القيادة التعليمية ودعمها في كل المراحل.

هذا مع التأكيد على تطوير التعليم في المناطق النائية، التي تشكو من انخفاض المستوى التعليمي فيها، ومن المقرر أن يتحقق هذا الهدف مع نهاية العام ١٩٩٥[٦٩].

ارتفع عدد الطلاب في المرحلة الابتدائية من ٦٩ مليوناً في العام ١٩٦٢ إلى ١٣٤ مليوناً في العام ١٩٨٥، وارتفع عدد المعلمين فيها من ٢,٥ مليون معلم إلى ٥,٤ مليون معلم، وفي المرحلة الثانوية ارتفع عدد الطلاب من ٨,٣ مليون طالب إلى ٥٠,٩ مليون طالب، وعدد المدرّسين من ٠,٥ مليون مدرّس إلى ٣ ملايين مدرّس خلال الفترة ذاتها. أما في التعليم الجامعي، فقد ارتفع عدد الطلاب من ٠,٨ مليون إلى ١,٧ مليون، وعدد التدريسيين من ٠,١٤ مليون تدريسي إلى ٠,٣٤ مليون تدريسي خلال الفترة المذكورة[٧٠].

أما المدارس المهنية والتقنية، فقد ازداد عددها من ١١٧٤ مدرسة في العام ١٩٤٩ إلى ١٣,٧٦٨ مدرسة في العام ١٩٨٥. أما عدد طلبتها فقد ارتفع من

---

(٦٩) World Bank, *Sector Report China Text-Book Development, 1987*, pp. 2-3.

(٧٠) The Economist Intelligence Unit (E.I.U.), *Country Profile* (London: The Economist Publications Limited, 1987), pp. 10-12.

۲,۳۱۷,۰۰۰ طالب إلى ٤,٦٠٩,٠٠٠ طالب في الفترة ذاتها. وبلغت نسبة طلبتها إلى اجمالي الطلبة في التعليم الثانوي العالي نحو ٣٥ بالمئة في العام ١٩٨٥، ومن المخطط أن ترتفع إلى ٥٠ بالمئة في العام ١٩٩٥. كما ان نسبة عدد الطلاب إلى كل مدرّس فيها بلغت ٨ طلاب، وهي من المعدلات المنخفضة التي تؤشر إلى اهتمام كبير في هذا الفرع من التعليم[٧١].

يعدّ الراديو الوسيلة الإعلامية الأكثر أهمية في الصين، حيث توجد أكثر من ١٥٠ محطة إذاعية في المقاطعات كافة، والتي تستلم البث التلفزيوني المركزي من بكين، إلى جانب امتلاكها بثها التلفزيوني الخاص بها. وقد برزت في الثمانينيات اهتمامات متزايدة في برامج التعليم، خصوصاً برامج اللغة والبرامج العلمية. وتخضع الصحف المحلية المتداولة لرقابة مركزية نابعة من تركز السلطة بيد الحزب الحاكم المسؤول عن إصدار الصحف في المقاطعات كلها. وعلى الرغم من الانفتاح الاقتصادي المحدود، فإن الحريات السياسية ما زالت مقيدة بشكل كبير، بل إن هناك توجهاً نحو زيادة تقييدها بعد الأحداث التي حصلت في نهاية الثمانينيات، مع التخوف من التحولات الجذرية التي حدثت في الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية. ولا تصدر صحف باللغات الأجنبية، إلا صحيفة واحدة باللغة الانكليزية[٧٢].

ويعكس الجدول رقم (٤ ـ ١٥) التطورات الحاصلة في نوعية الحياة للأفراد في الدول المختارة مقارنة بالوضع في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D.). وتمّ استخراج معدل عام لجميع المؤشرات الواردة في نهاية الجدول، مع الأخذ بعين الاعتبار اتجاهات التطور المحتملة التي ترافق التطور الاقتصادي في بعض هذه المؤشرات، مثل معدل عدد الوفيات، إذ اتضح أن البلدان المختارة حققت انجازاً مشهوداً فاق الانجاز المتحقق في دول المقارنة، وتمّ عكس ذلك في المؤشر المقارن الموحد. كذلك الحال بالنسبة إلى المؤشرات المتعلقة بعدد السكان لكل طبيب ولكل ممرض، وعدد التلاميذ لكل معلم، وذلك لأن النسبة المستخرجة كانت أكبر من ١٠٠ بالمئة في البلدان المختارة مقارنة بدول المقارنة، وبالتالي فإن اتجاه التطور يدلّ على أنه كلما صغرت هذه النسبة دلّت على تحسن نوعية الحياة.

ويتضح من الجدول أن هناك تقلصاً في الفجوة بين البلدان المختارة ودول

---

(٧١) World Bank, *Technical Education in China, 1989*, p.38.

(٧٢) E.I.U., Ibid., p. 28.

المقارنة في بعض المؤشرات، كالعمر المتوقع للفرد، ومعدل الوفيات الخام، وما يحصل عليه الفرد من سعرات وطاقة، وفي معدلات الأمية، ونسبة الحاصلين على الماء الصالح للشرب، في حين اتسعت الفجوة في مؤشرات أخرى، كالانفاق على التعليم والصحة، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، والمعدل الحقيقي للدخل مقوماً بالدولار، وفي عدد أجهزة الاستقبال الإذاعي والتلفزيوني، وأجهزة الهاتف، وتوزيع الصحف اليومية، وهي اتجاهات عامة للفجوة بين مجموعتي الدول المتقدمة والبلدان النامية خلال فترة الدراسة.

كما يبين الجدول أن كوريا الجنوبية حققت انجازاً بارزاً في تطور نوعية حياة الفرد فيها مقارنة بالدول المختارة الأخرى، التي تقاربت انجازاتها بشكل كبير جداً. أما إذا أضفنا مؤشر نسبة السكان تحت خط الفقر، الذي يبين العدالة في توزيع الدخل، فإن الصين استطاعت أن تحقق تطوراً واضحاً في تقليل هذه النسبة، وكذلك الحال في كوريا الجنوبية، في حين بقيت هذه النسبة مرتفعة في كل من العراق ومصر.

إن التطور الحاصل في هذه المؤشرات يعكس نجاح السياسات الاقتصادية للدولة في المجالات المرتبطة بها، وهو يعكس، بشكل رئيسي، نجاح التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، إذ أثبتت دراسات عديدة أن التطور الحاصل في معظم هذه المؤشرات يرتبط بالتزايد الملحوظ الحاصل في حصة القطاع العام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل، وفي طبيعة السياسات المالية والدخلية المتبعة، وكذلك السياسات الاستثمارية، إلى جانب الاستقرار المتحقق في سعر صرف العملة المحلية ووجود مؤسسات متنوعة للرقابة تتمتع بإدارة ناجحة وفعالة[٧٣]. وقد اتّجهت هذه المؤشرات نحو التدهور مع الاتجاه نحو التخصيصية والاستغناء عن العديد من المشاريع التي تعمل في القطاع العام وتحويلها إلى القطاع الخاص في جميع البلدان المختارة.

إن ميزة المؤشرات الواردة في الجدول هي شمولها مؤشرات اقتصادية واجتماعية وثقافية متنوعة، وبالتالي من الممكن اعتماد نتائجها للدلالة على مؤشرات التأهيل بشكل عام، خصوصاً أن هناك صعوبات كبيرة في مجال تكميم المؤشرات المرتبطة بالناتج المحلي الاجمالي والقوى العاملة وغيرها من المؤشرات الاقتصادية.

---

(٧٣) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢** (نيويورك؛ اكسفورد: مطبعة جامعة اكسفورد، ١٩٩٢).

ومن الممكن تعديل القيمة النهائية لهذه المؤشرات بإدخال نسبة السكان تحت خط الفقر، من خلال اعتبار أن أي بلد يسعى إلى أن تكون هذه النسبة صفراً، أي أن يعيش جميع أفراده فوق هذا الخط، وبالتالي فإن الانجاز المتحقق سيستخرج من خلال طرح النسبة الواردة من ١٠٠ بالمئة في كل بلد من البلدان المختارة للحصول على نسبة السكان فوق خط الفقر ومقارنتها بالنسبة المطلوبة. وسيكون ترتيب البلدان هذه كما يأتي:

كوريا الجنوبية	٦٢,٩٠
مصر	٤٦,٢
الصين	٤٦,١
العراق	٤٥,٤

الجدول رقم (٤ ـ ١٥)

تطور مؤشرات نوعية الحياة في الدول المختارة

	العراق		مصر		كوريا الجنوبية		الصين		الدول الصناعية	النسبة المئوية من الدول الصناعية لسنة ١٩٩٠			
	١٩٥٧	١٩٩٠	١٩٥٥	١٩٩٠	١٩٥٥	١٩٩٠	١٩٥٥	١٩٩٠	١٩٩٠	العراق	مصر	كوريا	الصين
العمر المتوقع عند الولادة	٥١,٨	٦٥	٤٨,٨	٦٠,٦	٥٦,٧	٧٠,١	٥٢,٧	٧٠,١	٧٦,٤	٨٥,١	٧٩,٣	٩١,٨	٩١,٨
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالدولار		٣٥١٠	٥٠٠	١٩٣٤	٢٩٣٠	٤٩٨٧	٧٢٠	٢٦٥٦	١٥٩٨٣	٢٢,٠	١٢	٣١,٢	١٦,٦
معدل الوفيات الخام لكل ألف من السكان	١٧,٧	٧	١١,١	١٠	١١,٢	٦٠	٩,٥	٧	٩	١٢٨,٦	٩٠	١٥٠	١٢٨,٦
نسبة السكان الذين يحصلون على مياه صالحة (بالمئة)	٦٦	٨٤	٦٦	٩٠	٦٦	٨٣	ـ	٥٠	١٠٠	١٠٠	٨٤	٩٠	٨٣
استهلاك الفرد من الطاقة/ كغم من النفط	٣٩٩	٧٥٢	٣١٣	٦٣٦	٢٣٨	١٨٣٢	١٨٧	٥٩١	٤٩٣٠	١٥,٣	١٢,٩	٣٧,٢	١٢,٠
نصيب الفرد من امدادات السعرات الحرارية	٢١٥٠	٢٩٦٢	٢٤٠٠	٣٢١٣	٢٢٥٦	٢٨٧٨	١٩٢٦	٢٦٣٢	١٣٢٨	٨٩,٠	٩٦,٥	٨٦,٥	٧٩,١
معدل القراءة والكتابة بين الكبار (بالمئة)	٣٤	٧٠	٣٥	٤٨	٨٨	٩٦	٣٠	٨٠	١٠٠	٧٠	٤٨	٩٦	٨٠
العلماء والفنيون في كل ١٠٠٠ نسمة	٣,٦	٣,٦	ـ	٥,٤	ـ	٤٧,٣	ـ	٨,٥	٨١	٤,٤	٦,٧	٥٨,٤	١٠,٥
معدل وفيات الأطفال الرضع (بالألف)	١١٩	٦٣	١٧٢	٨٥	٦٢	٢٣	٩٠	٣٠	١٣	٢٠,٦	١٥,٣	٥٦,٥	٤٣,٣
عدد السكان لكل طبيب	٥٠٠١	١٧٤٠	ـ	٢٣٠٠	٧٧٠	٢٦٠	١١٦٠	١٦٠٠	١٠٠٠	٤٥	٢٥,٩	٥٨,٤	٣٨,٨
عدد السكان لكل ممرضة	٢٩١٠	١٦٦٠	٢٠٣٠	٧٨٠	٢٩٧٠	٥٨٠	٣٠٠٠	١٧١٠	١٥٠	٩	١٩,٢	٢٥,٩	٨,٨
الانفاق على الصحة (النسبة المئوية من الناتج الاجمالي)	١,٠	٠,٨	٠,٦	١,١	٠,٢	٠,٤	١,٣	١,٤	٨,٦	٩,٣	١٢,٨	٤,٧	١٦,٣
الانفاق على التعليم (النسبة المئوية من الناتج الاجمالي)	٥,٨	٣,٧	٤,١	٦,٨	٢,٠	٣,٦	١,٨	٢,٤	٦,١	٦٠,٦	١١١,٥	٥٩,٠	٣٩,٣
نسبة تلاميذ المرحلة الابتدائية لكل مدرس	٢٢	٢٣	٣٦	٣٠	٦٢	٣٦	٢٦	٢٣	٢١	٩١,٣	٧٠,٧	٥٨,٣	٩١,٣
متوسط عدد سنوات الدراسة للكبار	٤,٨	٤,٨	ـ	٢,٨	ـ	٨,٨	ـ	٤,٨	ـ	١٠,٩	٤٤,٠	٨٠,٧	٤٤,٠
أجهزة الاستقبال الإذاعي والتلفزيوني لكل ألف شخص	ـ	١٣٥	ـ	٢١٠	ـ	٦٠٥	ـ	١٠٥	٩٢٣	١٤,٦	٢٢,٨	٦٥,٥	١١,٤
معدل السكان لكل تلفون	١٧	٥٩	١٤	٣٠	٤٠	٢٥٠	٤	٧	٦٢٧	٩,٤	٤,٨	٣٩,٩	١,١
توزيع الصحف اليومية لكل ألف	١١	١٨	١٥	٧٧	٦٣	١٤٦	ـ	٥٣	٣١٢	٥,٨	٢٤,٧	٤٦,٨	١٧,٠
نسبة السكان تحت خط الفقر (بالمئة)	ـ	٢٥,٣	ـ	٢٣		١٦		١٠					
المعدل العام										٤٥,٤	٤٦,٢	٦٢,٩	٤٦,١

المصادر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢** (نيويورك؛ اكسفورد: مطبعة جامعة اكسفورد، ١٩٩٢)، و World Bank, *World Development Report, 1989* (New York: Oxford University Press, 1989).

الفصل الخامس

مؤشرات الاستقلال

سيتمّ تحليل المؤشرات المقترحة لقياس الاستقلال التنموي في البلدان المختارة، وفي حالة التمكن من تكميمها وفقاً لما يتوفر عنها من بيانات احصائية، فسيستخرج رقم محدّد لكل منها يمكننا من خلاله المقارنة بين البلدان ذاتها في ما حققته من استقلال بالنسبة إلى كل مؤشر. أما في حالة عدم التمكن من تكميم مؤشرات معينة، كالعلاقات الخارجية، فسيتمّ اتباع الطريقة الوصفية، ومن ثم الحكم على قوة العلاقة بدرجات محددة، كضعيف أو جيد وغيرها.

أما أساس الحدّ الفاصل بين الاستقلال والتبعية، فسيستخرج من خلال المقارنة مع المؤشرات ذاتها ونسب الانجاز في بعض الدول المتقدمة التي قطعت شوطاً بعيداً في مجال الاستقلال الاقتصادي، وفقاً للبيانات المتاحة عنها في العام ١٩٨٧، أو من خلال تبنّي حدّ معين وفقاً لرؤية الباحث، وبالاستناد إلى المنطق الاقتصادي.

إن هذا الفصل، سيكون بمثابة الحكم الفاصل على مدى نجاح السياسات التنموية التي اتبعت خلال السنوات الأربعين الماضية في البلدان المختارة للمقارنة، أي الحكم على مدى نجاحها في الاقتراب من تحقيق الاستقلال الاقتصادي كهدف أساسي تسعى كل البلدان النامية، وغير النامية، إلى بلوغه، وبالتالي سيكون تقويماً لهذه السياسات على اعتبار أن الاستقلال الاقتصادي لا يتحقق إلا إذا تضافرت عوامل عديدة، داخلية وخارجية، اقتصادية وغير اقتصادية، لإنجازه. وسيتمّ في نهاية الفصل تحديد الحكم النهائي من خلال إعطاء أوزان محددة لبعض المؤشرات التي سيكون من الممكن تكميمها للخروج بمؤشر موحّد للاستقلال.

أولاً: مؤشر الفجوة الداخلية

ويقاس بالفجوة بين معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار الكافي لتحقيق

معدل النمو المستهدف في فترة معينة. وسيتمّ اعتماد نسبة كل من الادخار المحلي والاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي للتوقف عند مدى تغطية المدخرات المحلية، بمختلف أشكالها، للاستثمارات المتحققة في الدولة، أي تحديد مدى تمكن المجتمع من الاعتماد على نفسه في تمويل استثماراته.

١ ـ العراق

إن **العراق**[١]، وبعد حصوله على نصف عوائد النفط منذ بداية الخمسينيات، كانت مدخراته المحلية مرتفعة مقارنة بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني المتمثلة بالاستثمارات المتحققة، وكانت معظم هذه المدخرات حكومية، إذ لم تكن مدخرات القطاع الخاص كبيرة بسبب انخفاض معدل دخل الفرد في الخمسينيات. ومع ذلك فإن نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الاجمالي بلغت ٣٣,٩ بالمئة، في حين لم يتجاوز الاستثمار ١٩ بالمئة من الناتج، أي أن الفجوة الداخلية سجلت فائضاً في تلك الفترة.

وفي الستينيات، انخفضت نسبة كلا المتغيرين إلى الناتج المحلي الاجمالي، بسبب حدوث بعض الهزات السياسية، إقليمياً ومحلياً، إلا أن الادخار بقي مرتفعاً مقارنة بالاستثمار، إذ بلغت نسبته إلى الناتج ٣٠,٩ بالمئة، مقابل ١٤,٩ بالمئة للاستثمار.

وشهدت السبعينيات تزايداً ملحوظاً في العوائد النفطية بعد تأميم النفط وارتفاع أسعاره الدولية، فبلغت نسبة الادخار إلى الناتج ٤٦,٣ بالمئة، وهي أعلى نسبة تحققت في العراق طيلة تاريخه الحديث، وارتفعت نسبة الاستثمار إلى ٢٤,٧ بالمئة، الأمر الذي يعكس استمرار تحقق الفائض وتزايده بشكل كبير في تلك الفترة التي تعدّ أفضل فترة مرت بالعراق اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

إلا أن فترة نهاية عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات شهدت تطورات سياسية عربية وإقليمية مهمة، كان أبرزها قيام الحرب العراقية ـ الإيرانية التي كانت بداية تغيير جذري في سياسة العراق الاقتصادية. فانتهى عهد الوفرة المالية وحلّ محله

---

(١) تم الاعتماد على المصادر التالية لتحليل هذا الجزء في العراق: United Nations, *Year Book of National Accounts Statistics, 1964*, pp. 138-139, and العراق، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي، قسم السياسات والخطط، بيانات غير منشورة.

عهد الاستدانة الخارجية الذي فتح الأبواب أمام تزايد نشاط القطاع الخاص، وتحجيم القطاع العام، وسحبت الدولة يديها عن الأسعار، وبدأ الانفاق العسكري يتزايد بشكل هائل، بحيث تضاعفت معه النفقات الجارية على الدفاع والأمن القومي من ١٥,٥ بالمئة من اجمالي النفقات العامة في العام ١٩٧٩ إلى ٣٩,٦ بالمئة في العام ١٩٨٨[٢]، إضافة إلى انخفاض حجم الصادرات النفطية، وانخفاض الأسعار الدولية للنفط التي أسهمت في انخفاض حجم العوائد النفطية، وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي. وارتباطاً بكون معظم المدخرات المحلية حكومية تسهم الفوائض النفطية في تكوين الجزء الأكبر منها، فقد انخفضت هذه المدخرات بشكل كبير جداً إلى أن بلغت ١٥,٨ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي، وهو أدنى مستوى بلغته في العراق. أما الاستثمارات، فقد واصلت ارتفاعها ارتباطاً باستكمال العديد من المشروعات التي بدأ تنفيذها في عقد السبعينيات، وأقامت مشروعات جديدة في الجانب غير المدني، ومن ثم بلغت نسبة الاستثمار إلى الناتج ٢٧,٢ بالمئة، وبالتالي حدث العجز في تمويل هذه الاستثمارات، والذي مُوّل من الخارج وأدّى إلى ظهور الدَّيْن الخارجي في العراق في هذه الفترة.

وبهذا استطاع العراق أن يعتمد على موارده المحلية في تمويل استثماراته طيلة عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، إلا أنه أخفق في ذلك في الثمانينيات، فلم يستطع تمويل أكثر من ٥٨ بالمئة من استثماراته من موارده المحلية، بل موّل الـ ٤٢ بالمئة الأخرى عن طريق الخارج. وعلى الرغم من ذلك، كان للعامل الخارجي المتمثل بارتفاع أسعار النفط والاعتماد الكبير عليه دور رئيسي في تحقيق هذا الاستقلال، وبالتالي فإنه استقلال مقيّد بالاعتماد على الخارج، وهو ما يفقده أهميته.

٢ ـ مصر

أما في **مصر**[٣]، فلم يشهد كلا المتغيرين استقراراً لفترة طويلة، إذ تأثر

---

(٢) العراق، وزارة المالية، قسم الموازنة العامة، بيانات غير منشورة.

(٣) تمّ الاعتماد على المصادر التالية في تحليل الوضع في الاقتصاد المصري: مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، **تطور المتغيرات الاقتصادية في جمهورية مصر العربية،** [د.ت.]، ص ٧ ـ ٢٣؛ مصر، وزارة التخطيط، **المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد القومي، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٤**، [د.ت.]، ص ٣٤؛ World Bank, Report no. 7447 - EGT, 1990, pp. 24-26, and International Monetary Fund (I.M.F.), *Arab Republic of Egypt: Recent Economic Development, 1991*, p. 59.

بشكل كبير بالعوامل السياسية غير المستقرة، وبالسياسات الاقتصادية المتقلبة من فترة إلى أخرى، كما لم تكن نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة. ففي الخمسينيات بلغت نسبة الادخار إلى الناتج ١١,٧ بالمئة، وكان اسهام القطاع الخاص أكبر من اسهام الدولة فيها. أما نسبة الاستثمار إلى الناتج فقد بلغت ١٣,١ بالمئة، أي أنها كانت أكثر ارتفاعاً من مثيلتها للادخار، الأمر الذي يعني وجود عجز في تمويل هذه الاستثمارات عن طريق المدخرات المحلية، وبالتالي فإن التمويل الخارجي كان السبيل لسدّ هذه الفجوة.

وفي الستينيات قامت الدولة بتأميم البنوك وشركات التأمين وسيطرت على عملية التراكم الناشئة فيها، كما استطاعت توجيه المدخرات نحو المجالات المرغوبة التي تسهم في عملية التنمية. وارتفعت نسبة الادخار إلى الناتج لتصل إلى ١٢,٣ بالمئة، كما ارتفعت نسبة الاستثمار إلى الناتج لتصل إلى ١٥,٩ بالمئة في تلك الفترة التي نفذت فيها خطتان خمسيتان من قبل الدولة. ويتبين من ذلك أن نسبة الاعتماد على الخارج في تمويل الاستثمارات قد ازدادت في الستينيات.

أما السبعينيات فقد شهدت حدوث بعض الهزات السياسية والاقتصادية، تمثلت بحرب تشرين مع الكيان الصهيوني وما تبعها من تطبيع للعلاقات معه، إضافة إلى التغيير الجذري في توجهات الدولة السياسية واتباعها سياسة الانفتاح الاقتصادي. لقد أسهمت هذه العوامل في انخفاض نسبة الادخار إلى الناتج إلى ١١,٨ بالمئة، على الرغم من أنها شهدت ارتفاعاً في النصف الثاني من هذا العقد بعد فسح المجال أمام الاستثمارات العربية والأجنبية للعمل بحرية أكبر. وقد أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة الاستثمار إلى الناتج ليصل إلى ٢١,٩ بالمئة، إلا أن معظم الاستثمارات الأجنبية توجهت نحو مجالات غير ذات فائدة كبيرة للاقتصاد الوطني وعملية التنمية الاقتصادية، إذ تركزت في القطاع الخدمي والسياحي، وتوجّه قسم قليل منها إلى القطاع الصناعي، وخصوصاً إلى الصناعات الخفيفة.

ومع استمرار تطبيق الانفتاح الاقتصادي، ارتفعت نسبة الاستهلاك إلى الناتج، خصوصاً بعد تزايد حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة، ومحاولة الطبقات والفئات ذات الدخل المرتفع تقليد مثيلتها في الغرب في استهلاكها، وبهذا انخفضت نسبة الادخار إلى الناتج لتصل إلى ١١,٥ بالمئة في عقد الثمانينيات، مع ارتفاع نسبة الاستثمار إلى الناتج إلى ٢٢ بالمئة، الأمر الذي يعني زيادة نسبة الاعتماد على الخارج في تمويلها.

وتكميماً، بلغت نسبة تغطية المدخرات المحلية للاستثمارات ٨٩ بالمئة في

الخمسينيات، واتجهت نحو الانخفاض إلى ٧٧ بالمئة، ثم ٥٤ بالمئة، و٥٢ بالمئة للفترات التالية، الأمر الذي يعني أن الاعتماد على الخارج في تمويل الاستثمار قد ارتفع مع الزمن، خصوصاً في فترة تطبيق الانفتاح الاقتصادي منذ منتصف السبعينيات.

٣ ـ كوريا الجنوبية

أما **كوريا الجنوبية**[٤]، فقد شهدت حرباً ضروساً في بداية الخمسينيات أثرت بشكل كبير في حجم الادخار ونسبته إلى اجمالي الناتج المحلي خلال العقد كله، إذ لم تتجاوز ٢ بالمئة كمعدل. وأسهم في تعزيز ذلك، المعدل المنخفض لدخل الفرد المتأثر بمحدودية الموارد الطبيعية من جهة، وعدم فعالية السياسات الاقتصادية التي اتبعها نظام سيغمون ري خلال الفترة المذكورة من جهة أخرى. أما الاستثمار فقد كان أكثر ارتفاعاً من الادخار، ارتباطاً بتنفيذ العديد من المشروعات لإعادة بناء ما دمرته الحرب، وبلغت نسبته إلى اجمالي الناتج المحلي ١٣,٢ بالمئة للفترة ككل، الأمر الذي يعكس العجز الكبير للموارد المحلية في تمويل الاستثمارات المتحققة.

شهدت الستينيات أحداثاً سياسية مهمة في كوريا، بدءاً بالثورة الطلابية، وانهاء بإسقاط نظام «ري» وسيطرة العسكريين على السلطة بدعم من أمريكا، التي ارتأت أهمية تغيير النظام الضعيف بآخر قوي يحقق مصالحها في هذه المنطقة الحيوية من العالم. وتبنّى النظام الجديد سياسات اقتصادية جديدة، إذ تحول من اعتماد استراتيجية احلال الاستيرادات إلى استراتيجية تشجيع الصادرات، وأصبح تدخّل الدولة في الأنشطة الاقتصادية كبيراً، بحيث أخذت تضع خططاً خمسية، إضافة إلى سيطرتها على الأسعار والأجور. ومع استمرار محاولاتها في رفع معدلات الادخار والاستثمار، استطاعت أن توصل الادخار إلى ٨ بالمئة من الناتج، والاستثمار إلى ١٨,٤ بالمئة من الناتج، أي أنها حققت هدفين كبيرين: **الأول**، هو رفع نسبة كل من الادخار والاستثمار إلى اجمالي الناتج، **والثاني**، هو زيادة اعتمادها على مواردها المحلية في تمويل الاستثمارات المتحققة في العقد الستيني.

وفي العقدين التاليين استطاعت الدولة أن تنجح في رفع نسبة الادخار إلى

---

(٤) تمّ اعتماد المصادر التالية لكوريا: United Nations, *Year Book of National Accounts Statistics, 1964*, p. 124; World Bank, Report no. 5868 - KO, 1989, p. 13, and International Monetary Fund (I.M.F.), *Korea-Recent Economic Development, 1991*, p. 34.

٢١,٤ بالمئة في السبعينيات، ثم إلى ٣١,١ بالمئة في الثمانينيات، ونسبة الاستثمار إلى ٢٧,٦ بالمئة و٣٠,٦ من اجمالي الناتج على التوالي، وبالتالي فإنها حققت الاعتماد التام على الموارد المحلية في تمويل الاستثمارات خلال عقد الثمانينيات.

ومن الجدير بالذكر، أنه على الرغم من تزايد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والقروض الأجنبية لكوريا خلال الفترة المدروسة، إلا أن السياسات الاقتصادية المتبعة استطاعت أن تعزز حجم المدخرات المحلية وأهميتها عبر السياسات المالية والنقدية والدخلية التي وضعتها الدولة وأشرفت على تنفيذها، إذ تشير البيانات المتاحة إلى نمو الادخار المحلي بمعدل ٥٥ بالمئة في الستينيات والسبعينيات، وقد نما الادخار الخاص خلالها بمعدل ٤٣ بالمئة سنوياً، مقابل نمو ٦٠ بالمئة سنوياً للقطاع العام. أما الادخار الأجنبي فلم ينم أكثر من ٢٩ بالمئة سنوياً، الأمر الذي يدحض آراء صندوق النقد الدولي التي تؤكد أن العامل الأكثر أهمية في الانجاز التنموي الجيد في كوريا الجنوبية هو الاستثمار الأجنبي المباشر، مع اغفال الدور الكبير للتدخل الحكومي في إدارة النشاط الاقتصادي وتسييره، والذي كان هو العامل الحاسم في تحقيق هذا الانجاز أكثر من غيره من العوامل. وطيلة الفترة المذكورة لم ترتفع نسبة الاستثمار الأجنبي إلى اجمالي الاستثمار عن ١٠ بالمئة، في حين ارتفع الميل الحدي للادخار من ١٠ بالمئة إلى ١٥ بالمئة، علماً أن الادخار الخاص شكّل نحو ٧٠ بالمئة من اجمالي المدخرات، وتأتي النسبة الأكبر منه من المؤسسات والمنشآت الخاصة. كما لم يشكّل الادخار العائلي إلاّ نسبة ٣١ بالمئة من الادخار الخاص في الستينيات، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٣ بالمئة في نهاية السبعينيات.

وبهذا استطاعت كوريا الانتقال من منطقة التبعية إلى منطقة الاستقلال في مجال تمويل الاستثمارات، وتمكنت من تقليص فجوة الموارد المحلية إلى أدنى حدّ ممكن. فقد بلغت نسبة الادخار المحلي إلى الاستثمار ١٥ بالمئة في الخمسينيات، ثم ارتفعت إلى ٤٣ بالمئة و٧٧,٥ بالمئة، وأخيراً ١٠٢ بالمئة خلال الفترات اللاحقة على التوالي.

٤ ـ الصين

أما **الصين**[٥]، فإن طبيعة نظامها السياسي والاجتماعي فرضت عليها عزلة

---

(٥) تمّ اعتماد المصادر التالية للصين: William W. Hollter, *China's Gross National Product and Social Accounts, 1950-1957* (Illinois: Free Press, 1958), p. 4; World Bank, *World Tables, 1989-1990*, pp. 180-181, and International Monetary Fund (I.M.F.), People's Republic of China, *Recent Economic Development, 1992*, p.2.

شبه تامة، خصوصاً في مجال تمويل الاستثمارات. وتشير التقديرات الخاصة بالناتج القومي في الخمسينيات إلى أن نسبة الادخار إلى الناتج قد بلغت ١٤,٦ بالمئة، في حين أن نسبة الاستثمار إلى الناتج قد تجاوزتها لتصل إلى ١٥,٢ بالمئة، الأمر الذي يدل على الاعتماد على الخارج في تمويل جزء من هذه الاستثمارات. لقد كان الاتحاد السوفياتي البلد الوحيد المستعد لتقديم مثل هذه المعونة في تلك الفترة.

وفي الستينيات استطاعت الدولة أن ترفع من معدّلي نمو كلا المتغيرين مقارنة بنمو الناتج، إلى أن بلغت نسبة الادخار إلى الناتج ٢٥,٢ بالمئة، ونسبة الاستثمار إلى الناتج ٢٥ بالمئة، أي أن الدولة بدأت تعتمد على مواردها المحلية كلياً في تمويل استثماراتها، خصوصاً ان الادخار الحكومي كان يشكّل نحو ٨٥ بالمئة من اجمالي المدخرات المحلية.

أما السبعينيات فقد شهدت تساوي نسبة كلا المتغيرين إلى الناتج، لكن على مستوى أعلى من العقود السابقة، إذ بلغت ٣٠,٣ بالمئة، في حين أن الثمانينيات اتسمت بتطبيق سياسة اقتصادية جديدة تقوم على تشجيع الاستثمار الأجنبي والانفتاح المحدود على الخارج. وقد أدّى هذا إلى نمو الاستثمار بمعدل يفوق معدل نمو الادخار، الأمر الذي أدّى إلى ظهور فجوة الموارد المحلية ثانية، والتي كانت متزايدة الاتساع في بعض سنوات هذا العقد، إلا أن معدل نسبة الادخار إلى الناتج فيه ككل بلغت ٣٤,٢ بالمئة، ونسبة الاستثمار إلى الناتج بلغت ٣٤,٦ بالمئة.

وقد شهد هيكل الادخار تغييراً كبيراً منذ العام ١٩٧٨، عام الانفتاح على الخارج، فبعد أن كانت نسبة المدخرات الشخصية لا تشكّل سوى ٣ بالمئة من اجمالي الادخار المحلي، ارتفعت إلى نحو ٤٦ بالمئة في العام ١٩٨٨، كما ارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي من ١ بالمئة إلى ١٧ بالمئة خلال الفترة ذاتها، في حين أن نسبة مدخرات المنشآت العامة تناقصت من ٥٣ بالمئة إلى ٤٢,٦ بالمئة من اجمالي الادخار، ومن ١٩ بالمئة إلى ١٦ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي. أما نسبة الادخار إلى الدخل المتاح فقد بلغت ٢٣ بالمئة خلال الثمانينيات، كما ان الميل الحدي للادخار بلغ في المناطق الريفية ٥٤ بالمئة، وفي المناطق الحضرية ٣٥ بالمئة خلال الثمانينيات أيضاً.

ويبين الجدول رقم (٥ ـ ١) التطورات الحاصلة في الدول المختارة وفقاً لهذا المؤشر:

الجدول رقم (٥ ـ ١)

التطورات الحاصلة في الدول المختارة وفقاً لمؤشر

نسبة الادخار إلى الاستثمار

الدولة	نسبة الادخار إلى الاستثمار (نسبة مئوية)			
	خلال الخمسينيات	خلال الستينيات	خلال السبعينيات	خلال الثمانينيات
العراق	١٠٠(*)	١٠٠	١٠٠	٥٨
مصر	٨٩	٧٧	٥٤	٥٢
كوريا الجنوبية	١٥	٤٣	٧٧,٥	١٠٠
الصين	٩٦,١	١٠٠	١٠٠	٩٨,٨

(*) تم اعتماد نسبة ١٠٠ بالمئة كحد أعلى حتى في حالة تجاوز هذه النسبة لأغراض حسابية بحتة.

ملاحظة: الجدول مستمد من الصفحات السابقة.

وتبيّن من هذه البيانات أن الصين استطاعت أن تعتمد على نفسها، بشكل كبير جداً، في تمويل استثماراتها. فقد ارتفعت نسبة الادخار إلى الاستثمار من ٩٦,١ بالمئة في الخمسينيات إلى ١٠٠ بالمئة في الستينيات والسبعينيات، ثم انخفضت إلى ٩٨,٨ بالمئة في الثمانينيات، على الرغم من انفتاح الصين على الخارج والتزامها تطبيق بعض شروط صندوق النقد الدولي في مجال ما يسمّى بالاصلاح الاقتصادي. وقد استطاعت الصين أن تحقق انجازات جيدة في مضمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية من دون أن يكون للعوامل الخارجية دور كبير فيها، إذ أعادت النظر في سياساتها الاقتصادية الداخلية بالشكل الذي رفع من كفاءة الأداء، خصوصاً في المنشآت التابعة للقطاع العام، مع تقليل مركزية اتخاذ القرارات، وإعطاء المقاطعات، ومن بعدها المنشئات، حرية أكبر في التصرف إلى جانب حصولها على نسبة من الأرباح، فضلاً عن تغيير الأنظمة والقوانين المتعلقة بالحوافز، واتباع سياسات مالية ونقدية ودخلية ملائمة لتحقيق الأهداف المذكورة، خصوصاً في مجال تطوير الاقتصاد، بالاعتماد على الموارد المحلية المتاحة قدر الامكان، وتقليل الاعتماد على الخارج إلا في ما لا يمكن توفيره محلياً، وبالشكل الذي لا يؤثر في مسيرة المجتمع اللارأسمالية.

ثانياً: مؤشرات الفجوة الخارجية

١ ـ مؤشر الانكشاف التجاري للدولة

يقاس الانكشاف التجاري بنسبة الصادرات والاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يقيس مدى شدة اعتماد الدولة، أي دولة، على الخارج في توفير متطلبات نموها في جانبي العرض والطلب، وبالتالي فإن التقدم الاقتصادي يترافق مع انخفاض الانكشاف التجاري للدولة. فقد بلغت نسبة الصادرات والاستيرادات إلى اجمالي الناتج المحلي في أمريكا ١٥ بالمئة في العام ١٩٨٧، وفي اليابان ١٥,٨ بالمئة، وفي مجموعة أقطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بلغت ٣٠ بالمئة[٦]، وعليه سيتمّ اعتماد النسبة الأخيرة كممثلة لتحقيق الاستقلال وفقاً لهذا المؤشر.

أ ـ العراق

كان الانكشاف التجاري في العراق كبيراً، إذ بلغ ٦٤,٢ بالمئة في الخمسينيات، و٥٦,٦ بالمئة في الستينيات، و٧٩,٤ بالمئة في السبعينيات. وانخفض في الثمانينيات ارتباطاً بظروف الحرب العراقية ـ الإيرانية من جهة، وانخفاض أسعار النفط الدولية من جهة أخرى، ليصل إلى ٦٥ بالمئة، وهي جميعاً نسب مرتفعة جداً وضعت العراق في منطقة التبعية، بالاعتماد على الخارج في توفير مستلزمات عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن أية صدمة خارجية ستؤثر مباشرة في عملية التنمية وتحدّ منها[٧].

إن السبب الرئيسي في شدة الاعتماد على الخارج هذه من الممكن أن ينقسم إلى قسمين: **الأول**، هو ضآلة مرونة الجهاز الإنتاجي في العراق بحيث لا يستطيع توفير السلع المختلفة من إنتاجية إلى وسيطة وإنتاجية، فيضطر إلى استيرادها من الخارج. **والثاني**، هو صغر حجم السوق المحلية المرتبطة بانخفاض معدل دخل

---

(٦) World Bank, *World Development Report, 1989* (New York: Oxford University Press, 1989), pp. 190-191.

(٧) جواد هاشم [وآخرون]، **لمحات في تطور الاقتصاد العراقي ـ قطاع التجارة الخارجية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ص ١٥؛ العراق، الجهاز المركزي للاحصاء، **تطور التجارة الخارجية في العراق، ١٩٦٨ ـ ١٩٨٤** (بغداد: وزارة التخطيط، [د.ت.])، ص ٧ و١١، وصندوق النقد العربي: **التجارة الخارجية للدول العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨٢** (أبو ظبي: الصندوق، ١٩٨٣)، **والتجارة الخارجية للدول العربية، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٩**، العدد ٨ (أبو ظبي: الصندوق، ١٩٩٠).

الفرد من جهة وصغر حجم السكان من جهة أخرى، والتي لا تسمح بإقامة صناعات كبيرة ومتطورة ذات كفاءة اقتصادية من الممكن الاعتماد عليها في سدّ متطلبات السوق المحلية من السلع المختلفة، هذا إلى جانب التخصص في إنتاج سلعة أولية وحيدة هي النفط الذي تصدّر منه نسبة مرتفعة تصل إلى ٩٠ بالمئة من إنتاجه سنوياً، إذ إن استهلاك هذه السلعة محلياً محدود جداً ومرتبط بمحدودية استخداماتها في العراق، وتزيد التبعية إلى الخارج مع شدّة تركز التعامل التجاري مع بلدان محدودة، فضلاً عن شدة التركز السلعي في السلع المصدرة والتنوع الكبير للسلع المستوردة.

لذلك لم يستطع العراق أن يحقق أكثر من ٥٣ بالمئة من استقلاله وفقاً لهذا المؤشر، في حين انحدر في عقد السبعينيات، عقد التنمية الانفجارية، إلى ٣٧,٨ بالمئة، وهو بالتالي كان شديد التبعية للخارج في توفير متطلبات التنمية وتصريف منتجاته المختلفة.

ب ـ مصر

أما في مصر، فقد اتجهت نسبة الانكشاف التجاري إلى الارتفاع خلال الأربعين سنة الماضية، ففي الوقت الذي بلغت فيه ٣٦ بالمئة في العقد الخمسيني فإنها ارتفعت إلى ٣٨ بالمئة، ثم إلى ٤٧ بالمئة و٥٨ بالمئة في العقود التالية له. وكان لسياسة الانفتاح الاقتصادي دور واضح في زيادة الاعتماد على الخارج سواء في جانب العرض أو الطلب، خصوصاً أن هيكل الصادرات المصرية بقي معتمداً على السلع الأولية، مع تحوله من القطن والسلع الزراعية الأخرى، إلى التركيز على النفط الخام، فضلاً عن استمرار الاعتماد على الدول الرأسمالية المتقدمة في الحصول على الاحتياجات المختلفة من السلع والخدمات، كما سيتم دراسته لاحقاً[٨].

لذلك فإن مصر ابتعدت عن منطقة الاستقلال بعدما كانت قريبة جداً منها في بداية استقلالها السياسي، ومن الخطأ تبرير ذلك بمحدودية الموارد التي تمتلكها، إذ إن اليابان أقل تنوعاً في مواردها من الكثير من البلدان النامية، إلا أن حجم انكشافها التجاري أقل بكثير من هذه البلدان. كما إن مصر بعد أن كانت قد حققت ٨٣ بالمئة من استقلالها وفقاً لهذا المؤشر، فإنها ابتعدت إلى أن وصلت إلى ٥١ بالمئة فقط في الثمانينيات إبان تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي.

---

(٨) مصر، البنك الأهلي المصري، **النشرة الاقتصادية، ١٩٧١** (القاهرة: البنك، ١٩٧١)، ص ٨٢ ـ ٨٣، وصندوق النقد العربي: المصدران نفسهما.

ج - كوريا الجنوبية

ولا تختلف حالة كوريا الجنوبية كثيراً عن حالة مصر، وفقاً لهذا المؤشر، إذ إن انكشافها التجاري أخذ بالتزايد مع مرور السنين. فبعد أن كانت نسبة الصادرات والاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي تشكل ١٣,٦ بالمئة فقط في الخمسينيات، فإنها ارتفعت إلى ٢٦,٥ بالمئة في الستينيات، ثم إلى ٥٦,٩ بالمئة و٧٢ بالمئة في العقدين الأخيرين. وهذا يرتبط باستراتيجية التنمية المتبعة، إذ تحولت كوريا الجنوبية من تطبيق استراتيجية إحلال الاستيرادات، التي يعدّها بعضهم تحولاً نحو الداخل، إلى استراتيجية تشجيع الصادرات، أي التحول نحو الخارج. لكن يبقى هناك عامل إيجابي لصالح كوريا الجنوبية يتمثل في تنوع السلع المصدرة، وفي غلبة نسبة السلع المصنعة في صادراتها، الأمر الذي يؤدي إلى أن يكون معدل التبادل التجاري في صالحها في معظم الأحيان[٩].

ووفقاً لهذا المؤشر، فإن كوريا الجنوبية انتقلت من منطقة الاستقلال في العقدين الأولين إلى أقصى منطقة التبعية في العقدين الأخيرين، إذ إنها لم تحقق سوى ٤١,٧ بالمئة من استقلالها خلال الثمانينيات.

د - الصين

وفي الصين اتجهت نسبة الصادرات والاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي إلى الارتفاع من ٣ بالمئة في الخمسينيات إلى ٦,٥ بالمئة في الستينيات، ثم إلى ١٠,٢ بالمئة في السبعينيات، وأخيراً إلى ٢١,٧ بالمئة في الثمانينيات. فبعد أن كانت الصين معزولة عن العالم الخارجي تقريباً، فإنها اختارت طريق الانفتاح عليه ثانية، الأمر الذي وسع من حجم تبادلها التجاري معه، على الرغم من أنها بقيت محافظة على استقلالها وفقاً لهذا المؤشر، كما إنها حاولت تنويع البلدان التي تتعامل معها، مع تنويع السلع التي تقوم بتصديرها، وتحديد السلع التي تقوم باستيرادها. وتشير بيانات معدلات التبادل التجاري إلى أنها كانت في صالح الصين في معظم السنوات، خصوصاً بعد أن ارتفعت نسبة السلع المصنعة في صادراتها، وإبان الزيادة الكبيرة في أسعار النفط الدولية في السبعينيات[١٠]. وهكذا حققت الصين

(٩) United Nations, *Year Book of National Accounts Statistics, 1964*, p. 174, and International Monetary Fund (I.M.F.), *I.F.S. Year Book, 1990*, pp. 458-459.

(١٠) Nai Ruennchen, *China's Foreign Trade, 1950-1974* (New York: Oxford University Press, 1975), p. 645.

١٠٠ بالمئة من استقلالها طيلة هذه الفترة الطويلة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من التوقع بأنها سوف تفقد استقلالها هذا إذا استمرت في توسيع نطاق تعاملها مع العالم الرأسمالي، واستيراد مستلزماتها من السلع الإنتاجية والتقنية، وهو الاتجاه الذي تؤيده القيادة الصينية في الوقت الحاضر.

ومن الممكن حصر التغيرات الحاصلة في الدول المختارة وفقاً لهذا المؤشر بالجدول رقم (٥ ـ ٢):

الجدول رقم (٥ ـ ٢)

الانكشاف التجاري في الدول المختارة

الدولة	الخمسينيات		الستينيات		السبعينيات		الثمانينيات	
	بالمئة	النسبة المئوية من المعدل المعتمد	بالمئة	النسبة المئوية من المعدل المعتمد	بالمئة	النسة المئوية من المعدل المعتمد	بالمئة	النسبة المئوية من المعدل المعتمد
العراق	٦٤,٢	٢١٤	٥٦,٦	١٨٨,٧	٧٩,٤	٢٦٤,٧	٦٥,٠	٢١٦,٧
مصر	٣٦	١٢٠	٣٨	١٢٦,٧	٤٧	١٥٦,٧	٥٨	١٩٣,٣
كوريا الجنوبية	١٣,٦	٤٥,٣	٢٦,٥	٨٨,٣	٥٦,٩	١٨٩,٧	٧٢	٢٤٠
الصين	٣,٠	١٠	٦,٥	٢١,٧	١٠,٢	٣٤	٢١,٧	٧٢,٣

ملاحظة: الجدول مستمد من الصفحات السابقة.

٢ ـ مؤشر نسبة الصادرات إلى الاستيرادات

يعكس هذا المؤشر مدى تغطية الصادرات للاستيرادات، أي مدى اعتماد الدولة على إيراداتها من الصادرات في تمويل استيراداتها، ويؤثر فيه عوامل عدة أهمها: حجم كلّ من الصادرات والاستيرادات، وقيمتها، وطبيعة السلع الداخلة في تركيبها، ومدى مرونة الطلب عليها ومرونة عرضها.

أ ـ العراق

بلغت نسبة الصادرات إلى الاستيرادات في العراق ١,٣٥ بالمئة في الخمسينيات، وارتفعت إلى ١,٦٢ بالمئة في الستينيات، ثم ٢,٢٣ بالمئة في السبعينيات، وانخفضت إلى ٠,٩٨ بالمئة في الثمانينيات، علماً أن أعلى نسبة تحققت في العام ١٩٧٩ كانت ٥,٩١ بالمئة، وأدنى نسبة كانت في العام ١٩٨٢ إذ بلغت ٠,٤٧ بالمئة، وهي السنة التي بدأت تظهر فيها نتائج الحرب العراقية ـ الإيرانية من

الناحية الاقتصادية، والتي تغيّرت بعدها السياسات الاقتصادية بشكل كبير جداً[١١].

إن تمكّن العراق من تغطية استيراداته بصادراته أتاح له حرية اختيار نوعية السلع المستوردة. كما مكّنه ذلك من الابتعاد عن الشروط التي بالإمكان فرضها في حالة الاستيراد بالأجل، وقد دامت هذه الحالة طيلة الفترة التي سبقت الحرب العراقية ـ الإيرانية، وتغيّرت إبانها بسبب تأثيرها في حجم الصادرات النفطية، إلى جانب الانخفاض الكبير في الأسعار الدولية للنفط الخام في الثمانينيات مضافاً إليها الزيادة الكبيرة في استيرادات العراق لتلبية متطلبات الحرب، العسكرية والمدنية، مع السعي لاستمرار عملية التنمية، لكن بوتائر أقل سرعة من العقد السبعيني.

إن اضطرار العراق إلى الاستيراد بالأجل، ترتّب عليه الخضوع لبعض الشروط المفروضة التي مسّت استقلاله الاقتصادي، إذ اضطر إلى الاستيراد من دول معينة وفق شروط محددة، تبعاً لنوعية السلعة، وارتفاع أسعار الفائدة، وغيرها من الشروط التي ترتّب عليها زيادة حجم المديونية الخارجية للعراق، والتي تعدّ أحد أشكال التبعية للخارج.

وهنا، فإذا تمّ افتراض أن الدولة تستطيع أن تحقق الاستقلال الاقتصادي إذا ما استطاعت تغطية ٨٠ بالمئة من استيراداتها عن طريق صادراتها، وهي أدنى نسبة تحقّقت في البلدان المتقدمة اقتصادياً في العام ١٩٨٧، إذ إن الكثير منها تجاوزت صادراتها أقيام استيراداتها، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت النسبة فيها ٦٠ بالمئة[١٢]، فإن العراق استطاع أن يحقق الاستقلال الاقتصادي طيلة الفترة الماضية، باستثناء خلال بعض سنوات الحرب العراقية ـ الإيرانية التي دفعته إلى التعامل مع بعض البلدان وفقاً لشروط غير منسجمة مع استقلاله الاقتصادي.

ب ـ مصر

أما في مصر فقد اتجهت نسبة الصادرات إلى الاستيرادات إلى الانخفاض من ٠,٧٩ بالمئة في الخمسينيات إلى ٠,٧٥ بالمئة، ثم ٠,٦٤ بالمئة، وصولاً إلى ٠,٣٤ بالمئة في العقود الثلاثة التالية، على الرغم من التزايد المستمر في حجم الصادرات

(١١) I.M.F., Ibid., pp. 290-291.

(١٢) World Bank, *World Development Report, 1989*, pp. 190-191.

النفطية منذ منتصف السبعينيات[١٣]. وهذا يعكس شدة اعتماد مصر على الخارج في توفير مستلزمات العملية الإنتاجية فيها، عن طريق الاستيرادات التي تضاعفت قيمتها، بحيث لم تستطع الصادرات المصرية تغطيتها على الرغم من الزيادة الملحوظة فيها منذ منتصف السبعينيات. وهذا أدّى إلى تراكم العجز في الميزان التجاري، الذي كان أحد العوامل في تفاقم مديونية مصر الخارجية التي تعدّ مؤشراً مهماً من مؤشرات تبعيتها للخارج.

كما يعكس هذا الوضع، فشل السياسات الاقتصادية، المتبعة منذ منتصف السبعينيات، في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، بل إنها زادت من حدة تبعية الاقتصاد المصري للخارج، وخلقت أزمات ومشكلات أضعفت من القدرة الذاتية للتطور، علماً أن هذه السياسات روّج لها صندوق النقد الدولي، وفرض البنك الدولي تطبيقها لتحقيق ما يسميه بـ «الاصلاح الاقتصادي».

ولذلك، فإن مصر لم تستطع انجاز الاستقلال وفقاً لهذا المؤشر، بل انتقلت من نقطة قريبة جداً منه إبان استقلالها السياسي، إلى نقطة بعيدة عنه جداً لا تتجاوز ٤٢ بالمئة من أدنى مستوى ممكن لتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

ج ـ كوريا الجنوبية

وفي كوريا الجنوبية، لم تكن الصادرات تغطي أكثر من ٠,١ بالمئة من الاستيرادات خلال الخمسينيات، إلاّ أنها استطاعت أن ترفع من هذه النسبة إلى ٠,٢٧ بالمئة، ثم إلى ٠,٧١ بالمئة، وأخيراً إلى ٠,٩٩ بالمئة في العقود التالية[١٤]. ويعكس هذا الأمر نجاح السياسات الاقتصادية التي أشرفت الدولة على تنفيذها وتوجيهها، بما يحقق هذا الهدف الرئيسي في التجربة الكورية، خصوصاً في مجال تشجيع الصادرات، وتنويعها، وزيادة أهمية الصادرات الصناعية، الإنتاجية منها بشكل خاص، الأمر الذي يقلل من الاستيراد، ويزيد من امكانية انجاز الاعتماد على الذات في توفير السلع المختلفة للسوق المحلية، مع تصدير الفائض منها إلى الخارج.

واستطاعت كوريا أن تنتقل من التبعية إلى الاستقلال الاقتصادي وفقاً لهذا المؤشر، وقد حققت ذلك بعد فترة طويلة من تطبيق سياسات ثابتة ومستقرة نسبياً،

---

(١٣) المراجع الواردة حول الانكشاف التجاري نفسها.

(١٤) المراجع الواردة حول الانكشاف التجاري، في كوريا، نفسها.

مستندة إلى تدخل كبير وكفوء من قبل الدولة، وهو الذي كان أحد العوامل الرئيسية في تحقيقها هذا الانجاز الملحوظ.

ومع ذلك، فإن تراكم العجز في الميزان التجاري، والاعتماد على رأس المال الأجنبي، كانا من العوامل التي فاقمت من المديونية الخارجية لكوريا الجنوبية، والتي لا تنسجم مع هدف الاستقلال الاقتصادي المفروض انجازه مع استمرار عملية التنمية الاقتصادية.

د ـ الصين

وحققت الصين انجازاً مشهوداً في مجال تغطية صادراتها لاستيراداتها، إذ بلغت ١,٠٦ بالمئة، و١,١٧ بالمئة، و١,٠٤ بالمئة خلال العقود الثلاثة التي تبعت ثورتها، إلا أنها انخفضت إلى ٠,٨٩ بالمئة في العقد الأخير بعد اتباع سياسة الانفتاح على الخارج، بما رافقها من تغييرات، تسمى «اصلاحات»، في جميع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية[١٥].

وبالتأكيد، فإن تحقيق انجاز كهذا في بلد كبير من حيث سكانه، كالصين، يعدّ أمراً مهماً لإنجاح عملية التنمية الاقتصادية التي استهدفت التميّز والاستقلال عن التجارب التنموية الأخرى في الدول الأخرى من العالم. لكن الاستمرار في انخفاض هذا المؤشر سيدفع إلى زيادة العجز في الميزان التجاري، الذي سيزيد من المديونية الخارجية للصين، والتي تتنافى مع مبدأ الاستقلال.

لقد تركز ما يسمى بـ «الاصلاحات الاقتصادية» في مجال التجارة الخارجية بإعطاء الحكومات المحلية، ومن ثم المنشآت، حرية أكبر في تحديد كميات السلع المصدرة والمستوردة، مع إعطائها بعض الامتيازات لتشجيعها على زيادة الإنتاج لغرض التصدير، كاحتفاظها بنسبة من النقد الأجنبي الذي تحققه من صادراتها إذا زادت عن الحدّ المستهدف لها. وتنحصر هذه النسبة ما بين ٦٠ بالمئة إلى ١٠٠ بالمئة حسب الصناعات المراد التأكيد عليها. كما تم تخفيف القيود الكمية على الاستيراد، واتبع نظام سعر الصرف المزدوج منذ بداية الانفتاح حتى العام ١٩٨٦، إذ اتبع بعدها سعر صرف موحّد، مع وجود سعر صرف ثانوي معوّم يحدد في السوق غير الرسمية. وقادت هذه الاجراءات إلى ارتفاع معدلات التضخم في الثمانينيات، كما إنها عملت على أن تسير معدلات التبادل التجاري في غير صالح الصين،

---

(١٥) المراجع الواردة حول الانكشاف التجاري نفسها.

بسبب الزيادة الكبيرة في استيراداتها من الآلات والمكائن، والتقنية الحديثة التي تتسم بارتفاع أسعارها، والاضطرار إلى التعامل مع الشركات متعدية الجنسية، بكل ما في ذلك من أخطار على الاستقلال الاقتصادي(١٦).

ومع كل هذه الاجراءات (الاصلاحات) لا زالت الصين بعيدة عن تطبيق اقتصاد السوق الحر. والسبب المباشر في ذلك، هو أن صلاحية اتخاذ القرارات لا زالت بيد الحكومات المحلية للمقاطعات، وليست بيد المنشآت، كما إن الرقابة الإدارية ما تنفك تلعب دوراً رئيسياً في التجارة الخارجية للصين، إضافة إلى أن المنشآت الحكومية هي القائدة لمجمل عملية التنمية الاقتصادية، خصوصاً في القطاع الصناعي الذي يعدّ حجر الزاوية في التطور المستهدف. وما زال مدراء المشروعات والمنشآت مجبرين على التفاوض مع السلطات المحلية بشأن اتخاذ العديد من القرارات المهمة في عمل مشروعاتهم ومنشآتهم، على الرغم من اعطائهم صلاحيات متعددة أتاحت لهم امكانية اتخاذ القرار في مجالات محددة لم تكن واردة سابقاً. ويبقى للمسؤولين الحكوميين القول الفصل في العديد من القرارات المهمة المتعلقة بالاقتصاد الوطني. كما حافظت الدولة على سيطرتها على جزء كبير من الصرف الأجنبي، وما زالت أسعار العديد من المنتجات والمدخلات تُدار مركزياً، فضلاً عن السيطرة على البنوك، وإدارة عملية الاقراض. كما إن الكثير من القرارات لا يعتمد بالضرورة على تعظيم الأرباح، بل يدخل فيه الأهداف السياسية والاجتماعية كمحدد رئيسي له(١٧).

لذلك فالصين لا زالت في منطقة الاستقلال على الرغم من الانخفاض النسبي لهذا المؤشر في الثمانينيات، والذي سيدفعها إلى منطقة التبعية في حالة استمراره على تراجعه بالشكل الجديد له.

ويعكس الجدول رقم (٥ ـ ٣) التطورات الحاصلة في الدول المختارة وفقاً لهذا المؤشر:

---

(١٦) A. Brender, «China's Foreign Trade Behavior in the 1980's,» (International Monetary Fund Working Paper, 1992), pp. 22-25.

(١٧) International Monetary Fund, People's Republic of China, *Staff Report of Article IV Consultation, 1989*, pp. 13-14.

الجدول رقم (٥ ـ ٣)

نسبة الصادرات إلى الاستيرادات في الدول المختارة

الدولة	الخمسينيات		الستينيات		السبعينيات		الثمانينيات	
	بالمئة	النسبة المئوية من المعدل المعتمد	بالمئة	النسبة المئوية من المعدل المعتمد	بالمئة	النسبة المئوية من المعدل المعتمد	بالمئة	النسبة المئوية من المعدل المعتمد
العراق	١٣٥	١٦٨,٧	١٦٢	٢٠٢,٥	٢٢٣	٢٧٨,٧	٩٨	١٢٢,٥
مصر	٧٩	٩٨,٧	٧٥	٩٣,٧	٦٤	٨٠,٠	٣٤	٤٢,٥
كوريا الجنوبية	١٠	١٢,٥	٢٧	٣٣,٧	٧١	٨٨,٧	٩٩	١٢٣,٧
الصين	١٠٦	١٣٢,٥	١١٧	١٤٦,٣	١٠٤	١٣٠,٠	٨٩	١١١,٢

ملاحظة: الجدول مستمد من الصفحات السابقة.

٣ ـ التوزيع الجغرافي للصادرات والاستيرادات

عندما تتركز الصادرات والاستيرادات لبلد ما مع بلد خارجي واحد، فإنه يكون تابعاً له، وكلما تعدّدت الدول التي يتعامل معها هذا البلد ابتعد عن منطقة التبعية ليقترب من منطقة الاستقلال. لذلك، فإن الدول النامية كانت تابعة اقتصادياً للدول التي استعمرتها أثناء فترة الاستعمار الاستيطاني، إذ تركّز تعاملها مع هذه الدول حصراً. وحين استقلت هذه البلدان سياسياً، حاولت أن تحقق استقلالها الاقتصادي من خلال تنويع مصادر تعاملها مع الخارج كواحد من متطلبات انجاز الاستقلال. ومع هذا، فإن الكثير منها لا زال يتعامل بتركيز شديد مع دولة ما، أو مجموعة بلدان محدّدة، أو أحد المعسكرين، الرأسمالي والاشتراكي، في وقت ديمومة الصراع بينهما حتى العام ١٩٩٠. وبهذا سيتمّ قياس نسبة التركز للصادرات والاستيرادات من خلال المؤشرات التالية:

أ ـ نصيب أهم دولة، إذ يجب ألا يزيد على ٢٠ بالمئة من حجم الصادرات والاستيرادات.

ب ـ نصيب أهم سبع دول، إذ يجب ألا يزيد على ٤٠ بالمئة من حجم

---

(١٨) من خلال الرجوع إلى ما توفره احصاءات التجارة الخارجية في البلدان النامية تبين أن معدل عدد الدول التي تتعامل معها هذه البلدان بلغ ٧٠ دولة، وعليه فإن تركز التجارة مع ١٠ بالمئة منها (أي سبع دول) يعد من مظاهر التبعية الاقتصادية، خصوصاً إذا زادت نسبة التعامل معها على ٤٠ بالمئة من اجمالي الصادرات والاستيرادات.

الصادرات والاستيرادات[١٨].

ج ـ نصيب أهم كتلة أو معسكر، إذ يجب ألا يزيد على ٥٠ بالمئة من حجم الصادرات والاستيرادات.

وسيتمّ إعطاء أوزان مختلفة لكل من هذه المؤشرات لاستخراج المؤشر الموحّد للتركز الجغرافي. وبذلك، فإن الوزن المعطى لأهم دولة سيكون أكبر من الوزن المعطى لأهم سبعة بلدان. وهذه الأخيرة سيكون وزنها النسبي أكبر من الوزن المعطى لأهم كتلة أو معسكر، كالتالي:

- وزن أهم دولة ٤٥ بالمئة.

- وزن أهم سبع دول ٣٥ بالمئة.

- وزن أهم كتلة أو معسكر ٢٠ بالمئة.

وسيتمّ استخراج المؤشر الموحّد الذي يجب ألا تزيد قيمته على ٣٠ بالمئة من اجمالي الصادرات والاستيرادات للدولة المعنية للحكم عليها في أية منطقة تقع: الاستقلال أم التبعية.

أ ـ العراق

على الرغم من أن العراق، حاول اتباع سياسة تجارية هدفت إلى حماية الصناعة المحلية الناشئة في الفترة التي سبقت ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، إلا أن ارتباطه السياسي مع بريطانيا آنذاك انعكس في تركّز تجارته معها من جهة، إلى جانب شدة التركّز في التعامل مع الدول الرأسمالية المتقدمة، في حين كانت تجارته مع الدول النامية والدول الاشتراكية ضعيفة ومحدودة[١٩] من جهة أخرى.

وبعد قيام ثورة ١٩٥٨ كان الهدف الأساسي للسياسة التجارية هو توفير متطلبات عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق أهدافها العامة، بما في ذلك تطوير القطاع الصناعي بشكل يدفع بعملية التنمية إلى الأمام.

ووضعت مناهج الاستيراد وفقاً لذلك، مع التأكيد على أن استراتيجية احلال

---

(١٩) انظر في ذلك: محمد سلمان حسن، **التطور الاقتصادي في العراق. التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨** (صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٦٥)، ص ١٣٨ ـ ١٥٤ و٢٦٢ ـ ٢٨٧.

الواردات هي الاستراتيجيا المعتمدة في العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. ومع كل ذلك، فإن عقد الستينيات شهد استمرار تركز التعامل مع الدول الرأسمالية المتقدمة، وبروز تعامل جديد مع الاتحاد السوفياتي ومجموعة دول أوروبا الشرقية، في حين بقي التعامل مع الدول النامية محدوداً في تلك الفترة.

وبعد قيام ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨، كان من أهداف السياسة الاقتصادية تنويع مصادر الاستيراد بشكل خاص، فتمّ عقد الكثير من الاتفاقيات الثنائية مع الكثير من بلدان العالم، وشهدت حركة التبادل التجاري مع البلدان النامية تطوراً ملحوظاً خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن، مع استمرار احتفاظ الدول الرأسمالية بأهمية نسبية كبيرة في تعامل العراق التجاري معها. وبرزت دول، كتركيا والبرازيل والهند وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية، في سماء التجارة الخارجية للعراق في الثمانينيات، بشكل خاص، ارتباطاً بأسباب عدة، أهمها ظروف الحرب العراقية ـ الإيرانية التي حتمت التعامل مع بلدان، مثل البرازيل، للحصول على بعض المعدات العسكرية، وكذلك الحال بالنسبة إلى الصين ويوغسلافيا ورومانيا. أما تركيا فقد ارتفعت أهميتها النسبية في التعامل التجاري بعد تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية معها، خصوصاً بعد افتتاح خط أنابيب النفط المار بأراضيها لتصدير النفط العراقي. كما إن فسح المجال للقطاع الخاص للاستيراد في الثمانينيات أدّى إلى زيادة التعامل مع دول شرق وجنوب شرقي آسيا في الحصول على الكثير من السلع الاستهلاكية والمعمرة بأسعار رخيصة، مقارنة بالسلع المماثلة من الدول الرأسمالية المتقدمة، وذلك محاولة من القطاع الخاص للحصول على أكبر نسبة من الأرباح عند تصريفه هذه المنتجات في السوق المحلية في فترة شحة العملات الأجنبية.

ويلخص الجدول رقم (٥ ـ ٤) التركّز الجغرافي للصادرات والاستيرادات العراقية خلال الأربعين سنة الماضية:

الجدول رقم (٥ ـ ٤)

التركّز الجغرافي للصادرات والاستيرادات العراقية (نسبة مئوية)

الفترة الزمنية	المؤشر (أ)	المؤشر (ب)	المؤشر (ج)	المؤشر المركب	الملاحظات حول المؤشر (ب)
١٩٥٠ ـ ١٩٥٩	٢٦,٥ «انكلترا»	٧٢,٤	٧٥,٦	٥٢,٤	انكلترا، فرنسا، ايطاليا، أمريكا، اليابان، المانيا، بلجيكا.
١٩٦٠ ـ ١٩٦٩	١١,٩ «ايطاليا»	٥٨,٦	٧٣,٢	٤٠,٥	ايطاليا، انكلترا، فرنسا، الاتحاد السوفياتي، المانيا، أمريكا، هولندا.
١٩٧٠ ـ ١٩٧٩	١٢,٢ «فرنسا»	٥٨,٥	٦٣,٢	٣٨,٦	فرنسا، ايطاليا، اليابان، المانيا، البرازيل، انكلترا، أمريكا.
١٩٨٠ ـ ١٩٨٩	٩,٧ «البرازيل»	٥٨,٥	٥٨,٤	٣٦,٥	البرازيل، اليابان، تركيا، فرنسا، ايطاليا، امريكا، المانيا.

المصدر: International Monetary Fund, *Direction of Trade Statistics*, Year Books.

ويتضح من هذا الجدول أن العراق، وعبر سياسته التجارية بدأ بالابتعاد عن منطقة التبعية والاقتراب من منطقة الاستقلال التي بدت قريبة منه في العقد الأخير من الدراسة.

ب ـ مصر

وفي مصر، جاءت ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ لتغيّر من السياسات الاقتصادية التي اتبعت في الفترة التي سبقتها، تحقيقاً لأهداف وطنية وقومية وإقليمية، وبالتالي كان أحد أهم توجهاتها تنويع مصادر الحصول على السلاح أولاً، وتنويع التعامل التجاري مع بلدان العالم أجمع من دون حصرها بمجموعة معينة ضيقة. وبسبب الحصار الذي فُرض عليها من الدول الرأسمالية المتقدمة، التي وقفت إلى جانب الكيان الصهيوني، وحاولت إحباط تحقيق هذه الأهداف، فشنّت العدوان الثلاثي

بعد تأميم قناة السويس، حدّدت مصر التعامل التجاري معها، وبالتالي اتجهت إلى الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية للحصول على السلاح، ولتوفير سوق لتصريف بعض المنتجات المصرية المعدة للتصدير. ولم تظهر نتائج هذه السياسات إلاّ في منتصف العقد الستيني، حين بدأت حصة التجارة الخارجية مع بلدان المعسكر الشرقي بالارتفاع، بل إنها فاقت حصة الدول الغربية لسنوات عدة حتى منتصف السبعينيات، حين دارت السياسة الاقتصادية، والعلاقات الخارجية المصرية دورة كاملة إلى الجانب الآخر، وعاد التعامل مع الدول الرأسمالية المتقدمة يطفو على السطح من جديد بثقل أكبر، مع بروز التوجّه لزيادة حجم التعامل مع البلدان النامية الأخرى، خصوصاً بعد تطوير الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية التي لاقت رواجاً في أسواق هذه البلدان منذ بداية الثمانينيات. كما برز التعامل التجاري مع الكيان الصهيوني في الثمانينيات بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد في نهاية السبعينيات، وبدء مرحلة ما يسمى بتطبيع العلاقات مع الصهاينة.

ويعكس الجدول رقم (٥ ـ ٥) تلك التغيرات.

الجدول رقم (٥ ـ ٥)

التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لمصر للفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٩٠)

(نسبة مئوية)

الفترة الزمنية	المؤشر (أ)	المؤشر (ب)	المؤشر (ج)	المؤشر المركب	الملاحظات حول المؤشر (ب)
١٩٥٠ ـ ١٩٥٩	١١,١ «انكلترا»	٥٠,٠	٥٧,٣ «رأسمالية»	٣٤,٠	انكلترا، أمريكا، فرنسا، المانيا الغربية، الاتحاد السوفياتي، ايطاليا، شيكوسلوفاكيا.
١٩٦٠ ـ ١٩٦٩	١٦,٧ «الاتحاد السوفياتي»	٥٢,٥	٣٩,٦ «اشتراكية»	٣٣,٨	الاتحاد السوفياتي، أمريكا، المانيا الغربية، شيكوسلوفاكيا، ايطاليا، انكلترا، فرنسا.
١٩٧٠ ـ ١٩٧٩	١٥,٦ «الاتحاد السوفياتي»	٥٥,٤	٤٨,٣ «رأسمالية»	٣٦,١	الاتحاد السوفياتي، ايطاليا، أمريكا، المانيا الغربية، فرنسا، اليابان، انكلترا.
١٩٨٠ ـ ١٩٩٠	١٤,١ «ايطاليا»	٥٢,٨	٦١,٨ «رأسمالية»	٣٧,٢	ايطاليا، أمريكا، فرنسا، المانيا الغربية، الاتحاد السوفياتي، اسرائيل، اليابان.

المصدر: المصدر نفسه.

وعلى الرغم من أن مصر تبدو قريبة من منطقة الاستقلال وفقاً للمؤشر المركب، إلا أنها بدأت تبتعد عنها منذ اتباعها سياسة الباب المفتوح بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣.

ج - كوريا الجنوبية

أما كوريا الجنوبية فقد كانت، ولا زالت، شديدة الارتباط بكل من أمريكا واليابان اللتين لم تنخفض نسبة تعاملهما التجاري معها عن ٥٠ بالمئة طيلة الفترة الممتدة منذ ما بعد الحرب الكورية حتى الآن. أما التغيير الذي حصل فهو في نسبة مساهمة كل منهما في كل من الاستيرادات والصادرات، كل على حدة. فقد تحوّلت كوريا الجنوبية إلى الاستيراد من اليابان بنسبة أكبر من استيرادها من أمريكا، وذلك بعد تحسّن العلاقات السياسية بين البلدين في منتصف الستينيات، وأنهت بذلك توتراً دام لفترة تزيد على ٥٠ سنة منذ الاحتلال الياباني لشبه الجزيرة الكورية في بداية القرن العشرين. وبعد أن كانت كوريا الجنوبية تحصل على ٥٥ بالمئة من استيراداتها من أمريكا في الخمسينيات تحولت في الستينيات إلى اليابان التي حصلت منها على ٤٣ بالمئة من اجمالي استيراداتها، في حين انخفضت حصة أمريكا إلى نحو ٣٠ بالمئة فقط. وترافق هذا التحول مع تحوّل مهم في مصادر تمويل الاستيرادات، إذ كانت كوريا الجنوبية تمول ٨٣ بالمئة من استيراداتها عن طريق المساعدات، وبشكل خاص من أمريكا، في الخمسينيات، ثم بدأت نسبة التمويل عن طريق وارداتها من الصرف الأجنبي ترتفع، حتى بلغت ٥٥ بالمئة في منتصف الستينيات[٢٠].

أما الصادرات، فقد كان اتجاهها الجغرافي معاكساً للاستيرادات، إذ انخفضت الأهمية النسبية لليابان من ٦٢ بالمئة في الخمسينيات إلى ٢٢ بالمئة في الستينيات، مع ارتفاع حصة أمريكا من ١١ بالمئة إلى ٥١ بالمئة في الفترة ذاتها، وذلك بعد أن بدأت كوريا الجنوبية تطبيق استراتيجية تشجيع الصادرات، وقامت بتصنيع سلع متنوعة لغرض التصدير، وبالتالي قللت من السلع التقليدية التي كانت تصدّرها (كالمنتجات البحرية والمعادن) إلى اليابان بشكل خاص. وبدأت الصادرات الكورية تنافس الصادرات اليابانية في أسواق أوروبا الغربية وأمريكا بعد أن أثبتت فشلها في المنافسة داخل اليابان نفسها. كما لعبت الأوضاع السياسية دوراً واضحاً

---

(٢٠) David Cole, *Korean Development* (Washington, D.C.: Lymon Press, 1972), p. 133.

في توجيه نسبة من الصادرات الكورية إلى فييتنام أثناء الاحتلال الأمريكي لها في الستينيات[٢١].

وبوجه عام، اتسمت حركة التبادل التجاري لكوريا بتركّزها مع كتلة الدول الرأسمالية بظهور توجه لزيادة حجم هذا التبادل ونسبته مع بقية الدول النامية، خصوصاً بعد ارتفاع أسعار النفط الدولية، إذ يعدّ النفط من أهم الاستيرادات التي تحصل عليه كوريا الجنوبية من بعض هذه البلدان، إضافة إلى البحث عن منافذ جديدة لتسويق منتجاتها الصناعية المعدّة للتصدير أساساً.

ويعكس الجدول رقم (٥ ـ ٦) هذه التطورات.

الجدول رقم (٥ ـ ٦)

التوزيع الجغرافي للصادرات والاستيرادات الكورية للفترة (١٩٥٥ ـ ١٩٩٠)

(نسبة مئوية)

الفترة الزمنية	المؤشر (أ)	المؤشر (ب)	المؤشر (ج)	المؤشر المركب	الملاحظات حول المؤشر (ب)
١٩٥٥ ـ ١٩٥٩	(اليابان)	٧٠,٦	٨٦,٨	٥٨,٩	يشمل اليابان وأمريكا فقط.
١٩٦٠ ـ ١٩٦٩	(أمريكا)	٨٧,٩	٨٩,٢	٦٧,٤	أمريكا، اليابان، المانيا، كندا، تايوان، انكلترا، ايطاليا.
١٩٧٠ ـ ١٩٧٩	(اليابان)	٧٧,٥	٧٤,١	٥٥,٦	اليابان، أمريكا، السعودية، المانيا، الكويت، هونغ كونغ، انكلترا.
١٩٨٠ ـ ١٩٨٩	(أمريكا)	٦٦,٤	٦٦,١	٤٩,٨	أمريكا، اليابان، العربية السعودية، المانيا، هونغ كونغ، انكلترا، ماليزيا.

المصدر: المصدر نفسه.

لذلك، فإن كوريا الجنوبية لا زالت بعيدة عن منطقة الاستقلال بحكم استمرارها في طريق الاعتماد على استراتيجيا تنموية موجّهة إلى الخارج بالأساس،

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

كما إنها لم تخرج من فكّي أمريكا واليابان، ومن خلفهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، طيلة العقود الماضية.

د ـ الصين

أما الصين فقد ركّزت تعاملها التجاري مع منظومة البلدان الاشتراكية وبعض البلدان النامية خلال الخمسينيات، في الوقت الذي نفّذت فيه خطتها التنموية الأولى، في محاولتها لتحقيق قفزة كبيرة في مجال التصنيع والنمو الاقتصادي. إلا أن توتّر علاقتها مع الاتحاد السوفياتي وبعض دول أوروبا الشرقية دفعها إلى زيادة تعاملها التجاري مع بعض البلدان الرأسمالية المتقدمة، وخصوصاً اليابان القريبة منها، إذ اعتمدت عليها في الحصول على نسبة مهمة من استيراداتها المختلفة، خصوصاً من السلع الإنتاجية ومعدات النقل، فضلاً عن اندفاعها إلى تعزيز علاقاتها مع الدول النامية من خلال تطوير حجم تبادلها التجاري معها بشكل خاص. وفي الوقت الذي كانت هونغ كونغ البلد الرئيسي الأول الذي تعاملت معه الصين تجارياً في الخمسينيات، فإن توتر العلاقات معه في الستينيات حَجَّم هذا التعامل كثيراً، إلى أن تمت استعادته مرة أخرى في السبعينيات والثمانينيات. وتعزّز الاتجاه في تعميق التبادل التجاري مع الدول الرأسمالية المتقدمة باتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي بعد وفاة ماوتسي تونغ، وكان الاعتماد كبيراً على هذه الدول في الحصول على التقنية المتطورة، مع ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كدولة لها ثقلها في التعامل التجاري مع الصين في الثمانينيات.

ويعكس الجدول رقم (٥ ـ ٧) هذه التطورات.

الجدول رقم (٥ ـ ٧)

التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري للصين خلال الفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٩٠)

(نسبة مئوية)

الفترة الزمنية	المؤشر (أ)	المؤشر (ب)	المؤشر (ج)	المؤشر المركب	الملاحظات حول المؤشر (ب)
١٩٥٠ ـ ١٩٥٩	٢٩ (هونغ كونغ)	-	٥٦,٩ «اشتراكية»	٤٤,٣(*)	لا تتوفر معلومات حول البلدان بالتفصيل
١٩٦٠ ـ ١٩٦٩	١٤,١ (اليابان)	٤٣,٩	٤٤,٨ «رأسمالية»	٣٠,٧	اليابان، انكلترا، الاتحاد السوفياتي، المانيا الغربية، كوبا، كوريا الشمالية، استراليا.
١٩٧٠ ـ ١٩٧٩	٢٥,١ (اليابان)	٦١,٢	٥٥,٨ «رأسمالية»	٤٣,٩	اليابان، هونغ كونغ، أمريكا، المانيا الغربية، رومانيا، انكلترا، استراليا.
١٩٨٠ ـ ١٩٩٠	٢٢,٤ (اليابان)	٦٤,٥	٥٢,٢ «رأسمالية»	٤٣,١	اليابان، هونغ كونغ، أمريكا، المانيا الغربية، الاتحاد السوفياتي، سنغافورة، استراليا.

(*) تمّ افتراض أن نصيب المؤشر (ب) هو (٥٦,٩ بالمئة) وهو حجم التعامل مع البلدان الاشتراكية في ذلك العقد.

المصـــــدر: Shigkazv Mastumoto, *China's Economic Policy Toward Asia* (Tokyo: Institute of Developing Economies, 1977), pp. 20-22.

ويلاحظ أن الصين لم تحقق الاستقلال إلا في فترة الستينيات التي شهدت تحجيماً واضحاً للتعامل مع الخارج، مع ظهور التوجه إلى زيادة حجم التعامل مع البلدان النامية، الأمر الذي قلل من حجم التبادل مع الدول الرأسمالية والاشتراكية، إذ حصلت البلدان النامية على ٤٠,٥ بالمئة من اجمالي التعامل التجاري للصين في هذه الفترة، ثم ابتعدت الصين عن منطقة الاستقلال بعد ذلك،

خصوصاً أنها عادت إلى التعامل ضمن السوق العالمية للرأسمالية، بكل ما فيه من انحياز للدول المتقدمة الرأسمالية.

ويضم الجدول رقم (٥ ـ ٨) المؤشر الموحد المستخرج لكل دولة من الدول المختارة من المؤشرات الفرعية للصادرات والاستيرادات من حيث توزيعها الجغرافي:

الجدول رقم (٥ ـ ٨)

التوزيع الجغرافي للصادرات والاستيرادات لكل دولة مختارة

الدولة	الخمسينيات		الستينيات		السبعينيات		الثمانينيات	
	بالمئة	النسبة المئوية من المعدل المعتمد	بالمئة	النسبة المئوية من المعدل المعتمد	بالمئة	النسبة المئوية من المعدل المعتمد	بالمئة	النسبة المئوية من المعدل المعتمد
العراق	٥٢,٤	١٧٤,٧	٤٠,٥	١٣٥,٠	٣٨,٦	١٢٨,٧	٣٦,٥	١٢١,٧
مصر	٣٤,٠	١١٣,٣	٣٣,٨	١١٢,٧	٣٦,١	١٢٠,٣	٣٧,٢	١٢٤,٠
كوريا الجنوبية	٥٨,٩	١٩٦,٣	٦٧,٤	٢٢٤,٧	٥٥,٦	١٨٥,٣	٤٩,٨	١٦٦,٠
الصين	٤٤,٣	١٤٧,٧	٣٠,٧	١٠٢,٣	٤٣,٩	١٤٦,٣	٤٣,١	١٤١,٧

ملاحظة: الجدول مستمد من الصفحات السابقة.

٤ ـ مؤشر التركز السلعي للصادرات والاستيرادات

سيتمّ اعتماد عدد من المؤشرات الفرعية للتوصل إلى نتيجة نهائية لهذا المؤشر. ففي مجال الصادرات، فإن المؤشر الفرعي يتصل بنسبة أهم سلعة، أو سلعتين، في هيكل الصادرات، فإذا تجاوزت ٥٠ بالمئة فإن البلد يدخل في منطقة التبعية، وبالتالي كلما كانت الصادرات أكثر تنوعاً، دلّ ذلك على توجّه الدولة نحو الاستقلال. ويمكن تعزيز النتيجة التي سيتمّ التوصل إليها من خلال قياس نسبة التصدير من السلعة المذكورة إلى إنتاجها، فإذا زادت هذه النسبة على ٤٠ بالمئة فإن الدولة في وضع حرج تجاه اعتمادها على الخارج.

أما بالنسبة إلى المؤشر الفرعي للاستيراد فإنه يتصل بنسبة الاستيرادات الاستهلاكية إلى اجمالي الانفاق الاستهلاكي في البلد، فإذا كانت هذه النسبة تزيد على ١٠ بالمئة دلّ ذلك على تبعية البلد إلى الخارج، كما يمكن تعزيز النتيجة التي سيتمّ التوصل إليها من خلال قياس نسبة الاستيرادات من السلع الاستهلاكية إلى اجمالي الاستيرادات، فإذا زادت على ٢٥ بالمئة دخل البلد منطقة التبعية، لتزايد حدة اعتماده على الخارج في توفير هذه السلع التي يمكن إنتاجها محلياً.

ونظراً إلى أهمية تنويع الإنتاج المحلي في تحقيق التنمية المستقلة، فسيتمّ إعطاء هذا المؤشر وزناً أكبر من المؤشر الخاص بالاستيرادات، وذلك باعتماد وزن ٦٠ بالمئة لمؤشر التركز السلعي للصادرات في حالة وجود سلعة واحدة تشكل أكثر من ٥٠ بالمئة من صادرات الدولة، ووزن ٥٠ بالمئة في حالة وجود سلعتين، ووزن ٤٠ بالمئة في حالة الاعتماد على مجموعة سلع أولية أو سلعة مصنعة واحدة، ووزن ٣٠ بالمئة في حالة الاعتماد على مجموعة سلع مصنعة. وسيأخذ مؤشر الاستيرادات الأوزان ٤٠ بالمئة، ٥٠ بالمئة، ٦٠ بألمئة، ٧٠ بالمئة على التوالي، وذلك لاستخراج المؤشر المركب للتركز السلعي للتجارة الخارجية الذي ستكون قيمته الحدية ٢٥ بالمئة.

ويبين الجدول رقم (٥ ـ ٩) التطورات الحاصلة في البلدان الأربعة:

الجدول رقم (٥ ـ ٩)

التركز السلعي للصادرات والاستيرادات في الدول الأربع

الفترة	العراق (١)			مصر (٢)			كوريا الجنوبية (٣)			الصين (٤)		
	مؤشر الصادرات	مؤشر الاستيرادات	المؤشر الموحد	مؤشر الصادرات	مؤشر الاستيرادات	المؤشر الموحد	مؤشر الصادرات	مؤشر الاستيرادات	المؤشر الموحد	مؤشر الصادرات	مؤشر الاستيرادات	المؤشر الموحد
أ	٩١	١٦,٥	٦١,٢	٧٩,٩	٥,٩	٥٠,٣	٥٦,٣	٢,٢	٢٣,٨	٥٥	٠,٢	١٦,٦
ب	٩٣,٤	١٠,٦	٦٠,٨	٦١,٥	٤,٥	٣٨,٧	٤٦,١	٦,٤	٢٢,٣	٤٨	٠,٤	١٤,٧
جـ	٩٨,٠	٩,٨	٦٢,٧	٥٠,١	٥,٥	٢٧,٩	٣٧,٤	١٠,٢	١٨,٤	٣٩	٠,٩	١٢,٣
د	٦٩,٠	٤,٨	٤٣,٣	٥٢,٦	٨,٥	٣٠,٦	٢٧	٥,٠	١١,٦	٤٢	٢,٤	١٤,٣

(١) الفترة أ للسنوات ١٩٥٣ ـ ١٩٥٩، الفترة ب للسنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩، الفترة جـ للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩، الفترة د للسنوات ١٩٨٠و١٩٨٩.
مؤشر الصادرات يشمل سلعة النفط فقط.

(٢) الفترة أ للسنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩، الفترة ب والفترة جـ والفترة د للعقود الثلاثة التالية. الفترتان أ وب تشمل صادرات القطن فقط، أما الفترتان جـ ود فتشمل صادرات القطن والنفط.

(٣) الفترة أ للسنوات ١٩٥٣ ـ ١٩٥٩، الفترات ب، جـ ود للعقود الثلاثة التالية.

(٤) تشمل الفترات أ وب وجـ ود العقود الأربعة من ١٩٥٠ ـ ١٩٩٠ على التوالي. أما الصادرات فتشمل السلع الزراعية ومواد الطاقة.

المصدر: جمعت البيانات من *I. F. S.* و *World Tables* الصادرة عن صندوق النقد الدولي لسنوات عديدة.

إن كلاً من كوريا الجنوبية والصين اعتمدت في العقدين السادس والسابع على تصدير السلع الأولية كمجموعة، في حين انتقلتا في عقدي السبعينيات والثمانينيات إلى تصدير مجموعة سلع مصنعة، خصوصاً الملبوسات المتنوعة، وبالتالي اتّسم هيكل صادراتها بالتنوع مقارنة بهيكل صادرات كل من مصر والعراق الذي اتسم بالاعتماد الشديد على سلعة أولية واحدة، كالنفط في العراق، والقطن والنفط في مصر، وبالتالي كانت نتائج المؤشر الموحّد منخفضة في الصين وكوريا الجنوبية، ومرتفعة في العراق ومصر، وهي أكثر ارتفاعاً في العراق لأنه يعتمد على تصدير سلعة أولية واحدة هي النفط.

أما اتجاه المؤشر الموحّد إلى الانخفاض في العراق، فلم يكن نتيجة سياسة متعمدة، بل كان نتيجة ظروف خارجية تمثّلت بالحرب العراقية ـ الإيرانية التي قلّلت من امكانية تصدير النفط العراقي إلى الخارج. ولهذا ففي حالة زوال أي مؤثر خارجي، ستعود نسبة الصادرات النفطية إلى الارتفاع مرة أخرى من دون أن يكون هناك من أهمية للسلع الأخرى.

وفي مصر، فإن أكثر من نصف الصادرات المصرية، كقيمة، تتأتّى من تصدير النفط والقطن، إذ كان القطن هو الرائد في الخمسينيات والستينيات، ثم تحوّلت الريادة إلى النفط في السبعينيات والثمانينيات.

وقد صدّرت كل من كوريا الجنوبية والصين سلعاً غذائية وسلعاً أولية أخرى من دون الاعتماد على سلعة واحدة فقط، ثم تحوّلتا بعدها إلى تصدير سلع مصنعة متنوعة، وإن تركزت في مجموعة الملبوسات والنسيج كأهم سلعتين استطاعتا أن تقتحما السوق الدولية فيهما.

وكنتيجة نهائية، لم يخرج كل من العراق ومصر من منطقة التبعية، وإن ابتعدا عنها، خصوصاً مصر، في حين لم تدخل كوريا الجنوبية والصين منطقة التبعية مطلقاً، على الرغم من أن كوريا الجنوبية كانت قريبة منها في الخمسينيات والستينيات. وعلى الرغم من ذلك، فإن المؤشرات تدلّ على أن ٨٠ بالمئة من الصادرات الكورية النسيجية تذهب إلى اليابان وأمريكا، الأمر الذي يدلّ على أن كوريا الجنوبية تعتمد أسلوباً خاصاً في تصريف هذه السلعة الحيوية في الصادرات، لكن عدم توفر بيانات تفصيلية لكل بلد من البلدان في صادراته السلعية وتوجهاته الجغرافية، يجعل من امكانية استخدام المؤشر السلعي ـ الجغرافي صعباً للغاية، وإن كان أكثر دقة في نتائجه النهائية.

ويوضح الجدول رقم (٥ ـ ١٠) التطور الحاصل في الدول المختارة وفقاً لهذا المؤشر:

الجدول رقم (٥ ـ ١٠)

التركز السلعي للصادرات في الدول المختارة

الدولة	الخمسينات		الستينات		السبعينات		الثمانينات	
	بالمئة	النسبة المئوية من المعدل المعتمد	بالمئة	النسبة المئوية من المعدل المعتمد	بالمئة	النسبة المئوية من المعدل المعتمد	بالمئة	النسبة المئوية من المعدل المعتمد
العراق	٦١,٢	٢٤٤,٨	٦٠,٨	٢٤٣,٢	٦٢,٧	٢٥٠,٨	٤٣,٣	١٧٣,٢
مصر	٥٠,٣	٢٠١,٢	٣٨,٧	١٥٤,٨	٢٧,٩	١١١,٦	٣٠,٦	١٢٢,٤
كوريا الجنوبية	٢٣,٨	٩٥,٢	٢٢,٣	٨٩,٢	١٨,٤	٧٣,٦	١١,٦	٤٦,٤
الصين	١٦,٦	٦٦,٤	١٤,٧	٥٨,٨	١٢,٣	٤٩,٢	١٤,٣	٥٧,٢

ملاحظة: الجدول مستمد من الصفحات السابقة.

ثالثاً: مؤشر الدين الخارجي

تنشأ الحاجة إلى الاستدانة من الخارج نتيجة عدم وجود توازن عام في الاقتصاد الوطني، أي وجود اختلال داخلي، وآخر خارجي. يتمثل الاختلال الداخلي بعدم تطابق الادخار والاستثمار المحليين، في حين يتأصل الاختلال الخارجي في ميزان الحساب الجاري بعدم تطابق قيمة الصادرات مع قيمة الاستيرادات[٢٢].

وشهدت معظم البلدان النامية تزايداً ملحوظاً في الفجوتين الداخلية والخارجية فيها، الأمر الذي حتّم اعتمادها على الخارج في تمويل استثماراتها من جهة، وفي تسديد ثمن استيراداتها المختلفة من جهة أخرى. وهذا ما يعني زيادة حجم دينها الخارجي الذي تفاقم في العقد الثمانيني، وزاد من حدته التغيّر الحاصل في هيكله وشروطه، بالشكل الذي أوقع البلدان النامية في فخّ لا تستطيع الخروج منه بسهولة، مع فقدانها استقلالها الذي ضحّت بالكثير من أجله[٢٣].

---

(٢٢) رمزي زكي، **حوار حول الديون والاستقلال** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٦)، ص ٢٣ ـ ٢٨.

(٢٣) رمزي زكي، **بحوث في ديون مصر الخارجية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥)، ص ٣٤ ـ ٣٥.

١ ـ العراق

كما لوحظ في السابق، لم تظهر الفجوتان، الداخلية والخارجية، في العراق إلا في الثمانينيات، الأمر الذي يعني أن الحاجة إلى الدين الخارجي لم تنشأ إلاّ بعد قيام الحرب العراقية ـ الإيرانية وما رافقها من انخفاض حادّ في كميات النفط المصدرة وفي أسعاره الدولية. إلا أن البيانات المتوفرة تشير إلى أن حجم الدين الخارجي للعراق قد تضاعف من ٥٢٧ مليون دولار في العام ١٩٧٠ إلى ١٢٠٠ مليون دولار في العام ١٩٧٩، كما ارتفعت خدمة هذا الدين من ٢٧ مليون دولار إلى ٢٣٢ مليون دولار خلال الفترة ذاتها. ومن الواضح أن هذا الدين كان ديناً تجارياً ناشئاً عن التعامل بالأجل مع بعض الدول الصديقة التي شهد التعامل التجاري معها تحسناً ملموساً في فترة السبعينيات[٢٤].

وشهدت الثمانينيات ارتفاعاً كبيراً في حجم الدين الخارجي، خصوصاً مع زيادة متطلبات الدفاع الوطني والأمن القومي المتزامنة مع انخفاض الإيرادات النفطية، إلى أن بلغ نحو ٣٥ مليار دولار في منتصف الثمانينيات، وبخدمة دين ٢٢٠٠ مليون دولار، وقد بلغت نسبته إلى اجمالي الناتج المحلي نحو ٦٨,٥ بالمئة في السنة نفسها، كما شكّلت خدمة الدين نحو ١٨ بالمئة من اجمالي حصيلة الصادرات في تلك السنة. ومن جهة ثانية، قدّرت مصادر أخرى حجم الدين الخارجي للعراق عشية انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية بنحو ٧٥ مليار دولار، وبخدمة دين اجمالية قدرها ٥ مليارات دولار[٢٥].

ومن مراجعة البيانات الخاصة بالدول النامية الأكثر مديونية في العالم في العام ١٩٧٠، والتي تفاقمت ديونها الخارجية في ما بعد بشكل فلكي هائل، تبيّن أن نسبة الدين الخارجي إلى اجمالي الناتج المحلي كانت تزيد على ١٥ بالمئة، وكذلك بالنسبة إلى نسبة خدمة الدين إلى اجمالي الصادرات، وعليه سيتم اعتماد هاتين النسبتين لتقرير الحد الفاصل بين التبعية والاستقلال وفقاً لهذا المؤشر.

وعليه، فالعراق دخل منطقة التبعية منذ بداية الثمانينيات، حين بلغت نسبة دينه الخارجي إلى ناتجه المحلي الاجمالي ٢٨ بالمئة، والتي ارتفعت كثيراً لتصل إلى ١٠٨ بالمئة في العام ١٩٨٨، الأمر الذي يدل على توغله في هذه المنطقة. وتشير

(٢٤) World Bank, *World Debt Tables, 1981* (Washington, D.C.: The Bank, 1981), pp. 23-24.

(٢٥) **الأهرام الاقتصادي** (٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١).

التقديرات الخاصة بنهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات إلى تفاقم هذا الوضع بشكل كبير.

٢ ـ مصر

أما في مصر، فإن العجز كان دائماً في معظم الفترة المبحوثة منذ قيام الثورة حتى الآن، إلا أنه كان يموّل لغاية العام ١٩٥٨ بالسحب على احتياطياتها من النقد الأجنبي المتمثلة في أرصدتها الاسترلينية لدى الخزانة البريطانية. وقد بدأ العجز في الحساب الجاري بالتزايد بشكل كبير بعد هذا التاريخ، إذ تضاعف من ٢٠٠ مليون جنيه إلى ٦٠٠ مليون جنيه في العام ١٩٦٥، بحيث اضطرت الدولة معه لنفاد احتياطياتها من الأرصدة الاسترلينية، إلى الاعتماد بشكل متزايد على القروض الخارجية[٢٦].

لم تتجاوز ديون مصر الخارجية لغاية العام ١٩٧٣ ٢,٥ مليار دولار، شكّلت ٢٦,٧ بالمئة من اجمالي ناتجها المحلي. وقد تفاقمت هذه الديون في ما بعد بشكل كبير بسبب عوامل عدة، منها توقف الإيرادات من قناة السويس بعد إغلاقها، والتوتر في العلاقات مع الكيان الصهيوني، التي قللت من إيرادات السياحة، فضلاً عن التدهور في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية التي كانت تصدّر إلى الخارج، كالقطن والأرز. وكان لتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي الدور الأكبر في زيادة حجم الدين الخارجي الذي بلغ ١٨ مليار دولار في العام ١٩٨٠، والذي شكّل ٩٨ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي في السنة ذاتها. أما خدمة الدين المترتبة عليها فقد بلغت ١,٤ مليار دولار، شكّلت نحو ٢٢ بالمئة من اجمالي الصادرات المصرية. وقد قفز حجم الدين الخارجي إلى ٤٦,١ مليار دولار في العام ١٩٩٠، وبنسبة ٧٥,٢ من الناتج المحلي الاجمالي الذي نما بمعدل أعلى من معدل نمو الدين الخارجي، في حين بلغت قيمة الخدمة الخارجية له ٥,٩ مليار دولار، شكلت ١٨٠ بالمئة من اجمالي حصيلة الصادرات المصرية في العام المذكور[٢٧].

أما صافي التمويل من هذه القروض إلى مصر (التي تساوي المستلمات من القروض مطروحاً منها المدفوعات المتمثلة بالفوائد والأقساط السنوية) فقد ارتفع من

---

(٢٦) علي الجريتلي، **التاريخ الاقتصادي للثورة، ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦**، مكتبة التنمية والتخطيط (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٤)، ص ١٢٥.

(٢٧) World Bank, *World Debt Tables, 1990* (Washington, D.C.: The Bank, 1990).

٤٠ مليون دولار في العام ١٩٧٠ إلى ١٩٤٨ مليون دولار في العام ١٩٧٥، ثم بدأ بالتناقص ليصل إلى ١٢١٥ مليون دولار في العام ١٩٨٠، وأصبح سالباً بمقدار ـ ٣٠٧ مليون دولار في العام ١٩٨٨. وهذا يعني تدفقاً عكسياً لرؤوس الأموال من مصر إلى الخارج ناجماً عن تراكم الدين الخارجي وارتفاع أسعار الفائدة المترتبة عليه، خصوصاً بعد التغيير الحاصل في هيكلها، إذ انخفضت نسبة الديون طويلة الأمد من اجمالي الدين من ٩٧,٢ بالمئة في العام ١٩٧٠ إلى ٧٩,٣ بالمئة في العام ١٩٨٠، ثم عادت فارتفعت إلى ٩٠ بالمئة في العام ١٩٩٠، ونمت الديون قصيرة الأمد بمعدل سنوي مركب قدره ٤,٦ بالمئة خلال الفترة ذاتها، علماً أن نسبة الفوائد المدفوعة على الديون قصيرة الأمد إلى اجمالي الفوائد المدفوعة بلغت ٤٦ بالمئة في العام ١٩٨٠. وهذا الأمر يدل على ارتفاع معدلات الفائدة عليها، وبالتالي فإن زيادة أهميتها النسبية سيحمّل الاقتصاد الوطني أعباء إضافية، إلى جانب قصر مدة تسديدها، الأمر الذي يدفع بالدولة إلى اللجوء إلى الديون الخارجية لتسديدها في حالة اخفاقها في ذلك، وهي تعدّ من العوامل التي أسهمت في استفحال مشكلة المديونية في مصر[٢٨].

يتبيّن من هذا أن مصر كانت، ولا زالت، وفقاً لهذا المؤشر واقعة في منطقة التبعية، منذ الستينيات، إلاّ أنها انحدرت بشدة إلى عمق هذه المنطقة، الأمر الذي عرّض استقلالها السياسي إلى الخطر أيضاً بفعل لجوئها إلى عملية جدولة الديون وفقاً للشروط المفروضة من البنك الدولي والبلدان الدائنة.

٣ ـ كوريا الجنوبية

وفي كوريا الجنوبية تضاعفت الفجوتان الداخلية والخارجية، واستمر العجز في الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري إلى أن سجلا فائضاً كبيراً خلال السنوات ١٩٨٦ إلى ١٩٨٩، ثم ظهر العجز فيهما مرة أخرى في العام ١٩٩٠، وارتباطاً بذلك ارتفع حجم الدين الخارجي من ٧٢ مليون دولار في العام ١٩٦٢ إلى نحو ١٩٩١ مليون دولار في العام ١٩٧٠، ثم بلغ ٢٩,٤٨٠ مليون دولار في العام ١٩٨٠، ووصل إلى أقصاه في العام ١٩٨٥، حين بلغ ٤٧,١٥٨ مليون دولار، ثم عاد فانخفض إلى ٣٧,١٥٦ مليون دولار في العام ١٩٩٠[٢٩].

---

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) *Quarterly Economic Review of South Korea* (The Economist Intelligence Unit (E.I.U.)) (1981), Annual Supplement, p. 33, and World Bank, Ibid.

وعلى الرغم من هذا النمو في الدين الخارجي، إلا أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كان أعلى منه، وبالتالي اتجهت نسبة الدين إلى الناتج نحو الانخفاض من نحو ٦١,٤ بالمئة في العام ١٩٧٠ إلى ٣٥,٦ بالمئة في العام ١٩٧٥، ثم بلغت ٣٤,٧ بالمئة في العام ١٩٨٠، وأخيراً انخفضت إلى ٣٠,٢ بالمئة في العام ١٩٩٠. أما خدمة الدين الخارجي، فقد ارتفعت من ٢,٥ مليون دولار في العام ١٩٦٢ إلى ٢٩٣ مليون دولار في العام ١٩٧٠، ثم بلغت ٤٤٤٩ مليون دولار وصولاً إلى ٩٦٩١ مليون دولار، وأخيراً انخفضت إلى ٩٥٧٩ مليون دولار في السنوات اللاحقة على التوالي. وارتفعت نسبتها إلى اجمالي حصيلة الصادرات من ٥ بالمئة في العام ١٩٦٢ إلى ٢١,٢ بالمئة في العام ١٩٧٠، ثم بلغت ٢٩,٣ بالمئة في العام ١٩٨٠، وارتفعت إلى ٣١ بالمئة في العام ١٩٨٥، إلا أنها انخفضت إلى ١٤ بالمئة في العام ١٩٩٠ بعد انخفاض حجم الدين وخدمته خلال النصف الثاني من الثمانينيات[٣٠].

واتجه صافي التحويل من الديون الخارجية نحو الانخفاض من ١٨٣ مليون دولار في العام ١٩٧٠ إلى ١٥٥ مليون دولار في العام ١٩٨٠، وأصبح سالباً في السنوات اللاحقة حتى بلغ ـ ٥٢٤٢ مليون دولار في العام ١٩٨٨، الأمر الذي يعني حصول تدفق عكسي لرأس المال ناجم عن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض وتراكمها بشكل كبير، إلى جانب التغير الحاصل في هيكلها باتجاه زيادة الأهمية النسبية للقروض قصيرة الأمد إلى ٢٦ بالمئة من اجمالي القروض الخارجية في العام ١٩٨٨، بعد أن كانت غير موجودة في العام ١٩٧٠[٣١].

ووفقاً للمؤشرات الواردة، فإن كوريا الجنوبية كانت، ولا زالت، ضمن منطقة التبعية إلى الخارج في مجال الدين الخارجي، على الرغم من محاولاتها الجادة للسيطرة على هذا الدين والحدّ منه، كما إنها استطاعت أن تحقق معدلاً لنمو الناتج المحلي الاجمالي يفوق معدل نمو الدين الخارجي، الأمر الذي يدفعها إلى الاقتراب من منطقة الاستقلال في الفترات القادمة. وهذا يعكس أن الاستفادة من الديون الخارجية كانت كفوءة بسبب تدخل الدولة وتوجيهها لهذه الديون نحو المجالات التي اسهمت في تحقيق انجاز تنموي جيد.

---

(٣٠) World Bank, Ibid.

(٣١) المصدر نفسه.

٤ ـ الصين

أما الصين فقد حققت انجازاً مشهوداً في مجال اعتمادها على الذات في تمويل استثماراتها، كما إن ميزانها التجاري، وميزان الحساب الجاري فيها كانا إيجابيين في معظم السنوات حتى نهاية السبعينيات التي شهدت بداية الانفتاح على الخارج. وباستثناء فترة الخمسينيات التي حصلت فيها الصين على مساعدات وقروض من الاتحاد السوفياتي، فإن العقدين التاليين شهدا انغلاقاً شبه تام على العالم الخارجي. وبدأت المديونية الخارجية بالتزايد منذ العام ١٩٧٩، إذ بلغت ٢١٨٣ مليون دولار، وارتفعت إلى ٤٥٠٣ مليون دولار في العام ١٩٨٠، ثم أخذت بالتضاعف بشكل كبير جداً حتى وصلت إلى ١٦,٧٢٢ مليون دولار في العام ١٩٨٥، وقفزت إلى نحو ٥٤ مليار دولار في العام ١٩٩٠، أي أنها تضاعفت ٢٥ مرة خلال تلك الفترة[٣٢].

كما شهد هيكل هذه المديونية تغييراً ملحوظاً باتجاه نسبة الديون قصيرة الأمد إلى اجمالي الدين الخارجي من ٢٧ بالمئة في العام ١٩٨٢ إلى ٤٦ بالمئة في العام ١٩٨٤، إلاّ أنها عادت وانخفضت إلى ٢١ بالمئة في العام ١٩٩٠، علماً أنها لم تكن موجودة في العام ١٩٧٩. كما تزايدت خدمة الدين من ٩٣٠ مليون دولار في العام ١٩٨٠ إلى ٦٠١٦ مليون دولار في العام ١٩٩٠، مع العلم أن معدلات الفائدة على القروض الممنوحة للصين انخفضت من ١٠,٨ بالمئة في العام ١٩٨٠ إلى ٧,١ بالمئة في العام ١٩٨٨، كما ازدادت فترة السماح على القروض من المصادر الرسمية من ١٧ سنة إلى ٢٢ سنة، وعلى القروض من المصادر الخاصة من ٧ سنوات إلى ١٠ سنوات خلال الفترة ذاتها[٣٣]. وهذا قد يؤدي إلى استفحال مشكلة المديونية في الصين في بداية القرن القادم.

يتبين من هذا أن نسبة الدين الخارجي إلى اجمالي الناتج المحلي قد ارتفعت من ١,٦ بالمئة في العام ١٩٨٠ إلى ١٤,٦ بالمئة في العام ١٩٩٠، كما ارتفعت نسبة خدمة الدين إلى قيمة الصادرات من السلع والخدمات من ٤,٦ بالمئة إلى ١٠ بالمئة خلال الفترة ذاتها. وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات تُبقي الصين ضمن منطقة الاستقلال الاقتصادي، إلاّ أن استمرار تزايد الديون الخارجية سيعمل بالنتيجة على زعزعة هذا الاستقلال، خصوصاً إذا لم تستغل المبالغ المقترضة في مجالات ملائمة

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) المصدر نفسه.

يمكن أن تسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمعدل أكبر من نمو القروض نفسها، لكي يتمكن البلد من سدادها من دون حاجة إلى اللجوء إلى قروض جديدة، ومن دون حاجة إلى اللجوء إلى المنظمات الدولية لجدولة هذه الديون وفق شروط تمسّ حتى الاستقلال السياسي للدولة.

رابعاً: مؤشر الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية (الأمن الغذائي)

١ ـ العراق

استطاع العراق أن يحقق نسبة مرتفعة من الاعتماد على نفسه في مجال توفير السلع الغذائية، التي تعدّ من السلع الضرورية جداً في حياة أفراد المجتمع، والتي يمكن استغلالها من قبل القوى الخارجية بغية التأثير في الاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة في حالة الاعتماد الشديد على الخارج في توفيرها.

تجاوزت نسبة الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية[٣٤]، المتمثلة ببعض الحبوب، والبقوليات، والسكر، والإنتاج الحيواني، ٨٥ بالمئة في الخمسينيات، إلاّ أنها انخفضت إلى نحو ٧٩ بالمئة في الستينيات، في الوقت الذي كانت فيه نسبة الاكتفاء الذاتي من الفواكه والخضر، ومنتجات الألبان، تزيد على ٩٠ بالمئة، إضافة إلى كون العراق مصدّراً صافياً للشعير وبعض الخضر في الفترة المذكورة.

إلا أن عقد السبعينيات شهد تدهوراً ملموساً في نسبة الاكتفاء الذاتي التي بلغت ٣٩ بالمئة للحنطة، و٢٩ بالمئة للأرز، و٤٨ بالمئة للشعير، و٦٦ بالمئة للبقوليات، و٦ بالمئة للسكر، إلاّ أنها بقيت مرتفعة للإنتاج الحيواني، إذ بلغت ٩٣ بالمئة للحوم الحمراء، و٨٥ بالمئة للدجاج، و٦٥ بالمئة للبيض، لكن اتجاهها العام كان تنازلياً. وترتبط هذه الظاهرة، بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الذي وُجّه القسم الأعظم منه لتغطية الطلب على هذه السلع الضرورية. كما ان الدولة عمدت إلى تنويع الغذاء، ووفرته بشكل كبير جداً، حرصاً منها على رفع المستوى المعيشي للسكان، وبالتالي رفع مستواهم الصحي الذي سيرتبط برفع إنتاجيتهم مستقبلاً.

وفي الثمانينيات، زادت حدة تدهور نسبة الاكتفاء الذاتي، إذ بلغت ١٤,٥ بالمئة للحنطة، و١٦,١ بالمئة للأرز، و٤٠ بالمئة لاجمالي الحبوب، و٩٠ بالمئة للفواكه

---

(٣٤) العراق، وزارة الزراعة والري، قسم الاحصاء، تقارير سنوية لسنوات مختلفة.

والخضر، و٦٨ بالمئة للبيض، و٦١ بالمئة للدجاج، و٥٧ بالمئة للحوم الحمراء. وترافق هذا مع الانخفاض الحادّ في قيمة الصادرات العراقية إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية، والانخفاض الحادّ في أسعار النفط الخام، الأمر الذي يعني ارتفاع نسبة قيمة الاستيرادات الغذائية إلى اجمالي الصادرات، والتي تدل على حدّة الاعتماد على الخارج في توفير السلع الغذائية للسكان، إذ ارتفعت من ٦ بالمئة في السبعينيات إلى ٤٤٥ بالمئة في الثمانينيات. وهي تعني شدة انحدار الاقتصاد العراقي نحو الاعتماد على الخارج وفقاً لهذا المؤشر(٣٥). وبالتأكيد سترتفع هذه النسبة كثيراً، إذا تمّ استثناء الصادرات النفطية.

إن السبب الرئيسي في اتجاه الاكتفاء الذاتي في مجال السلع الغذائية إلى الانخفاض يرتبط بطبيعة السياسات الاقتصادية التي اتبعت في السبعينيات والثمانينيات، والتي ركزت على تطوير القطاع الصناعي وقطاع الخدمات اللذين أسهما اسهاماً كبيراً في تشجيع هجرة الفلاحين من الريف إلى المدينة وترك الأراضي الزراعية، فضلاً عن الفشل في معالجة ملوحة التربة وتوفير المياه اللازمة للري، والاستخدام الواطئ للأسمدة المختلفة، إلى جانب الاستخدام قليل الكفاءة للآلات والمكائن الزراعية. وفوق كل ذلك، لعبت سياسة الدولة في شراء المحاصيل الزراعية بأسعار منخفضة دوراً في تقليل الاندفاع إلى زيادة الإنتاج في هذا القطاع الحيوي. كما إن تذبذب، وعدم استقرار السياسات المتبعة، بدءاً من اعتماد المزارع الجماعية ومزارع الدولة وصولاً إلى إلغائها، ومن توزيع الأراضي على الفلاحين وتفتيت المساحات الزراعية إلى إعادة تجميعها، كلها من العوامل التي أسهمت في تقليل نمو الزراعة، وبالتالي فإن وفرة العملات الأجنبية الناجمة عن الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط أسهم في زيادة الاعتماد على الخارج في الحصول على السلع الضرورية(٣٦).

٢ ـ مصر

أما مصر فقد حققت نسبة مرتفعة من الاعتماد على الذات في مجال توفير السلع الغذائية بلغت ٨٧,٦ بالمئة في الخمسينيات، وبلغت النسبة للقمح ٦٨ بالمئة،

---

(٣٥) صندوق النقد العربي: **التجارة الخارجية للدول العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨٢**، **والتجارة الخارجية للدول العربية، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٩**.

(٣٦) في مجال فشل السياسات الاقتصادية في القطاع الزراعي، انظر: حزب البعث العربي الاشتراكي، التقرير المركزي الصادر عن المؤتمر القطري التاسع للحزب، ١٩٨٣.

وللشعير ٩٦ بالمئة، وللذرة ٩٨ بالمئة، كما كانت مصدّرا صافياً للأرز والبصل وبعض الخضر والفواكه الأخرى[٣٧].

وانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي الاجمالي إلى ٨١ بالمئة في الستينيات، وبلغت للقمح ٦٦ بالمئة، وللذرة ٨٥ بالمئة، وللبقوليات ٩٥ بالمئة، وللحوم والدواجن ٩٨ بالمئة، كما استمرت في تصدير السكر والبصل والأرز، إضافة إلى الخضروات والفواكه الأخرى، كما انها تحولت إلى مصدّر للشعير في تلك الفترة.

وفي السبعينيات، انخفضت النسبة الاجمالية للاكتفاء الذاتي إلى ٧٣ المئة، منها القمح بنسبة ٤٨ بالمئة، والسكر ٨٥ بالمئة، والبقوليات ٨٧ بالمئة، والإنتاج الحيواني ٩١ بالمئة. وهنا لا بد من التحفظ على نسبة الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الحيواني، إذ إن ما يحصل عليه الفرد الواحد من سعرات حرارية من هذا الإنتاج هي دون المستوى السائد في كثير من البلدان الأخرى، خصوصاً بالنسبة إلى البروتين الحيواني، وبالتالي فإن هناك ضغطاً على استهلاك هذه المواد ينعكس في تقليل الاستيرادات منها، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي منها مقارنة بالسلع الأخرى، وخصوصاً القمح ودقيقه، والحبوب بصورة عامة.

وفي الثمانينيات عادت نسبة الاكتفاء الذاتي إلى الارتفاع مرة أخرى إلى ٧٦ بالمئة، وبلغت للحبوب ٦٦ بالمئة، وللمنتجات الحيوانية ٨٧ بالمئة، مع تحقيق فائض للتصدير في إنتاج العديد من الفواكه والخضر والاستمرار في تصدير الأرز.

لذلك فإن مصر انتقلت من منطقة الاستقلال المتحققة في الخمسينيات إلى منطقة التبعية في العقود الثلاثة التالية، إذ تجاوزت نسبة العجز في توفير السلع الغذائية الرئيسية ١٥ بالمئة من إنتاجها. ويعزز هذا الاستنتاج ارتفاع نسبة قيمة الاستيرادات الغذائية إلى اجمالي قيمة الصادرات من ٢٤ بالمئة في الخمسينيات إلى ٤٣ بالمئة، ثم إلى ٥٣ بالمئة و٦٨ بالمئة في العقود الثلاثة التالية[٣٨].

٣ ـ كوريا الجنوبية

عمل اليابانيون، أثناء احتلالهم شبه الجزيرة الكورية، على تطوير الزراعة في القسم الجنوبي منها، وطبقوا سياسات اقتصادية، إلى جانب اصلاح الأراضي

(٣٧) مصر، البنك الأهلي المصري، **النشرة الاقتصادية، ١٩٧١.**

(٣٨) صندوق النقد العربي: **التجارة الخارجية للدول العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨٢، والتجارة الخارجية للدول العربية، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٩.**

الزراعية، بهدف توفير المواد الزراعية، غذائية كانت أو أولية، للاستفادة منها في تطوير الصناعة اليابانية الناشئة حينئذ. وفي ما بعد عندما قسّمت كوريا إلى قسمين، تميّز الجنوبي بوفرة الأراضي المستصلحة، والمياه، والأيدي العاملة، بما ضَمَن اكتفاءً ذاتياً في السلع الغذائية في الأقل، خصوصاً أن الحكومة استمرت في تطبيق برامج للاستصلاح الزراعي، بما يدعم التطور في هذا القطاع الأساسي في الاقتصاد الكوري آنذاك. لكن الحرب الكورية تركت ثلاثة أخماس الأراضي المستصلحة، والحقول الغنية بالمحاصيل، وخصوصاً بالأرز، هشيماً منثوراً، فضلاً عن تدمير الغابات، والخسائر في البنى التحتية، والموارد البشرية، والتي قدرت بثلاثة مليارات دولار، وانخفض الإنتاج الزراعي كثيراً، الأمر الذي دفع كوريا إلى الاعتماد على المساعدات والقروض الأجنبية في عملية إعادة البناء، ونفخ الحياة ثانية في الاقتصاد الوطني، وخصوصاً القطاع الزراعي الحيوي والمهم في تلك المرحلة العصيبة من حياة الشعب الكوري(٣٩).

وفعلاً، استطاعت كوريا تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي مرتفعة خلال النصف الثاني من الخمسينيات، بلغت ٩٣,٣ بالمئة، وكانت مكتفية من الأرز، المحصول الرئيسي، والفول والخضر والفواكه والأسماك، باستثناء الحنطة والسكر وبعض المحصولات الأخرى(٤٠). وعزّز من امكانية تحقيق هذا الهدف، الاستراتيجيا الخاصة باحلال الاستيرادات التي كانت متبعة إبان حكم الرئيس «ري» والتي انتهت بسقوطه، وسيطرة العسكريين على السلطة، والذين كان أمامهم أحد سبيلين: إما الاستمرار بإحلال الاستيرادات والانتقال إلى السلع المعمرة والإنتاجية، أو اتباع استراتيجيا موجهة نحو الخارج وهي استراتيجية تشجيع الصادرات، التي بدئ بتطبيقها منذ ذلك الحين، وبتوجيه مباشر وفعّال من قبل الدولة.

ومع الاستمرار في وضع السياسات الخاصة بالاستراتيجيا التنموية الجديدة، بدأ الإنتاج الزراعي يعاني مشكلات متنوعة، خصوصاً في مجال محدودية الاستثمارات الموجهة له. ومع الزيادة السكانية الملحوظة، والمتزامنة مع ارتفاع معدل دخل الفرد وبالتالي زيادة انفاقه على إشباع السلع الغذائية التي لم تشبع سابقاً، اتجهت نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية إلى الانخفاض، فبلغت ٨٧ بالمئة في الستينيات، و٦٤,٥ بالمئة في السبعينيات، وأخيراً ٤٢,٩ بالمئة في

---

(٣٩) P. Hasan, *Korea - Problems and Issues in a Rapidly Growth Economy* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1976), pp. 22-27.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٨.

الثمانينيات، على الرغم من الارتفاع الملحوظ في إنتاجية الدونم الواحد من بعض السلع الرئيسية، كالأرز والحنطة والفواكه وغيرها[٤١].

وشعرت الدولة بأهمية تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي، خصوصاً في بعض المحاصيل الرئيسية من الغذاء، فكان هدفاً أساسياً في الخطتين الأخيرتين، إلاّ أنها لم تحقق شيئاً ملحوظاً فيه، لأسباب ترتبط بإجراء تعديلات (إصلاحات) في السياسات الاقتصادية تضمنت تقليل فعالية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، مع تطبيق العديد من التوصيات الصادرة من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، لتقليل حجم الدين الخارجي، وتحرير الاقتصاد من القيود التي وضعتها الدولة إبان توجيهها وقيادتها عملية التنمية الاقتصادية في الفترة المستمرة حتى بداية العقد التاسع من هذا القرن.

ومع ذلك، وبسبب الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات الكورية، التي تشكّل الصادرات الصناعية أكثر من ٩٠ بالمئة منها، فإن نسبة الاستيرادات الغذائية إلى قيمة الصادرات اتجهت إلى الانخفاض من ٥٦ بالمئة في الستينيات إلى ١٦ بالمئة في السبعينيات، ثم إلى نحو ٣ بالمئة في الثمانينيات[٤٢]، الأمر الذي يلطّف من حدّة تزايد الاعتماد على الخارج في الحصول على السلع الغذائية. وذلك لا يشكل إلا نسبة محدودة جداً من اجمالي قيمة الصادرات من السلع والخدمات في الفترة الأخيرة، إلا أن هذا لا يعني اتجاه الاقتصاد الكوري نحو الاستقلال، بل إن المهم هو في توفير هذه السلع محلياً، تحسباً لما يمكن أن يحدث في أوقات تدهور العلاقات مع الدول الأخرى، خصوصاً في ظل عدم عدالة العلاقات الدولية، اقتصادية وسياسية، في الوقت الحاضر، بعد سيادة الولايات المتحدة الأمريكية وانفراد النظام الرأسمالي في الساحة الدولية من دون منافس ندّ بحجم امكاناته.

٤ ـ الصين

أما الصين فهي بلد زراعي، يتّسم بوفرة الأيدي العاملة في الزراعة، ووفرة الأراضي الصالحة والمياه، وقد استطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة زادت على ٩٨ بالمئة للحبوب الرئيسية، وأهمها الحنطة والأرز والذرة، إضافة إلى اكتفائها الذاتي من

---

(٤١) I.M.F., *Korea - Recent Economic Development, 1991*, p. 44.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٧٧، و *Quarterly Economic Review of China* (The Economist Intelligence Unit (E.I.U.)) (1981), Annual Supplement, p. 14.

الخضر والفواكه والأسماك، التي كانت مصدِّرة لها في الخمسينيات، مع التحفظ على انخفاض مستوى الاستهلاك مقارنة بالدول المتقدمة بشكل خاص. وقد بلغ المتوسط السنوي لإنتاج هذه المحاصيل في الخمسينيات نحو ١٦٥ مليون طن.

وخلال هذه الفترة، طبقت الصين خطتها التنموية الأولى للفترة (١٩٥٣ - ١٩٥٧)، والتي أعدت مجاراة لبداية الاتحاد السوفياتي، إذ ركزت على تطوير الصناعات الثقيلة بشكل أساسي. وعلى الرغم من إعادة تنظيم القطاع الزراعي بالتركيز على إقامة المزارع الجماعية، والذي حقق نجاحاً ملحوظاً في زيادة الإنتاج من نحو ١٠٠ مليون طن في العام ١٩٥٠ إلى نحو ٢٠٠ مليون طن في العام ١٩٥٨، وأسهم في رفع مستوى دخول الفلاحين، إلا أن الفوارق بين الريف والمدينة بدأت تزداد بشكل واضح منذ ذلك الوقت، خصوصاً مع سكان المدن الصناعية الحديثة في الشمال والشمال الشرقي من البلاد. وقد أسهم إنشاء هذه المدن في زيادة الطلب على الغذاء نتيجة المستوى المرتفع من الدخل الذي يحصل عليه سكانها، فضلاً عن الزيادة الكبيرة للسكان هناك، والتي تتطلب نمو الناتج الغذائي بشكل أكبر منها لتحقيق امكانية الاستمرار في الاكتفاء الذاتي، وزيادة عدد السعرات التي يحصل عليها الفرد من سنة إلى أخرى. وبدأت تظهر بوادر قصور القطاع الزراعي عن تلبية متطلبات القطاع الصناعي من المواد الزراعية الأولية، وحاول «ماو» إعادة النظر باستراتيجية التنمية، وخصوصاً في القطاع الزراعي، وخرج بطروحاته الجديدة، التي كانت حاسمة في بداية القطيعة مع الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية ذات النهج المماثل[٤٣].

وكانت المحاولة في تطبيق ما سمي بـ «القفزة العظيمة» التي استهدفت مضاعفة الناتج المحلي الاجمالي خلال سنة واحدة وجاءت نتائجه معاكسة تماماً للهدف، إذ انخفض الإنتاج، وخصوصاً الزراعي إلى ما دون ما كان عليه في منتصف الخمسينيات. وعلى الرغم من المحاولات العديدة لاحتواء نتائج هذه القفزة، ورفع المعدل السنوي لإنتاج السلع الغذائية إلى ٢٠٠ مليون طن سنوياً في الستينيات، إلاّ أنها لم تكن كافية لتلبية الطلب المحلي، وزادت الاستيرادات من ٣٠٠٠٠ طن إلى ٤,٩ مليون طن خلال هذه الفترة، وبمعدل سنوي قدره ٣,٦ مليون طن، ومع هذا بقيت نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية أكثر من ٩٨ بالمئة خلال هذه الفترة، مع بقاء التحفظ الوارد على معدل استهلاك الفرد من هذه

---

(٤٣) Paul R. Gregory, *Comparative Economic Systems* (Boston: Houghton Mifflin, ©1985), pp. 398-400.

السلع مقارنة بالدول الأخرى[٤٤].

وفي السبعينيات ارتفع الإنتاج من السلع الغذائية إلى نحو ٣٠٠ مليون طن سنوياً، لكن الاستيرادات تضاعفت إلى نحو ٦,٩ مليون طن سنوياً، وبقيت نسبة الاكتفاء الذاتي قريبة من ٩٨ بالمئة على الرغم من كل ما يشاع عن تلك الفترة التي عاشت نتائج الثورة الثقافية، وتطبيق السياسات الخاصة بالكوميونات الجديدة التي اعتمدها «ماو»، فضلاً عن بداية الانفتاح على الخارج بالتقارب مع أمريكا في بداية السبعينيات، ومحاولة مدّ الجسور مع الدول النامية لكسبها إلى جانب القوة الجديدة التي بدأت تنمو عالياً، والتي تقف ضد القوتين العظميين آنذاك[٤٥].

أما الثمانينيات، فقد شهدت عهد الانفتاح الاقتصادي، والارتفاع في معدل دخل الفرد، وبالتالي الزيادة الملحوظة في الطلب على السلع الغذائية المتنوعة، كما ارتفع عدد السعرات التي يحصل عليها الفرد في الصين إلى مستوى يفوق مثيله في الكثير من الدول النامية (كما تبين في مبحث سابق)، لكن الصين حققت الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الحيواني والمنتجات المائية والفواكه والشاي. وفي مجال الحبوب بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي فيها ٩٨ بالمئة، كما استطاعت أن تصدر كميات محدودة من الأرز، في حين كانت استيراداتها من القمح كبيرة، ولم تحقق إلاّ ٨٧ بالمئة من الاكتفاء الذاتي منه. وكانت الصين ثالث أكبر دولة في استيراده، بعد اليابان والاتحاد السوفياتي. وتعدّ استراليا وكندا والأرجنتين الدول الرئيسية المصدرة للسلع الغذائية إلى الصين، كما برزت الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الأخيرة، كبلد رئيسي لتصدير القمح إلى الصين وبكميات كبيرة. ومع ذلك، لم تنخفض نسبة الاكتفاء الذاتي الكلية عن ٩٥ المئة، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بدول العالم كافة.

أما نسبة الاستيرادات الغذائية إلى اجمالي قيمة الصادرات، فقد ارتفعت من ٢,٨ بالمئة في الخمسينيات إلى نحو ١٢,٥ بالمئة في السبعينيات، ثم عادت وانخفضت إلى ٨,٩ بالمئة في الثمانينيات، بعد البدء باعتماد استراتيجية تشجيع الصادرات إلى جانب استراتيجية احلال الاستيرادات[٤٦].

وبذلك تعتبر الصين من البلدان القليلة في العالم التي استطاعت أن تحقق

(٤٤) *Quarterly Economic Review of China*, p. 14.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٤٦) World Bank, Report no. 7483 - CHA, 1989, pp. 12-14, and I.M.F., *Korea-Recent Economic Development, 1991*, pp. 38-39.

أحد الانجازات الكبيرة في مجال الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، وتزيد أهمية هذا الانجاز بسبب العدد الكبير جداً من السكان فيها، والذي يربو الآن على خُمس سكان العالم. وعلى الرغم من أن مستوى الاستهلاك من هذه السلع ما زال دون المستوى السائد في الدول المتقدمة، إلاّ أن مستوى العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة في الصين يطغى كثيراً على مثيله في هذه الدول، الأمر الذي يعطي لمتوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية، والاستهلاك الغذائي، معنى أكثر دقة فيها من سواها التي تحيا بفوارق طبقية كبيرة جداً.

ويعكس الجدول رقم (٥ ـ ١١) التطور الحاصل في نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في الدول المختارة:

الجدول رقم (٥ ـ ١١)

التطور الحاصل في نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في الدول المختارة

الدولة	الخمسينيات		الستينيات		السبعينيات		الثمانينيات	
	بالمئة	النسبة المئوية من المعدل المعتمد	بالمئة	النسبة المئوية من المعدل المعتمد	بالمئة	النسبة المئوية من المعدل المعتمد	بالمئة	النسبة المئوية من المعدل المعتمد
العراق	٨٥	١٠٠	٧٩	٩٢,٩	٧٣	٨٥,٩	٤٩,٥	٥٨,٢
مصر	٨٧,٦	١٠٣,١	٨١	٩٥,٣	٧٣	٨٥,٩	٧٦	٨٩,٤
كوريا الجنوبية	٩٣,٣	١٠٩,٨	٨٧	١٠٢,٤	٦٤,٥	٧٥,٩	٤٢,٩	٥٠,٥
الصين	٩٨	١١٥,٣	٩٨	١١٥,٣	٩٨	١١٥,٣	٩٥	١١١,٨

ملاحظة: الجدول مستمد من الصفحات السابقة.

خامساً: مؤشرات مدى التبعية الصناعية

١ ـ مؤشر الاستيرادات الاستثمارية

أ ـ العراق

في الوقت الذي حاول فيه العراق تطوير القطاع الصناعي باتباع استراتيجية احلال الاستيرادات، والتي أدّت إلى قيام العديد من الصناعات الاستهلاكية، كالصناعات الغذائية والألبسة والجلود وغيرها، فإنها امتدت لتشمل بعض السلع الوسيطة والإنتاجية، خصوصاً سلع البناء، كالإسمنت والطابوق، والصناعات

التجميعية وغيرها، إلا أن هذه الاستراتيجيا أدّت إلى زيادة الاستيرادات من السلع الوسيطة والإنتاجية الداخلة في إنتاج السلع المذكورة، على الرغم من التأكيد الصريح على تشجيع الصناعات التي تتوافر موادها الأولية محلياً، لكن تبقى الحاجة إلى استيراد الآلات والمعدات الإنتاجية والسلع الوسيطة التي لا يمكن توفيرها محلياً. وبالتالي، فإن تطبيق الاستراتيجيا المذكورة تزامن مع زيادة الاعتماد على الخارج لتوفير مستلزماتها.

وبشكل عام، فإن نسبة المستلزمات الأجنبية في القطاع الصناعي بلغت ٤٩ بالمئة من اجمالي المستلزمات في الستينيات، وقد ارتفعت إلى ٦٢ بالمئة في السبعينيات، ثم إلى ٦٦ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات، إلاّ أنها انخفضت إلى ٥٠ بالمئة في النصف الثاني منها[٤٧].

ويتضح مدى كبر حجم الاعتماد على الخارج للاستمرار في الكثير من الصناعات، على الرغم من كل الأهداف المعلنة في جميع خطط التنمية الاقتصادية الموضوعة منذ الخمسينيات، والتي تؤكد ضرورة اختيار الصناعات التي تتسم بارتفاع درجة ارتباطاتها الأمامية والخلفية داخل القطاع الصناعي نفسه، وبالتكامل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. ولعبت أحادية الجانب في الاقتصاد العراقي، باعتماده الكبير على النفط الخام المصدَّر إلى الخارج، دوراً فعالاً في تشديد الاعتماد على الخارج للحصول على المستلزمات الخاصة بالصناعة، وبالتالي عجزت الصناعة عن توفير مستلزمات الإنتاج للقطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي حتّم عليها الحصول على هذه المستلزمات من الخارج.

ويمكن اعتماد مؤشر دلالة بأخذ نسبة الاستيرادات الاستثمارية إلى اجمالي الاستثمار المتحقق في الدولة، فإذا تجاوزت ١٥ بالمئة دلّ ذلك على تبعية البلد، مقارنة بالوضع السائد في الدول الصناعية المتقدمة في العام ١٩٨٧. وقد اتجهت هذه النسبة إلى التناقص في العراق من ٦١ بالمئة في الخمسينيات إلى ٤٥ بالمئة، ثم إلى ٣٢,٩ بالمئة، وأخيراً إلى ٢٦,٤ بالمئة في العقود الثلاثة التالية[٤٨]، وذلك ارتباطاً

---

(٤٧) العراق، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، **مؤشرات النمو الصناعي**، لسنوات مختلفة.

(٤٨) بالنسبة إلى الخمسينيات، انظر: حسن، **التطور الاقتصادي في العراق. التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨**. وللسنوات الأخرى، انظر: العراق، الجهاز المركزي للاحصاء، **المجموعة الإحصائية السنوية**، لسنوات مختلفة.

بالنمو الكبير الذي شهده الاستثمار في تلك الفترة، مع ارتفاع الأهمية النسبية لاستيراد السلع الاستهلاكية، ومع ذلك ما زال العراق بعيداً عن الحدّ الحرج الذي يحقق الاستقلال الاقتصادي وفقاً لهذا المؤشر.

ب ـ مصر

أما في مصر، فقد اتبعت استراتيجية احلال الاستيرادات في فترة مبكرة وتركزت في إنتاج السلع الاستهلاكية، ثم إنتاج بعض السلع المعمرة والسلع الإنتاجية، وترافقت مع ارتفاع نسبة السلع الإنتاجية والوسيطة المستوردة إلى اجمالي الاستيرادات من ٥٥ بالمئة في الخمسينيات، إلى ٦٤ بالمئة في الستينيات، ثم إلى ٧٧ بالمئة حتى منتصف السبعينيات، الأمر الذي يدل على زيادة الاعتماد على الخارج في الحصول على مستلزمات إنتاج القطاع الصناعي. وبعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي انخفضت نسبة السلع الإنتاجية المستوردة إلى نحو ٦١ بالمئة خلال النصف الثاني من الستينيات والعقد الذي يليه، مع ارتفاع الأهمية النسبية لاستيراد السلع الاستهلاكية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الارتفاع الكبير في قيمة الاستيرادات خلال تلك الفترة لتبيّن أن شدة الاعتماد على الخارج قد ازدادت في فترة الانفتاح الاقتصادي[٤٩].

وعزّز من هذا التوجه اتباع نظام الاستيراد من دون تحويل الذي بلغت الاستيرادات الاستهلاكية فيه ٥٤ بالمئة. أما الروابط الخلفية والأمامية للقطاع الصناعي مع بقية القطاعات الاقتصادية، فقد أظهرت جداول المخرجات ـ المدخلات في نهاية السبعينيات شدة اعتماد القطاع الصناعي على القطاع الزراعي في توفير مستلزماته، في حين أن ما يوفره القطاع الصناعي للقطاع الزراعي من مستلزمات محدود جداً، خصوصاً في مجال الآلات والمكائن الزراعية التي أنشئت صناعة خاصة بها في الستينيات، لكنها لم تستطع تلبية متطلبات هذا القطاع بشكل كامل. كما تبدو العلاقة ضعيفة في اعتماد قطاع النقل والمواصلات على القطاع الصناعي الذي لم يلبِّ سوى ٦٧ بالمئة من اجمالي احتياجاته. وكانت العلاقة أكثر قوة مع قطاعات السياحة والتجارة والخدمات، الأمر الذي يعكس الخلل في هيكل القطاع الصناعي نفسه الذي تشكّل الصناعات الاستهلاكية ٥٣ بالمئة من اجمالي

(٤٩) بالنسبة إلى الخمسينيات والستينيات، انظر: مصر، البنك الأهلي المصري، **النشرة الاقتصادية**، ١٩٧١. وبالنسبة إلى السبعينيات والثمانينيات، انظر: صندوق النقد العربي: **التجارة الخارجية للدول العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨٢**، و**التجارة الخارجية للدول العربية، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٩**.

إنتاجه، كما تغلب فيه الصناعات الصغيرة الحجم[٥٠].

أما نسبة الاستيرادات من السلع الاستثمارية إلى اجمالي الاستثمار، فقد اتجهت نحو الانخفاض من ٢٧,٨ بالمئة في الخمسينيات إلى ٢٣,٥ بالمئة في الستينيات، ثم بلغت ١٦,٢ في النصف الأول من السبعينيات، وعادت فارتفعت إلى ٣١,٥ بالمئة في النصف الثاني منها، إلاّ أنها انخفضت إلى ٢٦,٨ بالمئة في الثمانينيات[٥١]. وشهدت السنوات الأخيرة منها انخفاضاً أكثر من بدايتها بسبب الزيادة الكبيرة والملحوظة في حجم الاستثمار من جهة، واتجاه الاستيرادات الاستثمارية إلى الانخفاض بسبب انخفاض الأهمية النسبية للتخصيصات الاستثمارية في القطاع الصناعي وزيادتها في القطاعات الخدمية بشكل عام، مع ارتفاع الأهمية النسبية للاستيرادات الاستهلاكية في عهد الانفتاح الاقتصادي الذي عزّز النزعة الاستهلاكية للأفراد، خصوصاً في المجالات الترفيهية بعد أن زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الأفراد.

ج ـ كوريا الجنوبية

اتسمت الفترة التالية للحرب الكورية ولغاية العام ١٩٦٢ تطبيق استراتيجية احلال الاستيرادات في مرحلتها البسيطة باحلال السلع الاستهلاكية غير المعمرة، وأدّت إلى نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل ٥,٤ بالمئة، كما تضاعفت أهمية القطاع الصناعي من ٦ بالمئة إلى ١٢ بالمئة خلالها، مع بقاء معدّل دخل الفرد في مستوى منخفض. وبعد سيطرة العسكريين على السلطة، اتبعوا استراتيجية تشجيع الصادرات منذ العام ١٩٦٢ مع تدخّل واسع من قبل الدولة في إدارة التنمية وتوجيهها الوجهة التي تبتغيها، وإسهامها بشكل مباشر في العديد من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية. وقد تمّ اختيار الصناعات التي تتّسم بانخفاض نسبة رأس المال إلى الناتج فيها، وارتفاع حاجتها إلى القوى العاملة الفنية التي تمتلكها كوريا الجنوبية، مثل صناعات النسيج والملابس الجاهزة والأحذية والصناعات الخشبية، والتي تتّسم أيضاً بارتفاع الطلب العالمي عليها، مع استخدامها للتقنية التقليدية المتقادمة التي بدأت الدول الصناعية المتقدمة بالاستغناء عنها. وأقيمت هذه

---

(٥٠) دانيال رزق عبد الله، **التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية** (بغداد: المنظمة العربية للتنمية الصناعية، ١٩٨٤)، ص ١١٢.

(٥١) مصر، البنك الأهلي المصري، المصدر نفسه، وصندوق النقد العربي، المصدران نفسهما.

الصناعات بمساعدة رأس المال الأجنبي والتقنية والخبرة من أمريكا واليابان وأوروبا. ثم حصل تحوّل إلى صناعات أخرى كالسفن، والكهربائيات، وبعض السلع المعمرة، إلى جانب الاستمرار في تطبيق استراتيجية احلال الاستيرادات في مجال السلع الإنتاجية منذ منتصف السبعينيات(٥٢).

بلغت نسبة اسهام الاستيرادات الصناعية المستخدمة في إنتاج السلع المصنّعة نحو ٢٤ بالمئة من اجمالي الاستخدامات في الخمسينيات، وارتفعت إلى ٢٧ بالمئة في النصف الأول من الستينيات و٣٥ بالمئة في نهايتها، الأمر الذي يشير إلى زيادة الاعتماد على الخارج مع اتباع استراتيجية تشجيع الصادرات. وقامت الدولة بإعفاء الاستيرادات من السلع الإنتاجية والوسيطة التي تدخل في الصناعة من رسوم الاستيراد لتوفيرها بأسعار مناسبة، بغية تشجيع أصحاب رؤوس الأموال لتوجيهها إلى هذه الصناعات، ولترفع من قدرتهم التنافسية في السوق الدولية. وفعلاً ارتفعت نسبة السلع المصنّعة من اجمالي السلع المصدرة من ٨ بالمئة في العام ١٩٥٥ إلى ١٢ بالمئة في العام ١٩٦٠، وصولاً إلى ٧٤ بالمئة في العام ١٩٧٠، ثم ٨٦ بالمئة في العام ١٩٨٠، وأخيراً ٩٢ بالمئة في العام ١٩٩٠(٥٣).

كما حصلت تغييرات في هيكل القطاع الصناعي نفسه، إذ انخفضت الأهمية النسبية للصناعات الخفيفة فيه من ٨٥ بالمئة في العام ١٩٦٠ إلى ٧٠ بالمئة في العام ١٩٧٠، ثم إلى ٦٤ بالمئة في العام ١٩٧٥ و٥٣ بالمئة في بداية الثمانينيات(٥٤).

وفي دراسة لبعض الصناعات الحيوية في كوريا الجنوبية، كصناعة الالكترونيات، تبيّن أن نسبة الاعتماد على الخارج في الحصول على السلع الوسيطة الداخلة فيها بلغت نحو ٦٥ بالمئة في السبعينيات، وانخفضت إلى ٥٠ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات. واستطاعت كوريا الجنوبية أيضاً أن تحقق نسبة جيدة من الاعتماد على الذات في توفير بعض المكائن للصناعات المختلفة بلغت ٣٩ بالمئة في نهاية السبعينيات، وارتفعت إلى ٥٥ بالمئة في منتصف الثمانينيات. كما ارتفعت نسبة التصدير من هذه السلع إلى اجمالي إنتاجها من ١٢ بالمئة إلى ٢٤ بالمئة خلال الفترة ذاتها، وكانت النسبة الأكبر من إنتاجها للمكائن التي يستفيد منها قطاعا التعدين والإنشاء، إذ بلغت ٣٧ بالمئة، يليها صناعة النسيج بنسبة ٢٣ بالمئة، ثم

---

(٥٢) Korea Exchange Bank, *The Korean Economy, 1987*, pp. 25-101.

(٥٣) I.M.F., *Korea - Recent Economic Development, 1991*, pp. 70-71.

(٥٤) World Bank, Report no. 7024 - KO, 1988, pp. 77-78.

الصناعات الكيمياوية بنسبة ١٤ بالمئة. أما الاستيرادات فكانت ٥٠ بالمئة منها من اليابان[٥٥].

وعملت الحكومة الكورية على الاهتمام بالبحث والتطوير، ورفعت من المبالغ المخصصة له من ٦٥ بليون وان في بداية الثمانينيات إلى ١٦٣ بليون وان في نهايتها. كما أعادت الاهتمام بتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي أهملت خلال الستينيات والسبعينيات، وعملت على تطوير صناعات معينة مثل البتروكيمياويات التي كان لها شأن بارز في توفير احتياجات القطاعات الأخرى، وخصوصاً الزراعة، بالمستلزمات الضرورية للإنتاج. وارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من مثل هذه المنتجات من ٤٩ بالمئة في بداية السبعينيات إلى ٧٠ بالمئة في نهاية الثمانينيات. كما طورت كوريا الجنوبية صناعة وسائط النقل، ووسائل الاتصالات، وقامت بتصنيع السيارات المختلفة وتصديرها، والتي ازداد إنتاجها من ١٧٧٧ سيارة في العام ١٩٦٢ إلى ٦٠١,٥٤٦ سيارة في العام ١٩٨٦، علماً أن هناك ثلاث شركات رئيسية لإنتاجها، أكبرها وأهمها شركة هيونداي التي يزيد إنتاجها على نصف الإنتاج الكوري من السيارات، والتي تعدّ الآن من الشركات الكبيرة عالمياً، وقد استطاعت أن تتوغل إلى داخل العديد من البلدان النامية لإقامة العديد من الاستثمارات فيها[٥٦].

أما بالنسبة إلى مؤشر نسبة الاستيرادات من السلع الاستثمارية إلى اجمالي الاستثمار، فقد ارتفعت من ١٣ بالمئة في الخمسينيات إلى ٢٣,٣ بالمئة، ثم إلى ٣٠,٥ بالمئة، وأخيراً إلى ٣٤,٢ بالمئة في العقود الثلاثة التالية، الأمر الذي يدل على تزايد الاعتماد على الخارج في الحصول على مستلزمات الاستثمار بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص. وانتقلت كوريا الجنوبية من مرحلة الاستقلال إلى التبعية خلال هذه الفترة، وفقاً لهذا المؤشر[٥٧].

د ـ الصين

أما الصين فقد حاولت تطبيق النموذج السوفياتي أول الأمر في الاعتماد على الصناعات الثقيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، لكن ماوتسي تونغ غيّر هذا النهج، ودعا إلى نموذج جديد خاص بالصين بما يتلاءم مع امكاناتها وطبيعة سكانها، فقام

---

(٥٥) Korea Exchange Bank, *The Korean Economy, 1987*, pp. 102-107.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٥٧) United Nations, UNCTAD, *International Trade Statistics Year Books*.

بتطبيق نظام جديد للصناعات الصغيرة في الريف أثناء «القفزة العظيمة»، إذ تمّ انشاء آلاف الوحدات الصناعية على مستوى المجموعة، أو على مستوى الكوميون، بلغ عددها في منتصف الستينيات ٦٠,٠٠٠ وحدة على مستوى المقاطعة، و٢٠٠,٠٠٠ وحدة على مستوى الكوميون، وكانت منتجاتها متنوعة تشمل الحديد والصلب، والآلات الزراعية، والتراكتورات ذات العجلتين، والأسمدة الكيمياوية، والفحم، وبعض المواد غير الحديدية، وبعض مواد البناء، والمواد الهندسية، إضافة إلى الكهرباء المنتجة للاستهلاك الذاتي لهذه المناطق الريفية. كما تمّ إقامة السدود، واستصلاح الأراضي وتوفير الطاقة الهيدروكهربائية، بالإضافة إلى شقّ الطرق والقنوات المختلفة. وتطورت هذه الصناعات في ما بعد، وقلّت الأخطاء، وعولجت المعوقات مع اكتساب الخبرة[٥٨].

إن الشيء المهم في هذه الصناعات هو أنها تعتمد بشكل كبير على الموارد المحلية، وأنها ساعدت في إيجاد فرص عمل جديدة للأيدي العاملة المتزايدة في الريف، كما تتسم بقوة روابطها الخلفية والأمامية مع مختلف القطاعات الاقتصادية، سواء على مستوى المقاطعة أو الكوميون، إذ وفرت متطلبات القطاع الزراعي، وحصلت على مستلزماتها منه، كما وفرت مستلزمات بعض القطاعات الأخرى، كالتعليم والصحة، خصوصاً أن خدمات التعليم الابتدائي تقدم لجميع السكان على مستوى الكوميون. ويتوفر التعليم الثانوي على مستوى أكثر تجميعاً، إضافة إلى توفير الخدمات الصحية عبر ما يسمى بـ «الأطباء حفاة الأقدام» عن طريق إعدادهم لسنوات أقل مما يتطلبه إعداد الطبيب في المدن لتقديم الخدمات الصحية الأولية للسكان في القرى البعيدة. هذا إلى جانب استخدامها التقنية المحلية البسيطة التي تتلاءم مع حجم الإنتاج وطبيعته في هذه الوحدات الإنتاجية الصغيرة[٥٩].

وفي بداية السبعينيات، تمّ تحقيق تكامل أفقي وعمودي بين الوحدات الإنتاجية هذه على مستوى المقاطعات، كما تمّ توفير تقنية متوسطة وملائمة للإنتاج. هذه النتيجة كانت جديرة بالثناء في هذا البلد الواسع. ومع تطور الصناعات الريفية الصغيرة هذه، تطورت معها التقنية المستخدمة بالتحول إلى تقنية أكثر تقدماً بالشكل الذي يتلاءم مع التطور الحاصل في الإنتاج كماً ونوعاً. وأدّى

---

(٥٨) Edward Smethurst Simpson, *The Developing World* (Essex, England: Longman Scientific and Technical; New York: Wiley, 1987), pp. 260-262.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

هذا إلى إيجاد تكامل على مستوى أكبر بين هذه الصناعات وبين وحدات الإنتاج ككل. وقد تحققت هذه الانجازات في ظل نوع من المساواة بين الأفراد بشكل عام، والأقاليم والمقاطعات، بالشكل الذي لم يخلق تفاوتاً ملحوظاً في توزيع الدخل والثروة في الصين[٦٠].

إن اتباع استراتيجية الاكتفاء الذاتي، أو الاعتماد على الذات، منذ قيام الثورة ولغاية العام ١٩٧٨، كان من شأنه تقليل الاعتماد على الخارج في الحصول على مستلزمات الإنتاج الصناعي، كما لم يكن للتجارة الخارجية دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية خلال تلك الفترة. وباستثناء السنوات العشر الأولى التي حصلت فيها الصين على مساعدات متنوعة من السوفيات في مجال التقنية والخبراء والتشييد وتوفير رؤوس الأموال وغيرها، فإن الفترة اللاحقة اتسمت بالانعزال شبه التام عن العالم الخارجي، على الرغم من عودة العلاقات السياسية مع اليابان في العام ١٩٦٣، ومع أمريكا في العام ١٩٧٢. وبعد وفاة ماو، والقضاء على جماعة الأربعة التي نادت باستمرار تطبيق الثورة الثقافية، حصل تحوّل واضح في سياسة الحزب الشيوعي الصيني تمخضت عن إجراء تعديلات في السياسة الاقتصادية بفروعها كافة، وتبنّي استراتيجية احلال الاستيرادات المحوَّرة التي تزامنت في منتصف الثمانينيات مع تطبيق استراتيجية تشجيع الصادرات. وأسهمت هذه الإجراءات في زيادة قيمة الاستيرادات في العام ١٩٨٥ خمس مرات عما كانت عليه في العام ١٩٧٥، مع التحول إلى استيراد التقنية الغربية والسلع الوسيطة. وكان الأساس الذي قامت عليه هاتان الاستراتيجيتان هو اختيار الصناعات التي تتّسم باستخدام كثيف للعمل المتوفر في الصين، كالأنسجة والملبوسات، وتعدّ في الوقت الحاضر خامس أكبر مجهز لهاتين الصناعتين عالمياً[٦١].

أما نسبة السلع الاستثمارية المستوردة إلى اجمالي الاستثمار، فقد بلغت ٤,١ بالمئة في الخمسينيات، وانخفضت إلى ٠,٧ بالمئة في السبعينيات، ثم ارتفعت إلى ٢٠ بالمئة في الثمانينيات بعد الانفتاح الاقتصادي على الخارج الذي أدّى إلى زيادة تبعية الاقتصاد الصيني لاقتصادات الدول الرأسمالية المتقدمة، وبالتالي انتقلت الصين من أقصى الاستقلال إلى التبعية، وفقاً لهذا المؤشر.

وفي الجدول رقم (٥ ـ ١٢) يظهر تلخيص النتائج المتعلقة بمؤشر نسبة

---

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٢٦٣.

(٦١) World Bank, Report no. 7483 - CHA, 1989, p. 26.

الاستثمارية إلى اجمالي الاستثمار في الدول المختارة:

الجدول رقم (٥ ـ ١٢)

نسبة الاستثمارية إلى اجمالي الاستثمار في الدول المختارة

الدولة	الخمسينيات		الستينيات		السبعينيات		الثمانينيات	
	بالمئة	النسبة المئوية من المعدل المعتمد	بالمئة	النسبة المئوية من المعدل المعتمد	بالمئة	النسبة المئوية من المعدل المعتمد	بالمئة	النسبة المئوية من المعدل المعتمد
العراق	٦١	٤٠٦,٧	٤٥	٣٠٠	٣٢,٥	٢١٦,٧	٢٦,٤	١٧٦
مصر	٢٧,٨	١٦٥,٣	٢٣,٥	١٥٦,٧	٢٣,٩	١٥٩,٣	٢٦,٨	١٧٨,٧
كوريا الجنوبية	١٣	٨٦,٧	٢٣,٣	١٥٥,٣	٣٠,٥	٢٠٣,٣	٣٤,٢	٢٢٨
الصين	٤,١	٢٧,٣	١,٠	٦,٧	٠,٧	٤,٧	٢٠,٠	١٣٣,٣

ملاحظة: الجدول مستمد من الصفحات السابقة.

٢ ـ مدى الاعتماد على المشاريع الجاهزة ورأس المال الأجنبي

أ ـ العراق

في بداية الخمسينيات قامت سبع شركات أجنبية من انكلترا وأمريكا بإعداد الدراسات ووضع المواصفات والتصاميم الخاصة بمشاريع مجلس الإعمار العراقي، وقامت ١٣ شركة أخرى بتنفيذ هذه المشاريع للفترة المنتهية بقيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، إذ شهدت الفترة اللاحقة توقيع اتفاقيات ثنائية للتعاون مع الكثير من دول العالم، تضمّن بعضها قيام بعض هذه الدول ـ وخصوصاً الدول في أوروبا الشرقية ـ بتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية. وكان الاختيار وفقاً لانخفاض التكاليف، ومحدودية الشروط المفروضة مع العقود، إلاّ أن الاعتماد على الشركات الأجنبية استمر، بل شهد توسعاً ملحوظاً في السبعينيات حتى بلغ عدد الشركات التي نفّذت المشروعات في العام ١٩٧٦ أكثر من ١١٩ شركة أجنبية، إلا أنه عاد فانخفض إلى ٧٤ شركة في العام ١٩٨١. وعلى الرغم من انخفاض عدد هذه الشركات في الثمانينيات، إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية، إلا أن بعضها استمر في تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية[٦٢]، كما عاد نشاط العديد منها بعد انتهاء

(٦٢) نجدت صبري عقراوي، **تنفيذ الشركات الأجنبية لمشاريع التنمية في العراق** (بغداد: مطبعة دار القادسية، ١٩٨٦)، ص ٤٢ ـ ٤٤.

الحرب، إذ تمّ توقيع عقود متنوعة مع شركات بريطانية وأمريكية وإيطالية وألمانية وفرنسية، لتنفيذ مشروعات خاصة بالحديد والصلب، وإنتاج الإطارات وإنتاج السيارات وغيرها.

حاول العراق تنويع جنسيات هذه الشركات، وبحسب كفاءتها، في مجال تخصصها، فحصلت الشركات اليابانية على ٤٠ بالمئة من مشاريع النقل والمواصلات، في حين حصلت الشركات اليوغسلافية على ٣٩ بالمئة من مشاريع القطاع الزراعي، والفرنسية على ٢١ بالمئة من مشاريع الصناعة، والفنلندية على ١٨ بالمئة من مشاريع الخدمات، وهكذا[٦٣].

لقد كان لتوافر الموارد المالية الناجم عن الارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام في السبعينيات، أثر واضح في توجّه العراق إلى الاستعانة بالشركات متعدية الجنسية لتنفيذ مشاريعه التنموية، مع الاعتماد الكبير على مشاريع تسليم المفتاح. وبلغ مجموع المبالغ التي دفعها مقابل الخدمات الاستشارية لهذه الشركات ٧٢ مليون دينار عراقي في العام ١٩٧٤، ارتفعت إلى ١٢٠ مليون دينار في العام ١٩٧٥، وهذه تعادل ضعف قيمة الصادرات العراقية غير النفطية في العام نفسه، وتشكل نحو ١,٨ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي، كما تعادل عشرة أضعاف الانفاق على برامج البحث والتطوير، علماً أنها في المتوسط لا تشكل أكثر من ٠,٣ بالمئة من الناتج في البلدان النامية الأخرى. هذا إلى جانب النفقات غير المباشرة التي يتحملها العراق من شروط العقود الموقعة، فضلاً عن الارتفاع الكبير في أسعار السلع الاستثمارية المستوردة لهذه المشاريع، والتي تصل قيمتها المدفوعة إلى ٢٠٠ ـ ٣٠٠ بالمئة من قيمتها الحقيقية التي بيعت فيها إلى دول أخرى[٦٤].

أما قيمة الانشاءات التي قامت بها الشركات المذكورة فقد ارتفعت من ٢٧٥٠ مليون دولار في العام ١٩٧٧ إلى ٢٣,٠١٨ مليون دولار في العام ١٩٨١، وبلغ عدد العقود الموقعة في العام ١٩٨٣ نحو ٤٩ عقداً، كان للشركات الفرنسية واليابانية والبريطانية الحصة الأكبر منها. وعلى الرغم من الحذر في التعامل معها، إلاّ أن الشروط التي تفرضها، واستخدامها المعلومات التي تحصل عليها أثناء عملها لأغراض سياسية وعسكرية، حدّ من تحقيق العراق استقلاله الاقتصادي، كما مسّ

---

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٦٤) هشام عيسى، «نقل التكنولوجيا كأداة للتدويل والتبعية،» في: محمد هشام خواجكية، **مستقبل التصنيع والتقنية** (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٩)، ص ١٠٤ ـ ١٣٠.

الاستقلال السياسي[٦٥]. وليس أدل من ذلك ما شهده العالم أجمع بما ملكته الدول التي اعتدت على العراق، في العام ١٩٩١، من معلومات دقيقة حول مواقع المشروعات الاستراتيجية، سواء كانت اقتصادية أو عسكرية، والتي قامت هذه الشركات بتنفيذها في السابق.

قامت الشركات البريطانية بتنفيذ ١٢٨ مشروعاً بلغت قيمتها ١٢٧٨,٥ مليون جنيه استرليني خلال الفترة (١٩٥٧ ـ ١٩٨١)، إضافة إلى ٢٣ مشروعاً بقيمة ١٩٧٨,١ مليون جنيه استرليني نفذت في ما بعد. وكانت حصة العراق من اجمالي قيمة المشروعات التي نفذتها الشركات البريطانية في الوطن العربي ٦٩,٤ بالمئة في العام ١٩٥٧، انخفضت إلى ١٠ بالمئة في العام ١٩٨٠. أما جنسية المقاولين الذين تولوا التنفيذ فكانت ٣٨,٦ بالمئة للألمان، و٣١,٨ بالمئة للفرنسيين، و٣١,٦ بالمئة للبريطانيين في العام ١٩٥٧. إلا أن التنوع ازداد في العام ١٩٨١، فكانت حصة الفرنسيين ٢٧,٧ بالمئة، والألمان ٢٧,٢ بالمئة، والبريطانيين ٩ بالمئة، واليابان ١٢ بالمئة، إضافة إلى دول أخرى مثل أمريكا وكوريا الجنوبية والهند وتركيا ويوغسلافيا وبولندا والصين والباكستان وغيرها. وكانت الموانئ والسدود، وتنقية المياه والتزود بها، وصناعة الاسمنت، والطرق والجسور، هي المشاريع الغالبة في تلك الفترة التي شهدت ارتفاع قيمة السلع الهندسية المستوردة من ٩٩,٨ مليون دولار في العام ١٩٦٣ إلى ٤٤٦٣,١ مليون دولار في العام ١٩٧٩[٦٦].

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد اتجهت إلى الانخفاض بعد ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨، إذ انخفضت من ١٨٧ مليون دولار في العام ١٩٦٧ إلى ١٥٠ مليون دولار في العام ١٩٧٨، وهو مبلغ محدود جداً مقارنة بحجم الاستثمار الاجمالي، إذ انخفضت نسبته إليه من ٣٦ بالمئة إلى ٣ بالمئة فقط خلال الفترة المذكورة. أما المساعدات، فقد كانت محدودة أيضاً، خصوصاً إذا علمنا أن العراق كان رائداً في تقديم مساعدات للدول الأخرى منذ منتصف السبعينيات، وبشكل عام، بلغت قيمة المساعدات الأمريكية الاجمالية للعراق ٤٥,٥ مليون دولار في المجال الاقتصادي، ونحو ٩٥,٥ مليون دولار في المجال العسكري خلال

(٦٥) إبراهيم سعد الدين [وآخرون]، **التنمية العربية**، تحرير إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٢١٠.

(٦٦) انطوان زحلان، **صناعة الانشاءات العربية**، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١١٥ ـ ١٢١، ٢٠٧، ٢٤٥ و٢٤٩.

الفترة (١٩٤٦ ـ ١٩٨٢)، كما قدمت الدول في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي مساعدات بقيمة ١٢٤٣ مليون دولار خلال الفترة (١٩٥٣ ـ ١٩٧٨)[٦٧].

وبشكل عام، كان العراق قليل الاعتماد على نفسه في إقامة مشروعات التنمية، وذلك لغاية العام ١٩٨٨، إذ شهد بعدها تحولاً ملحوظاً في تنفيذ أغلب المشروعات بالاعتماد على الشركات العراقية. وأثبتت تجربة البناء والإعمار الجارية الآن امكانية انجاز الكثير بالاعتماد على النفس الذي يقلل من التكاليف، المباشرة وغير المباشرة، ويضمن الاستقلال السياسي والاقتصادي.

ب ـ مصر

أما في مصر فقد حدث تحول ملحوظ في انخفاض الاعتماد على الشركات متعدية الجنسية في الخمسينيات والستينيات في تنفيذ مشروعات التنمية، كما تمّ اللجوء إلى المعسكر الشرقي للتعاون معه في ذلك، وبالفعل نفذ السوفيات السد العالي كواحد من أضخم المشاريع التنموية في تلك الفترة. وقد بلغ مجموع قيمة المشروعات التي نفذتها الشركات البريطانية في مصر خلال الفترة (١٩٥٧ ـ ١٩٨١) نحو ٤٤٢,٤ مليون جنيه استرليني، إضافة إلى ٦٨٩,٨ مليون جنيه استرليني للمشاريع التي أنجزت في ما بعد، أثناء فترة الانفتاح الاقتصادي وتعمقها في الثمانينيات، وكانت الحصة الأكبر للموانئ والبتروكيمياويات والطرق وتصريف المياه. وقد بلغت حصة مصر من إجمالي المشاريع التي نفذتها الشركات البريطانية في الوطن العربي ٢٠,٧ بالمئة في العام ١٩٥٧، انخفضت إلى ١,٨ بالمئة في العام ١٩٧٤. ولم تبلغ حصة المقاولين الأجانب الذين نفذوا المشروعات المقامة في العام ١٩٧٧ إلاّ ١٩,٤ بالمئة. وفي الوقت الذي تسلمت فيه الشركات الألمانية جميع الانشاءات التي تمت في العام ١٩٥٧، فإن حصة بريطانيا وصلت إلى ٩٩,٦ بالمئة من هذه الإنشاءات في العام ١٩٨١[٦٨].

حصل التحول أثناء فترة الانفتاح الاقتصادي بعد العام ١٩٧٤، إذ تمّ الاعتماد بشكل كبير على الشركات الأجنبية في إقامة مشروعات مترو الانفاق الذي تولته فرنسا بقيمة ١,٤ مليار فرنك، وتولت اعداد دراساته شركة فرنسية، في حين نفذته ١٩ شركة أجنبية، إلى جانب مشروعات أخرى في مجال الصحة والتعليم

---

(٦٧) الياس توما، **التطورات الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي منذ سنة ١٩٥٠: دراسة مقارنة**، ترجمة عبد الوهاب الأمين (الكويت: ذات السلاسل؛ مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ١٩٨٧)، ص ٢٢٦.

(٦٨) زحلان، المصدر نفسه، ص ١١٢ ـ ١٢٨.

والصناعة. وتطور هذا مع بروز طبقة جديدة من المقاولين الذين ارتبطت مصالحهم مع الشركات الأجنبية، والذين حازوا على نسبة مرتفعة من الدخل القومي، مقارنة ببقية الطبقات الاجتماعية، الأمر الذي زاد من حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة في مصر[٦٩].

أما بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ألغيت الامتيازات بدءاً من العام ١٩٣٧ ولغاية العام ١٩٤٧، حين صدر قانون سمح للأجانب بتملك ٤٩ بالمئة من رأسمال الشركات المساهمة، الذي عدّل في العام ١٩٥١، برفع هذه الحصة إلى ٥١ بالمئة. وصدر في العام ١٩٥٣ قانون تنظيم استثمار رأس المال الأجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية، إذ سمح بتحويل ١٠ بالمئة من الأرباح الناتجة من تشغيل هذه المشاريع، إضافة إلى تحويل القيمة النقدية أو العينية لأصولهم المستوردة بعد خمس سنوات من استيرادها، شرط ألا يتجاوز التحويل السنوي ٢٠ بالمئة من قيمتها، فضلاً عن تحويل نصف دخولهم عن عملهم في مصر. ومع هذا لم يكن للاستثمارات الأجنبية دور كبير في فترة حكم جمال عبد الناصر بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية في المنطقة، وخصوصاً العلاقات مع الكيان الصهيوني، إلى جانب التوجه نحو تطوير القطاع العام وتقليص نفوذ القطاع الخاص، وتأميم البنوك وشركات التأمين وغيرها[٧٠].

ومنذ العام ١٩٧٤ صدر القانون رقم (٤٣) الخاص بتشجيع الاستثمار الأجنبي وتوفير الضمانات القانونية والمالية له، وإعفاء المشروعات هذه من الضرائب المختلفة لمدد تتراوح بين ٥ ـ ١٠ سنوات حسب القطاعات التي تعمل فيها، ثم تبعه تعديل في العام ١٩٧٧، مع صدور قانون لتنظيم الاستيراد والتصدير والنقد الأجنبي، والسماح بالاستيراد من دون تحويل عملة أجنبية، وغيرها من القوانين. وقد ارتفع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٥٨ مليون دولار إلى ٢٤٥ مليون دولار خلال الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٨)، ثم ارتفع إلى ١٠٣٧ مليون دولار في العام ١٩٨٥، وارتفعت قيمة المشروعات التي عملت حسب القانون رقم (٤٣) من ٢ مليون دولار في العام ١٩٧٤ إلى ١٦١ مليون دولار في العام ١٩٨٥. وتركزت معظم هذه المشروعات في السياحة والإسكان

---

(٦٩) عادل غنيم، **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة: دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢**، المستقبلات العربية البديلة: البنى الاجتماعية السياسية والتنمية (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ٣٦٢ ـ ٣٧٠.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٣٩ ـ ١٤٤.

والغزل والنسيج، علماً أن الفترة (١٩٦٠ - ١٩٦٥) شهدت إغلاق الباب أمام الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلاّ في عدد محدود من الفروع الصناعية، لكن الخطة التي نفذت في تلك الفترة اعتمدت بشكل كبير على المعونات الأجنبية التي بلغت نسبتها إلى الاستثمار نحو ٢٥ بالمئة، وارتفعت هذه المساعدات الأجنبية حتى بلغت ١٠٥٢ مليون دولار في العام ١٩٨٧. وكان اجمالي المساعدات التي قدمتها أمريكا إلى مصر قد بلغت ٨٥,٢٥ مليون دولار في المجال الاقتصادي ونحو ٢٩٥٤,٦ مليون دولار في المجال العسكري خلال الفترة (١٩٤٦ - ١٩٨٢)، كما بلغت المساعدات من الدول الشرقية ٢٤٦٤ مليون دولار للفترة (١٩٥٤ - ١٩٧٨)، ومن الهيئات الدولية ١٦٠٥,٨ مليون دولار للفترة (١٩٤٦ - ١٩٧٩). ومن الجدير بالذكر أنه صدر القانون رقم (٢٣٠) لسنة ١٩٨٩ الذي ألغى نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤، كما ألغى الفقرة الخاصة بشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وحدّد أسس جديدة لنظام الاستثمار وتقييم المال المستثمر وتحديد نسب المكوّن المحلي من الآلات والمعدات والتجهيزات، إلى جانب تنظيم عمل المناطق الحرة وشغلها[٧١].

وبشكل عام، استطاعت مصر أن تحقق انجازاً جيداً في الستينيات في مجال تقليل الاعتماد على الشركات متعدية الجنسية والاستثمار الأجنبي المباشر، إلاّ أنها عادت وفتحت الباب أمامها في النصف الثاني من الستينيات، بل فسحت المجال لإقامة مصارف أجنبية، فتأسس البنك المصري - الأمريكي في العام ١٩٧٤، إضافة إلى شركات تأمين أجنبية وغيرها، الأمر الذي أخلّ بالاستقلال الاقتصادي الذي تحقق إبان فترة تأميم هذه المؤسسات الحيوية في الاقتصاد المصري.

ج - كوريا الجنوبية

إن ظروف نشأة كوريا الجنوبية (والشمالية أيضاً)، واهتمام أمريكا بها بحكم أهمية موقعها في منطقة جنوب شرق آسيا، حتّم بذل جهد استثنائي لانجاح عملية التنمية فيها، كمنافس للجزء الشمالي (المدعوم من المعسكر الشرقي) من جهة، ولاتخاذه رمزاً لنجاح التنمية بمفهومها الرأسمالي من جهة أخرى. وبذلك كان تدفق رأس المال الأجنبي بصفة استثمارات مباشرة، ومساعدات، فضلاً عن القروض المقدمة من قبل الدول الرأسمالية، وفي مقدمتها أمريكا واليابان، ومن خلفها

---

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٨٥ - ١٩٠، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ١٩٨٩**، ص ٣٢٣.

المنظمات الدولية المرتبطة بالنظام الرأسمالي العالمي.

بلغت نسبة المعونات الأجنبية المقدمة إلى كوريا الجنوبية نحو ١٠ بالمئة من ناتجها الاجمالي في الخمسينيات، وقد أسهمت في إعادة اعمارها وتحقيق بعض الانجازات الخاصة باستعادة القطاع الصناعي لحيويته، كذلك أسهمت في تنشيط القطاع الزراعي. ولما كان النظام السياسي بقيادة سيغمون ري غير مرغوب فيه جماهيرياً، ولمحدودية المنجزات المتحققة في المجال الاقتصادي في الخمسينيات، وحصول الاضطرابات السياسية العنيفة، فقد سُمِح بحصول التغيير السياسي، واستيلاء العسكريين على السلطة. وقد حاول هؤلاء السيطرة على مجريات الأمور، وخصوصاً في المجال الاقتصادي، من خلال تدخل أوسع للدولة في إدارة التنمية الاقتصادية وتوجيهها بمساعدة رأس المال الأجنبي، وبما تمليه شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية والإعمار، لكن بالاعتماد على التخطيط الاقتصادي كأداة لتحقيق الأهداف المرسومة عبر خطط خمسية بدأت منذ العام ١٩٦٢، وما زالت مستمرة، مع التوجه نحو الخارج بتطبيق استراتيجية تشجيع الصادرات[(٧٢)].

وأحدثت إعادة العلاقات السياسية والاقتصادية مع اليابان نقلة بارزة في توجهات عملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية، إذ بدأ تدفق رأس المال الياباني مع شراء الامتيازات الخاصة بالصناعات المتقادمة من اليابان، والتي ارتؤي نقلها إلى كوريا الجنوبية وتشغيلها برأسمال ياباني وبأيدٍ عاملة كورية.

كان القانون الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر مفتوحاً، فهو لم يضع أية قيود ولم يحاول توجيه هذه الاستثمارات الوجهة التي تفيد عملية التنمية، وذلك أثناء فترة الخطة الخمسية الأولى في الأقل، كما لم يرتفع حجمه على ١٧ مليون دولار خلالها. وفي العام ١٩٦٧ أعيد النظر في القانون، بما يسمح للدولة توجيه الاستثمارات نحو المجالات الملائمة للتنمية، وتضمّن شروطاً خاصة بصلاحية المشروعات وقواعد المساهمة الأجنبية، والحجم الاقتصادي للمشروع. وتزامنت هذه الاجراءات مع عودة العلاقات مع اليابان وبداية تدفق رأس المال الياباني إلى كوريا الجنوبية، وبلغت قيمة اجمالي الاستثمارات الأجنبية خلال فترة الخطة الثانية ٩٦ مليون دولار، ارتفعت في الخطة الثالثة إلى ٥٦١ مليون دولار، وبلغت ٥٣١,١ مليون دولار في الخطة الرابعة، ثم تضاعفت إلى ١٠٨٧ مليون دولار في الخطة الخامسة. ولغاية نهاية العام ١٩٩٠ بلغ اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في كوريا

---

(٧٢) Hasan, *Korea - Problems and Issues in Rapidly Growth Economy*, pp. 3-6.

الجنوبية ٧٨٧٣ مليون دولار، أسهمت اليابان في ٤٨,٢ بالمئة منها، وأمريكا في ٢٨,٧ بالمئة، وأوروبا الغربية في ١٥,٥ بالمئة، والدول الأخرى في ٧,٦ بالمئة. أما قطاعياً فكانت حصة الفنادق والسياحة ٢١,٧ بالمئة، والصناعات الكيمياوية ١٥,٧ بالمئة، والالكترونيات ١٥,٣ بالمئة، في حين لم ترتفع حصة التشييد على ٠,٧ بالمئة فقط، ذلك لاعتماد كوريا الجنوبية على شركاتها المحلية ورؤوس أموالها في هذا المجال. وعموماً حصل القطاع الصناعي على ٧٦ بالمئة من اجمالي الاستثمارات الأجنبية، وقطاع الخدمات ٢٢ بالمئة، وبقية القطاعات لم تحظ بأكثر من ٢ بالمئة فقط. وتوجّه رأس المال الأجنبي نحو الصناعات التصديرية، باستثناء صناعة الألبسة والمنسوجات، لعدم سماح الدولة له بالمشاركة فيها[(٧٣)].

ومنذ بداية الثمانينيات، قامت كوريا الجنوبية بتعديل نظام الاستثمار الأجنبي المباشر، بما يقلل من الشروط والضوابط التي حدّدتها الدول سابقاً. وقد بدأت رؤوس الأموال الأجنبية بالتدفق بشكل أكبر حتى بلغ المعدل السنوي لها في الثمانينيات نحو ٥٤٢ مليون دولار، في حين كان في الستينيات والسبعينيات لا يتجاوز ١٣٠ مليون دولار سنوياً، فضلاً عن تطور المناطق الحرة التي أنشئت في السبعينيات في ماسان وايري[(٧٤)].

ومن التطورات المشهودة التي بدأت مع السبعينيات، ظهور شركات كورية استطاعت أن تنشر أعمالها واستثماراتها في البلدان النامية، وكذلك بعض البلدان المتقدمة اقتصادياً، كشركة هيونداي، وسامسونغ، وغولدستار، وغيرها، وهي تعمل في مجالات متعددة كالانشاءات وبعض الصناعات الالكترونية والإنتاجية، ودخلت في إقامة مشاريع مشتركة مع شركات كبرى أخرى عالمية في أمريكا، وقد انتشرت أعمالها في الشرق الأوسط. ومن مزايا هذه الشركات اعتمادها على الأيدي العاملة الكورية الرخيصة، وقد استطاعت التنسيق مع الدولة في تنظيم هجرة الأيدي العاملة الكورية إلى الخارج، بما أسهم في توفير مردود ضخم من العملات الأجنبية، خصوصاً في الفترة المحصورة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٥[(٧٥)].

وبشكل عام، لم يشكّل الاستثمار الأجنبي المباشر سوى ١,٦ بالمئة من اجمالي الاستثمارات التي نفذت منذ العام ١٩٦٢ ولغاية العام ١٩٩٠، الأمر الذي يدل

---

(٧٣) I.M.F., *Korea - Recent Economic Development, 1991*, pp. 17-18.

(٧٤) World Bank, Report no. 6188-KO, 1986, p. 16.

(٧٥) سويونج، **الصيغة الكورية لتصدير القوى العاملة إلى منطقة الشرق الأوسط**، ترجمة المؤسسة العربية للتشغيل (طنجة: [د.ن.]، ١٩٨٣)، ص ١٣ ـ ٣٢.

على أن إسهام هذا الاستثمار في انجاح التجربة الكورية لم يكن أساسياً، بل إن دور الدولة الاقتصادي وتوجيهها عملية التنمية عبر مختلف السياسات والوسائل هو العامل الحاسم في نجاحها، وهو عكس ما يدّعيه منظرو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدول الرأسمالية من أهمية الاستثمارات الأجنبية في التجربة الكورية الجنوبية.

د ـ الصين

أما الصين، وحين قامت الثورة فيها في العام ١٩٤٩، فقد ألغت الامتيازات الأجنبية في جميع مناحي الحياة. وقد أممت الدولة المشروعات الحيوية في بداية الأمر، ثم سيطرت على جزء كبير ومهم من العملية الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية كافة. واعتمدت الصين في السنوات العشر الأولى على المساعدات والقروض السوفياتية، وكان للمعونات المقدمة دور ملحوظ في تحقيق الانجازات خلال فترة الخطة الأولى، ومع ذلك لم يكن للاستثمار الأجنبي المباشر من أهمية تذكر، لأنه لم يشكل سوى ٠,١ بالمئة من اجمالي استثمارات الخطة، على الرغم من ارتفاع نسبة التراكم إلى الدخل القومي إلى ٢٤ بالمئة خلال الخمسينيات[٧٦].

وفي الستينيات عاشت الصين شبه معزولة عن العالم الخارجي، إذ اعتبرت نفسها في حالة حرب مع «الشر التوأم» المتمثل بالامبريالية الرأسمالية والامبريالية الاشتراكية، على حدّ تعبير قادتها. واعتمدت في تلك الفترة مبدأ المشي على ساقين المتمثل بتطوير القطاعين الصناعي والزراعي، والاعتماد على التقنية المحلية البسيطة إلى جانب التقنية الحديثة المستوردة الضرورية لإقامة بعض الصناعات الاستراتيجية، لكن بشكل محدود جداً، وفي بعض المقاطعات والمناطق التي طوّرت لهذا الغرض. وانتهت هذه العزلة في بداية السبعينيات حين أعيدت العلاقات مع أمريكا ودول أخرى، وانفتحت الصين جزئياً على الخارج، وتعزّز هذا الانفتاح بعد وفاة «ماو» بالاقتراب من الدول الرأسمالية المتقدمة، وإجراء تعديلات عديدة في نظم الإنتاج والتخطيط وغيرها، بالشكل الذي قلل من مركزية الدولة وفسح مجال أوسع للمقاطعات والمشروعات في العمل في نواح محددة[٧٧].

وفي محاولة لجذب الاستثمارات الأجنبية للصين، قدمت تسهيلات عديدة،

---

(٧٦) Shigkazv Mastumoto, *China's Economic Policy Toward Asia* (Tokyo: Institute of Developing Economies, 1977), pp. 33-35.

(٧٧) I.M.F., People's Republic of China, *Staff Report of the Article IV Consultation, 1989*, pp. 8-10.

استطاع المنطق الرأسمالي أن يتغلغل مرة أخرى إليها من خلالها، وتحت ذرائع شتى، من بينها إعادة شنغهاي مركزاً تجارياً وصناعياً دولياً كما كان عهدها قبل الثورة، حتى بدأت ١٤ شركة مشتركة بين الصين وأمريكا العمل لإنتاج العطور والأجهزة الكهربائية والتنقيب عن النفط وغيرها، إلى جانب شركات أخرى من اليابان، وهولندا، وألمانيا. وأنشئت بعض المناطق الحرة في جنوب شرقي البلاد للحصول على التقنية الحديثة وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، خصوصاً في إقامة بعض الصناعات التصديرية، وأنفقت الدولة كثيراً لإقامة بنى ارتكازية متطورة في هذه المناطق فاق كثيراً ما وصلها من رؤوس أموال حتى منتصف الثمانينيات. ففي الوقت الذي بلغ الانفاق نحو مليار دولار في إحدى المقاطعات، فإن اجمالي رأس المال الأجنبي المستثمر فيها لم يتجاوز ٨٤٠ مليون دولار حتى العام ١٩٨٤، وكان ٨٠ بالمئة منه من هونغ كونغ، وانتشر في صناعات محدودة، كالمشروعات الغازية وبعض الالكترونيات والفنادق والخدمات الأخرى[(٧٨)].

ومنذ بداية الثمانينيات، بدأت الصين تطبيق ما سمي بالمناطق الاقتصادية الخاصة في المناطق الساحلية، وأنشأت أربع مناطق رئيسية في أربع مقاطعات ساحلية، ضمن أربع عشرة مدينة أنشأت فيها آلاف المشروعات المشتركة مع رؤوس الأموال الأجنبية. ولغاية العام ١٩٩٠ ارتفع عدد المقاطعات إلى عشر مقاطعات تشكل نحو ٤ بالمئة من مساحة الصين، ومنذ النصف الثاني من الثمانينيات تدفق رأس المال الأجنبي بشكل كبير إلى هذه المناطق، بحيث بلغ معدله السنوي نحو ٨٥٠ مليون دولار. وبشكل عام، ارتفع اجمالي رأس المال الأجنبي المستثمر في الصين إلى نحو ١٨,٤ مليار دولار في نهاية العام ١٩٩٠، وهي لا تشكل سوى ٠,١ بالمئة من اجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٩٠)[(٧٩)].

ويتبين أنه على الرغم من التوجه نحو تشجيع رأس المال الأجنبي إلا أن تدفقه لم يكن يذكر مقارنة باجمالي الاستثمار، كما انه تركّز في قطاعات هامشية، وما زال يعمل تحت شروط محدودة من قبل الدولة، الأمر الذي لم يؤثر في استقلالها الاقتصادي.

---

(٧٨) World Bank, Report no. 7483 - CHA, 1989, pp. 28-29.

(٧٩) I.M.F., People's Republic of China, *Recent Economic Development, 1992,* pp. 34-36.

سادساً: مؤشر العلاقات الخارجية

١ ـ مؤشر قوة العلاقة مع المنظمات الدولية

أ ـ العراق

على الرغم من أن العراق عضو أصيل في كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي منذ العام ١٩٤٦، إلا أن علاقته بهاتين المنظمتين الدوليتين لم تكن قوية لأسباب ترتبط بالوضع الجيد الذي حققه الميزان التجاري، خصوصاً منذ بداية الخمسينيات، وقت حصوله على نصف الأرباح الناشئة عن تصدير النفط الخام. ولغاية العام ١٩٩٠ بلغت حصة العراق المدفوعة في الصندوق ٥٠٤ ملايين وحدة حقوق سحب خاصة، لا تشكّل سوى ٠,٥٥ بالمئة من اجمالي رأس المال، و٠,٥٦ بالمئة من القوة التصويتية فيه. وقد تمت الموافقة على زيادة حصته إلى ٨٦٤,٨ (و.ح.س.خ) أخيراً، حيث يجب أن تزيد حصة جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٥٥ دولة بـ ٥٠ بالمئة خلال الربع الأول من السنة المقبلة[٨٠].

قام العراق بالسحب على حصته في صندوق النقد الدولي في العام ١٩٦٧ بسبب النقص الذي طرأ على احتياطياته من العملات الأجنبية، إذ سحب حدّ الذهب البالغ ٢٠ مليون دولار، وأعيد تصنيف هذا السحب على أساس التمويل التعويضي بما يعادل ١٧,٥ مليون دولار من السحب على حدّ الائتمان الأول، وتمّ تسديد هذه السحوبات في آذار/مارس ١٩٦٨. كما قام العراق بالسحب على حدّ الذهب بمبلغ ١,٠٠٠,٥٩٨ دولار في العام ١٩٧٠ بسبب انخفاض عائداته من صادراته النفطية والعجز المؤقت في ميزان مدفوعاته. وأثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية قام العراق بسحب حدّ الاحتياطي البالغ ١١١,٩ مليون (و.ح.س.خ) في العام ١٩٨٣، وبشكل تلقائي من دون أية مشروطية حتى بالنسبة إلى الالتزام بالتسديد. كما سحب ٧٠ مليون وحدة في السنة ذاتها من موجوداته في حساب (و.ح.س.خ)[٨١].

إلى جانب هذا يشارك العراق باستمرار في الدورات التدريبية التي يقيمها معهد الصندوق، والخاصة بالقضايا والسياسات النقدية والمالية ونظام النقد الدولي،

---

(٨٠) العراق، البنك المركزي العراقي، مديرية الأبحاث، تقارير مختلفة حول صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ص ١.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٣.

كما يشارك في المشاورات السنوية مع الصندوق عن طريق البعثات الخاصة التي يرسلها الأخير لهذا الغرض للوقوف على تطورات الوضع الاقتصادي. وتُعِدّ هذه البعثات تقريراً عن المشاورات السنوية وأهم توصياتها بشأن السياسة النقدية والمالية، فضلاً عن تزويد الصندوق بصورة دورية باحصاءات عن مختلف نواحي الاقتصاد العراقي[٨٢].

أما البنك الدولي فقد أقرّ مساهمة العراق بمبلغ ٦ ملايين دولار تعادل ٦٠ سهماً في رأسماله، تضاعفت إلى ٢٨٠٨ أسهم في نهاية العام ١٩٩٠. وتبلغ القوة التصويتية للعراق ٠,٢٦ بالمئة من اجمالي الأصوات. وقد حصل العراق على ستة قروض بمبلغ ١٥٦,٢ مليون دولار في العام ١٩٨٨ لإقامة مشروعات محددة[٨٣].

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة العراق الاقتصادية بدأت تنحو باتجاه تنفيذ توصيات هاتين المؤسستين الدوليتين منذ بداية الثمانينيات، وتعززت في النصف الثاني منها من خلال تقليص دور القطاع العام، وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية وسعر الصرف، ورفع الدعم عن السلع الضرورية، وصولاً إلى تقليص العجز الحاصل في ميزان المدفوعات وإصلاح النظام الاقتصادي من وجهة نظر هاتين المؤسستين. وقد تمّ بيع أكثر من ٧٠ شركة للقطاع الخاص خلال الفترة من ١٩٨٧ إلى منتصف العام ١٩٨٩، وهي تعمل في مجال الصناعات الخفيفة وحفظ الأغذية، إلى جانب العديد من المشروعات في القطاع الزراعي والخدمي. كما سمح للقطاع الخاص بإدارة شركات التأمين وتأسيس بنوك تجارية خاصة. وحصل القطاع الخاص في العام ١٩٨٨ على أذونات استيراد مواد أولية قيمتها ٢١٣,٥ مليون دينار، فضلاً عن الحصول على إجازات لتأسيس شركات في مجال الصناعات الدوائية، والمستلزمات الطبية، ومواد التجميل، والسياحة والعقارات، والعلف الحيواني، والإنتاج الزراعي والحيواني. كما بلغ عدد الإجازات الممنوحة خلال العام نفسه للمشروعات التي تستورد من دون تحويل عملة أجنبية ٦٦ مشروعاً، باستثمارات كلية بلغت ١٩٤ و١٦ ألف دينار، وقد احتلت الخدمات المرتبة الأولى، فالصناعات النسيجية، ثم الصناعات الغذائية[٨٤].

---

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٣.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٥.

(٨٤) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ١٩٨٩**، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

ب ـ مصر

أما مصر فإنها عضو أصيل في هاتين المنظمتين منذ العام ١٩٤٥، وبلغت حصتها في رأسمال الصندوق ٤٦٣,٤ مليون (و. ح. س. خ) في نهاية العام ١٩٩٠، ومن المفروض أن تزيد إلى ٦٧٨,٤ مليون وحدة في بداية العام ١٩٩٣. وعلى الرغم من ضعف علاقة مصر بصندوق النقد الدولي بعد ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ إلا أن هذه العلاقة بدأت بالانتعاش مع الانفتاح الاقتصادي الذي أدّى إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات المصري وزيادة مديونية مصر إلى الخارج بشكل كبير، وبالتالي فإنها بدأت تسحب من حصصها المختلفة حتى بلغت موجودات الصندوق من العملة المصرية ١٨٥,٧ بالمئة من حصتها في العام ١٩٩٠[٨٥].

أبرمت مصر في العام ١٩٨٧ اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي حصلت بموجبه على ٢٥٠ مليون وحدة على دفعتين، ومن خلاله استطاعت التفاوض مع البلدان الدائنة البالغ عددها ١٨ بلداً حول إعادة جدولة ديونها البالغة ٤١ مليار دولار في تلك السنة. وقد عقدت ٥٣ جلسة مع المسؤولين في الصندوق حتى العام ١٩٩١ ووقعت اتفاقاً أتاح لها الحصول على خطاب ضمان من الصندوق يسمى بـ «خطاب النوايا» لتقدمه إلى الدول الدائنة في نادي باريس، بحيث يمكنها جدولة ٨ مليارات دولار حلّ موعد تسديدها، كما أتاح لها الحصول على ٩ مليارات دولار، منها ١,٨ مليار دولار موقوفة في البنك الدولي بعد تسلمه إخطاراً من الصندوق في العام ١٩٨٨ يبين سوء حال الاقتصاد المصري وعجزه عن سداد هذا القرض. أما اجمالي القروض التي حصلت عليها من البنك الدولي فقد بلغت ٢,٤٢٧,٠٥٢ ألف دولار وحتى نهاية العام ١٩٩١[٨٦].

وحرصاً من مصر على تنفيذ شروط هاتين المؤسستين الدوليتين لإصلاح أوضاعها الاقتصادية، فقد قامت ببيع ٥٠٠٠ وحدة إنتاجية صغيرة يمتلكها القطاع العام في المحافظات كافة، كما أعلنت عن تقليص دعم السلع الضرورية بمقدار ٨٠٠ مليون جنيه، والتفاوض مع شركات القطاع الخاص الاستثمارية لجدولة ديونها لدى البنوك العامة. وقد ألغت التزامها بتعيين الخريجين. هذا إلى جانب الخطوات الخاصة بتحرير أسعار الصرف، وإلغاء قانون النقد الأجنبي، والأخذ

---

(٨٥) International Monetary Fund (I.M.F.), *I.M.F. Survey, 1992.*

(٨٦) **المصارف العربية**، السنة ١١، العددان ١٢٢ ـ ١٢٣ (شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٩١)، ص ٢٣ ـ ٢٤.

بنظام الصيرفة بدءاً من شباط/فبراير ١٩٩١، والتي عملت على تخفيض قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية، واطلاق الحرية للبنوك في تحديد أسعار الفائدة ضمن آليات العرض والطلب. وقد موّلت مصر العجز في موازنتها العامة عن طريق إصدار أذونات على الخزانة، فضلاً عن رفع أسعار جميع المنتجات النفطية، كما فرضت ضريبة المبيعات لتحل محل ضريبة الاستهلاك، وحدّدت نسبتها بـ ١٠ بالمئة. وتجدر الإشارة إلى أن أمريكا ودول الخليج العربي أسقطت ١٣ مليار دولار من الديون الخارجية لمصر التي يبلغ أعباء خدمتها نحو مليار دولار سنوياً، وذلك مكافأة لها على موقفها ضد العراق في فترة العدوان الأخيرة في العام ١٩٩٠[(٨٧)].

وبالتأكيد فإن الموافقة على تنفيذ كل هذه الشروط، بتوجيه من هذه المنظمات، لم يبق للاستقلال الاقتصادي، بل وحتى السياسي، معنى يذكر.

ج - كوريا الجنوبية

أما كوريا الجنوبية، فقد تأخر انتماؤها إلى هاتين المؤسستين الدوليتين حتى العام ١٩٥٥، بسبب ظروف تقسيمها وما تبعها من حرب بين الجزءين، الشمالي والجنوبي. وقد بلغت حصتها في صندوق النقد الدولي حتى العام ١٩٩٠ مبلغاً يعادل ٤٦٢,٨ مليون (و.ح.س.خ) تشكل ٠,٥١ بالمئة من اجمالي رأس المال و٠,٥٢ بالمئة من اجمالي القوة التصويتية. ومن المقترح أن ترتفع حصتها إلى ٧٩٩,٦ مليون وحدة في بداية العام ١٩٩٣. أما قروضها منه فقد بلغت ١٧٩٣ مليون دولار حتى منتصف الثمانينيات، تمكنت من تسديد جزء كبير منها في السنوات اللاحقة وحتى الآن[(٨٨)].

أما أسهمها في البنك الدولي فقد بلغت ٣٥٩٦ حتى العام ١٩٩٠ وتشكل ٠,٤٧ بالمئة من اجمالي الأسهم، وعدد أصواتها ٣٨١٦ صوتاً، تشكل نحو ٠,٥ بالمئة من اجمالي الأصوات، وقد بلغ مجموع اعتماداتها ١٠٣,٢٣٨ ألف دولار في العام المذكور، ووصلت قروضها إلى ٣٥٣٤ مليون دولار، بعد أن كانت ٦٩٣٨ مليوناً في العام ١٩٨٨[(٨٩)].

وتعدّ كوريا الجنوبية من الدول التي ترعاها المنظمتان المذكورتان، فقد قدمتا

---

(٨٧) **المصارف العربية**، السنة ١١، العدد ١٢٥ (أيار/مايو ١٩٩١)، ص ٢٦.

(٨٨) G. Joseph, *Membership and Non Membership into I.M.F.* (Washington, D.C.: [n.pb.], 1974), p. 521.

(٨٩) I.M.F., *Korea - Recent Economic Development, 1991*, p. 43.

دراسات كثيرة جداً حول التطور الحاصل فيها، إضافة إلى المساعدات والقروض المتنوعة لها، فضلاً عن أنها حظيت بدعم أمريكا واليابان وبقية الدول الرأسمالية. ويرجع الخبراء العاملون في الصندوق والبنك الدوليين تحليلاتهم الاقتصادية لعملية التنمية في كوريا الجنوبية، وما حققته من نجاح ملحوظ، إلى التوصيات التي قدموها لها، إلى جانب الدعم والمساعدة الخارجية، وأساساً إلى التوجه نحو الخارج في هذه العملية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، متناسين الدور الفعّال لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتوجيهها الأنشطة والفعاليات المختلفة عبر سياساتها الاقتصادية في المجالات كافة، والذي كان أكثر تأثيراً من الاستثمار الأجنبي والمساعدات، كما تم إثباته في صفحات سابقة. ويمارس هؤلاء في الوقت الحاضر ضغطاً شديداً على الحكومة الكورية لتقليل تدخلها وتوجيهها للاقتصاد، وتحرير الأسعار، وتخفيف القيود حول الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي أدّت إلى ظهور العجز في الميزان التجاري مرة أخرى، بعد أن تحقق فائض ملحوظ في السنوات السابقة. كما عادت الفجوة الداخلية بين الاستثمار والادخار إلى الظهور في السنتين الأخيرتين من الثمانينيات، الأمر الذي يعرض هذه التجربة إلى انتكاسات قد تطيح بكل الانجازات السابقة التي تحققت بفضل التدخل الكفوء للدولة في الشؤون الاقتصادية[٩٠].

د ـ الصين

أما الصين فقد انتمت منذ العام ١٩٤٥ إلى كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلا أنها قطعت علاقتها بهما بعد قيام الثورة في العام ١٩٤٩، ثم عادت وانتمت مرة أخرى إليهما في العام ١٩٨٠. وقد بلغ اجمالي حصتها في الصندوق ٢٣٩٠,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، من المؤمل أن ترتفع إلى ٣٣٨٥,٢ مليون وحدة في بداية العام القادم. كما بلغت موجودات الصندوق من عملتها نحو ٨٧,٣ بالمئة في نهاية العام ١٩٩١، وحصلت على قرض بقيمة ٤٥٠ مليون وحدة في العام ١٩٨١، وآخر بقيمة ٥٩٧,٧ مليون وحدة في العام ١٩٨٦ لمعالجة بعض الاختلالات الوقتية في ميزان مدفوعاتها. أما صافي حصتها التراكمية، فقد بلغت ٢٣٦,٨ مليون وحدة في نهاية العام ١٩٩١، كما قامت بإجراء بعض التعديلات على سياساتها الاقتصادية بما يتلاءم وتوصيات صندوق النقد الدولي التي قدمتها بعثاته المستمرة إلى الصين منذ بداية الثمانينيات، وشملت

---

(٩٠) I.M.F., *I.F.S. Year Book, 1990.*

هذه التعديلات الأسعار، بما فيها سعر الصرف، وتقليل تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وتحرير التجارة جزئياً، وإقامة بعض المناطق الحرة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها[٩١].

أما حصتها في رأسمال البنك الدولي فقد بلغت ٣٤,٩٧١ مليون وحدة، تشكل ٣,٠٣ بالمئة من اجمالي رأسماله، ونحو ٣,١ بالمئة من اجمالي الأصوات، وذلك إلى منتصف العام ١٩٩١. وقد بلغ اجمالي القروض التي قدمها البنك الدولي إلى الصين ١,٥٨ مليار دولار حتى نهاية العام ١٩٩١، وبالتالي فهي الآن رابع دولة من حيث قيمة مديونيتها للبنك بعد الهند والمكسيك واندونيسيا، وتوزعت هذه القروض بالشكل التالي: ٣٩ بالمئة لقطاع النقل والطاقة، و٢٨,٣ بالمئة للقطاع الزراعي، و١٦,٣ بالمئة لقطاعي الصناعة والتمويل، و١٥,٨ بالمئة للسكان والقوى البشرية، وبلغ اجمالي المشروعات التي أسهم بها البنك خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٩١) نحو ١٠٠ مشروع في القطاعات المذكورة أعلاه[٩٢].

ويقدم البنك والصندوق الدوليان منذ بداية الثمانينيات تقارير ودراسات دورية متنوعة حول التطور الحاصل في الصين بعد انفتاحها على العالم الخارجي، كما يدفعانها إلى التخلي عن طريق التحول اللارأسمالي إلى طريق التحول الرأسمالي، والانتقال من الاعتماد على الذات إلى الاعتماد على الخارج في تحقيق التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من ذلك لم تعمل الصين إلا على تعديل جزء محدود من سياساتها الاقتصادية باتجاه تقليل القيود وتحرير الاقتصاد من تدخل الدولة، فما زالت القرارات الاستراتيجية من صلاحية الحكومة المركزية، كما إن صلاحية الحكومات المحلية ما زالت كبيرة في تحديد العديد من المتغيرات الاقتصادية، ولم يعط للمشاريع إلا نسبة محدودة من الاستقلال، وبالتالي لا زالت الدولة تلعب الدور الفعال في الاقتصاد، ولم يكن هناك سوى إعادة نظر بكفاءة هذا التدخل، بحيث تمّ رفع هذه الكفاءة، وهي التي أدت إلى الانجازات المتحققة في الثمانينيات أكثر من اسهام رأس المال الأجنبي أو المساعدات الخارجية فيها.

(٩١) I.M.F., People's Republic of China, *Recent Economic Development, 1992,* pp. 21-23.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٢٥ - ٢٨.

٢ ـ مؤشر قوة العلاقة مع الدول النامية

أ ـ العراق

يعدّ العراق من البلدان التي حاولت كسر قيد الحجم الصغير أمام التطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية والسياسية التي تشكلت بين مجموعة الدول النامية. فهو عضو في منظمة عدم الانحياز التي تكونت كردّ فعل على وجود المعسكرين الدوليين، الشرقي والغربي، وعلى وجود القوتين العظميين في حينه. وقد تبنت هذه المنظمة أهدافاً ومبادئ لتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي المقترن بالتطور الدائم لمجموعة الدول النامية. كما ان العراق من الأقطار التي أسست منظمة الأقطار المصدرة للنفط (اوبك) التي لعبت دوراً إيجابياً خلال فترة السبعينيات، وحققت انجازات أثّرت كثيراً في الوضع الاقتصادي الدولي. كما انه عضو في الاوابك أيضاً، وفي مجموعة الـ ٧٧، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

أما على المستوى القومي، فالعراق عضو في الجامعة العربية منذ تأسيسها في العام ١٩٤٥، وشارك في جميع التكتلات والمنظمات الاقتصادية التي تشكلت ضمن الجامعة، كمجلس الوحدة الاقتصادية وغيرها، إلى جانب محاولاته المتعددة إيجاد تكتلات سياسية مع بعض البلدان العربية المجاورة، وغير المجاورة، كما حصل مع سوريا في العام ١٩٧٩، وتأسيس مجلس التعاون العربي مع اليمن والأردن ومصر في العام ١٩٨٩. ومن المعروف أن العراق من الدول المؤمنة بأن الوحدة العربية هي الطريق الوحيد للتخلص من الهيمنة الأجنبية، بمختلف أشكالها ومستوياتها، ويرى أن تحقيق الاستقلال الاقتصادي يتزايد فعالية مع تقارب البلدان العربية وتكاملها، ومن ثم اتحادها في وطن واحد.

ومن جانب آخر، فإن الوفورات المالية التي تحققت للعراق في السبعينيات، إثر تأميم النفط وتزايد أسعاره العالمية، مكنته من تقديم المساعدات إلى كثير من الدول النامية التي تعاني مشكلات في موازين مدفوعاتها، ومن دون شرط، وبتسهيلات كبيرة، وأسس صندوقاً خاصاً للتنمية الخارجية من أجل تقديم هذه المساعدات، إلى جانب المحاولات الدائمة لزيادة حجم التبادل التجاري مع البلدان النامية بغية تقليل اعتمادها على الدول الصناعية المتقدمة في المجالات والصناعات التي تسمح بها هياكلها، وإنتاجها، وامكانيتها من تحقيقها.

ويعد العراق بالتالي متقدماً في علاقته مع الدول النامية وسعيه إلى تعزيز هذه العلاقات في المستقبل من أجل تمتين أسس الاستقلال السياسي والاقتصادي لها.

ب ـ مصر

والشيء نفسه ينطبق على مصر التي انضمت إلى الجامعة العربية منذ تأسيسها. ولأسباب ترتبط بالحجم السكاني الكبير والتطور الثقافي والاقتصادي والاجتماعي النسبي لها مقارنة بالدول العربية الأخرى، فقد قدمت مساعدات بارزة إلى بعض هذه الدول لتحقيق تحررها السياسي، كما حصل مع الجزائر، واليمن. وبسبب محدودية مواردها الطبيعية، أصبح التعاون والتكامل مع البلدان النامية الأخرى واحداً من أهدافها، فقد اتحدت مع سوريا في العام ١٩٥٨ حتى انفصلتا بعد ثلاث سنوات، كما تقاربت كثيراً في علاقاتها الاقتصادية مع السودان وليبيا المجاورتين لها، وانضمت إلى منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)، كما انضمت إلى مجلس التعاون العربي في العام ١٩٨٩.

ولعب موقعها في مواجهة الكيان الصهيوني دوراً في سعيها للتكتل مع البلدان العربية الأخرى لتعزيز قدراتها العسكرية والاقتصادية، وكان هذا أحد مبررات حصولها على مساعدات متنوعة من البلدان العربية الأخرى. لكنها اختارت في النهاية طريقاً آخر مستقلاً بتطبيعها العلاقات مع الصهاينة في نهاية السبعينيات.

وكان لمصر دور بارز في تأسيس منظمة عدم الانحياز، ووضع مبادئها، واختيار أهدافها، كما انها عضو فاعل في منظمة الوحدة الافريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

ووفقاً لهذا المؤشر، تعدّ مصر متقدمة أيضاً في علاقاتها مع الدول النامية الأخرى في سعيها المشترك من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيزه مستقبلاً.

ج ـ كوريا الجنوبية

أما كوريا الجنوبية فهي من البلدان التي كانت أكثر تكاملاً مع الدول المتقدمة اقتصادياً منها مع الدول النامية الأخرى. ولم يكن لها دور ملحوظ في التكتلات الإقليمية ولا المنظمات الدولية على مستوى الدول النامية، مع انحيازها الواضح إلى المعسكر الغربي الرأسمالي.

وعلى الرغم من اتجاهها في السنوات الأخيرة الى تطوير علاقاتها التجارية مع الدول النامية، سعياً منها لإيجاد أسواق جديدة لتصريف منتجاتها المخصصة للتصدير، إضافة إلى إيجاد منافذ لاستيراد المواد الأولية، وبشكل خاص النفط، إلا أن هذه العلاقات لم تشكل إلاّ نسبة محدودة من اجمالي تعاملها الخارجي، خصوصاً

مع كل من أمريكا واليابان. كما حاولت كوريا الجنوبية من خلال بعض شركاتها الكبيرة، تعزيز تعاملها مع بعض البلدان النامية، خصوصاً في الشرق الأوسط، فضلاً عن قيامها بتصدير الأيدي العاملة الفنية للعمل في الدول النفطية بشكل خاص، وفقاً لعقود منظمة بالتعاون مع هذه البلدان، الأمر الذي عزز من علاقاتها الاقتصادية معها، على الرغم من بعض المشكلات التي حصلت بفعل هذه الهجرة[٩٣].

إن علاقة كوريا الجنوبية مع البلدان النامية تعدّ محدودة. وهي أكثر انتفاحاً وتعاوناً مع الدول المتقدمة اقتصادياً، الأمر الذي يقلل من جدية سعيها لتحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق الاعتماد الجماعي على الذات مع البلدان النامية الأخرى.

د ـ الصين

أما الصين، وعلى الرغم من كونها دولة ذات توجهات لارأسمالية، وعلى الرغم من انعزالها عن العالم الخارجي لفترة ليست بالقصيرة، إلا أنها عملت على تقوية روابطها مع الدول النامية الأخرى، فانضمت إلى مجموعة عدم الانحياز، وإلى بعض التكتلات الإقليمية في شرق وجنوب شرق آسيا. وكان تعاملها التجاري مع البلدان النامية معادلاً لتعاملها مع الدول المتقدمة، إن لم يتفوق عليه أحياناً، وذلك لغاية نهاية السبعينيات.

وقدمت الصين مساعدات مشهودة للكثير من البلدان النامية بلغ اجماليها ٣٦٨٢ مليون دولار خلال الفترة (١٩٥٦ ـ ١٩٧٢)، وقد بلغت حصة دول الشرق الأدنى ٣٥,٧ بالمئة منها، وأفريقيا ٨,٤ بالمئة، وأمريكا اللاتينية ٩,٣ بالمئة، وأوروبا ٢ بالمئة، والبقية موزعة بين دول الشرق الأوسط والشرق الأقصى، على الرغم من أن معدل دخل الفرد فيها منخفض مقارنة بالعديد من الدول النامية نفسها، إلا أنها كانت تحاول أن تكسب تأييد بعض هذه البلدان في سعيها لمواجهة «الشر التوأم» العالمي آنذاك[٩٤].

وبهذا، فالصين لها علاقات جيدة مع الدول النامية في اعتمادها الجماعي

---

(٩٣) سعد حسين فتح الله، «العمالة الوافدة لدول الخليج العربي، الواقع والآثار والمعالجات ـ مع إشارة خاصة للعراق،» (رسالة ماجستير، بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ١٩٨٦).

(٩٤) Mastumoto, *China's Economic Policy Toward Asia*, pp. 8-9.

على الذات لتحقيق التنمية المستقلة.

ولاستخراج مؤشر موحّد لمؤشرات الاستقلال هذه، سيتم اعطاء أوزان محددة لكل منها وكما يأتي:

٢٠ بالمئة لمؤشر الفجوة الداخلية.

٣٠ بالمئة لمؤشرات الفجوة الخارجية حيث: ٥ بالمئة للانكشاف التجاري، ٥ بالمئة لنسبة الصادرات إلى الاستيرادات، ١٠ بالمئة للتوزيع الجغرافي للصادرات والاستيرادات، ١٠ بالمئة للتوزيع السلعي للصادرات والاستيرادات.

٢٠ بالمئة لمؤشر الأمن الغذائي.

١٠ بالمئة لمؤشر اعتماد الصناعة على الخارج.

٢٠ بالمئة لمؤشر الدين الخارجي.

ومن خلاله تمّ التوصل إلى الجدول رقم (٥ ـ ١٣):

الجدول رقم (٥ ـ ١٣)

المؤشر العام لاستقلال التنمية في دول المقارنة من الخمسينيات إلى الثمانينيات

الدولة / المؤشر	العراق				مصر				كوريا الجنوبية				الصين			
	الخمسينيات	الستينيات	السبعينيات	الثمانينيات	الخمسينيات	الستينيات	السبعينيات	الثمانينيات	الخمسينيات	الستينيات	السبعينيات	الثمانينيات	الخمسينيات	الستينيات	السبعينيات	الثمانينيات
الفجوة الداخلية	٢٠	٢٠	٢٠	١١,٦	١٧,٨	١٥,٤	١٠,٨	١٠,٤	٣,٠	٨,٦	١٥,٥	٢٠,٠	١٩,٢	٢٠	٢٠	١٩,٨
الانكشاف التجاري	٢,٣	٢,٦	١,٩	٢,٣	٤,٢	٣,٩	٣,٢	٢,٦	٥,٠	٥,٠	٢,٦	٢,١	٥	٥	٥	٥
الصادرات/ الاستيرادات	٥	٥	٥	٥	٤,٩	٤,٧	٤,٠	٢,١	٠,٦	١,٧	٤,٤	٥,٠	٥	٥	٥	٥
التوزيع الجغرافي																
للتجارة الخارجية	٥,٧	٧,٤	٧,٨	٨,٢	٨,٨	٨,٩	٨,٣	٨,١	٥,١	٤,٤	٥,٤	٦,٠	٦,٨	٩,٨	٦,٨	٧,٠
التوزيع السلعي																
للصادرات	٤,١	٤,١	٤	٥,٨	٥	٦,٤	٩,٠	٨,٢	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
الدين الخارجي	٢٠	٢٠	٢٠	٤,٤	٢٠	٢٠	٤,٨	٣,٥	٢,٠	٢,٠	٦,٨	٩,٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
الأمن الغذائي	٢٠	١٨,٦	١٧,٢	٩,٩	١٩,٤	١٩,١	١٧,٢	١٧,٩	٢٠	٢٠	١٢,٩	٨,٦	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
التبعية الصناعية	٢,٤	٣,٢	٤,٦	٥,٧	٥,٤	٦,٤	٦,٣	٥,٦	١٠	٦,٤	٤,٩	٤,٣	١٠	١٠	١٠	٧,٥
المجموع النهائي (بالمئة)	٧٩,٥	٨١	٨,٥	٥٢,٩	٨٥,٥	٨٤,٨	٦٣,٦	٥٨,٤	٥٥,٧	٥٨,١	٦٢,٥	٦٥,٢	٩٦	٩٩,٨	٩٦,٨	٩٤,٣

ويتبين من الجدول أن كوريا الجنوبية استطاعت أن تحقق انجازاً جيداً في تطوير استقلالها التنموي خلال فترة البحث، في حين كانت السياسات المتبعة في الدول الأخرى أقل ملاءمة لإنجاز الاستقلال التنموي، بحيث أدت إلى تدهوره بهذا الشكل أو ذاك.

كما يتضح أن الصين استطاعت انجاز مستوى متقدم من الاستقلال التنموي، لكنه اتجه نحو الانخفاض في عقد الثمانينيات بعد تطبيقها سياسة الانفتاح الاقتصادي. والشيء نفسه ينطبق على كل من العراق ومصر، وإن كان بنسبة أكبر، إذ إن السياسات الاقتصادية المتبعة فيهما كانت أقل استقراراً، كما إنهما كانتا أكثر انفتاحاً على الخارج من الصين في الفترة الأخيرة، وبالتالي كانت نسبة التدهور أكبر.

الفصل السادس

خاتمة واستنتاجات

بعد الانتهاء من الدراسة النظرية والتطبيقية للتنمية المستقلة، سيتمّ تحديد أهم ما توصل إليه الباحث فيها، بدءاً بتحديد معنى الاستقلال التنموي، ثم المؤشرات التي اقترحت لقياسه، وانتهاء بالتقييم النهائي لما أنجزته البلدان المختارة في مسيرتها التنموية من استقلال.

وستتضمن المقارنة جميع المؤشرات بجوانبها الرئيسية، مع اعتماد فترتي بداية الدراسة، أي الخمسينيات، ونهايتها، أي الثمانينيات، لغرض تقويم التطور الحاصل في تحقيق التنمية المستقلة في البلدان المختارة، ومن خلال جدول موحّد، يمكن تحديد الأسس التي تعطي معنى أكثر دقة للاستقلال التنموي ومتطلباته.

وسيتمّ تقسيم هذه الاستنتاجات إلى قسمين، يختص الجزء الأول منها بالجانب النظري، في حين يشتمل الجزء الثاني على الجانب التطبيقي.

أولاً: الجانب النظري

١ ـ إن البلدان النامية في سعيها للتخلص من تخلفها، تجابه نوعين من العوامل: العوامل الخارجية التي تمثلت بما تركته السيطرة الاستعمارية الطويلة من آثار سلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، واستنزاف الفائض الاقتصادي فيها، ودفعها للتخصص في إنتاج السلع الأولية وتصديرها واستيراد بقية متطلباتها من الدول المتقدمة، إضافة إلى إيجاد ظاهرة الازدواجية وتعزيزها في الاقتصاد المحلي، وربط الجزء المتقدم منه بالخارج؛ والعوامل الداخلية التي تمثلت في تخلف وسائل الإنتاج وأساليبه، وانخفاض الإنتاجية وكفاءة الأداء، فضلاً عن الاختلال الهيكلي في الناتج والقوى العاملة، وانخفاض كفاءة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أداء واجباتها، وعدم اسهامها بفعالية في عملية التنمية. كل هذه العوامل أسهمت في تعزيز واستمرار حالة التخلف التي أوجدها الاستعمار في البلدان النامية.

وهكذا، فإن لكلا النوعين من العوامل دوراً بارزاً في استمرار التخلف الاقتصادي والاجتماعي من دون أن يكون لأي منهما وحده الدور الأكبر، على الرغم من اختلاف الاقتصاديين في تأكيدهم هذا النوع أو ذاك، وفي هذا ابتعاد عن إدراك التفاعل بينهما[1].

٢ ـ إن العلاقة بين البلدان النامية والدول المتقدمة لا تقوم على أسس متكافئة بل تستند إلى قوانين تحكم علاقة الضعيف بالقوي وتتسم بالتبعية، ولا يمكن أن تكون علاقة اعتماد متبادل، كما يدّعي بعض الاقتصاديين، بسبب عدم تكافؤ الطرفين في القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

وتسعى الدول المتقدمة إلى إدامة هذه العلاقة بشتى الوسائل، مع تركيزها على ما يضمن استمرار حالة تخلف البلدان النامية، الأمر الذي يدل على قوة ارتباط التخلف بالتبعية، وبالتالي فإن التنمية كعملية يجب أن تكون مستقلة في طبيعتها أولاً، وأن تعمل على تعزيز الاستقلال الاقتصادي ثانياً.

٣ ـ شهد العالم إبان القرن الحالي تحول الصراع من صراع بين الدول المتنافسة للحصول على المستعمرات إلى صراع ايديولوجي بين نظامين مختلفين في توجهاتهما، حاول كل منهما إثبات صحة منطلقاته، وسعى إلى تحقيق مصالحه. ووقعت البلدان النامية بين فكّي هذا الصراع، فانحازت مجموعة منها إلى هذا النظام، ومجموعة أخرى إلى النظام الآخر، وكانت النتيجة إيجاد مناطق توتر في أنحاء عديدة من العالم أدّت إلى توجّه دول نامية كثيرة إلى انفاق مبالغ ضخمة على شراء الأسلحة أو تطويرها، حرصاً منها على أمنها القومي، أو تنفيذاً لمخططات محددة لصالح الدول المتقدمة من هذا النظام أو ذاك. وكان هذا هدراً كبيراً للموارد المتاحة للتنمية كان يمكن أن يدفع عملية التطور إلى الأمام لو أُحسن استغلاله لأغراض التنمية. وقد أثبتت الأحداث المتلاحقة عدم مقدرة أي بلد نام وحده على الوقوف في وجه القوة العسكرية للدول المتقدمة مهما كانت قدرته القتالية عالية.

٤ ـ إن الدول التي خاضت عملية التنمية بتقليد الأسلوب الرأسمالي، أو اللارأسمالي، من دون أن تأخذ بعين الاعتبار مساراً خاصاً بها ضمن الاطار العام للتقدم، وفقاً لأي من هذين الأسلوبين، تكون قد ربطت تطورها بأهداف التطور

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول الموضوع، انظر: يوسف صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٨٥ ـ ١٠١.

ومصالحه في الدول المتقدمة الرأسمالية واللارأسمالية، وكانت هذه إحدى نقاط ضعف تجارب التنمية في البلدان النامية، التي فقدت من خلالها استقلاليتها وتميزها الذي هو السبيل الوحيد لتطورها.

وتعني التنمية المستقلة هنا اختيار الطريق المستقل، أو الأسلوب المتميز، الذي يختلف عن الأساليب المتبعة في البلدان الأخرى، بحسب اختلاف المجتمع وحضارته، وما يتوفر فيه من موارد وامكانات. والتنمية المستقلة هي اختيار المسار الذي يُفضي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي بأسرع وقت وأقل تكلفة من دون تقليد الآخرين في مسيرتهم.

وعلى الرغم من رفض الباحث أسلوب التطور الرأسمالي، وقناعته بعدم توفر الظروف الملائمة لتكراره، التي أسهمت بشكل كبير في إنجاحه في القرون السابقة، والمتمثلة بالاستغلال القاسي لمعظم أفراد المجتمع الذين لا ينتمون إلى الطبقة التي قادت عملية التطور في البلدان الرأسمالية، الطبقة البرجوازية، كظرف داخلي، والسيطرة الاستعمارية على معظم بلدان العالم في آسيا وافريقيا وأمريكا الجنوبية التي وفرت المواد الأولية والعنصر البشري الرخيص، وأسواق تصريف المنتجات الفائضة، كظرف خارجي، فإن أسلوب التطور اللارأسمالي تعرض إلى نكسة كبيرة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات أسهم في إحداثها التسابق في التسلح، والضغط الشديد على الحريات الفردية، والتدخل الواسع جداً للدولة في تسيير الفعاليات الاقتصادية، وسيادة البيروقراطية، وضعف كفاءة الأداء، وغيرها. وبالتالي قد يكون هذا الأسلوب غير ملائم في الوقت الحاضر للتنمية المستقلة بسبب عدم نضوج العوامل التاريخية الملائمة له. وهذا يحتّم ظهور أسلوب جديد للتطور ينافس الأسلوب الرأسمالي، وربما ينتصر عليه إذا كان ملائماً من الناحية التاريخية، مع توفر الظروف الموضوعية والذاتية لولادته واستمراره.

٥ ـ إن التنمية المستقلة، في هذا السياق، تعني قدرة البلد على اتخاذ القرار المستقل في مجال التصرف بموارده الاقتصادية، وفي تعامله الاقتصادي مع الدول الأخرى، وفي اختيار الأسلوب الخاص للتنمية. وبالتأكيد فإن القدرة على اتخاذ هذه القرارات ترتبط بقوة هذا البلد اقتصادياً، وسياسياً، وعسكرياً، إلى جانب إيمان أفراد المجتمع كافة بضرورة استقلال القرار المتخذ في المجالات المذكورة. وهذا يعني ضرورة مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات، وفي تنفيذها، لتوفير الأساس المتين لنجاحها.

لقد أثبتت تجارب الحكم الدكتاتورية فشلها في تحقيق الاستقلال التنموي، على الرغم من أنها قد تسعى بجد لتحقيقه، إلا أن قمعها الحريات، وتسلط فرد،

أو مجموعة قليلة من الأفراد، في التحكم في اتخاذ القرارات، وإجبار أفراد المجتمع على تنفيذها حال دون نجاحها، بل دفعها ذلك إلى تعزيز قوتها العسكرية لتحقيق تفوق نسبي مقارنة بدول المنطقة التي تقع فيها من جهة، ولتوفير الأمن والحماية للحكم القائم من دون إرادة الأفراد من جهة ثانية. وشكّل هذا أحد أوجه الهدر في الفائض الاقتصادي، الذي قد يدفع بالبلد إلى فقدان استقلاله الاقتصادي، بل والسياسي أيضاً.

٦ ـ وضمن الإطار نفسه، تعني التنمية المستقلة الاعتماد على الذات في تحقيق انجازاتها في مختلف الأنشطة الاقتصادية في دولة ما. وتبرز ضرورة التعاون مع البلدان النامية الأخرى، في ما يسمى بـ «الاعتماد الجماعي على الذات»، التي تربطها مقومات مشتركة لتحقيق النجاح في مسيرة الاستقلال، بعد أن أثبتت الوقائع أن الدول المتقدمة لا تسمح لأية دولة نامية بأن تحقق نجاحات مضطردة في مسيرتها التنموية المستقلة. لذلك، فإن زيادة فعالية التعاون بين البلدان النامية يمكن أن يقوّي من امكاناتها في المضي بتنميتها المستقلة من جهة، ويقوّي من موقفها التفاوضي مع الدول المتقدمة، وشركاتها المتعدية الجنسية من جهة ثانية، خصوصاً في هذا الوقت الذي تلعب فيه الشركات الاحتكارية الكبيرة دوراً كبيراً في اخضاع البلدان النامية لمصالح الدول المتقدمة عن طريق تدويل الإنتاج والتسويق والتمويل.

ويلاحظ، بشكل عام، أن الدول المتقدمة أكثر ميلاً للتعاون والتكامل، بل التوحد، على الرغم من قوتها الاقتصادية، في حين تتجه البلدان النامية نحو التنافر والتنازع، الذي تدعمه وتغذيه الدول المتقدمة. وهذا يشكل أحد العوامل المثبطة للآمال المعقودة لتحقيق الاستقلال التنموي، خصوصاً في ظل اشتداد الصراع بين الدول النامية والدول المتقدمة، بعد انفراد المعسكر الرأسمالي في الساحة الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين.

٧ ـ إن فك الارتباط مع الدول المتقدمة يعني اختيار السبل التي يمكن من خلالها استمرار التعامل مع العالم الخارجي من دون أن يترك آثاراً سلبية في عملية التنمية الجارية في البلد المعني. وبالتأكيد، فإن البلد الذي يستطيع أن يقلل من اعتماده على الخارج في مسيرته التنموية سيستطيع تحقيق الاستقلال التنموي إذا استهدفه وسعى إلى انجازه وفقاً لشروط محددة.

وتلعب الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في البلد دوراً رئيسياً في التأثير في امكانية تحقيق الاستقلال التنموي، إذ إنها تحدد عوامل العرض والطلب التي كلما زادت محليتها، دلت على امكانية المضي في التنمية المستقلة إذا توفرت معها السياسات التنموية الملائمة التي تؤهل البلد لتحقيق هدف الاستقلال هذا.

٨ ـ إن هناك ترابطاً وثيقاً بين الامكانات المتاحة للبلد، والسياسات المتبعة فيه لتحقيق التنمية المستقلة، وتمثل الامكانات عاملاً موضوعياً، في حين تشكل السياسات العامل الذاتي الذي يكون الحاسم في انجاحها، أي انه يمكن البلد الذي تنقصه الامكانات تحقيق الاستقلال التنموي، لكن ببذل جهد أكبر، وبتكاليف مرتفعة ووقت أطول، مقارنة بالبلد الذي تتوفر فيه الامكانات. في حين أن توفر الامكانات من دون وجود السياسات التنموية الملائمة لا يمكّن البلد من انجاز التنمية المستقلة مهما طال الزمن.

٩ ـ إذاً، تتحقق التنمية المستقلة من جانبين: **الأول**، هو تميّزها عن التجارب التنموية في البلدان الأخرى بما يتلاءم مع سمات المجتمع وأساسه الحضاري وطبيعة الموارد المتوفرة فيه. **والثاني**، هو تحقيقها الاستقلال الاقتصادي عبر السياسات المتبعة، بالشكل الذي يفك ارتباط البلد بالخارج، وخصوصاً بالدول المتقدمة. ويعدّ العامل الثاني أكثر أهمية في الحكم على نجاح التنمية في انجاز الاستقلال.

إن هذه المسألة تعدّ مهمة جداً وضرورية، لأنها تبتعد عن الانحياز إلى أسلوب معيّن للتنمية، وتستند إلى الانجازات المتحققة في الأسلوب المعني، أو الأسلوب الذي يجري تقويمه. وفي هذا ابتعاد عن التأثير الايديولوجي، والصراع المرير الذي وسم العقود القليلة الماضية، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، إذ أسهم هذا الصراع في إفشال إيجاد مفهوم دقيق وواضح للتنمية المستقلة، حين حاول منظرو كل من المعسكرين إثبات نجاح أسلوبه التنموي وملاءمته البلدان المتقدمة أكثر من الأسلوب الآخر. وقد انحاز اقتصاديو وراسمو السياسات التنموية في البلدان النامية لتطبيق النموذج المطبق في الدول المتقدمة من هذا المعسكر أو ذاك، وكانوا حين يجدونه غير مجدٍ ينتقلون إلى تطبيق النموذج الآخر. وهكذا كانت السياسات التجريبية غير الدقيقة وغير المستقرة، واحدة من العوامل التي أفشلت تحقيق التنمية المستقلة في أغلب البلدان النامية.

١٠ ـ إن وضع البلدان النامية في النظام العالمي الجديد وضع سيئ لا يتيح لها القدرة على تحقيق التنمية المستقلة بسهولة إذا ما انخرطت في السوق الدولية من دون حذر، إذ ستنجر إلى أعمق نقاط التبعية الاقتصادية بشكل آلي. وهذا يؤكد ضرورة التوجس من الانفتاح الاقتصادي على الدول المتقدمة، ويبرز أهمية التعاون بين البلدان النامية إذا أرادت تحقيق استقلالها التنموي أيضاً.

إن الفوارق الكبيرة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في مجالات التقدم

الاقتصادي والتقني والاجتماعي والسياسي، تضع على كاهل البلدان النامية عبئاً كبيراً للمضي في مسيرة التنمية المستقلة، كما إنها تشكل هاجساً يدفعها إلى الوصول إلى المستوى الذي بلغته الدول المتقدمة وتقليل الفجوة بينهما.

١١ ـ من أجل إثبات الدول الرأسمالية المتقدمة صحة أسلوبها التنموي من جهة، ولتمزيق امكانية التكامل والتعاون أو التوحّد بين البلدان النامية من جهة أخرى، قامت باستغلال قوتها وهيمنتها الاقتصادية، وعملت على التفريق بين البلدان النامية من ناحية تعاملها معها، فهي تسمح للسلع المنتجة في بعض هذه البلدان من دخول أسواقها ومنافسة سلعها من دون قيود، كما تتيح لها امكانية الحصول على رأس المال بسهولة من دون بقية البلدان. وبالتأكيد، فإن هناك مقابلاً أمام هذا التسامح قد يكون اقتصادياً و/أو سياسياً، إذ ترتبط مصالح هذه الدول وحكامها بالشكل الذي يجعل دعم التنمية في البلدان النامية المذكورة أمراً لا بد منه، وهناك لا يمكن اعتبار عملية التنمية الجارية فيها مستقلة مهما حققت من انجازات.

ومن البيانات المتوفرة التي تدعم الرأي السابق أن ٨٣ بالمئة من الاستثمار الأجنبي المباشر حصلت عليه الدول المتقدمة في الثمانينيات، في حين حصلت مجموعة محدودة جداً من الدول النامية على الـ ١٧ بالمئة المتبقية منه. كما إن السلع المصدرة من بعض بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا، وبعض بلدان أمريكا اللاتينية، يمكنها دخول أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة من دون أن تسمح لسلع الدول النامية الأخرى من الدخول من دون وضع حواجز كمركية، أو باستخدام الأساليب الأخرى في منعها من الدخول[٢].

ثانياً: الجانب التطبيقي

١ ـ تمّ اختيار أربعة بلدان نامية لدراسة تجاربها التنموية والحكم على مدى تحقيقها الاستقلال. واختلفت هذه البلدان بحجومها، وطبيعة الموارد الاقتصادية المتوفرة فيها، وتوجهاتها السياسية والاجتماعية، أي اختلف النمط التنموي المتبع فيها. وهي تتسم بأهمية تجاربها التنموية التي يشار إليها في الدراسات العالمية الصادرة عن المؤسسات والمنظمات الدولية، وبالتالي يمكن أن تكون نماذج تمثل الانماط التنموية المختلفة التي طبقت في الكثير من البلدان النامية خلال العقود

---

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢** (نيويورك؛ اكسفورد، مطبعة جامعة اكسفورد، ١٩٩٢).

القليلة الماضية. هذه البلدان هي العراق، ومصر، وكوريا الجنوبية، وأخيراً الصين.

ومن المعروف أن لثلاثة من هذه البلدان حضارات عريقة تعدّ من أوائل الحضارات العالمية، وبالتالي فإن لها قيماً وأسساً يمكن الاستناد إليها في بناء تجربة تنموية متميزة ومستقلة. كما أن انتشار المبادئ الإسلامية في كل من العراق ومصر، والكونفوشيوسية في الصين وكوريا الجنوبية، يعدّ من العوامل المساعدة على الانطلاق في مسيرة الاستقلال، لما تؤكد عليه هذه المبادئ من خلق الإنسان المعتمد على نفسه، والمتعاون مع أفراد مجتمعه الآخرين، مع مناداتها بأهمية العلم والعمل في ايجاد مجتمع متميز ومستقل.

وينطبق الوضع العام للبلدان النامية على البلدان المختارة، فقد استُعمرت لفترات متفاوتة، وتعرضت إلى نهب خيراتها من قبل الدول المتقدمة، كما انها عانت تبعات وضعها السيئ في التجارة الدولية، باستثناء كوريا الجنوبية التي كانت وما زالت من البلدان النامية التي تبنتها الدول المتقدمة ووفرت لها بعض عوامل التطور الاقتصادي، لكنها استطاعت استثمار هذه الميزة بشكل جيد أتاح لها تحقيق انجازات مشهودة في عملية التنمية خلال فترة زمنية قصيرة.

٢ ـ لتوفير أساس موحد للمقارنة بين البلدان المختارة، اختيرت مجموعة مؤشرات اقتصادية واجتماعية تقيس مستوى الاستقلال في الانجاز التنموي فيها. وقد قسمت هذه المؤشرات إلى: مؤشرات تتصل بامكانية تحقيق الاستقلال التنموي من دون أن تكون للبلد القدرة على تغييرها، كموقعه، وطبيعة موارده الطبيعة وحجمها، أو أن تغييرها يتطلب وقتاً طويلاً، كانسجام المجتمع وتناسقه، وعدد سكانه؛ ومؤشرات تؤهل البلد للاستقلال تتمثل بالسياسات المتبعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، خصوصاً الهادفة إلى تغيير هيكل الناتج والقوى العاملة، ونوعية الحياة، وتوزيع الدخل والثروة، ونمط الاستهلاك وغيرها؛ وأخيراً مؤشرات الاستقلال التي تمّ الحكم من خلالها على مدى نجاح السياسات التنموية المتبعة في تحقيق مبدأ فك الارتباط مع الخارج، كالفجوتين الداخلية والخارجية، والدين الخارجي، والأمن الغذائي وغيرها.

٣ ـ كان هناك بعض المؤشرات التي لم يكن بالامكان تكميمها، فتمّ اللجوء إلى الأسلوب الوصفي في تقييمها، واستبعدت بالتالي من الدخول في حساب المؤشرات الرئيسية، وقد تركزت في المجموعة الثانية الخاصة بالتأهيل، كالتغيرات في بنية الناتج والقوى العاملة، ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إذ لا يمكن تحديد قيمة محددة وفاصلة بين الاستقلال والتبعية من خلالها، خصوصاً انها تخضع لتغيرات مستمرة مع الوقت.

كما تمّ اللجوء إلى بعض المؤشرات الفرعية غير المباشرة لتقييم الانجاز في بعض المؤشرات الأخرى، كالاستقلال التقني الذي لا يمكن تحديد مؤشر دقيق لقياسه، فكانت هناك مؤشرات لعدد التقنيين والعلماء لكل ألف من السكان، وعدد البحوث المنجزة في مجالات محددة مقارنة بالبلدان الأخرى، ونسبة الاستيرادات من السلع الاستثمارية إلى اجمالي الاستثمار واجمالي الاستيرادات، ومدى الاعتماد على الشركات الأجنبية الاحتكارية في انجاز مشاريع التنمية، ومدى الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد، كمؤشرات فرعية لقياسه.

٤ ـ لم يكن بالامكان دراسة مؤشرات أخرى مهمة لقياس الاستقلال التنموي، كالأمن القومي والاستقلال الثقافي والفكري، إذ لا يمكن تحديد مقدار كمّي لها من جهة، كما لا تتوفر معلومات وبيانات دقيقة حولها في الكثير من البلدان من جهة أخرى. ومن الجدير بالذكر أن للأمن القومي نوعين من الآثار، سلبي وإيجابي. يتمثل الجانب الإيجابي بالحفاظ على سيادة البلد واستقلاله من الاعتداءات الخارجية، الإقليمية منها بشكل خاص، بينما يتمثل الجانب السلبي بالهدر الكبير في الموارد المتاحة للبلد في حالة تطرفه في الانفاق العسكري، علماً أنه لا يمكن تحديد حدّ فاصل لمقدار هذا الانفاق الذي يتيح توفير الاستقلال، ويختلف هذا من بلد إلى آخر أيضاً. فالعراق مثلاً، استطاع انجاز مستوى متقدم من الأمن القومي، إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية، لكن فعالية هذا الانجاز كانت محدودة في مواجهة أكثر من ثلاثين دولة تقودها مجموعة دول متقدمة، وكانت النتيجة تحمّله تكاليف باهظة جداً، كان لها مساس شديد باستقلاله الاقتصادي، والسياسي أيضاً. لذا تمّ استبعاد هذه المؤشرات تماماً من هذه الدراسة.

٥ ـ لغرض الوصول إلى مؤشر موحّد لتحديد مدى انجاز الاستقلال التنموي في البلدان المختارة، أعطي لكل مجموعة من المؤشرات المذكورة وزناً محدداً، كما يأتي:

٤٠ بالمئة لمؤشرات الامكانية باعتبارها ضرورية جداً في تحديد قدرة البلد على تحقيق التنمية المستقلة.

٢٠ بالمئة لمؤشرات التأهيل التي يغلب عليها الجانب الاجتماعي والثقافي مقارنة بالجانب الاقتصادي الذي يشكل محور الدراسة.

٤٠ بالمئة لمؤشرات الاستقلال التي تشكل التقويم العام للسياسات التنموية في جانبها الاقتصادي، والتي من خلالها يتبين مدى تطور البلد في التنمية المستقلة.

وتم التوصل إلى الجدول رقم (٦ ـ ١) بعد القيام بعملية الترجيح هذه:

الجدول رقم (٦ ـ ١)

المؤشر العام لاستقلالية التنمية ومدى الاعتماد على الذات

الدول / المحاور	العراق				مصر				كوريا الجنوبية				الصين			
	الخمسينيات	الستينيات	السبعينيات	الثمانينيات	الخمسينيات	الستينيات	السبعينيات	الثمانينيات	الخمسينيات	الستينيات	السبعينيات	الثمانينيات	الخمسينيات	الستينيات	السبعينيات	الثمانينيات
مؤشرات الامكانية	٢٣,٦	٢٣,٦	٢٣,٦	٢٣,٦	٢٤,٤	٢٤,٤	٢٤,٤	٢٤,٤	١٧,٢	١٧,٢	١٧,٢	١٧,٢	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦
مؤشرات التأهيل	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٦	٩,٢	٩,٢	٩,٢	٩,٢
مؤشرات الاستقلال	٣١,٨	٣٢,٤	٣٢,٢	٢١,٢	٣٤,٢	٣٣,٩	٢٥,٤	٢٣,٤	٢٢,٣	٢٣,٢	٢٥	٢٦,١	٣٨,٤	٣٩,٩	٣٨,٧	٣٧,٧
المجموع النهائي	٦٤,٥	٦٥,١	٦٤,٩	٥٣,٩	٦٧,٨	٦٧,٥	٥٩	٥٧	٥٢,١	٥٣	٥٤,٨	٥٥,٩	٨٣,٦	٨٥,١	٨٣,٩	٨٢,٩

ومن الحقائق التي يمكن استنتاجها من هذا الجدول، ومن خلال تقويم عملية التنمية في البلدان المختارة، ما يلي:

أ ـ إن للحجم دوراً فعالاً في تحقيق الاستقلال التنموي، فالبلد الأكبر مساحةً وسكاناً وموارد، أكثر قدرة على انجاز التنمية المستقلة والاستمرار فيها من البلد الأصغر. لذا فإن التكامل الاقتصادي والتوحد بين مجموعة معينة من البلدان النامية التي تتوفر فيها عناصر مشتركة مساعدة للتوحّد، يتيح لها مجالاً أوسع لتحقيق التنمية المستقلة. لذلك، فالبلدان العربية ستكون أكثر قدرة على انجاز هذا الهدف المهم بتكاملها وتوحدها اقتصادياً مقارنة بقدرة كل بلد منها على انفراد. وكان هذا من العوامل التي أهّلت الصين للاستمرار في طريق التنمية المستقلة وفي تحقيقها مستوى متقدماً منها مقارنة بالبلدان المختارة الأخرى.

ب ـ إن للدولة دوراً فعالاً جداً في تحقيق التنمية المستقلة من خلال سياساتها الاقتصادية المختلفة. فالتدخل الفعال للدولة يكون حاسماً في دفع البلد نحو الاستقلال أو التبعية. ولذلك، فإن اختيار الوسائل والاستراتيجيات الملائمة مع نمط الموارد المتوفرة، والمنسجمة مع طبيعة المجتمع وخلفيته الحضارية ومستوى تقدمه، يساعد على انجاز هذا الهدف بوقت أسرع وبتكاليف أقل، إلى جانب أهمية استقرار هذه السياسات لفترة معينة تتيح امكانية ظهور نتائجها وتقويمها في ما بعد، على أن تكون هذه السياسات علمية ودقيقة. وقد أثبتت تجارب البلدان المختارة جميعاً أهمية دور الدولة في تحقيق الاستقلال التنموي، وقد اختلفت في مدى تقدمها في الاستمرار في هذا الانجاز بحسب اختلاف كفاءة السياسات المتبعة وفعاليتها. وقد أثبتت تجربة كوريا الجنوبية مدى فعالية دور الدولة، خصوصاً إذا لم يستند إلى أساس ايديولوجي، بل يقوم على أساس اقتصادي وموضوعي، مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية التي تعدّ ضرورية لاستمرار التنمية المستقلة وتطورها.

ج ـ إن الانفتاح الاقتصادي على الخارج أدى إلى تقليص نسبة الانجاز في مجال الاستقلال التنموي. فالبلدان التي اعتمدت الحذر في علاقتها بالدول الرأسمالية المتقدمة، بشكل خاص، في بداية مراحل تنميتها حققت انجازاً متقدماً من التنمية المستقلة، لكن تغير سياساتها الاقتصادية وانتهاجها سياسة الانفتاح الاقتصادي أدّى إلى تدهور هذا الانجاز، وهو ما حصل في كل من العراق ومصر والصين. كما لعبت السياسات غير المستقرة في هذه البلدان دوراً واضحاً في تراجعها في الاستمرار في انجازها التنموي المستقل.

د ـ إن الظروف والامكانات التي وفرتها الدول المتقدمة، والمؤسسات الدولية، لكوريا الجنوبية، لعبت دوراً واضحاً في نجاح تجربتها التنموية، لكن العامل الأكثر حسماً وأهمية تمثل بالتدخل الفعّال للدولة في توجيه عملية التنمية نحو المجالات الملائمة، واستقرار السياسات المتبعة، إضافة إلى توفر عنصر المنافسة مع الجزء الشمالي من كوريا. وعملت هذه السياسات على خلق قطاع خاص يمتلك القدرة على الاسهام في عملية التنمية، خصوصاً في ظل اطمئنانه إلى السياسات المتبعة. ولم يكن بالتالي للاستثمار الأجنبي المباشر إلا دور محدود في الاسهام في التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية.

ومع ذلك، يسجل الباحث تحفظه على ما أنجزته كوريا الجنوبية في مجال التنمية المستقلة في ظل كونها دولة مدعومة من الدول المتقدمة، وبالتالي فإن رفع هذا الدعم عنها ومعاملتها كبقية البلدان النامية قد يقلل من مستوى انجازها في استقلالها التنموي بشكل كبير جداً.

هـ ـ إن استهداف تحقيق الاستقلال التنموي غير كاف وحده من دون أن يسانَد بإشراك أفراد المجتمع كافة في اتخاذ القرارات وتنفيذها بما ينسجم وإيمانهم بها. لذلك، فإن للديمقراطية أثراً واضحاً في انجاز الاستقلال أو في إعاقته. وأثبتت تجارب الدول المختارة جميعاً أهمية هذا الجانب، الذي بإهماله تدهورت انجازاتها في التنمية المستقلة.

و ـ إن النظام السياسي في الصين استطاع تحقيق انجاز مشهود في مجال التنمية المستقلة، وهو نظام قائم على أسس ومبادئ الاشتراكية العلمية التي حُوّرت بالشكل الذي ينسجم مع طبيعة المجتمع وخلفيته الحضارية، وهيكل سكانه وموارده، واستطاع أن يحقق هذا الانجاز باعتماد كبير على الذات من دون أن يكون للعوامل الخارجية دور ملحوظ في ذلك. ومع أن تدخل الدولة نبع من أسس ايديولوجية، الا أنه كان فعالاً في كثير من الأحيان. وعلى الرغم من الانفتاح المحدود على الخارج في الثمانينيات، والذي قلل من مستوى الانجاز في الاستقلال التنموي، إلا أن النموذج الصيني ما زال نموذجاً يحتذى به في مجال الاعتماد على النفس.

ز ـ إن لتنويع الهيكل الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على إنتاج سلعة أولية وحيدة، وتصديرها إلى الخارج، دوراً فعالاً في دفع التطور الاقتصادي للبلد نحو الأمام، بما يضمن تطوير اعتماده على الذات في انجازه التنموي. وأثبت استمرار العراق ومصر في إنتاج وتصدير سلعة أو سلعتين (النفط والقطن) تقييد امكانية تقدمهما في انجاز التنمية المستقلة.

كما وفرت ظروف الحصار الاقتصادي المفروض على العراق منذ أكثر من سنتين امكانية إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المتبعة وتغييرها باتجاه زيادة الاعتماد على النفس في عملية التنمية الاقتصادية. وقد أثبتت عملية إعادة إعمار ما دمرته الحرب قدرة كبيرة على تحقيق مستوى متقدم في هذا الطريق، خصوصاً إذا ما أسند بسياسات أجرية وتحفيزية ملائمة، وكان هذا أحد ايجابيات هذا الحصار.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

الامبريالية وقضايا التطور في البلدان المتخلفة. ترجمة عصام الخفاجي. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٤.

أمين، سمير. **التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف**. ترجمة حسن قبيسي. ط ٢. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٨.

ـــــ. **التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية**. ترجمة برهان غليون. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤.

ـــــ. **ما بعد الرأسمالية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٩)

الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية. ترجمة عصام الخفاجي. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩.

أوتيزا، انريك. **الاعتماد على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية**. ترجمة أحمد فؤاد بلبع. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.

باران، بول. **الاقتصاد السياسي للتنمية**. ترجمة أحمد فؤاد بلبع. القاهرة: دار القلم، ١٩٦٧.

برنامج الأمم المتحدة الانمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢**. نيويورك؛ اكسفورد: مطبعة جامعة اكسفورد، ١٩٩٢.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة. **حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي: الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات**. ترجمة عبد السلام رضوان. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٥٠)

برييش، راؤول. **نحو سياسة تجارية جديدة**. ترجمة جرجيس مرزوق. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦.

البنك الدولي. **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٨**. واشنطن، دي. سي.: البنك الدولي؛ القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٨٨.

توما، الياس. **التطورات الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي منذ سنة ١٩٥٠: دراسة نقدية**. ترجمة عبد الوهاب الأمين. الكويت: ذات السلاسل؛ مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ١٩٨٧.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٠**. تحرير صندوق النقد العربي.

ـــ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). **المجموعة الاحصائية العربية الموحدة، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨**. بغداد: الاسكوا، ١٩٩٠.

ـــ. **المؤشرات الاحصائية للعالم العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩**. [د.م.]: الاسكوا، ١٩٨٠.

جبر، فلاح. **مشاكل نقل التكنولوجيا: نظرة إلى واقع الوطن العربي**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩. ٢ ج.

الجريتلي، علي. **التاريخ الاقتصادي للثورة، ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٤. (مكتبة التنمية والتخطيط)

جميل، قاسم. **نقل التكنولوجيا وعملية التنمية**. عمّان: مطابع الدستور، ١٩٨٤.

الحافظ، صفاء. **القطاع العام وآفاق التطور الاشتراكي في العراق**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧١.

الحديثي، حكمت. **الناتج المحلي الاجمالي حسب المحافظات لسنة ١٩٧٠**. بغداد: وزارة التخطيط، ١٩٨١.

حسن، محمد سلمان. **التطور الاقتصادي في العراق. التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨**. صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٦٥.

حسيب، خير الدين. **تقدير الدخل القومي في العراق، ١٩٥٣ ـ ١٩٦١**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤.

ـــ [وآخرون]. **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي)

حسين، عادل. **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠**. بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١. ٢ ج.

ــــ [وآخرون]. **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦)

الخفاجي، عصام، **رأسمالية الدولة الوطنية**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩.

خواجكية، محمد هشام. **مستقبل التصنيع والتقنية**. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٩.

دويدار، محمد. **استراتيجية الاعتماد على الذات**. الاسكندرية: منشأة دار المعارف، ١٩٨٠.

الراوي، منصور. **اقتصاديات العراق والوطن العربي**. بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٩.

رودني، والتر. **أوروبا والتخلف في أفريقيا**. ترجمة أحمد القصير؛ مراجعة إبراهيم عثمان. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٨. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٢)

زحلان، انطوان. **صناعة الانشاءات العربية**. ترجمة عطا عبد الوهاب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

زكي، رمزي. **بحوث في ديون مصر الخارجية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥.

ــــ. **حوار حول الديون والاستقلال**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٦.

سعد الدين، إبراهيم ومحمود عبد الفضيل. **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

ــــ [وآخرون]. **التنمية العربية**. تحرير إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)

ــــ. **صور المستقبل العربي**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

سنتش، توماس. **الاقتصاد السياسي للتخلف**. ترجمة فالح عبد الجبار. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨. ٢ ج.

سويونج. **الصيغة الكورية لتصدير القوى العاملة إلى منطقة الشرق الأوسط**. ترجمة المؤسسة العربية للتشغيل. طنجة: [د. ن.]، ١٩٨٣.

السيد سعيد، محمد. **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**. الكويت:

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٠٧)

ـــــ. **الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

السيد علي، عبد المنعم. **دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية.** القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٥.

ـــــ. **النواحي الاقتصادية الدولية للتخلف الاقتصادي.** بغداد: مطبعة أسعد، ١٩٧٥.

شحاته، إبراهيم. **البنك الدولي والعالم العربي.** القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٠.

الشيشيني، نادية مصطفى. **التصنيع وتكوين القواعد التكنولوجية في الدول العربية.** الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٦.

صايغ، يوسف عبد الله. **اقتصادات العالم العربي: التنمية منذ العام ١٩٤٥.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢. ٣ ج.

ـــــ. **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

ـــــ. **مقررات التنمية الاقتصادية.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥.

صندوق النقد العربي. **التجارة الخارجية للدول العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨٢.** أبو ظبي: الصندوق، ١٩٨٣.

ـــــ. **التجارة الخارجية للدول العربية، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٩.** العدد ٨. أبو ظبي: الصندوق، ١٩٩٠.

عبد الله، اسماعيل صبري. **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.

عبد الله، دانيال رزق. **التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية.** بغداد: المنظمة العربية للتنمية الصناعية، ١٩٨٤.

عبد الشفيع، محمد. **قضية التصنيع في إطار النظام العالمي الجديد.** بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١.

عبد الفضيل، محمود. **الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح**

الاقتصادي. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠.

النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٩. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٦)

العراق، الجهاز المركزي للاحصاء. **تطور التجارة الخارجية في العراق، ١٩٦٨ ـ ١٩٨٤**. بغداد: وزارة التخطيط، [د.ت.].

تطور سكان العراق خلال عشرين عاماً. بغداد: وزارة التخطيط، ١٩٨٨.

المجموعة الاحصائية السنوية. لسنوات مختلفة.

نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٧.

نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٦.

نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٧.

مديرية الحسابات القومية. **مؤشرات النمو الصناعي**. لسنوات مختلفة.

العراق، وزارة التخطيط، **تقييم تطور الاقتصاد العراقي**. بغداد: الوزارة، ١٩٨٤.

القوى العاملة العربية والأجنبية وآثارها على الاستخدام وتخطيط الموارد البشرية في العراق، ١٩٨٨.

هيئة التخطيط الاقتصادي. **التباين في مستويات التنمية المكانية في القطر**، ١٩٨٧.

تقييم نمط التوزيع المكاني والقطاعي لمجمل استثمارات الفترة، ١٩٨١ ـ ١٩٨٨.

عقراوي، نجدت صبري. **تنفيذ الشركات الأجنبية لمشاريع التنمية في العراق**. بغداد: دار القادسية، ١٩٨٦.

علي، مصطفى حسن. **شركاء في تشويه التنمية: دراسة انتقادية لتحليلات المنظمات الدولية لإقامة نسق اقتصادي دولي جديد (حالة اليونيدو)**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٣.

العمري، سناء. **نحو استراتيجية للتنمية العربية**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٦.

العيسوي، إبراهيم. **قياس التبعية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع المستقبلات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي)

غنيم، عادل. **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة: دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦. (المستقبلات العربية البديلة: البنى الاجتماعية السياسية والتنمية)

فرجاني، نادر. **هدر الامكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

فورتادو، تشيلو. **النمو والتخلف**. ترجمة أنور الصباغ وسهام الشريف. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٢.

كوزنتس، سيمون. **النمو الاقتصادي الحديث**. ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين. بيروت: دار الآفاق الجديدة، [د.ت.]. (آفاق جديدة)

لجنة الجنوب. **التحدي أمام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب**. ترجمة عطا عبد الوهاب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

لوب، جاك. **العالم الثالث وتحديات البقاء**. ترجمة أحمد فؤاد بلبع. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٠٤)

ماير، جيرالد م. وروبرت بولدوين. **التنمية الاقتصادية: نظرياتها، تاريخها، سياساتها**. ترجمة يوسف عبد الله صايغ؛ مراجعة برهان دجاني. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥. ٢ ج.

محيي الدين، عمرو. **التخلف والتنمية**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٢.

ـــــ. **التنمية والتخطيط الاقتصادي**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٢.

مرسي، فؤاد. **التخلف والتنمية: دراسة في التطور الاقتصادي**. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢.

ـــــ. **الرأسمالية تجدد نفسها**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٤٧)

ـــــ. **هذا الانفتاح الاقتصادي**. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠.

مصر، البنك الأهلي المصري. **النشرة الاقتصادية، ١٩٧١**. القاهرة: البنك، ١٩٧١.

مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. **تطور المتغيرات الاقتصادية في جمهورية مصر العربية**. [د.ت.].

ـــــ. **نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٦**. القاهرة: [د.ن.]، ١٩٨٧.

مصر، وزارة التخطيط. **المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد القومي، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٤**. [د. ت.].

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ١٩٨٩**.

هاشم، جواد [وآخرون]. **تقييم النمو الاقتصادي في العراق**. بغداد: وزارة التخطيط، ١٩٧٠. ٣ ج.

ـــــ. **لمحات في تطور الاقتصاد العراقي ـ قطاع التجارة الخارجية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣.

دوريات

الأهرام الاقتصادي: ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

بارك، يونغ س. «تقييم أداء منشآت الاستثمار الحكومي في كوريا.» **التمويل والتنمية**: السنة ٢٤، العدد ٢، حزيران/يونيو ١٩٨٧.

سباستيان، ادواردز. «تسلسل تحرير الاقتصاد في البلدان النامية.» **التمويل والتنمية**: السنة ٢٤، العدد ١، آذار/مارس ١٩٨٧.

سيلويسكي، مارسيلو. «مراحل انتعاش النمو في أميركا اللاتينية.» **التمويل والتنمية**: السنة ٢٧، العدد ٢، حزيران/يونيو ١٩٩٠.

شيستي، ادريان. «الآثار المالية لتخفيض الضرائب التجارية.» **التمويل والتنمية**: السنة ٢٧، العدد ١، آذار/مارس ١٩٩٠.

عبد الفضيل، محمود. «تطور مؤشرات نوعية الحياة في الوطن العربي: نظرة مسحية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٣٨، آب/ أغسطس ١٩٩٠.

المصارف العربية: السنة ١١، العددان ١٢٢ ـ ١٢٣، شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٩١ والعدد ١٢٥، أيار/مايو ١٩٩١.

وثائق

الأمم المتحدة. «مسح وتحليل اقتصادي للتنمية الفعلية والمحتملة لكوامن المعادن الصناعية في منطقة الاسكوا.» ١٩٨٣.

واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا). **ملفات الاسكوا**. [د. ت.].

حزب البعث العربي الاشتراكي. التقرير المركزي الصادر عن المؤتمر القطري التاسع

للحزب، ١٩٨٣.

العراق، البنك المركزي العراقي، مديرية الأبحاث. تقارير مختلفة حول صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

العراق، الجهاز المركزي للاحصاء. «بحث ميزانية الأسرة وأحوالها المعيشية، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦».

العراق، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي. بيانات متنوعة.

العراق، وزارة الزراعة والري، قسم الاحصاء. تقارير سنوية لسنوات مختلفة.

العراق، وزارة المالية، قسم الموازنة العامة. بيانات متنوعة.

رسائل وأطروحات

فتح الله، سعد حسين. «العمالة الوافدة لدول الخليج العربي، الواقع والآثار والمعالجات ـ مع إشارة خاصة للعراق.» (رسالة ماجستير، بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ١٩٨٦).

الكليدار، قصي قاسم. «قياس مستوى المعيشة في العراق.» (اطروحة دكتوراه، بغداد، الجامعة المستنصرية، قسم الاقتصاد، ١٩٩١).

مؤتمرات وندوات

الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، مقاربات نظرية: أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ١٥ ـ ١٦ أيار/ مايو ١٩٨٩. تحرير طاهر حمدي كنعان وإبراهيم سعد الدين عبد الله. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

التصحيح والتنمية في البلدان العربية: ندوة مشتركة تحت إشراف صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، أبو ظبي، ١٦ ـ ١٨ شباط/ فبراير ١٩٨٧. القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٧.

تطبيق نتائج البحوث لتنمية المجتمع العربي، بحوث ندوة اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، بغداد. الرياض: مكتب التربية العربي، ١٩٩٠.

التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٧.

القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء

الاقتصادي والاجتماعي. بيروت: المركز، ١٩٩٠.

مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية، ٤، بغداد، ١٢ ـ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦. **تقرير وتوصيات مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية المنعقد في بغداد من ١٢ ـ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦**. القاهرة: جامعة الدول العربية، مركز التنمية الصناعية للدول العربية، ١٩٧٦.

المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين، الذي نظّمته الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤.

المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، ٣، القاهرة، ١٩٧٨. **الاقتصاد المصري في ربع قرن، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧: بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ٢٣ ـ ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٨**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

٢ ـ الأجنبية

Books

Adelman, Irma and C. Morris. *Society Politics and Economic Development: A Quantitative Approach*. Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1967.

Agarwala, A. (ed.). *The Economics of Under-development*. Delhi: Oxford University Press, 1975.

Brookfield, Harold. *Interdependent development*. London: Methuen, 1975.

Cardoso, Fernando Henrique and Enzo Faletto. *Dependency and Development in Latin America*. Translated by Marjory Mattingly Urquidi. Berkeley, Calif.; Los Angeles; London: University of California Press, 1979.

Chenery, Hollis Burnley and Moises Syrquin. *Structural Change and Economic Policy*. New York: Oxford University Press, 1979.

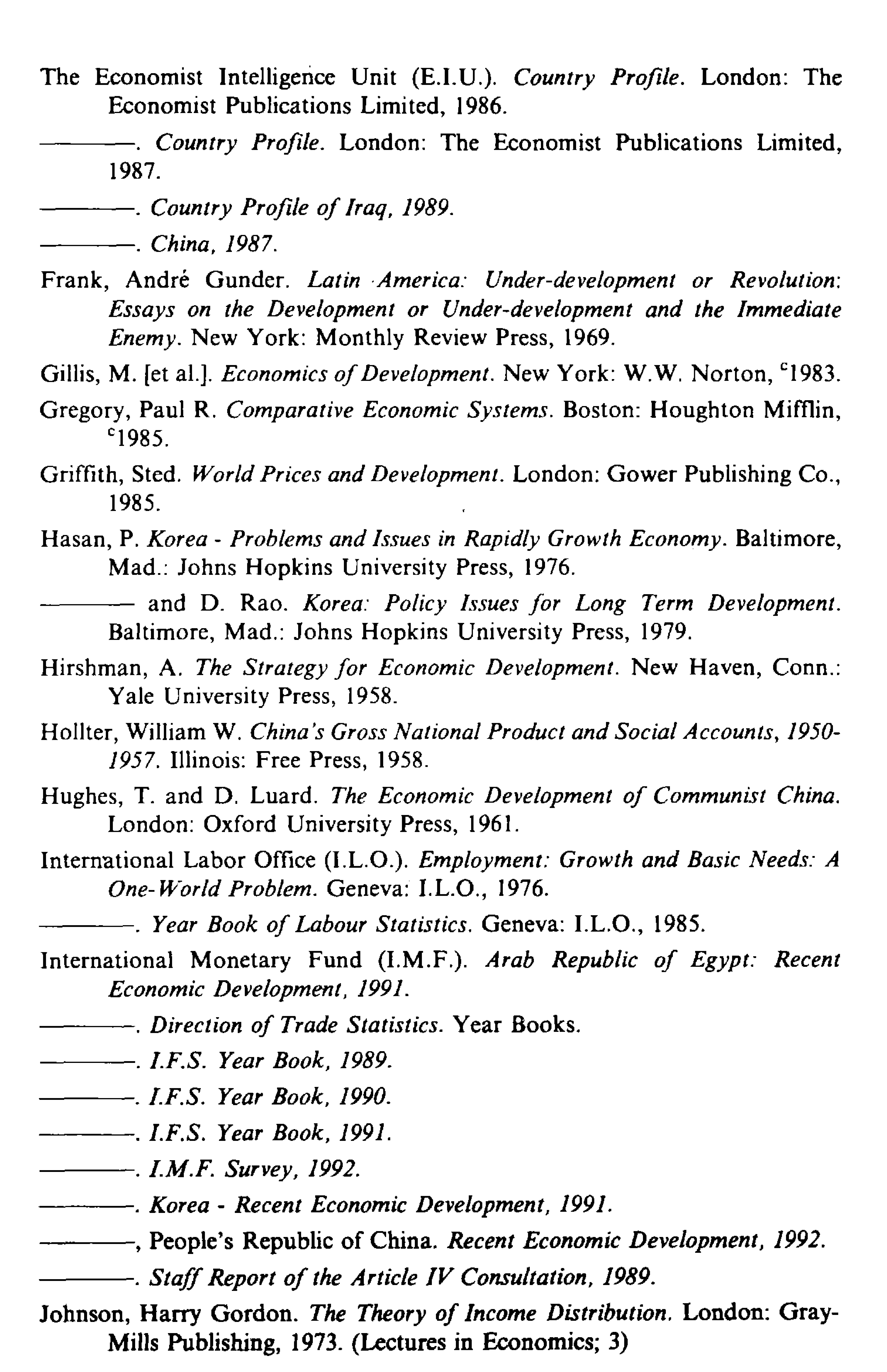
——— and Hazel Elkington. *Patterns of Development, 1950-1970*. London: Oxford University Press for the World Bank, 1975.

Cole, David. *Korean Development*. Washington, D.C.: Lymon Press, 1972.

Colman, D. and F. Nixson. *Economics of Change*. Oxford: Philip-Allan Publishers, 1978.

Cukor, György. *Strategies for Industrialisation in Developing Countries*. New York: St. Martin's Press, 1974.

Duller, H.J. *Development Technology*. London; Boston: Routledge and Kegan Paul, 1982. (International Library of Anthropology)



The Economist Intelligence Unit (E.I.U.). *Country Profile*. London: The Economist Publications Limited, 1986.

———. *Country Profile*. London: The Economist Publications Limited, 1987.

———. *Country Profile of Iraq, 1989.*

———. *China, 1987.*

Frank, André Gunder. *Latin America: Under-development or Revolution: Essays on the Development or Under-development and the Immediate Enemy*. New York: Monthly Review Press, 1969.

Gillis, M. [et al.]. *Economics of Development*. New York: W.W. Norton, [c]1983.

Gregory, Paul R. *Comparative Economic Systems*. Boston: Houghton Mifflin, [c]1985.

Griffith, Sted. *World Prices and Development*. London: Gower Publishing Co., 1985.

Hasan, P. *Korea - Problems and Issues in Rapidly Growth Economy*. Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1976.

——— and D. Rao. *Korea: Policy Issues for Long Term Development*. Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1979.

Hirshman, A. *The Strategy for Economic Development*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1958.

Hollter, William W. *China's Gross National Product and Social Accounts, 1950-1957*. Illinois: Free Press, 1958.

Hughes, T. and D. Luard. *The Economic Development of Communist China*. London: Oxford University Press, 1961.

International Labor Office (I.L.O.). *Employment: Growth and Basic Needs: A One-World Problem*. Geneva: I.L.O., 1976.

———. *Year Book of Labour Statistics*. Geneva: I.L.O., 1985.

International Monetary Fund (I.M.F.). *Arab Republic of Egypt: Recent Economic Development, 1991.*

———. *Direction of Trade Statistics*. Year Books.

———. *I.F.S. Year Book, 1989.*

———. *I.F.S. Year Book, 1990.*

———. *I.F.S. Year Book, 1991.*

———. *I.M.F. Survey, 1992.*

———. *Korea - Recent Economic Development, 1991.*

———, People's Republic of China. *Recent Economic Development, 1992.*

———. *Staff Report of the Article IV Consultation, 1989.*

Johnson, Harry Gordon. *The Theory of Income Distribution*. London: Gray-Mills Publishing, 1973. (Lectures in Economics; 3)

Joseph, G. *Membership and Non Membership into I.M.F.*. Washington, D.C.: [n.pb.], 1974.

Kindleberger, Charles and B. Herrick. *Economic Development.* 4th ed. Singapore: McGraw - Hill, 1988.

Korea Exchange Bank. *The Korean Economy, 1983.*

————. *The Korean Economy, 1987.*

Langoni, G. *The Development Crisis.* San Francisco: International Center for Economic Growth, 1987.

Lee, C. *Economic Development in Korea.* Seoul: Korea Development Institute, 1987.

Little, Ian Malcolm, Tibor Scitovsky and Maurice Scott. *Industry and Trade in Some Developing Countries: A Comparative Study.* London: Oxford University Press, 1970. (Developing Countries; 901)

Mastumoto, Shigkazv. *China's Economic Policy Toward Asia.* Tokyo: Institute of Developing Economies, 1977.

Meier, Gerald M. *Leading Issues in Economic Development.* New York: Oxford University Press, 1975.

Nurkse, Ragnar. *Capital Formation of Under-developed Countries.* New York: Oxford University Press, 1964.

————. *The Conflict Between Balanced Growth and International Specialization.* [n.p.: n.pb.], 1968.

————. *Problems of Capital Formation in Under-developed Countries.* Oxford: Basil Blackwell, 1953.

Park, S. *Growth and Development.* London: Martin Robertson Co., 1977.

Pasinetti, Luigi L. *Structural Change and Economic Growth: A Theoretical Essay on the Dynamics of the Wealth of Nations.* Cambridge, Eng.; New York: Cambridge University Press, 1981.

Roxborough, Ian. *Theories of Under-development.* London: Macmillan Press, 1979.

Ruennchen, Nai. *China's Foreign Trade, 1950-1974.* New York: Oxford University Press, 1975.

Samuelson, Paul Anthony. *Economics.* 12th ed. New York: McGraw-Hill, c1985.

Schumpeter, Joseph. *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest the Business-Cycle.* Translated from the Germany by Redvers Opic. New York: Oxford University Press, 1961.

Simpson, Edward Smethurst. *The Developing World.* Essex, England: Longman Scientific and Technical; New York: Wiley, 1987.

Streeten, Paul (ed.). *Recent Issues in World Development.* Oxford: Pergamon Press, 1981.

United Nations. *Year Book of Labour Statistics, 1987.*

————. *Year Book of National Accounts Statistics, 1964.*

————, Research Institute for Social Development (U.N.,R.I.S.D.). *Contents and Measurement of Socio-Economic Development.* Geneva, 1970.

————, UNCTAD. *International Trade Statistics Year Books.*

Uphoffe, Norman Thomas and Warren F. Ilchman (eds.). *The Political Economy of Development; Theoretical and Empirical Contributions.* Berkeley, Calif.: University of California Press, 1972.

Uri, Pierre. *Development Without Dependence.* Foreword by William P. Bundy. New York: Praeger Publishers, 1976. (Praeger Special Studies in International Economics and Development)

World Bank. *China: Country Economic Memorandum Between Plan and Market, 1990.*

————. *Government Finance Statistics Year Book, 1980,* and *1990.*

————. *Health Insurance and Health Sector in Korea, 1989.*

————. *The Health Transition in China, 1990.*

————. *Managing the Industrial Transition, 1986.*

————. *Reforming Social Security in a Socialist Economy, 1990.*

————. *Social Indicators of Development, 1989.* Washington, D.C.: World Bank, 1989.

————. *Technical Education in China, 1989.*

————. *World Debt Tables, 1981.* Washington, D.C.: The Bank, 1981.

————. *World Debt Tables, 1990.* Washington, D.C.: The Bank, 1990.

————. *World Development Report, 1989.* New York: Oxford University Press, 1989.

————. *World Tables, 1989-1990.*

Periodicals

Lall, S. «Is Dependence a Useful Concept in Analysing Underdevelopment.» *World Development*: vol. 3, no. 11, 1975.

Quarterly Economic Review of China (The Economist Intelligence Unit (E.I.U.): 1981, Annual Supplement.

Quarterly Economic Review of South Korea (The Economist Intelligence Unit): 1981, Annual Supplement.

World Development: vol. 3, no. 11, 1975.

Documents

Brender, A. «China's Foreign Trade Behavior in the 1980's.» International Monetary Fund Working Paper, 1992.

World Bank. Report no. 6789 - CHA, 1989.
————. Report no. 7483 - CHA, 1989.
————. Report no. 8415 - CHA, 1990.
————. Report no. 8440 - CHA, 1990.
————. Report no. 6195 - EGT, 1986.
————. Report no. 7447 - EGT, 1990.
————. Report no. 6188 - KO, 1986.
————. Report no. 7024 - KO, 1988.
————. Report no. 5868 - KO, 1989.
————. Report no. 7920 - KO, 1989.
————. *Sector Report China Text - Book Development, 1987.*

فهرس

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

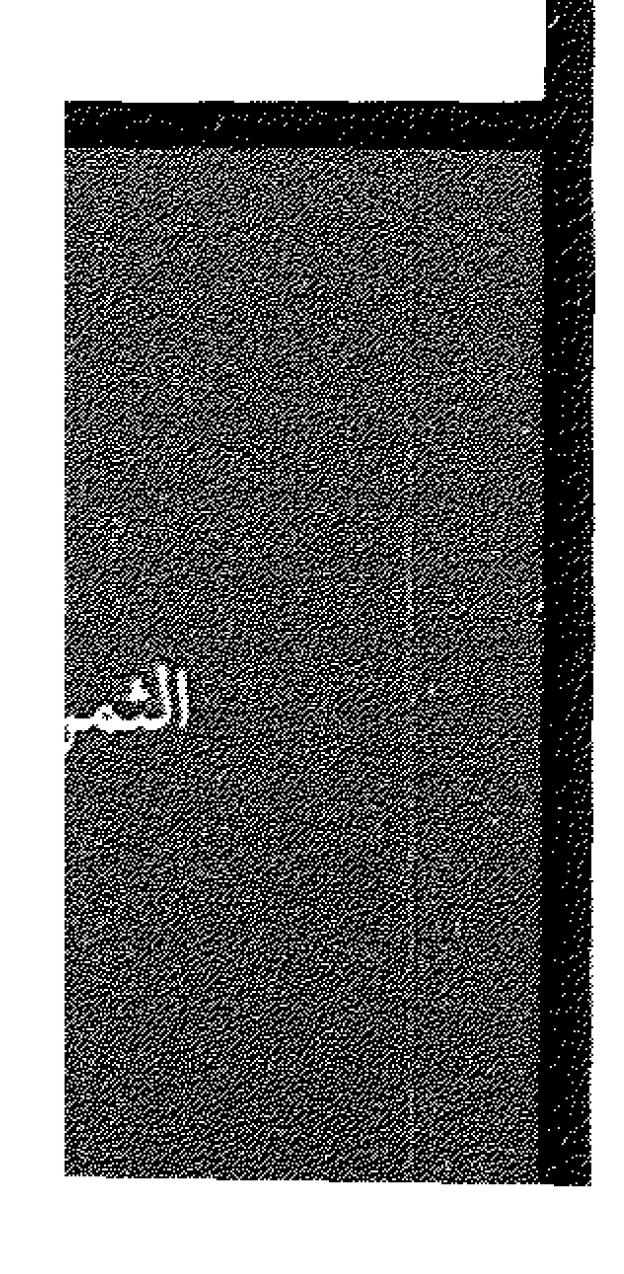
ـ ن ـ

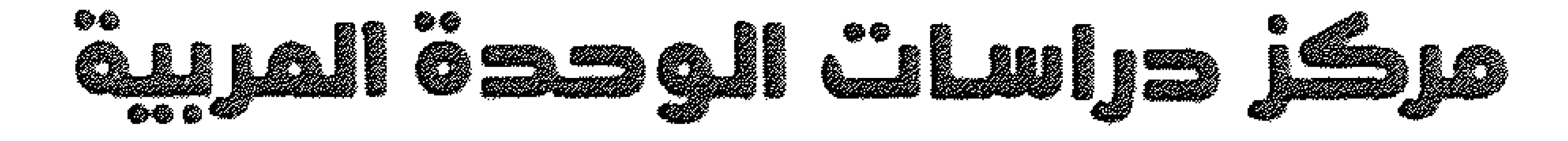
ـ هـ ـ

الدكتور سعد حسين فتح الله

- من مواليد العراق عام ١٩٥٨.
- حصل على البكالوريوس في العلوم الاقتصادية في العام الدراسي ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ من جامعة بغداد.
- حصل على الماجستير في العلوم الاقتصادية عام ١٩٨٦ من الجامعة المستنصرية في بغداد.
- حصل على الدكتوراه في العلوم الاقتصادية عام ١٩٩٣ من الجامعة المستنصرية في بغداد.
- عمل باحثاً اقتصادياً في وزارة التخطيط العراقية.
- قام بتدريس مواد الاقتصاد والإحصاء في بعض الجامعات العراقية.
- ساهم في انجاز العديد من البحوث في مجال تخطيط الموارد البشرية والقوى العاملة.
- شارك في العديد من المؤتمرات العلمية للجامعات والمؤسسات في العراق.
- نشر بحوث عدة في بعض الدوريات العراقية والعربية.

الطبعة الثانية





بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb